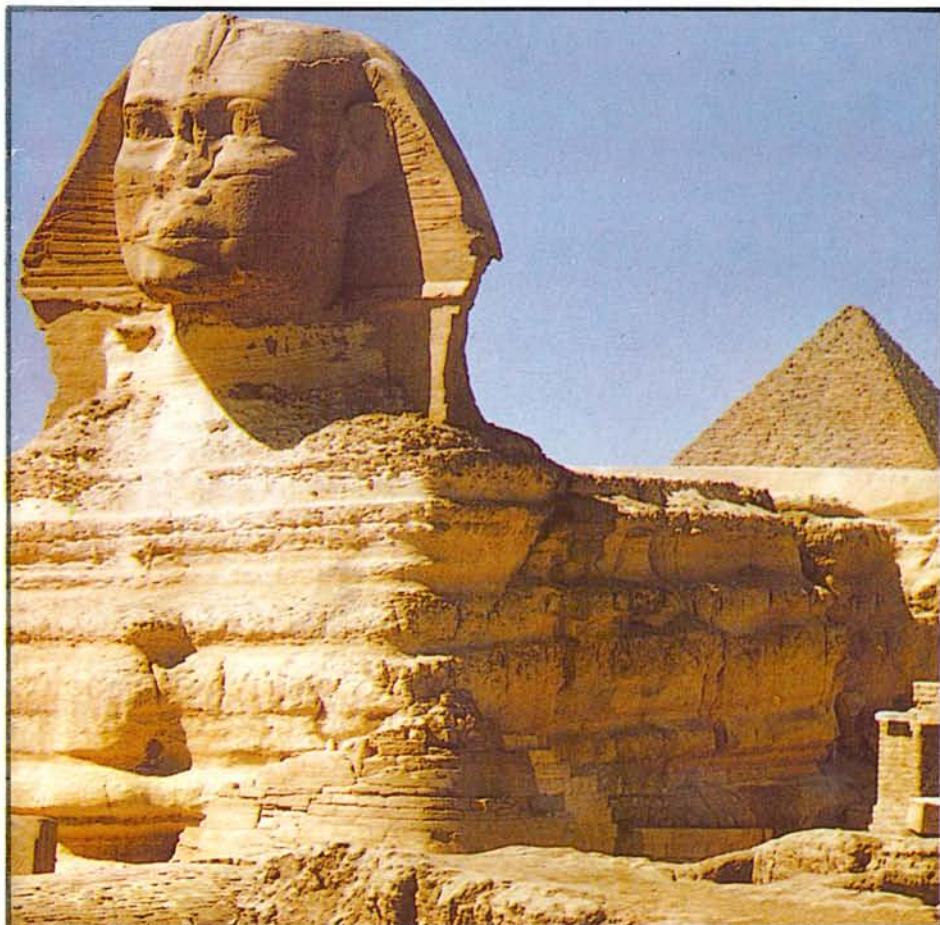




البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



العدد الخامس والستون

حزيران (يونيو) 1997

الدورة 28 لمجلس الاتحاد والمؤتمر السابع بالارقام

المشاوكون

- شاركت في اعمال كل من الدورة 28 لمجلس الاتحاد والمؤتمر السابع وفود تمثل سبع عشرة شعبة برلمانية عربية (من اصل 18) ، وممثلو اربع منظمات اقليمية ودولية بصفة ملاحظ .
- ترأس الوفود المشاركة عشرة من رؤساء البرلمانات واربعة من نواب رؤساء البرلمانات واثنان من رؤساء اللجان.
- بلغ عدد المشاركين في اعمال دورة مجلس الاتحاد والمؤتمر السابع 185 مندوبا

جلسات العمل

جرت في اطار دورة الاتحاد والمؤتمر ، بالإضافة الى جلسة الافتتاح ، خمس جلسات عمل مطولة وثلاثة اجتماعات لرؤساء الوفود واربعة اجتماعات للجان.

المذكرات وأوراق العمل

- وزعت الامانة العامة للاتحاد على اعضاء الوفود تقريرين مفصليين وثلاث عشرة مذكرة حول مختلف القضايا موضوع النقاش والتداول .
- قدمت الشعب الاعضاء خمس عشرة ورقة عمل حول البندين الرئيسيين في جدول اعمال المؤتمر.

القرارات

اتخذت دورة مجلس الاتحاد 16 قرارا حول مختلف القضايا التنظيمية والمالية واتخذ المؤتمر السابع 19 قرارا حول القضايا السياسية والاقتصادية وغيرها.

التغطية الصحفية

حظيت اعمال مجلس الاتحاد والمؤتمر بتغطية اعلامية واسعة اسهم فيها اكثر من مائتي صحفي واعلامي يمثلون الصحافة المحلية في القاهرة ووكالات الانباء العربية والدولية ومندوبي الاذاعات المسموعة والمرئية.



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأكاديمية للاتحاد العربي للتعاون
السنة التاسعة عشرة
العدد الخامس والستون حزيران - يونيو 1997

المدير المسؤول
و
رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح
الأمين العام
للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير
أحمد مكيّس
مدير العلاقات البرلمانية

الادارة :
دمشق - سورية
ص. ب. 4130
هاتف : 6130042
6130043
توكس : 412046
فاكس : 6130224

المحتوى

كلمة العدد :	مؤتمر القاهرة امتداد لمؤتمر الرباط ومجلس دمشق
ملف العدد :	بعلم : نور الدين بو شكوح - الأمين العام للاتحاد.. 2
	الدورة 28 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي..... 5
	18 جدول الأعمال
	19 تقرير الأمين العام
	- منكرات الأمانة العامة حول بنود
	31 جدول الأعمال.....
	38 القرارات الصادرة عن الدورة.....
	43 المؤتمر السابع للاتحاد - جدول الأعمال
	44 تقرير الرئيس
	- منكرات الأمانة العامة حول
	48 بنود جدول الأعمال
	- الكلمات التي ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر 54
	- كلمات السادة رؤساء البرلمانات
	69 ورؤساء الوفود
	- البيان الخاتمي والقرارات الصادرة عن المؤتمر..... 117
	- أوراق العمل المقترنة حول التضامن العربي :
	137 ورقة العمل السورية.....
	143 ورقة العمل المصرية.....
	- التضامن العربي كبطار واقعي للتعاون
	148 بين البلدان العربية - بعلم د. مفيد شهاب.....
	- التضامن العربي كأساس استراتيجي لمجابهة
	تحديات القرن القادم
	إعداد : مركز التدريب البرلماني العربي..... 152
	- أوراق العمل المقترنة حول السوق العربية المشتركة :
	159 ورقة العمل السودانية.....
	162 ورقة العمل السورية.....
	166 ورقة العمل العراقية.....
	169 ورقة العمل الكويتية.....
	174 ورقة العمل اللبنانية.....
	180 ورقة العمل المصرية.....
	188 ورقة العمل المغربية.....
	- تقرير حول السوق العربية المشتركة
	إعداد : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية..... 191
	- السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق
	إعداد : مركز التدريب البرلماني العربي..... 218
	- قائمة أسماء أعضاء الوفود المشاركة..... 232



للسنة والخمسين والستين للمجلس العربي
الدورة السابعة للاتحاد البرلماني العربي

بعلم : نور الدين بوشكوح
الأمين العام
للاتحاد البرلماني العربي



مؤتمر القاهرة :
امتداد لمؤتمر الرباط
ومجلس دمشق

شهدت القاهرة ، عاصمة أرض الكناة ، في أواسط شهر أيار - مايو الماضي تظاهرة برلمانية عربية كبيرة تمثلت في اجتماع الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ، وانعقاد المؤتمر السابع للاتحاد .

وجاء انعقاد دورة المجلس والمؤتمر السابع في ظروف بالغة الأهمية من حياة أمتنا العربية، ومن حياة الاتحاد البرلماني العربي على السواء .

فدوره مجلس الاتحاد قد عقدت بعد عام من دورة دمشق لهذا المجلس ، والمؤتمرات انعقدت بعد عامين من مؤتمر الرباط .. وتميزت الفترة ما بين المؤتمرين بميزتين أساسيتين :

الأولى - أنها شهدت تطورات خطيرة جداً في الساحة العربية وفي قضية الشرق الأوسط وعملية السلام التي ارتبطت بها .
والثانية - أنها كانت من أكثر الفترات نشاطاً وعطاءً في مسيرة الاتحاد البرلماني العربي على امتداد السنوات الثلاث والعشرين التي انقضت منذ تأسيسه .

ومن الواضح أن هاتين السمتين متداخلتان فيما بينهما ، تؤثر إحداهما في الأخرى على نحو مباشر . فخطورة أحداث هذه الفترة تطرح مهاماً كبيرة أمام البرلمانيين العرب واتحادهم . وقد عمل الاتحاد ، وما يزال يعمل ، في حدود الإمكانيات المتاحة له ، وبالرغم من الصعوبات والتعقيدات التي تسود الأوضاع العربية ، للتوصل إلى صيغة صحيحة لعمل عربي مشترك يضمن الحدود الضرورية من التضامن العربي والتكامل بين البلدان العربية . ومن خلال هذا السعي أكد الاتحاد مجدداً أن البرلمانيين العرب يمسكون بالحلقة الأساسية لمجريات النضال العربي الراهن ، ويدركون ما يتربّ على ذلك من مهام ، يساعد تحقيقها على صياغة موقف عربي متماسك قادر على مواجهة تحديات العصر .

وقد اتضح ذلك بصورة خاصة ، من خلال القضيتين اللتين عالجهما المؤتمر وهما : قضية التضامن العربي وقضية السوق العربية المشتركة . وهاتان القضيتان مترابطتان لا يمكن تحقيق إحداهما دون تحقيق الأخرى .. ومن خلال التصدي لهاتين القضيتين أصبح المؤتمر السابع امتداداً برلمانياً شعبياً لدعم قرارات القمة العربية الأخيرة التي أكدت وحدة الصف والتضامن العربي إزاء كافة القضايا والتحديات ، ودعت إلى الإسراع في إقامة منطقة تجارية عربية حرة كبرى . وقد حدد البرلمانيون العرب من خلال قرارات المؤتمر السابع دورهم في الإسهام بتحقيق هاتين المهمتين الكبيرتين بالعمل على مساندة تحرك قادتهم على الصعيدين الأقليمي والدولي من جهة ، وصياغة التشريعات والقوانين الازمة لإنشاء السوق العربية المشتركة التي ستكون نقلة نوعية كبرى على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية ، من جهة أخرى .

ورغبة من البرلمانيين العرب في قرن القول بالفعل ، وتأكيداً على جديتهم في ممارسة دورهم وتنفيذ مقرراتهم فقد قرروا تشكيل لجنة تضم عدداً من رؤساء البرلمانات أوكلوا إليها مهمة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر ، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء السوق العربية المشتركة .

إن انعقاد المؤتمر البرلماني العربي السابع في القاهرة يضفي عليه أهمية خاصة فمصر تمثل ، بثقلها البشري والسياسي والاقتصادي وتجربتها الديمقراطية ، دعامة أساسية للعمل القومي العربي . وتلعب مصر ، تحت قيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، دوراً متميزاً في لم الشمل العربي وتحقيق وحدة الصف والتضامن العربيين في الظروف الراهنة . وكان الخطاب الذي ألقى باسم الرئيس مبارك في حفل افتتاح المؤتمر ، والكلمة التي خص بها سعادته الأخوة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود لدى اجتماعه بهم بمثابة دليل عمل للوفود البرلمانية العربية المشاركة ، وأسهما في بلورة التوجيهات الأساسية التي صدرت عن المؤتمر .

إن مسيرة الاتحاد البرلماني العربي تواصل ومؤتمر القاهرة يشكل محطة هامة جداً في هذه المسيرة . وإذا كان المؤتمر السادس الذي عقد في الرباط في ربيع عام 1995 ، تحت رعاية جلالة الملك الحسن الثاني ، عاهل المملكة المغربية قد أعاد للاتحاد اعتباره وأعطى هيئاته دفقة جديدة من الحياة ، وإذا كانت الدورة السابعة والعشرون لمجلس الاتحاد التي عقدت في دمشق ، تحت رعاية سيادة الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، قد أكدت جدية الاتحاد وهيئاته المسئولة ، وأبرزت وجه الاتحاد كمنظمة تمثل مطامح الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، فإن مؤتمر القاهرة الذي عقد تحت رعاية سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، سيدخل تاريخ الاتحاد باعتباره عالج أهم القضايا العربية الراهنة ، ورسم للبرلمانيين العرب دورهم ، وحدد مسؤولياتهم ، وأكد تصمييمهم علىبذل كل الجهود الممكنة لإعلاء شأن الأمة العربية في تحقيق التضامن بين شعوبها، والتكامل الاقتصادي بين بلدانها لتمكن من أن تتبوأ المكان اللائق بها بين أمم العالم .

ولأننا نضرع إلى الله عزّ وجلّ أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح والتوفيق ، إنه على كلّ شيء قادر .





سيادة الرئيس محمد حسني مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

راعي أعمال المؤتمر السابع
للاتحاد البرلماني العربي



منصة الرئاسة في جلسة الافتتاح



السادة رؤساء الوفود



اجتماع السادة الرؤساء



لقطات من أعمال
الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد والمؤتمر السابع



السادة رؤساء الوفود المشاركة



منظر عام لقاعة الجلسات



الوفود المشاركة





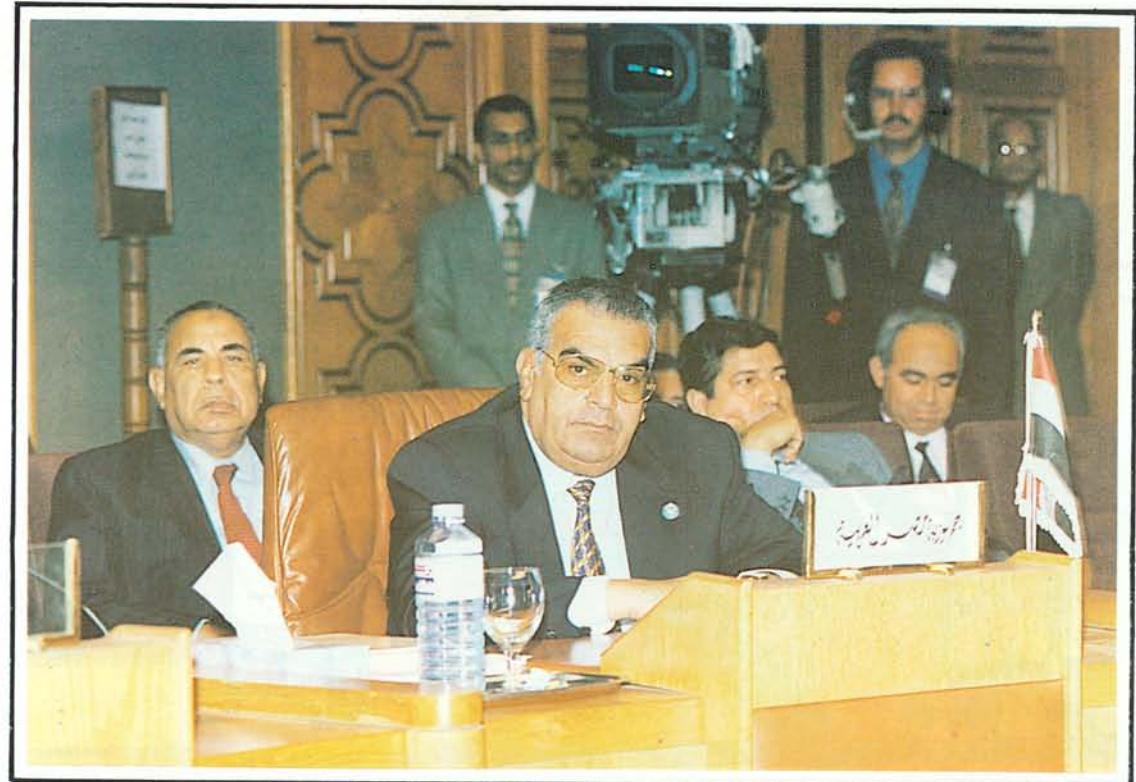
الوفود المشاركة





الوفود المشاركة





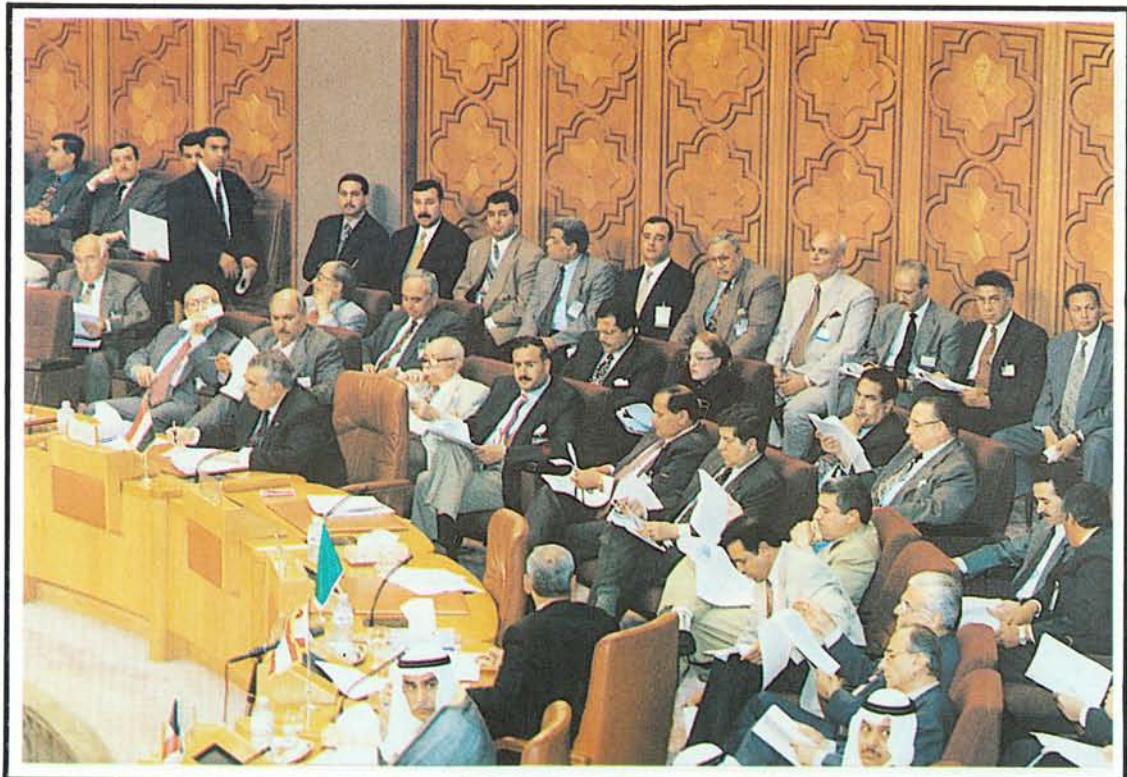
الوفود المشاركة





الوفود المشاركة





الوفود المشاركة

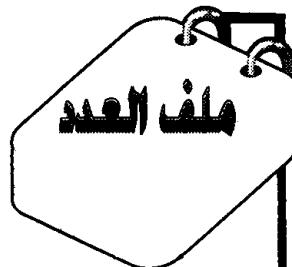




قص الشريط لمعرض صور عن مجرزة قانا



السيد رئيس الاتحاد يقدم هدية تذكارية إلى رئيس مجلس الشعب المصري



الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الأمة العربي
الكونغرس السابع للاتحاد البرلماني العربي

- 1 -

وثائق الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

(القاهرة 1997/5/12)

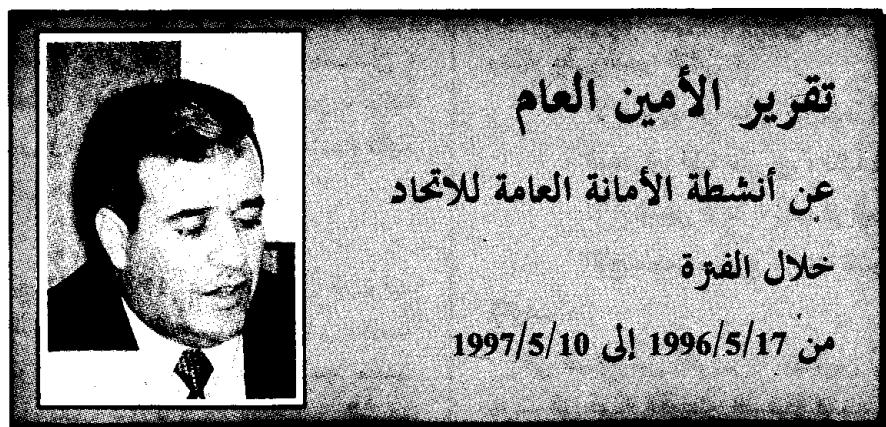
- * جدول الأعمال
- * مذكرة حول انتقال الرئاسة
- * تقرير الأمين العام
- * خطة عمل الاتحاد لعام 1997
- * مذكرة حول تعيين الأمين العام
- * مشروع جدول أعمال المؤتمر السابع للاتحاد
- * تاريخ ومكان انعقاد الدورة القادمة
- * القرارات الصادرة عن الدورة

دول الأعمال

- (1) إقرار جدول الأعمال
- (2) انتقال الرئاسة
- (3) تقرير الأمين العام
- (4) خطة عمل الاتحاد لعام 1997
- (5) القضايا المالية :

أ - الحساب الختامي لعام 1996
 ب - مشروع موازنة الاتحاد لعام 1997
 ج - تقديرات أولية لمشروع موازنة الاتحاد لعام 1998

- (6) تعيين الأمين العام
- (7) مشروع جدول أعمال المؤتمر السابع
- (8) بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي (تقرير الرئيس)
- (9) تاريخ ومكان انعقاد الدورة القادمة للمجلس
- (10) ما يستجد من أعمال



• التركيز على مجالات العمل التي أصابها بعض الركود خلال الفترة الماضية ، بما يضمن إبراز وجه الاتحاد عربياً واقليمياً دولياً .

فما الذي أمكن تحقيقه حتى الآن من مجمل المهام المنطوية بالأمانة العامة للاتحاد ؟

أولاً - التطورات في أوضاع الشعب الأعضاء

خلال السنة الفائتة شهدت بعض البلدان العربية تطورات على الصعيد البرلماني تضمنت تجديد البرلمانات في انتخابات عامة أدت إلى تغيير في قيادات بعض الشعب ، كما جرت انتخابات لمكاتب العديد من البرلمانات . وسوف أستعرض فيما يلي بليغار هذه التطورات :

الأردن :

جرت في الأردن انتخابات تكميلية لدائرة بدو الشمال ، نتيجة لوفاة النائب الممثل للدائرة . وفاز الدكتور طراد القاضي بالمقدع الشاغر .

الامارات العربية المتحدة :

في أواخر عام 1996 انتهت فترة ولاية المجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة . وسيجري إعادة تشكيل المجلس قريباً بعد تعيين ممثلي الامارات الثمانى في المجلس .

البحرين :

أعيد تشكيل مجلس الشورى . وعقد المجلس

报 告

关于总干事部
一般司局的工作

在任期内

从 1996/5/17 到 1997/5/10

主席

其他成员

在 1996 年，接待了叙利亚首都市长

- 麦地那 - 第七届议会的 - 工作

议会 - 第一届议会的 - 工作

议会在不同的国家 - 和 - 工作

الوطني الفلسطيني بالإجماع مكتبه الجديد ، وذلك على النحو التالي :
الأخ سليم الزعنون ، رئيساً للمجلس .
المطران إيليا خوري ، نائباً للرئيس .
الأخ تيسير قبعة ، نائباً للرئيس .
الأخ محمد صبيح ، أميناً للسر .

الكويت :

في السابع من أكتوبر - تشرين أول / 1996 جرت في دولة الكويت الشقيقة انتخابات جديدة لمجلس الأمة . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس بتاريخ 20/10/1996 تم انتخاب سعادة الأخ أحمد عبد العزيز السعدون رئيساً لمجلس الأمة . كما انتخب السيد طلال مبارك العمار ، نائباً لرئيس المجلس ، والسيد أحمد يعقوب بالقر ، أميناً للسر ، والسيد هادي هايف الحويلة ، مرافقاً للمجلس .

لبنان :

في الخامس عشر من آيلول - سبتمبر / 1996 انتهت آخر مراحل الانتخابات التشريعية في لبنان ، وتم انتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد المؤلف من 128 نائباً . وبتاريخ 22/10/1996 انعقدت الجلسة الأولى للمجلس الجديد وتم فيها إعادة انتخاب دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيساً لمجلس النواب ، وسعادة إيلي فرزلي نائباً لرئيس المجلس . وتم في نفس الجلسة انتخاب أعضاء مكتب المجلس الجديد .

مصر :

في أواخر شهر شباط - فبراير / 1997 قد مجلس الشعب المصري أحد أعضاء مكتبه ، يوسف المرحوم أحمد حمادي ، وكيل مجلس الشعب المصري ، الذي مارس الحياة البرلمانية في مصر سنوات طويلة ، نائباً عن منطقة سوهاج .

المغرب :

في العشرين من آب - أغسطس / 1996 أعلن جلالة الملك الحسن الثاني ، عاهل المملكة

جلسته الأولى بتاريخ 1/10/1996 حيث أعيد تعيين سعادة الأخ ابراهيم محمد حسن حميدان ، رئيساً للمجلس ، والسيد علي محمد مطر ، نائباً أول للرئيس والسيد سمير ابراهيم رجب ، نائباً ثانياً للرئيس .

تونس :

بتاريخ 22/10/1996 أعاد مجلس النواب التونسي انتخاب سعادة الحبيب بولعراس رئيساً لمجلس النواب التونسي ، كما انتخب السيد محمد الهادي خليل نائباً أول لرئيس المجلس والصادقة بوخشينة نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب ، وتم في نفس الجلسة انتخاب أعضاء المكتب الآخرون .

السودان :

انتخب المجلس الوطني الجديد ، الذي تم تشكيله في أعقاب الانتخابات الأخيرة التي جرت في شهر مارس - آذار / 1996 ، الأخ الدكتور حسن عبد الله الترابي ، رئيساً للمجلس . كما انتخب السيدين عبد العزيز شدو ، واليسون مناني مكايا ، نائبين للرئيس .

سوريا :

بتاريخ 2/10/1996 أعاد مجلس الشعب السوري انتخاب السيد عبد القادر قورة ، رئيساً لمجلس الشعب ، كما انتخب المجلس السيد محمد عادل جاموس ، نائباً لرئيس المجلس ، وجدد انتخاب جميع أعضاء مكتب المجلس .

العراق :

في الخامس عشر من تشرين الأول - أكتوبر / 1996 انتخب المجلس الوطني العراقي في بدء دورته الخريفية السيد عجيل جلال اسماعيل ، نائباً لرئيس المجلس الوطني ، مستكملاً بذلك انتخاب أعضاء هيئة مكتب المجلس المكونة من الرئيس ونائبي الرئيس وأمين السر .

فلسطين :

بتاريخ 2/4/1996 وقبل اختتام أعمال دورته التي انعقدت في قطاع غزة انتخب المجلس

خلال :

- تزويد المجلسين الشقيقين بكل ما صدر عن الاتحاد من تقارير ودراسات حول مختلف الأنشطة وإرسال أعداد من مجلة الاتحاد الدورية .
- توجيه الدعوة إليهما للمشاركة في بعض الأنشطة (المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي) .
- إجراء اتصال مباشر مع الأمينين العامين للمجلسين وشرح أهداف الاتحاد وأهمية الانتساب إلى عضويته .

وقد أكد الأخوة المسؤولون في المجلسين أن موضوع الانتساب إلى عضوية الاتحاد هو قيد الدراسة لديهم . ونحن متلقائون بإمكانية انضمامهما إلى أسرتنا البرلمانية في وقت قريب إن شاء الله .

2 - العلاقة مع الشعب الأعضاء في الاتحاد :

تميزت العلاقة بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد خلال العام الفائت بالحيوية والثقة المتبادلة . واتضح ذلك خصوصاً من خلال الأمور التالية :

- حرص الشعب الأعضاء على المشاركة في مجمل نشاطات الاتحاد (المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي - اجتماع لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الأفريقي - الندوة البرلمانية العربية الخامسة ... الخ) .
- تزويد الأمانة العامة بأخبار الشعب والتطورات التي جرت فيها ، والبيانات الصادرة عنها حول مختلف الأحداث التي شهدتها الساحة العربية .
- الصلات الحية التي أقامتها الأمانة العامة مع العديد من الشعب من خلال زيارات الأمين العام إلى (الأردن - فلسطين - لبنان - الكويت - مصر ، فضلاً عن العلاقة الحية

المغربية ، عن تنظيم استفتاء شعبي لتعديل الدستور المغربي بحيث يصبح البرلمان مؤلفاً من عرقتين . ووفق التعديلات الجديدة التي أقرها الشعب في الاستفتاء الذي جرى بتاريخ 13/9/1996 سيتم انتخاب مجلس النواب (الغرفة الأولى) بأكمله انتخاباً عاماً مباشرأً من الشعب . كما سيتم تشكيل الغرفة الثانية وهي (مجلس المستشارين) من ممثلي المجالس المحلية المنتخبة والغرف المهنية والنقابات . وبموجب هذه التعديلات من المنتظر أن تجري انتخابات تشريعية جديدة خلال هذا العام وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة .

وبتاريخ 14/10/1996 عقد مجلس النواب المغربي جلسه الأولى في دور انعقاده الجديد ، وأعاد انتخاب سعادة الدكتور محمد جلال السعيد، رئيساً لمجلس النواب . وفي جلسه المنعقدة بتاريخ 21/10/1996 تم تشكيل المكتب الجديد للمجلس وانتخاب رؤساء اللجان .

موريتانيا :

جرت في موريتانيا أيضاً انتخابات برلمانية جديدة انتهت مرحلتها الثانية في أواسط تشرين أول - أكتوبر / 1996 وتم بموجبها انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة البالغ عددهم 79 عضواً . وفي الجلسة الأولى التي عقدتها الجمعية الوطنية الجديدة تم انتخاب سعادة الأخ سيدى أحمد ولد باب ، رئيساً للجمعية الوطنية .

ثانياً - أنشطة الاتحاد

على الصعيد الداخلي

1 - العضوية :

تفيداً لقرارات مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، لا سيما قرارات الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد ، تابعت الأمانة العامة علاقتها مع مجالس الشورى العربي غير المنضمة إلى الاتحاد (مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلس الشورى في سلطنة عمان) بهدف حثهما على الانتساب إلى الاتحاد البرلماني العربي . وتجسدت هذه العلاقة من

الوطن العربي » .

وشارك في أعمال الندوة ممثلون عن ثلاثة عشر برلماناً في الدول العربية التالية: الأردن - البحرين - تونس - الجزائر - السودان - سوريا - العراق - فلسطين - الكويت - لبنان - الجماهيرية العربية الليبية - مصر و Moriyania، بالإضافة إلى مثل عن جامعة الدول العربية وعدد من الخبراء العرب المختصين بقضايا المياه . وناقشت الندوة خلال يومين موضوع المياه من خلال المحاور الثلاثة الآتية :

- 1 - الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية في الوطن العربي .
- 2 - الموارد العربية المشتركة والقانون الدولي .
- 3 - دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية .

وصدر عن الندوة بيان ختامي يتضمن تلخيصاً لمناقشات التي جرت وأوراق العمل التي قدمت في الندوة واقتراحات ووصيات تتعلق بموضوع المياه في الوطن العربي . وقد لاقت الندوة اهتماماً واسعاً جداً على الصعيد العربي تجلّى في المشاركة الواسعة ، وجدية المناقشات ، في الطلب الواسع على وثائق الندوة من مختلف الأوساط والمنظمات المهتمة بقضية المياه . كما جرت تغطية اعلامية واسعة لأعمال الندوة ووقائعها .

وقد حرصت الأمانة العامة على إصدار كتاب مستقل يتضمن وقائع الندوة وجميع المداخلات وأوراق العمل التي قدمت فيها ليتم توزيعه على جميع البرلمانيات العربية وعلى المنظمات العربية المهتمة بقضايا المياه .

وبهذه المناسبة لايسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الأخوة في الشعبة البرلمانية السورية، وفي مقدمتهم الأستاذ عبد القادر قدوره ، رئيس مجلس الشعب ، على ما قدموه من عنون كبير للأمانة العامة للاتحاد في تنظيم أعمال الندوة

المتعلقة مع الشعبة البرلمانية العربية السورية - شعبة بلد المقر) .

ومن جانبها قامت الأمانة العامة للاتحاد بتزويد الشعب الأعضاء بتقارير مفصلة عن جميع الأنشطة التي قام بها الاتحاد تضمنت عرضاً لمجريات تلك الأنشطة وتقييماً لنتائجها واقتراحات حول تحسين العمل مستقبلاً . كما عممت الأمانة العامة على الشعب الأعضاء جميع البيانات الصادرة عن الاتحاد حول مختلف التطورات التي شهدتها الساحة العربية خلال العام الماضي وأخبار التطورات التي شهدتها الساحة البرلمانية في بعض البلدان العربية .

وحرصت الأمانة العامة أيضاً على تنظيم اللقاءات التشاورية للفوود العربية التي شاركت في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات الحوار الأخرى .

وأدى ذلك كله إلى ترسیخ العلاقة بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بينها .

3 - المقر الجديد المؤقت للاتحاد :

تابعت الأمانة العامة استكمال تأثيث المقر الجديد المؤقت للاتحاد وتزويدته بما يلزم من أثاث وأجهزة لتسهيل عملها وتحسين أداء العاملين فيها . وفي نفس الوقت تابعت موضوع بناء المقر الجديد الذي تم وضع حجر الأساس لبنائه مناسبة انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد بدمشق ، بالتعاون مع الشعبة البرلمانية العربية السورية . ويجد الأخوة أعضاء المجلس تفاصيل ما استجد في هذا الموضوع في مذكرة مستقلة ستعرض على المجلس المؤقت .

4 - الندوة البرلمانية العربية الخامسة :

في أواسط شباط فبراير 1997 نظمت الأمانة العامة للاتحاد بالتعاون مع الشعبة السورية الشقيقة ، الندوة البرلمانية العربية الخامسة لبحث موضوع « المياه ودورها الاستراتيجي في

وأكرر النداء الحال ، مرة أخرى ، للأخوة البرلمانيين العرب للمساهمة في هذه المجلة التي هي مجلتهم ومنبر لآرائهم وكتاباتهم .

ويوسفني أن أشير إلى أن الأمانة العامة لم تتمكن من إعادة إصدار مجلة «الحوار البرلماني» التي كانت تصدر بالعربية والإنكليزية والفرنسية ، والتي تمت الإشارة إليها في خطة عمل الاتحاد لعام 1996 ، وذلك لأسباب تتعلق بضغوط العمل من جهة ، وعدم تخصيص مبلغ كافٍ لهذه المجلة في ميزانية العام الماضي . وسوف تعمل الأمانة العامة على تدارك هذا النقص قريباً إن شاء الله .

6 - الوضع المالي للاتحاد :

يتبيّن من استعراض مذكرات الأمانة العامة المقدمة إلى المجلس الكريم حول الوضع المالي للاتحاد خلال العام الماضي أن هذا الوضع كان جيداً ، بالقياس إلى الأعوام السابقة . فقد بلغت نسبة تسديد مساهمات الشعب الأعضاء في ميزانية الاتحاد لعام 1996 (80.42 %) ، وبلغت نسبة تسديد الديون المتراكمة على الشعب (15.25 %) .

وبفضل هذه النسبة الجيدة لتسديد المساهمات ، وفي أوقات مبكرة نسبياً تمكن الاتحاد من ممارسة أنشطته بصورة جيدة ، ومن الوفاء بالتزاماته إزاء بعض المنظمات العربية (جمعية الأمانة العامين للبرلمانات العربية) والأقليمية (اتحاد البرلمانيات الفريقيات) . ويستطيع الأخوة أعضاء المجلس الاطلاع على تفاصيل الوضع المالي للاتحاد في المذكرات التي تتناول هذا الوضع والتي تم توزيعها عليهم .

وبصدد الوضع المالي ستعتمد الأمانة العامة للاتحاد ابتداء من هذه الدورة إلى تقديم أرقام تقديرية حول موازنة السنة التالية ، أي موازنة عام 1998 لتأخذها الشعب الأعضاء بعين الاعتبار في حساباتها المالية الخاصة . وهو تقليد سيؤدي اعتقاده إلى مزيد من الوضوح حول آفاق عمل الاتحاد و مجالات توسيع أنشطته .

وتوفير مقومات نجاحها .

5 - النشر والاعلام :

كان نشاط الأمانة العامة في هذا الميدان خلال السنة الفائتة واسعاً ومتيناً ، نظراً لارتباطه الوثيق بالأنشطة الأخرى التي قام بها الاتحاد في مختلف الميادين .

فقد أصدرت الأمانة العامة خلال العام الماضي أربعة أعداد من مجلتها الفصلية «البرلمان العربي» هي الأعداد (60 ، 61 ، 62 ، 63) . وتضمنت هذه الأعداد تغطية شاملة لأنشطة الاتحاد لاسيما : وقائع الدورتين السادسة والعشرين الاستثنائية والسابعة والعشرين العادية لمجلس الاتحاد اللتين عقدتا على التوالي في عمان ودمشق ، ووقائع المؤتمر البرلماني العربي - الغربي السابع ، والمؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي ، واتفاق التعاون بين الاتحاد وجامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى دراسات حول تاريخ الحياة البرلمانية في عدد من البلدان العربية ، وتقديرات عن مختلف الأنشطة التي قام بها الاتحاد ، وعرضآ للتطورات البرلمانية التي جرت في البلدان الشقيقة ، ووثائق القمة العربية الأخيرة .. الخ .

كذلك أصدرت الأمانة العامة كتاباً كبيراً تضمن الواقع الكاملة للندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي ، التي عقدت بدمشق في أواسط شهر شباط / فبراير من هذا العام .

وتم توزيع أعداد مجلة الاتحاد والكتاب الخاص بالندوة على جميع البرلمانيات والجالسات الأعضاء في الاتحاد ، وعلى المنظمات العربية والأقليمية التي يتعامل معها الاتحاد .

وأود بهذه المناسبة أن أنوه بظاهرة إيجابية في موضوع النشر وهي أن مستوى مشاركة الشعب الأعضاء في تزويد مجلة الاتحاد بالممواد قد تحسن وإن بقي دون المستوى المطلوب ،

الأكثرية المطلوبة لإدراجه في جدول أعمال المؤتمر ، إلا أن طرح الطلب ، الذي أحرز 503 أصوات ، كان مناسبة لعرض موضوع القدس والأخطار التي تهددها أمام أكبر مجل福 برلماني دولي .

وشارك ممثلو الوفود البرلمانية العربية المشاركون في المؤتمر السادس والستين للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في بيجين والأمين العام للاتحاد في الندوة البرلمانية الدولية التينظمتها سفارة دولة فلسطين في الصين الشعبية بالتعاون مع مجلس السفراء العرب في بيجين حول القدس .

مكمل ذلك أصدر الاتحاد بتاريخ 12/4/1996 بياناً حول المخططات الإسرائيلية بتوسيع الاستيطان في الجولان السوري المحتل والضفة الغربية ومدينة القدس الشريف . وفضح البيان وأدان تلك المخططات باعتبارها خرقاً فاضحاً لقرارات الشرعية الدولية وتهديداً خطيراً لعملية السلام . ودعا البيان المجتمع الدولي إلى الوقوف ضد تلك الممارسات الإسرائيلية .

موأعرب الاتحاد عن تضامنه مع الشقيقة سوريا إثر تغير حافلة للركاب في قلب مدينة دمشق أودت بحياة العشرات من المواطنين السوريين الأبرياء . كما أصدرت العديد من البرلمانيات العربية بيانات وبرقيات استنكرت فيها الجريمة وأعربت عن تضامنها مع الشقيقة سوريا .

ومكانت الذكرى التاسعة عشرة للجتباخ الإسرائيلي الأول للبنان (14/آذار - مارس / 1978) مناسبة لإعلان التضامن البرلماني العربي مع اللبناني الشقيق وقد أصدر الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانيات العربية الشقيقة بيانات بهذه المناسبة ، أكدت فيها إدانتها للإعدامات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان ، وأعربت عن تضامنها مع اللبناني ودفعها عن سيادته واستقلاله ، ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة الإجراءات لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 الداعي إلى انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط من جنوب

ثالثاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي 1 - نشاط الاتحاد في مجال تعزيز التضامن العربي وتوظيف العمل العربي المشترك : أكدت مجالس الاتحاد مؤتمراته ، لاسيما مؤتمر الرباط السادس ، أن مسألة تعزيز التضامن العربي تبقى المهمة الأساسية لعمل الاتحاد البرلماني العربي وسائر المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية ، لأنها الطريق الأمثل لتأكيد وجود الأمة العربية ووحدة مواقفها فيواجهة الأخطار والتحديات التي تتربص بها . وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً في مقررات دورة دمشق الأخيرة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي . لذلك كان من الطبيعي أن يكون العمل في هذا الميدان منطلقأً وأساساً لنشاط الأمانة العامة على الصعيد العربي . وقد تجلى ذلك من خلال العديد من الأنشطة ، لاسيما ما يتعلق منها بالدفاع عن عروبة القدس وفضح مخططات إسرائيل لتهويدها وإغاءه هويتها العربية - الإسلامية ، أو ما يتعلق بالتضامن مع لبنان ... الخ .

• أصدر الاتحاد البرلماني العربي بتاريخ 26/9/1996 بياناً حول قيام إسرائيل بفتح نفق تحت المسجد الأقصى المبارك ، أدان فيها هذا الإجراء باعتباره محاولة لتفويض المسجد المبارك ، وجزءاً من محاولات إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة . ودعا البيان الحكومات والمنظمات العربية وغير العربية إلى شجب المحاولات الإسرائيلية ومارسة الضغط على إسرائيل لإنقاف تلك المحاولات التي تتناقض مع الجهود المبذولة لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط . وأصدرت العديد من البرلمانيات العربية بيانات مماثلة حول نفس الموضوع .

وتقدمت الوفود البرلمانية العربية في المؤتمر السادس والستين للاتحاد البرلماني الدولي في بيجين بطلب لإدراج بند إضافي حول تأكيد قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بمدينة القدس الشريف .. وبالرغم من أن الطلب لم يحرز

وتؤكدأ لما سبق فقد اشارت مقدمة الاتفاق إلى أنه يستند إلى ثوابت العمل العربي المشترك وترسيخ التكامل بين مؤسساته لاسيما شقيها التشريعي والتنفيذي ، وتعزيز قدرات المنظمتين وتوسيع مجالات عملها خدمة للأهداف والمصالح القومية العليا ، في إطار المحافظة على الهوية العربية وصيانة الأمن القومي العربي .

وحدد مشروع الاتفاق مجالات التعاون بين المنظمتين في اطلاع الطرفين على خطط النشاط لكل منهما ، وتبادل المستندات والقرارات الخاصة بالمسائل ذات الأهمية المشتركة . وكذلك التعاون على أوسع نطاق من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للعمل العربي المشترك ، سياسياً وتموياً ، خدمة للمصالح والمنافع المتبادلة بين الدول العربية . واشتملت مجالات التعاون أيضاً على تبادل المعلومات ، والقيام بأعمال مشتركة والتتمثل المتبادل لكل من المنظمتين في اجتماعات المنظمة الأخرى .

إن الاتفاق بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي قد جاء تجسيداً حياً لما نصت عليه مقررات مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، لاسيما قرار الدورة السابعة والعشرين الأخيرة لمجلس الاتحاد (دمشق - أيار - مايو / 1996) ، كما أنه جاء منسجماً مع روح البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية الأخير المنعقد في القاهرة (حزيران - يونيو / 1996) الذي أكد ضرورة العمل العربي المشترك في جميع المجالين .

من هنا ، فإن توقيع هذا الاتفاق ووضعه موضع التنفيذ من شأنه أن يرسى علاقات التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي على أسس سليمة راسخة وقابلة للتطور ، وأن يزيد من فاعلية النشاط التكاملي بين السلطات التشريعية والسلطات التنفيذية في الوطن العربي . كما أنه سيكون مثلاً يحتذى به في برمجة العلاقات بين مختلف المنظمات والهيئات العاملة على الساحة

لبنان المحتل .

• كذلك عمل الاتحاد من خلال اللقاءات التي أجرتها المسؤولون فيه مع بعض الوفود البرلمانية ، وفي القرارات الصادرة عن المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي على الإعراب عن :

- التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني ، وإدانة سياسة الاستيطان ، والحفاظ على وضع مدينة القدس الشريف ؛
- التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية والدعوة إلى إنهاء الحصار المفروض عليها ؛
- ضرورة رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق بسبب الحصار المفروض عليه والتزحيف بتنفيذ اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء .

2 - العلاقة مع جامعة الدول العربية

في إطار العمل على تعزيز وحدة العمل العربي المشترك وتنسيق الموقف بين المنظمات العربية الأساسية ، وتأكيداً لقرارات مجالس الاتحاد ومؤتمراته بادر الاتحاد البرلماني العربي إلى اتخاذ خطوة متقدمة على هذا الصعيد ، وذلك بتوقيع اتفاق للتعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي في العشرين من تشرين الثاني - نوفمبر / 1996 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة . وقع الاتفاق باسم الاتحاد سعادة د. محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد ، وباسم الجامعة سعادة د. أحمد عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة الدول العربية . وحضر حفل التوقيع الأمين العام للاتحاد والسفراء العرب المعتمدون في القاهرة .

ويأتي توقيع هذا الاتفاق تتوrigاً لعلاقات جيدة ربطت بين المنظمتين خلال أكثر من عقدين من الزمن ، وتجسيداً لقناعات مشتركة لدى المسؤولين فيما بضرورة تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى الأحداث والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في الظروف الراهنة.

والوطني والأمة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الكويت في أواسط شهر آذار - مارس الماضي . وألقى الأمين العام كلمة في حفل افتتاح الاجتماع ، كما قدم محاضرة حول : « الاتحاد البرلماني العربي ودوره في تعزيز العمل البرلماني العربي »

تضمنت تعريفاً بالاتحاد وأهدافه وهيئاته ومبادراته نشاطه . وكان الاجتماع فرصة لعقد لقاءات مع الأماء العامين لبعض مجالس الشورى غير المنضمة إلى الاتحاد وتوضيح أهمية انتساب مجالسهم إلى الاتحاد البرلماني العربي .

رابعاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد الدولي يتركز نشاط الاتحاد البرلماني العربي على هذا الصعيد في مجالين أساسيين هما :

- العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي .
- وأنشطة الحوار البرلماني مع مختلف المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية .

وسوف نستعرض فيما يلي نشاط الاتحاد في هذين المجالين :

1 - العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي :

خلال الفترة ما بين الدورتين السابعة والثirteen والثانية والعشرين الحالية شارك الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمرين للاتحاد البرلماني الدولي ، هما المؤتمر السادس والتسعون والسابع والتسعون اللذين عقدا على التوالي في كل من بيجين وسيئول .

- شاركت في أعمال مؤتمر بيجين وفود من ثلاثة عشرة بلداً عربياً ، بالإضافة إلى وفد من الأمانة العامة للاتحاد . وقد نظمت الأمانة العامة للاتحاد اجتماعاً تشاورياً للوفود العربية المشاركة في أعمال المؤتمر لتنسيق مواقفها حول القضايا المعروضة أمام المؤتمر ، لاسيما موضوع دعم الطلب ، المقدم باسم جميع الشعب البرلمانية العربية ، حول :

العربية ووضع حد للغفوة التي تطبع العلاقات بين معظم المنظمات والهيئات .

(ويرى الأخوة أعضاء المجلس النص الكامل للاتفاق بين الوثائق الموزعة عليهم .)

وفي إطار تعزيز العلاقات بين جامعة الدول العربية والاتحاد شاركت جامعة الدول العربية في أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد التي عقدت في دمشق ، وكذلك في أعمال المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي الذي عقد في عمان في ديسمبر - كانون الأول / 1996 . وأسهمت في الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع المياه التينظمها الاتحاد بدمشق في شهر شباط - فبراير - من هذا العام . كما شارك الأمين العام للاتحاد في الندوة التينظمتها جامعة الدول العربية في دبي من 3 إلى 5 نيسان - أبريل / 1997 حول التعاون العربي الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام .

ومن دواعي سرورنا أن يشارك الأمين العام للجامعة سعادة د. أحمد عصمت عبد المجيد في أعمال مؤتمرنا السابع الذي سيلتئم غداً هنا في القاهرة .

3 - التعاون مع جمعية الأماء العامين للبرلمانات العربية

ذلك تابعت الأمانة العامة تعاونها مع جمعية الأماء العامين للبرلمانات العربية سواء من خلال المراسلات التي تمت مع الجمعية ، أم من خلال اللقاءات الحية مع السيد رئيس هذه الجمعية وتقديم المشورة والدعم المادي الذي تجلى في تحويل مبلغ عشرة آلاف دولار لهذه الجمعية لتتمكن من مواصلة عملها وانجاز المهام الموكلة إليها .

4 - المشاركة في اجتماع الأماء العامين لمجالس دول مجلس التعاون الخليجي

وتلبية لدعوة من السيد الأمين العام لمجلس الأمة الكويتي شارك الأمين العام للاتحاد في اجتماع الأماء العامين لمجالس الشورى

السياسية والبرلمانية في البلدان العربية وجمهورية الصين الشعبية . وتم اتفاق مبدئي على تبادل الزيارات مع مجلس الشعب الصيني ودراسة إمكانية توقيع اتفاق تعاون بين الاتحاد والمجلس .

و كذلك شارك الاتحاد في المؤتمر السابع والستين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد مؤخراً في سيدني في أواسط نيسان - أبريل / 1997 .

وقد شاركت في أعمال المؤتمر وفود من برلمانات 13 بلداً عربياً ، بالإضافة إلى وفد من الأمانة العامة للاتحاد .

وقد نجحت الوفود العربية في هذا المؤتمر بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال حول مدينة القدس تحت عنوان :

"المحافظة على الوضع القائم في مدينة القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة لجميع المحاولات الرامية إلى تغيير هيمنتها ، بما يشكل ذلك من تهديد خطير للأمن ولعملية السلام في المنطقة".

وتم إدراج هذا البند بأكثرية كبيرة بلغت 785 صوتاً وعارضه 184 صوتاً فقط .

وصدر عن المؤتمر قرار هام يشجب سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس الشرقية ، ويدعى السلطات الإسرائيلية إلى الامتناع عن جميع الأعمال والإجراءات ، بما في ذلك النشاطات الاستيطانية ، التي تغير الحقائق على الأرض ، وتستبق الوضع النهائي للمفاوضات ، ولها تأثيرات سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط . ويدعو القرار منظمة الأمم المتحدة إلى استخدام نفوذها لحماية جميع المواطنين والمؤسسات الفلسطينية ، وجميع النصب التاريجية في القدس .

ويعتبر هذا القرار ، الذي صدر بمعارضة وفود ثلاثة برلمانات فقط ، موقفاً هاماً يعبر عن

« التعاون البرلماني العربي من أجل إعادة تأكيد قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بمدينة القدس الشريف »

و كذلك دعم طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي بدلاً من عضوية « ملاحظ » التي يتمتع بها الآن ، وملء مقعد شاغر في اللجنة التنفيذية بأحد البرلمانين العرب .

وبالرغم من الجهد الذي بذلتها الوفود العربية لإنجاح الطلب المتعلق بإدراج بند إضافي حول القدس في جدول الأعمال ، إلا أنها لم تتمكن من تمرير طلبها . فقد صوت معظم ممثلي مجموعة +12 ضد الطلب الذي خسر أيضاً أصوات عدد غير قليل من ممثلي البرلمانات الإفريقية وبرلمانات دول عدم الانحياز الذين صوتوا لصالح الطلب الكندي - الألماني المتعلق بخطر الألغام المضادة للأشخاص ، فضلاً عن امتياز 751 مندوبياً عن التصويت .

كذلك لابد من الإشارة إلى ظاهرة سلبية برزت خلال المؤتمر ، وهي عدم اتفاق ممثلي الوفود العربية على مرشح واحد لأحد المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي . وجرت المنافسة بين مرشحين عربين حول تلك المقعد ، الأمر الذي أثار تساؤلات العديد من الوفود التي شكلت المنافسة بعض الإحراج لها أثناء عملية التصويت .

وكان حضور مؤتمر بيجين مناسبة هامة لتوسيع التعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية ، من جهة ، ومع مجلس الشعب الصيني ، من جهة أخرى . فقد أسمى مدير مكتب جامعة الدول العربية في بيجين ، الدكتور محمد عبد الوهاب الساكت في تنظيم لقاء لوفد من الاتحاد البرلماني العربي مع كل من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب الصيني والجمعية الصينية للتفاهم الدولي . وجرى في اللقاءين تبادل معلومات حول الاتحاد البرلماني العربي ودوره وأنشطته ، وتبادل آراء حول الأوضاع

حول جدول أعمال المؤتمر الثامن للحوار الذي سيعقد في بيتنين خلال عام 1998 .

- وعلى صعيد التعاون البرلماني العربي - الأفريقي تجدر الاشارة إلى ما يلي :

- استمرار التنسيق بين وفود المجموعتين العربية والأفريقية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي ، خاصة فيما يتعلق بإدراج بنود إضافية في جداول أعمال المؤتمرات ، وتبادل دعم المرشحين العرب والأفارقة إلى المناصب القيادية في هيئات الاتحاد .

- تبادل الزيارات بين ممثلي الاتحادين . فقد وجهت الأمانة العامة لاتحاد البرلمانيات الأفريقية الدعوة للاتحاد البرلماني العربي لحضور المؤتمر العشرين للاتحاد الذي سيعقد في بيتنين خلال شهر آب - أغسطس / 1997 ، كما وجهت الأمانة العامة لاتحادنا الدعوة إلى الأمين العام لاتحاد البرلمانيات الأفريقية للمشاركة في أعمال مؤتمتنا السابع هنا في القاهرة .

- متابعة تسديد المساعدة المالية السنوية المقدمة من الاتحاد البرلماني العربي إلى اتحاد البرلمانيات الأفريقية .

3 - الحوار البرلماني العربي - الأوروبي

بعد الركود الذي أصاب هذا المجال الهم من مجالات الحوار البرلماني ، وبعد استئناف الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي لنشاطها منذ آذار - مارس / 1996 عادت الحياة إلى هذا الحوار . وتتمكن الاتحاد ، بالتنسيق مع الرابطة من عقد المؤتمر السنوي التقليدي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في عمان في أواخر تشرين الثاني - نوفمبر - أوائل كانون الأول - ديسمبر / 1996 تحت رعاية وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ، نائب جلالة الملك ، ولد عهد الملكة الأردنية الهاشمية .

وكان المؤتمر واسع التمثيل إذ شاركت فيه وفود تمثل اثنا عشر برلماناً عربياً وأربعة عشر برلماناً أوربياً . وناقشت المؤتمر عدة قضايا هامة

يرادة المجتمع الدولي ، وانتصاراً كبيراً للموقف العربي من هذه القضية المصيرية .

والجدير بالذكر أن الوفود العربية قد اتخذت موقفاً موحداً متاماً حول هذا الموضوع . وأسهم هذا الموقف في النجاح الذي تم تحقيقه .

كذلك أثارت الوفود العربية في مؤتمر سيؤول مسألة إعطاء المجلس الوطني الفلسطيني العضوية الكاملة في الاتحاد ، بدلاً من وضعية "العضو الملاحظ" التي يتمتع بها الآن . وبالرغم من عدم تحقيق النجاح الكامل في هذه المسألة إلا أن القرار الصادر عن مجلس الاتحاد يوحى بالتفاؤل وبإمكانية تحقيق هذا الهدف في مؤتمر الاتحاد القادم في القاهرة .

2 - الحوار البرلماني العربي - الأفريقي

تفيداً لمقررات المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الأفريقي الذي عقد في عمان في كانون الثاني - يناير / 1996 وبالتنسيق مع الأمانة العامة لاتحاد البرلمانيات الأفريقية قامت الأمانة العامة لاتحاد البرلمانيات الأفريقية لاجتماع لجنة المتابعة الجديدة التي شكلها المؤتمر السابع للحوار . وتم عقد الاجتماع في مدينة باماكو - عاصمة جمهورية مالي - ثانية لدعوة من المجلس الوطني في مالي .

شاركت في أعمال لجنة المتابعة وفود تمثل البرلمانيات الأفريقية والعربيات التالية :

الأردن - بوركينافاسو - الجزائر - السنغال - سوريا - فلسطين - غانا - مالي - المغرب وممثلون عن الأمانتين العامتين لكل من اتحاد البرلمانيات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي . ناقش الاجتماع تقريراً قدمته الأمانة العامة لاتحادين حول الأنشطة المشتركة وتفيد مقررات المؤتمر السابع للحوار واقتراحات ملحوظة تتعلق بالتحضير لندوة برلمانية مشتركة تعقد خلال عام / 1997 ، وإصدار نشرة تغطي أنشطة الحوار ، وإصدار دليل للتعرف بالبرلمانات الأعضاء في كلا الاتحادين . كما جرى في الاجتماع تبادل آراء

«الديمقراطية وبناء التفاهم - رؤية برلمانية عربية»

كما يجري تبادل وثائق ومعلومات مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بصورة مستمرة.

4 - الحوار مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الأخرى :

على هذا الصعيد توجد آفاق طيبة لاستئناف العلاقات مع برلمانات دول أمريكا اللاتينية من خلال اتحاداتها المتعددة : برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان الأند .. الخ . وخلال مؤتمر يجتمع للاتحاد البرلماني الدولي أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والأمين العام لبرلمان الأند الذين أعربا عن رغبتهما في إقامة علاقات تعاون وتنسيق مع الاتحاد البرلماني العربي . وتم الاتفاق مبدئياً على تبادل المراسلات والوثائق والاقتراحات حول تبادل زيارات الوفود ودراسة إمكانية عقد اتفاقية للصداقة والتعاون بين اتحادنا وبرلمان أمريكا اللاتينية .

وكما أشرت في حديثي عن مؤتمر يجتمع بين رؤساء برلمان الصيني .

و كذلك تدرس الأمانة العامة الآن تلبية الدعوة الموجهة من البرلماني الروسي لزيارة وفد برلماني عربي إلى روسيا خلال العام أو في مطلع العام القادم .

* * *

**السيد الرئيس
الأخوة أعضاء المجلس**

إن ما استمعتم إليه في هذا التقرير يشكل عرضاً لمجمل الأنشطة التي قامت بها الأمانة العامة للاتحاد ما بين الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين ، في إطار تنفيذ مقررات دورة دمشق وخطة عمل الاتحاد لعام 1996 . وإنني إذ أضع بين أيديكم هذا التقرير ، فإنني واثق أنه سيفتنى بمناقشاتكم وملحوظاتكم

تعلق بالتعاون العربي - الأوروبي من أجل :

- تشطيط عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل الدور الأوروبي فيها .
- إيجاد الحلول للحصار المفروض على بعض الأقطار العربية ..
- مكافحة الإرهاب .
- الشراكة العربية - الأوروبية عشية القرن الحادي والعشرين .

و مصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن النتائج التي تمخض عنها المؤتمر ، والتي أظهرت تطابق وجهات نظر البرلمانيين العرب والأوربيين حول عملية السلام في الشرق الأوسط ، والعقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية والعراق ، والسودان ، و حول موضوع الإرهاب وإيجاد منطقة متوسطية خالية من أسلحة الدمار الشامل ، و حول التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي . وقد عممت وثائق المؤتمر على جميع الشعب العربي الأعضاء في الاتحاد ، كما نشر ملف واسع حوله في مجلة الاتحاد الفصلية .

وتتابع الأمانة العامة للاتحاد تنسيقاً مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي من أجل التحضير لعقد المؤتمر السنوي للحوار خلال هذا العام في إحدى العواصم الأوروبية .

وعلى صعيد التعاون مع البرلماني الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، فإن الأمانة العامة للاتحاد قد بدأت اتصالاتها لاستئناف العلاقة مع هاتين المؤسستين بعد فترة من الركود . وفي هذا الإطار ، وتلبية لدعوة من المركز الأوروبي للشباب - التابع لمجلس أوروبا - والمنظمات الشبابية الأوروبية والعربي ، شارك الأمين العام للاتحاد في ندوة نظمتها هذه الهيئات حول :

«الحوار العربي - الأوروبي
من أجل التعاون والتفاهم المتبادلين »
وألقى كلمة في جلسة الافتتاح كما قدم مداخلة باسم الأمانة العامة للاتحاد حول :

التي سوف تؤخذ بكل اهتمام عند تنفيذ خطط العمل القادمة .

ولا يفوتي أيضاً أن أوجه بعمل جهاز الأمانة العامة للاتحاد الذي يعمل بذباب واحلاص لتنفيذ جميع المهام المنطة به .

ولسوف تواصل الأمانة العامة للاتحاد عملها بنفس الدأب والحمية ، مسخرة كل إمكاناتها لتحقيق أهداف الاتحاد .

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير بلداننا وأمتنا على أكمل وجه .

شكراً لإصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ويسرني أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن جزيل الشكر والامتنان إلى الأخ الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد ، رئيس مجلس النواب المغربي ، على ما حبانى به من مساعدة وتوجيه كانا خيراً عون لي ولجهاز الأمانة العامة في تنفيذ خطة عمل الاتحاد ومقررات مجالسه ومؤتمراته .

كذلك يتوجه شكري إلى جميع الأخوة رؤساء الشعب البرلمانية الشقيقة الذين كان لتعاونهم مع الأمانة العامة ودعمهم لأنشطة الاتحاد فضل كبير في تكيننا من متابعة عملنا في أفضل



مذكرة الأمانة العامة حول انتقال الرئاسة

في الثالث من نيسان - ابريل / 1995 انعقدت في الرباط الدورة الخامسة والعشرون العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي . وانتخبت الدورة القرار رقم 1/مج 25 المتعلق بانتقال الرئاسة ، وفيما يلي نص القرار :

القرار 1 / مج 25

« تضاف مادة جديدة تحت رقم 17 مكرر إلى ميثاق الاتحاد البرلماني العربي يكون نصها على الوجه التالي :

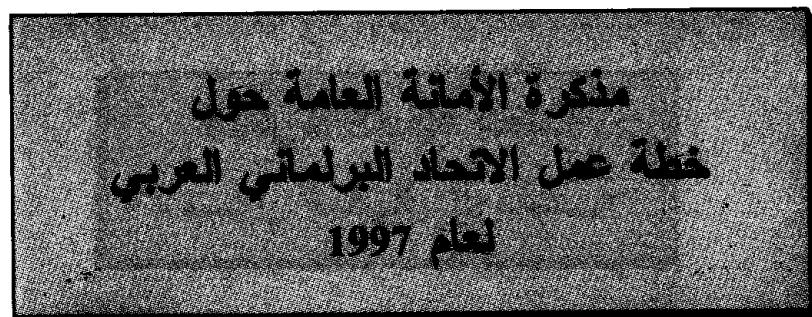
مع مراعاة حكم المادة التاسعة (الفقرة ب) من هذا الميثاق ، تتولى الشعبة المغربية ، بصفة انتقالية ، ولمدة سنتين ، رئاسة مجلس الاتحاد اعتباراً من تاريخ انتهاء الدورة الخامسة والعشرين لهذا المجلس » .

ومع انعقاد الدورة الثامنة والعشرين الحالية لمجلس الاتحاد تنتهي المدة المحددة لرئيسة مجلس الاتحاد من قبل الشعبة المغربية . وتطرح أمام الدورة الجديدة لمجلس الاتحاد مسألة اتخاذ قرار حول انتقال الرئاسة .

وترى الأمانة العامة للاتحاد أن أمام المجلس ثلاثة خيارات :

1. تطبيق نصوص ميثاق الاتحاد حول انتقال الرئاسة .
2. إجراء تعديل في ميثاق الاتحاد وتنفيذ أحكام التعديل الجديد في موضوع انتقال الرئاسة .
3. التوصل إلى اتفاق حول رئاسة الاتحاد للفترة المقبلة .

والأمر معروض على المجلس



الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد والمؤتمر السابع وتزويده الشعب الأعضاء بها قبل انعقاد المؤتمر .

ب - التشاور مع رئاسة الاتحاد فيما يتعلق بإعداد مشروع جدول الأعمال والدعوات .. الخ.

ج - التنسيق مع الشعبة المضيفة حول كل ما يتعلق بالإعداد لانعقاد مجلس الاتحاد ومؤتمره وإبلاغ الشعب الأعضاء بجميع الترتيبات المتعلقة بذلك .

3 - العلاقة مع رئاسة الاتحاد

أ - التشاور مع رئاسة الاتحاد حول تحديد أولويات الأنشطة والبرامج الفصلية لتنفيذ مقررات الدورة الثامنة والعشرين للمجلس والمؤتمر السابع ، وإطلاق رئاسة الاتحاد ، أو لا بأول ، على كل ما تقوم به الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من أنشطة ومبادرات بهذا الخصوص .

ب - تنفيذ توجيهات الرئاسة حول القضايا المستجدة التي تتطلب تحديد موقف للاتحاد .

ج - وضع رئاسة الاتحاد بشكل دائم في صورة العمل داخل الأمانة العامة ، لا سيما فيما يتعلق بالوضع الإداري والمالي والمحاسبي .

4 - توسيع عضوية الاتحاد وال العلاقة مع الشعب الأعضاء

أ - متابعة الاتصالات مع مجالس الشورى العربية غير المنضمة إلى الاتحاد (السعودية وعُمان) وحثها على الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

تتضمن هذه المذكرة عرضاً لمختلف الأنشطة التي سيقوم بها الاتحاد البرلماني العربي خلال عام 1997 في مختلف الميادين . وقد تم وضع مشروع هذه الخطة استناداً إلى المعطيات والأولويات التالية :

1. قرارات المؤتمر السادس للاتحاد (الرباط - نيسان - ابريل/1995) ، وقرارات الدورة السابعة والعشرين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي (دمشق - أيار - مايو/1996) ، ونتائج الأنشطة التي قام بها الاتحاد خلال عام 1996 بصورة خلصة ،

2. ضمان استمرار الأنشطة السابقة والوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتحاد في مختلف الميادين ، وفي العلاقات مع المنظمات الأخرى .

3. عدم ترتيب أعباء مالية إضافية كبيرة على مساهمات الشعب الأعضاء في موازنة الاتحاد لعام 1997 .

أولاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي

1 - بناء مقر الاتحاد الجديد بدمشق
أ - متابعة بناء المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي ، بالتعاون مع لشبونة للبرلمانية السورية الشقيقة ، (بهاء إجراءات لستراك الأرض ، لستكمان للرسلات لللزمات ووضع التصميم الأولية وتقديرات لكتلة) .

ب - إجراء الاتصالات مع الشعب الأعضاء في الاتحاد لبحث مساهمتها في بناء المقر الجديد .

2 - التحضير لانعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد والمؤتمر السابع

أ - إعداد الوثائق والتقارير الخاصة بالدورة

«الحوار البرلماني» وتكريسه للمواضيع والأخبار الخاصة بعلاقات الحوار مع مختلف البرلمانات والمنظمات الإقليمية ، والتعاون في ذلك مع المنظمات التي يتعامل معها الاتحاد في عملية الحوار : اتحاد البرلمانات الإفريقية ، الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي ... الخ .

7 - الوضع المالي

أ - متابعة سياسة ترشيد الإنفاق وضغط النفقات دون المساس بالالتزامات والمهام الأساسية المترتبة على الاتحاد .

ب - حث الشعب الأعضاء على تسييد مساهماتها المالية في موازنة الاتحاد لعام 1997 في أقرب أجل ممكن ، والاتفاق مع الشعب المدينة على طريقة لتسديد متأخراتها عن السنوات السابقة .

ج - تزويد الشعب الأعضاء بتقارير عن الوضع المالي للاتحاد مرتين على الأقل خلال العام ، وتزويدها بجميع الإيرادات حال وصولها .

ثانياً - أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي

1 - العمل على تعزيز التضامن العربي

أ - متابعة الاهتمام بالقضايا القومية الرئيسية، وفي مقدمتها العمل على تعزيز التضامن العربي وتنمية الأجراء العربية ، ووضع برنامج ملموس لتنفيذ مقررات المؤتمر السابع للاتحاد حول هذا الموضوع بالتشاور مع رئاسة الاتحاد .

ب - التنسيق مع رئاسة الاتحاد لتحقيق مهمة تنمية الأجراء العربية التي كلف بها رئيس الاتحاد من قبل المؤتمر السادس والدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد .

ج - متابعة الأوضاع والتطورات على الساحة العربية وتحديد موقف الاتحاد منها في ضوء قرارات مجالس الاتحاد ومؤتمرهاته وتوجيهات رئاسة الاتحاد .

2 - تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية والسعى إلى تنفيذ بنود اتفاق التعاون الموقع بين

ب - العرض على توسيع مشاركة الشعب الأعضاء في أنشطة الاتحاد المختلفة ، وتزويد هذه الشعب بالتقارير حول مختلف الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد .

ج - حث الشعب الأعضاء على تزويد الأمانة العامة بأخبار أنشطتها المختلفة ، والتطورات التي تجري فيها ، والمبادرات التي تتذرّعها في إطار تنفيذ مقررات الدورة 28 لمجلس الاتحاد ومؤتمره السابع ، تنفيذاً لأحكام المادتين 8 و 13 من ميثاق الاتحاد .

5 - تنظيم الندوات البرلمانية

أ - عقد الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي» وتعزيز نتائج الندوة ونوصياتها، وإصدار وثائقها كاملة في كتاب مستقل وتعديمه على جميع الشعب الأعضاء والهيئات العربية المهتمة بموضوع المياه .

ب - الإعداد لعقد الندوة البرلمانية العربية السادسة واختيار أحد الموضوعين التاليين لها :

- حقوق الطفل في البلدان العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل .
- الرؤية البرلمانية للعمل العربي المشترك في ظل النظام العالمي الجديد .

6 - النشاط الإعلامي

أ - متابعة إصدار مجلة الاتحاد الدورية «البرلمان العربي» بشكلها الجديد والعمل على تحسينها باستمرار من حيث الشكل والمحتوى ، ووضع برنامج لنشر دراسة على الأقل في كل عدد من أعدادها تعالج موضوعاً من المواضيع التي تهم العمل البرلماني .

ب - متابعة الجهد الرامي إلى حث البرلمانيين والباحثين العرب على الكتابة في المجلة ، وتزويدها بالمعلومات والأخبار المتعلقة بنشاط الشعب البرلمانية في مختلف المجالات .

ج - إعداد نشرة موجزة حديثة للتعریف بالاتحاد البرلماني العربي وأهدافه وأنشطته باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية .

د - دراسة إمكانية إعادة إصدار مجلة

- الإفريقية من أجل :**
- أ - تنفيذ توصيات اجتماع باماكو الأخير للجنة المتقدمة للمؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي لا سيما ما يتعلق بإصدار دليل البرلمانات العربية - الإفريقية ، والعدد الأول من نشرة المؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي.
 - ب - التحضير لعقد الاجتماع الثاني للجنة المتقدمة للمؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي خلال عام 1997 في إحدى العاصمة العربية .
 - ج - التحضير المبكر لعقد الدورة الثامنة للمؤتمر البرلماني العربي - الإفريقي .
 - د - ثلثية الدعوة الموجهة من اتحاد البرلمانات الإفريقية للمشاركة في أعمال المؤتمر العشرين لاتحاد البرلمانات الإفريقية في بنين خلال النصف الثاني من شهر آب - أغسطس 1997 .
- 4 - الحوار البرلماني العربي - الأوروبي**
- أ - التنسيق مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي لعقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في إحدى العاصمة الأوروبية .
 - ب - متابعة الاتصالات الازمة مع كل من البرلمان الأوروبي ، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للاتفاق على صيغة جديدة لاستئناف العلاقات مع هاتين المؤسستين ، وتنظيم لقاء برلماني عربي - أوروبي في أقرب فرصة ممكنة .
- 5 - الحوار مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الأخرى**
- أ - تعزيز العلاقات مع برلمانات الدول الإسلامية ومتابعة التنسيق معها لتشكيل اتحاد برلمانات الدول الإسلامية .
 - ب - متابعة العلاقات مع البرلمان الروسي وبرلمانات دول أوروبا الشرقية لإحياء العلاقات معها في ضوء التطورات المستجدة في هذه البلدان .
 - ج - متابعة الاتصالات مع برلمان أمريكا اللاتينية والوسطي للاتفاق على صيغة لتأطير العلاقات المستقبلية معها .
- الجامعة والاتحاد في شرين الثاني - نوفمبر 1996**
- في المجالات التي حددتها الاتحاد .
- 3 - متابعة الاتصالات وعلاقات التعاون والتنسيق مع الاتحادات والمنظمات العربية التي تلتقي أهدافها ومجالات عملها .
 - 4 - التعاون مع جمعية الأمانة العامة للبرلمانات العربية وتقديم المساعدة لها ودعم نشطتها .
- ثالثاً - لشطة الاتحاد على الصعيدين الإقليمي والولوي**
- 1 - الاتحاد البرلماني الولوي**
- أ - المشاركة في أعمال المؤتمرين السابع والسعين (سبئول - نيسان - إبريل 1997) للاتحاد البرلماني الولوي وتقديم منكرات حول البنود الهامة في جدول أعمال المؤتمرين ، وتنسيق موقف الوفود البرلمانية العربية المشاركة فيما من كافة القضايا المطروحة في هذين المؤتمرين ، ولا سيما ما يتعلق بطرح موضوع القدس في مؤتمر سبئول كبند إضافي على جدول أعمال المؤتمر .
 - ب - المشاركة في الاجتماعات التحضيرية التي ستعقد خلال عام 1997 في إطار الإعداد للمؤتمر البرلماني الثالث حول الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك في بعض الاجتماعات التخصصية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي في حدود ما تسمح به ميزانية الاتحاد ، ووفقاً لتوجيهات رئاسة الاتحاد .
- 2 - الأمم المتحدة**
- أ - التعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) للتحضير لعقد ندوة برلمانية عربية حول حقوق الطفل خلال عام 1997 أو مطلع عام 1998 .
 - ب - التنسيق مع كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية لعقد منتدى برلماني عربي حول تطبيق الاتفاقيات الأساسية للعمل .
- 3 - الحوار البرلماني العربي - الإفريقي**
- التعاون مع الأمانة العامة لاتحاد البرلمانات

مذكرة الأمانة العامة حول تعيين الأمين العام للاتحاد

اتخذت الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقدة في الرباط بتاريخ 3/4/1995 القرار رقم 3/مج 25 التالي نصه :

« الموافقة بالإجماع على تعيين السيد نور الدين بوشكوج أميناً عاماً للاتحاد البرلماني العربي » .

ومع انعقاد الدورة الثامنة والعشرين الحالية لمجلس الاتحاد تنتهي مدة تعيين السيد بوشكوج في منصب الأمين العام للاتحاد .

وفي مطلع هذا العام وجه سعادة الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الشعبة البرلمانية المغربية ، رسالة إلى رؤساء جميع الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد يبلغهم فيها برغبة الشعبة المغربية الشقيقة إعادة ترشيح السيد نور الدين بوشكوج إلى منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي لولاية ثانية .

ولقي هذا الترشيح تزكية خطية من الشعب الأعضاء في كل من البلدان العربية الآتية : الأردن ، الإمارات العربية ، البحرين ، جيبوتي ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، موريتانيا ، اليمن .

ومن المعروف أن تعيين الأمين العام للاتحاد يتم وفقاً لأحكام المادة 12 من ميثاق الاتحاد البرلماني التي تنص على أن مجلس الاتحاد يعين « الأمين العام بالأغلبية المطلقة لأعضائه بناء على ترشيح إحدى الشعب وتتركيبة شعبية أخرى ، ويكون تعيينه من بين الأشخاص ذوي الخبرة في الشؤون البرلمانية المشهود لهم بالكفاءة العلمية والإدارية لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ويحدد مجلس الاتحاد مرتبه ومخصصاته ». .



مذكرة الأمانة العامة حول جدول أعمال المؤتمر البرلماني العربي السابع

تنص المادة 5/ من ميثاق الاتحاد على ما يلى :

« يعقد المؤتمر في الموعد والمكان اللذين يحددهما مجلس الاتحاد كلما رأى ذلك مناسباً للنظر في الموضوعات التي يتراوحها ». .

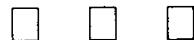
وتنص المادة 10/ ب من الميثاق التي تحدد اختصاصات مجلس الاتحاد على ما

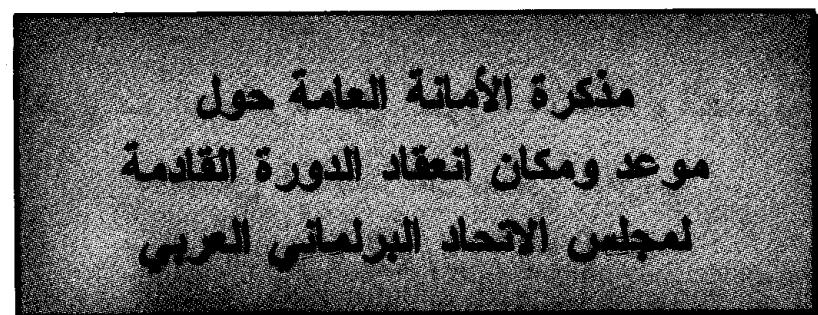
يلى :

« ب - وضع جدول أعمال المؤتمر وتوجيه الدعوة لانعقاده وتعيين مكان الانعقاد وموعده ». .

ونتيجة للمشاورات التي أجرتها رئاسة الاتحاد مع الأخوة رؤساء الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد فقد تم الاتفاق على عقد المؤتمر في القاهرة في الفترة من 13/ إلى 14/ أيار - مايو 1997 ، بالتزامن مع انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد . كما تم اقتراح مشروع جدول الأعمال التالي لمناقشته في المؤتمر :

- (1) إقرار جدول الأعمال
- (2) تقرير رئيس الاتحاد
- (3) الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة
- (4) التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه
- (5) تعديل ميثاق الاتحاد وأنظمته
- (6) ما يستجد من أعمال



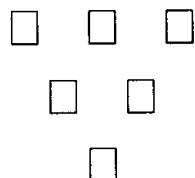


تنص المادة 11/أ من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي على ما يلي :

«يجتمع مجلس الاتحاد مرة في السنة على الأقل ويكون عقده في إحدى عواصم الدول الأعضاء حسب الترتيب الهجائي ما لم يقرر المجلس غير ذلك » .

وتحدد المادة 38/أ من النظام الداخلي للاتحاد شهر شباط - فبراير من كل عام موعداً لانعقاد مجلس الاتحاد .

ونظراً للأهمية التي يشكلها التحديد المسبق لموعده انعقاد دورة المجلس ومكان انعقادها ، لاسيما فيما يتعلق بتسهيل أعمال التحضير لدوره المجلس سواء بالنسبة للشعبة المضيفة ، أم بالنسبة للأمانة العامة للاتحاد ، فإن الأمانة العامة تقترح أن يتخذ المجلس الكريم قراراً بهذا الخصوص .



**القرارات الصادرة عن الدورة الثامنة والعشرين
للمجلس الاتحادي العربي
القاهرة 1997/5/12**

القرار 1/مج 28

**انتقال الرئاسة
(قرار بالتوافق العام)**

من أجل تحقيق الصالح العربي المشترك ، مع مراعاة حكم المادة 9 (بند - ب) من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ، وتطبيقاً للمادة 14 من النظام الداخلي للاتحاد ، يستمر الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الشعبة البرلمانية المغربية ، في رئاسة مجلس الاتحاد حتى آخر ديسمبر 1997 ، ويترأس الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس الشعبة البرلمانية المصرية ، رئاسة مجلس الاتحاد لمدة سنتين اعتباراً من أول يناير 1998 . بعدها تكون الرئاسة وفق الترتيب الهجائي لأسماء الشعب المشتركة .

القرار 2/مج 28**تعيين الأمين العام**

الموافقة على تجديد تعيين السيد نور الدين بوشكوح في منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي للفترة القادمة ، مع الإشادة بالجهود التي بذلها في تسيير أمور الأمانة العامة للاتحاد وتنفيذ مقررات هيئات الاتحاد .

القرار 3/مج 28**شعار الاتحاد وعلمه**

1. الموافقة على المشروع المقدم من الأمانة العامة للاتحاد بخصوص شعار الاتحاد وعلمه .
2. يتكون علم الاتحاد من العناصر التالية :
 - أرضية العلم بيضاء يتوسطها شعار الاتحاد .
 - يتكون شعار الاتحاد من سبعين خضراء تعلوهما قبة سوداء كتب فوقها «وأمرهم شورى بينهم» ، وخارطة خضراء اللون للعالم العربي كتب تحتها تاريخ تأسيس الاتحاد 1974 ، وفوقها عبارة الاتحاد البرلماني العربي .

3. الموافقة على اعتماد شعار الاتحاد المشار إليه في الفقرة (2) من هذا القرار لصنع ختم رسمي للاتحاد البرلماني العربي يستخدم في مهر مراسلات الاتحاد ويوضع على جميع الأوراق والمطبوعات التي يستخدمها الاتحاد .

القرار 4 / مج 28

تقرير الأمين العام

الموافقة على تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة للاتحاد خلال الفترة ما بين الدورتين السابعة والعشرين (دمشق - ليلار - مليو / 1996) والدورة الثامنة والعشرين (القاهرة - ليلار - مليو / 1997) .

القرار 5 / مج 28

القرارات المتعلقة بالعلاقات البرلمانية

الموافقة على الحصول الاتحاد البرلماني العربي على وضعية « عضو مشارك » في الاتحاد البرلماني الدولي ، وتكليف كل من رئيس الاتحاد وأمينه العام باتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك .

القرار 6 / مج 28

الموافقة على تبادل وضعية « عضو ملاحظ » بين الاتحاد البرلماني العربي والجمعية البرلمانية للكومونولث الدول المستقلة .

القرار 8 / مج 28

الموافقة على تبادل وضعية « عضو ملاحظ » بين الاتحاد البرلماني العربي ورابطة برلمانات دول البحر الأسود .

القرار 9 / مج 28

مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد

الموافقة على التقرير المقدم من رئيس مجلس الاتحاد حول مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد بدمشق ، وعلى الكلفة التقديرية للمشروع ، وتكليف اللجنة الخاصة (رئيس الاتحاد ، رئيس شعبة المقر ، الأمين العام للاتحاد) باتخاذ ما يلزم من مبادرات لتنفيذ المشروع .

القرار 10 / مج 28

الحساب الختامي لعام 1996

الموافقة على التقرير المالي لعام 1996 المتضمن :

1 . مذكرة الأمانة العامة للاتحاد بما فيها :

آ . النفقات التي صرفت خلال عام 1996 .

ب . الإيرادات التي حصلت عام 1996 .

- ج . تحويل وفر الدورة الحالية إلى حساب الاحتياطي العام .
- د . اعتبار الفوائد الدائنة المحاسبة على الأموال المودعة في حساب مكافأة نهاية الخدمة ضمن الحساب نفسه .
- ه . قائمة الموجودات الثابتة كما وردت في الجرد الذي تقدمت به الأمانة العامة للاتحاد وفقاً للكشف رقم 13 .
- 2 . الحساب الختامي للاتحاد .
- 3 . شهادة مدقق الحسابات .

القرار 28/مج 12

موازنة الاتحاد لعام 1997

1. الموافقة على الاعتدادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد لعام 1997 وبالبالغة (618800) فقط ستمائة وثمانية عشر ألفاً وثمانمئة دولار أمريكي لا غير ، وكما وردت تفاصيلها في الجداول المرافق بمذكرة الأمانة العامة للاتحاد .
2. اقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المرفق بمذكرة الأمانة العامة للاتحاد ومطالبة الشعب البرلمانية بالاسراع في دفع مساهماتها حتى يتسمى للاتحاد الوفاء بالتزاماته وللأمانة العامة القيام بواجباتها .
3. الموافقة على توزيع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتية على جميع الشعب العربية وفقاً للجدول المرفق بمذكرة الأمانة العامة للاتحاد .
4. الموافقة على توزيع الديون المترتبة على الشعبة البرلمانية السودانية وبالبلغة لغالية 31/12/1996 (102680) دولار أمريكي على ثلث أقساط سنوية تتبع عند تسديد الاشتراك السنوي بدءاً من مساهمة عام 1997 .
5. الموافقة على إعفاء الشعبة البرلمانية في جزر القمر من التزاماتها المالية للبلغة لغالية عام 1996 مقداره (5620) فقط خمسة آلاف وستمائة وعشرون دولار أمريكي .
6. الموافقة على إعفاء الشعبة البرلمانية الصومالية من التزامتها المالية لغالية عام 1996 ما مقداره (14565) فقط أربعة عشر وخمسمائة وخمسة وستون دولار أمريكي لا غير .
7. مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة لعام 1997 بتسديد ما عليها من استحقاقات في أقرب الأجل .
8. الموافقة على إعادة تكليف المحاسب القانوني بتنفيذ حسابات الاتحاد لعام 1997 .
9. تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة .

القرار 28/مج 14

جدول أعمال المؤتمر السابع

اقرار جدول أعمال المؤتمر البرلماني العربي السابع بحيث يتضمن البنود التالية :

1. اقرار جدول الأعمال .
2. تقرير رئيس الاتحاد .
3. الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة .
4. التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه .

القرار 15/مج 28

الدورات القادمة لمجلس الاتحاد

الموافقة على عقد الدورة التاسعة والعشرين لمجلس الاتحاد في مطلع عام 1998 بدمشق ، وعقد الدورة الثلاثين للمجلس ، بالتزامن مع المؤتمر الثامن للاتحاد ، في آيار - مايو / 1998 في نواكشوط ، تلبية لدعوة الكريمة الموجهة من سعادة سيدي أحمد ولد باب ، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية .

القرار 16/مج 28

الندوات البرلمانية

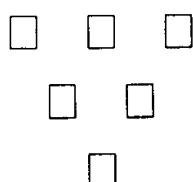
1. الموافقة على عقد الندوة البرلمانية العربية السادسة في بيروت خلال عام / 1997 لمناقشة موضوع :

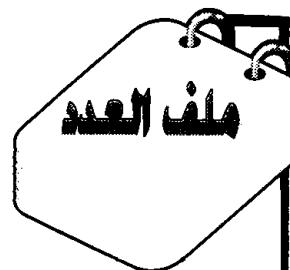
«البرلمان العربي الموحد»

2. الموافقة على عقد الندوة البرلمانية العربية السابعة في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية لدراسة

«مشروع الاتحاد العربي»

المقدم من الجماهيرية .





- 2 -

وثائق المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة 13/5/1997

- * جدول الأعمال
- * تقرير رئيس الاتحاد
- * الكلمات التي ألقاها في حفل الافتتاح
- * مداخلات الوفود
- * مذكرة حول تعديل ميثاق الاتحاد وأنظمته

جدول الأعمال

- 1 - اقرار جدول الأعمال
- 2 - تقرير رئيس الاتحاد
- 3 - الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة
- 4 - التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه
- 5 - تعديل ميثاق الاتحاد وأنظمته
- 6 - ما يستجد من أعمال

تقرير الرئيس عن أنشطة الاتحاد منذ الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد دمشق (أيار - مايو / 1996)

العربية من المحيط إلى الخليج ،
اقتران القول بالعمل ، سواء من خلال تلك
المبادرة البرلمانية العربية الهامة التي تمثلت
بعد الجلسة الخاتمية لها في بلدة قانا في
الجنوب اللبناني التي كانت ضحية للعدوان
الاسرائيلي الغادر ، وذلك إعراضاً عن تضامن
البرلمانيين العرب مع لبنان الشقيق .

العمل على تجسيد حلم برلماني عربي هام
على أرض الواقع ، بوضع حجر الأساس
للمقر الدائم للاتحاد البرلماني العربي في
دمشق ، وسط ظاهرة برلمانية عربية كبيرة.

الأخوة أعضاء المؤتمر

في الظروف الدقيقة والصعبة التي تمر بها
الأمة العربية هذه الأيام جاءت مقررات
دورة دمشق السابعة والعشرين لمجلس
الاتحاد البرلماني العربي لتنقى الأصوات
على طبيعة هذه الظروف من جهة ، وترسم
معالم الطريق الأفضل لمستقبل الأمة العربية
من جهة أخرى ، وذلك من خلال ما اتخذه
من قرارات ، وما طرحته من مهام أكدت
مرة أخرى ادراك البرلمانيين العرب لواقع
أمتهם ، واستعدادهم للاسهام في تعزيز
تضامنها .

ومما يثليج صدورنا ، نحن البرلمانيين
العرب ، أن البيان الختامي الصادر عن
مؤتمر القمة العربية الأخير الذي عقد هنا ،
في القاهرة ، في حزيران - يونيو من العام
الماضي قد أكد صحة الرؤية التي وردت في
وثائق مؤتمر الرباط وقرارات دورة دمشق

أصحاب السعادة رؤساء الشعب البرلمانية
الشقيقة ،

الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود ،

في أواسط أيار - مايو ، من السنة الفائتة التأمت
في دمشق ، مقر الاتحاد البرلماني العربي -
الدورة السابعة والعشرون العادية لمجلس الاتحاد
البرلماني العربي . واتخذت هذه الدورة جملة
من القرارات الهامة في المجالات السياسية
والاقتصادية والبرلمانية والإدارية . وشكلت هذه
القرارات امتداداً لقرارات المؤتمر السادس
للاتحاد الذي عقد في الرباط في نيسان - أبريل
/ 1995 ، ومتابعة لما استجد من معطيات
وتطورات في مختلف ميادين النشاط الذي
يمارسه الاتحاد البرلماني العربي .

وإذا كان مؤتمر الرباط قد دخل تاريخ
الاتحاد بوصفه الحدث الذي أعاد للاتحاد
اعتباره ، وأعطى هيئاته دفقة جديدة من الحياة
بعد فترة من الركود ، ووضع برنامجاً ملماساً
لتفعيل أنشطته في مختلف الميادين ، وأكد امساك
البرلمانيين العرب بالحلقة الرئيسة لانهاض الأمة
العربية من عثرتها ، ووضع حد لتشريحها عن
طريق إحياء التضامن العربي وتعزيزه ، فإن
الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد سوف
تسجل في تاريخ اتحادنا باعتبارها الدورة التي
أكّدت :

- جدية هيئات الاتحاد والشعب والأعضاء فيه
في تنفيذ القرارات ، والمتابعة المسؤولة
لمختلف الأنشطة لإبراز الوجه الحقيقي
للاتحاد ، كمنظمة تمثل مطامح الجماهير

العمل القومي ، لاسيما مؤسساته التشريعية والتنفيذية . وهو تجسيد حي لمقررات دورة دمشق لمجلس الاتحاد التي دعت إلى تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية في مختلف المجالات ، ولروح البيان الصادر عن القمة العربية الأخيرة .

- وبهذه المناسبة يسرني أن أنوه بالدور الكبير الذي قام به كل من سعادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة الدول العربية ، وسيادة الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري الشقيق ، في تسهيل الوصول إلى هذا الاتفاق ، وهو دور يستحق منا كل الشكر والتقدير .

- وفيما يتعلق بتنفيذ قرار دورة دمشق تجديد تكليف رئيس الاتحاد الاتصال بالمسؤولين العرب بهدف الاسهام في تنقية الأجواء العربية ، وإزالة الخلافات بين بعض الدول العربية ، يؤسفني أن أشير إلى أن الأوضاع العربية القائمة ، وعمق الأزمة الناشئة بين البلدان العربية المعنية لم تنسح المجال لتنفيذ هذه المهمة . واقتصرت الاتصالات في هذا المجال على تبادل الرسائل مع بعض الأشقاء . ولكن هذه الصعوبة يجب أن لا تشيننا عن متابعة هذه المهمة النبيلة .

- وكان العام المنصرم عام القدس الشريف . فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإجراءات استيطانية تستهدف إلغاء الهوية العربية - الإسلامية للمدينة المقدسة وتغيير تركيبها الديمغرافي والجغرافي في محاولة لاستباق المفاوضات النهائية حول وضع المدينة المقدسة .

- فأصدر الاتحاد البرلماني العربي بياناً حول قيام إسرائيل بفتح نفق تحت المسجد الأقصى المبارك أدان فيه هذا الإجراء . كما أصدر بياناً آخر حول بناء مستوطنة إسرائيلية كبيرة في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية فضح فيه جوهر هذا الإجراء وتناقضه مع

لمجلس الاتحاد ، فيما يتعلق بالتضامن العربي وضرورة إحيائه وتعزيزه . وسيبقى بيان القمة العربية هذا دليلاً عمل لنا لمواصلة بذل الجهد لتحقيق هذا الهدف القومي النبيل .

- وقد تابعت رئاسة الاتحاد خلال العام المنصرم نشاطها لوضع مقررات دورة دمشق موضع التنفيذ ، منطلقة من الأسس التي اختطتها نفسها ، والتي تقوم على الالتزام بميثاق الاتحاد ومقررات مؤتمر الرباط ، والتعاون مع جميع الأخوة رؤساء الشعب البرلمانية العربية والأعضاء في الاتحاد ، ومتابعة أنشطة الأمانة العامة وضمان ظروف طبيعية لعمل مؤسسات الاتحاد تضمن أداءه لمهامه على أكمل وجه .

- ويشرفني أن أعرض أمامكم ما قامت به رئاسة الاتحاد من مساع لتنفيذ مقررات دورة مجلس الاتحاد ، خامساً فيما يتعلق بتعزيز التضامن العربي والدفاع عن القضايا العربية الأساسية :

- قام رئيس الاتحاد خلال العام المنصرم بزيارتين هامتين ، إدماهما إلى المملكة العربية السعودية حيث التقى مع الأخوة المسؤولين في مجلس الشورى السعودي ، والثانية إلى جمهورية مصر العربية والقاء مع الأخوة في مجلس الشعب المصري . وتم خلال الزيارات تأكيد أهمية التضامن العربي وضرورة بذل الجهد من أجل تعزيزه ، كما تم تبادل الآراء حول أفضل السبل لاسهام البرلمانيين العرب في تحقيق هذا الهدف العزيز على قلوبنا جميعاً ، وضرورة تعزيز العلاقات بين البرلمانات العربية في مختلف المجالات .

- ولعل أهم ما يمكن قوله عن هذا الاتفاق أنه يستند إلى ثوابت العمل العربي المشترك ويهدف إلى ترسیخ التكامل بين مؤسسات

يتعلق منها بالتضامن مع فلسطين ولبنان وسوريا والجماهيرية العربية الليبية .

- وعملت رئاسة الاتحاد على تسيير مواقف البرلمانات العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي ، وفي مؤتمرات الحوار البرلماني مع المنظمات البرلمانية الأخرى . وأسفر هذا التسيير عن صدور قرارات تدعم المواقف والقضايا العربية .

- وتفيذاً لمقررات دورة دمشق لمجلس الاتحاد تم تنظيم ندوة برلمانية هامة حول موضوع المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي . وحظيت الندوة باهتمام عربي واسع، وتم توثيقها في كتاب خاص . وفي نفس الإطار تم إدراج بند حول « الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة » في جدول أعمال مؤمنتنا هذا ، نظراً لما يمثله التكامل الاقتصادي العربي من أهمية في بناء كيان اقتصادي عربي كبير قادر على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية .

الأخوة الأعزاء :

لقد حرصت رئاسة الاتحاد على تفيذ مقررات هيئات الاتحاد القيادية بشعور كبير بالمسؤولية ، منطلقة في عملها من قناعة راسخة بضرورة تعزيز عمل الاتحاد وإبراز دوره على الساحتين العربية والدولية . وهي واقفة كل القلة بأن دورة مجلس الاتحاد التي اختتمت أعمالها أمس ، والمؤتمر السابع الذي بدأ أعماله اليوم سيشكلان محطتين هامتين في عمل اتحادنا ، وستعطي مقرراتهما دفعة جديدة من الحيوية لهذا الاتحاد الذي نريده قوياً ، متاماً ، فعالاً ، جديراً بكل الدعم والثقة ليتمكن من أداء دوره ومهامه على أكمل وجه .

وليسعني ختاماً إلا أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لجميع الأخوة رؤساء الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد الذين كانوا عوناً لي في أداء المهمة التي انتمنوني إليها طيبة

مقررات الشرعية الدولية ، ودعا برلماني العالم إلى إعلان شجبهم لهذا العمل ، وحث حكوماتهم على ممارسة الضغط على إسرائيل للتوقف عن أعمال الاستيطان .

- وكذلك تابعت رئاسة الاتحاد طرح موضوع القدس على الصعيد البرلماني الدولي من خلال محاولة ادراجها كبند اضافي في جدول أعمال مؤتمر بيجين وسيؤول للاتحاد البرلماني الدولي . ونجحت الوفود العربية في إدراج هذه القضية في مؤتمر سيدر بأغلبية بلغت 875 صوتاً مقابل 184 صوتاً معارضاً .

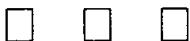
- ولايسعني هنا إلا أن أنوه بالموقف العربي الموحد الذي ظهرت به الوفود العربية إزاء هذه القضية ، وبروح الالتزام والشعور العالي بالمسؤولية الذي تحلى به أعضاؤها عند مناقشة هذه المسالة في ذلك المحفل الدولي الهام . ويعتبر القرار الصادر عن مؤتمر سيدر حول القدس انتصاراً هاماً للعرب لأنه شجب النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في جميع الأراضي العربية المحتلة ، لاسيما القدس ، واعتبره خرقاً لقرارات الشرعية الدولية ومحاولاً لفرض أمر واقع يستنقض المفاوضات النهائية حول المدينة المقدسة ، وسبيلاً يؤجج التوتر في المنطقة .

- وفيما يتعلق بنشاط رئاسة الاتحاد في إطار العمل العربي العام وتحديد مواقف الاتحاد من التطورات والأحداث التي شهدتها العالم العربي خلال العام الفائت يسرني أن أنوه بما يلي :

- حرصت رئاسة الاتحاد على متابعة التطورات التي جرت في مختلف أنحاء الوطن العربي واتخاذ المواقف المناسبة . وقد تضمن تقرير السيد الأمين العام للاتحاد الذي استمعت إليه في اجتماعات مجلس الاتحاد حول هذه التطورات ، لاسيما ما

أتمنى لمؤتمربن النجاح والتوصيل إلى النتائج
التي نتوخاها .
شكراً لإصغائكم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

العامين الماضيين ، كما أعرب عن تقديرني
لجهاز الأمانة العامة للاتحاد وعلى رأسها ،
الأمين العام السيد نور الدين بوشكوح ، الذي
عمل على تنفيذ قرارات هيئات الاتحاد
وتوجيهات الرئاسة بكل إخلاص .



مذكرة الأمانة العامة حول تعديل ميثاق الاتحاد وأنظمته

العمل البرلماني على الصعيد الدولي ، لا سيما داخل المنظمات البرلمانية المماثلة والتي يتعامل معها الاتحاد البرلماني العربي على أكثر من صعيد .

رابعاً) وفي عام 1994 شكلت بقرار من رئيس مجلس الاتحاد آنذاك / سعادة محمد الأمين خليفة ، لجنة لدراسة سبل تفعيل الاتحاد البرلماني العربي . وضمت اللجنة ممثلي عن الشعب الأعضاء في كل من : الجزائر - سوريا - السودان - الكويت - مصر - المغرب والأمين العام بالتفويض .

وعقدت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ 1994/12/11 في مبنى مجلس الشعب السوري بدمشق ، واتخذت جملة من التوصيات والاقتراحات حول أفضل السبل لتفعيل عمل الاتحاد . وكان من بين التوصيات ما يتعلق بإجراء تعديلات محددة في ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي ، وذلك على النحو التالي :

1) الاقتراحات المتعلقة بإجراء تعديلات في ميثاق الاتحاد :

أ - رئاسة الاتحاد :

الأخذ بمبدأ انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني العربي من قبل مجلس الاتحاد لفترة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد ، وفي حال زوال أهلية الشعبة التي تتولى الرئاسة ينتخب المجلس

أولاً) تنص الفقرة الثانية من المادة 4 من ميثاق الاتحاد على أن المؤتمر يتولى الاختصاص بالنظر في وضع الميثاق وتعديلاته والمصادقة عليه ، وفقاً للإجراءات التي تحددها المادة 17 من هذا الميثاق .

وتنص المادة 17 من ميثاق الاتحاد على ما يلي :

«يجوز تعديل هذا الميثاق باقتراح خطري تقدمه إلى المؤتمر ثلات شعب على الأقل قبل انعقاده بثلاثة أشهر ، ويجب أن توافق على التعديل أغلبية ثلثي الشعب الأعضاء في الاتحاد» .

ثانياً) ومعروف أن الميثاق الحالي للاتحاد قد تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأول التأسيسي للاتحاد عام 1974 ، وجرت عليه تعديلات طفيفة في مجلس الاتحاد التاسع عشر الذي عقد في أبو ظبي عام 1989 .

ثالثاً) ومع تسامي عدد الشعب الأعضاء في الاتحاد ، واتساع وتنوع المهام التي يقوم بها في مختلف المجالات ، وترسخ مبدأ الديمقراطية البرلمانية على الصعيدين الوطني والدولي ، وظهور بعض الصعوبات العملية والإدارية التي واجهت الأمانة العامة للاتحاد لدى تنفيذ مقررات هيئات الاتحاد ، كل ذلك أبرز الحاجة إلى إجراء تعديلات في ميثاق الاتحاد وأنظمته (النظام الداخلي ، النظام المالي ، نظام العاملين الأساسي) بهدف تسهيل أعمال الاتحاد وأنشطته من جهة ، ومواكبة التطورات التي يشهدها

¹ تحرير لجنة تفعيل الاتحاد مرافق مع هذه المذكرة .

لانعقاد المؤتمر مالم يقرر مجلس الاتحاد غير ذلك في الحالات العاجلة .

ب) مادة 6 : يحدد رئيس الاتحاد مدة انعقاد المؤتمر مع شعبة المقر أو مع الشعبة المضيفة بحسب الأحوال .

ج) مادة 7 : بند أ : على شعبة بلد المقر أو الشعبة المضيفة بحسب الأحوال أن تتخذ الإجراءات اللازمة لانعقاد المؤتمر بالاتفاق مع الأمانة العامة للاتحاد .

د) مادة 38 : بند أ : يجتمع مجلس الاتحاد خلال شهر شباط/فبراير من كل عام ويكون عقدة بمقر الأمانة العامة للاتحاد ، مالم يقرر المجلس غير ذلك بالأغلبية المطلقة لأعضائه . وتحتمل كل شعبة نفقات حضور وإقامة وفدها . خامساً) عرضت توصيات لجنة التفعيل واقتراحاتها على الدورة الخامسة والعشرين العادية لمجلس الاتحاد التي عقدت في الرباط (نisan - ابريل / 1995) واتخذ المجلس القرارات التاليين بخصوصهما :

القرار رقم 1/م杰 25

تضاف مادة جديدة تحت رقم 17 مكرر إلى ميثاق الاتحاد البرلماني العربي يكون نصها على الوجه التالي :

« مع مراعاة حكم المادة التاسعة «الفقرة ب» من هذا الميثاق ، تتولى الشعبة المغربية ، بصفة انتقالية ، ولمدة سنتين ، رئاسة مجلس الاتحاد اعتباراً من تاريخ انتهاء الدورة الخامسة والعشرين لهذا المجلس » .

القرار رقم 5/م杰 25

« ارجاء البت بجميع الاقتراحات المتعلقة بإدخال تعديلات على النظام الداخلي للاتحاد وتوصيات لجنة تفعيل الاتحاد إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس الاتحاد ، وتکليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة وللجنة التشريع والميثاق والنظام الداخلي بإعداد دراسة شاملة حول ميثاق الاتحاد وأنظمته المختلفة واقتراح التعديلات الضرورية ».

في أول اجتماع له رئيساً جديداً . وهذا يتضمن تعديل الفقرتين (ب - و) من المادة 9 من الميثاق والمادتين 40 و 41 من النظام الداخلي .

ب - مؤتمر الاتحاد :

الأخذ بمبدأ انعقاد مؤتمر الاتحاد العادي مرة كل ثلاث سنوات في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . ويجوز لأية شعبة برلمانية عربية استضافه بناء على طلب منها وموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالأغلبية المطلقة ، وهذا يتضمن تعديل المادتين 5 و 7 من الميثاق والمادتين 3 و 8 من النظام الداخلي .

ج - ينعقد مجلس الاتحاد في شهر فبراير - شباط مرة كل سنة في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ما لم يقرر المجلس ، بالأغلبية المطلقة ، عقده في بلد آخر بناء على طلب شعبته البرلمانية . ويقتضي ذلك تعديل المادة (11) من الميثاق .

د - الأمانة العامة :

لانتخاب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي من قبل مجلس الاتحاد لفترة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، مما يقتضي تعديل المادة (12) من الميثاق . كما يعين رئيس الاتحاد ثلاثة أمناء عامين مساعدين بناء على اقتراح الأمين العام ، مما يقتضي تعديل المادة 45 من النظام الداخلي .

2- الاقتراحات المتعلقة بإدخال تعديلات في النظام الداخلي للاتحاد :

أوصت اللجنة مجلس الاتحاد بالموافقة على التعديلات التالية :

الأخذ بالتعديلات المقترحة من الشعبة البرلمانية المصرية والمعممة منذ أغسطس - آب/1993 بخصوص المواد (5 و 6 و 7 و 38) من النظام الداخلي حيث تصبح كالتالي :

أ) مادة 5 : بند أ : يحدد المجلس موعد وجدول أعمال المؤتمر ، وتجري دعوة الشعب قبل شهرين على الأقل من الموعود المحدد

التعديلات التي يراها مناسبة على ميثاق الاتحاد، نظراً لأن تعديل الميثاق هو من اختصاص مؤتمر الاتحاد . وفي حال إدخال هذه التعديلات فإن الأمانة العامة للاتحاد تقترح ما يلي :

التأكيد على عقد اجتماع للجنة القانونية في الاتحاد قبل نهاية عام 1997 لدراسة إدخال التعديلات الالزامية على النظام الداخلي والنظام المالي ونظام العاملين الأساسي للاتحاد البرلماني العربي بما ينسجم مع التعديلات التي يمكن أن تدخل على الميثاق وعرضها على الدورة القادمة لمجلس الاتحاد خلال عام 1998 ، نظراً لأن وضع هذه الأنظمة أو تعديلها هما من اختصاصات مجلس الاتحاد وصلاحياته .

والأمر معروض على المجلس .

وأكَدَ المؤتمر السادس الذي عُقد في الرباط أيضاً بعد انتهاء دورة المجلس الخامسة والعشرين قرار مجلس الاتحاد بخصوص ارجاء البث بالتعديلات المقترحة من لجنة التفعيل إلى الدورة المقبلة لمجلس الاتحاد .

(سادساً) ونظراً لتعذر عقد اجتماع للجنة التشريع والميثاق والنظام الداخلي (اللجنة القانونية) فقد قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع للنظام المالي للاتحاد ، ومشروع لنظام العاملين الأساسي ، استندت في إعدادهما إلى أنظمة جامعة الدول العربية وبعض المنظمات البرلمانية الإقليمية المماثلة ، وزوّدت هذين المشروعين على أعضاء الوفود المشاركة في أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد التي عقدت بدمشق في أواسط أيار من عام 1996 .

(سابعاً) انطلاقاً مما تقدم فإن مؤتمر الاتحاد السابع مدعو إلى دراسة إمكانية إدخال



تقرير حول أعمال لجنة تفعيل الاتحاد البرلماني العربي

8. السيد طلال العيار ، أمين سر مجلس الأمة الكويتي ووكيل الشعبة البرلمانية الكويتية .
9. السيد رشود الرقدان ، إداري في مجلس الأمة الكويتي .
10. السيد محمد طلبة عويضة ، رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري .
11. الأستاذ محمد سعد العلمي ، نائب رئيس مجلس النواب المغربي .
12. السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام بالتفويض للاتحاد البرلماني العربي .
13. افتتح السيد شاكر اسعيد ، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب أعمال لجنة يوم الأحد 11/12/1994 في الساعة السادسة والنصف مساء حيث رحب ، باسم رئيس وأعضاء مجلس الشعب السوري ، بالسادة المشاركون في أعمال اللجنة وعبر عن استعداد الشعبة السورية لتوفير كل ما من شأنه مساعدة اللجنة على أداء مهامها على الوجه الأكمل ، كما اقترح على اللجنة الموافقة على تولي الأستاذ محمد سعيد العلمي نائب رئيس مجلس النواب المغربي رئاسة أعمالها وتمت الموافقة بالإجماع على هذا المقترن .
14. بدأت اللجنة أعمالها بالاستماع إلى كلمات السادة الأعضاء حول تصوراتهم لمهام اللجنة واختصاصاتها والسبل الكفيلة بدعم مسيرة الاتحاد البرلماني العربي تنفيذاً لميثاقه وخدمة المصالح العليا للأمة العربية ونصرة قضائهاها

- بناء على قرار رئيس الاتحاد البرلماني العربي السيد محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني الانقالي في السودان المؤرخ في 30/10/1994 المتضمن تشكيل ودعوة لجنة من الشعب البرلماني العربية للنظر في تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي ، انعقدت في دمشق من 11 إلى 14 ديسمبر / كانون الأول / 1994 ، اجتماعات اللجنة في مقر مجلس الشعب السوري بمشاركة كل من :
1. السيد قاسم كبير ، رئيس لجنة التشريع والشؤون الإدارية والقانونية في المجلس الوطني الانقالي الجزائري .
 2. السيد عامر رحيله ، عضو المجلس الوطني الانقالي الجزائري .
 3. السيد شاكر اسعيد ، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب السوري .
 4. السيد أحمد السعيد ، رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب السوري .
 5. السيد رياض نوفل ، مدير العلاقات العامة والخارجية في مجلس الشعب السوري .
 6. البروفسور محمد شاكر السراح ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الانقالي السوداني .
 7. السيد عبد الله عبد الله ، نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية والشؤون البرلمانية في المجلس الوطني الفلسطيني .

ذلك بالأغلبية المطلقة لأعضائه وتحمل كل
شعبة نقلت حضور وقلمة وفدها.

ثانياً - استناداً إلى الفقرة (ح) من المادة العاشرة لميثاق الاتحاد التي تجيز لمجلس الاتحاد بصفة علامة تخاذ كافة الإجراءات بالموافقة على إدخال بعض التعديلات على الميثاق والنظام الداخلي تمهيداً لعرضها على المؤتمر وفق الأسس التالية :

١. رئيسة الاتحاد :

٢- مؤتمر الاتحاد:

الأخذ بمبدأ انعقاد مؤتمر الاتحاد العادي مرة كل ثلاث سنوات في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ويجوز لجنة شعبة برلمانية عربية استضافة بناء على طلب منها وموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالأغلبية المطلقة ، وهذا يقتضي تعديل المادتين 5و7 من الميثاق والمادتين 3و8 من النظام الداخلي .

3. مجلس الائمة:

ينعقد مجلس الاتحاد في شهر فبراير - شباط
مرة كل سنة في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد
البرلماني العربي مالم يقرر المجلس ، بالأغلبية
المطلقة ، عقدة في بلد آخر بناء على طلب شعبته
البرلمانية ويقتضي ذلك تعديل المادة (11) من
المادة :

٤. الأسئلة العلمية :

انتخاب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي من قبل مجلس الاتحاد لفترة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة مما يقتضي تعديل المادة (12) من الميثاق . كما يعين رئيس الاتحاد ثلاثة أمناء عاملين مساعدين بناء على اقتراح الأمين العام مما يقتضي تعديل المادة 45 من النظام الداخلي .

المصيرية . كما قدمت للجنة ثلاثة لوراق عمل من الشعب البرلمانية في كل من مصر وسوريا وللسودان .

15- ووفقاً للكلام ممثلي الشعب وأوراق العمل المقامة وكذلك المناقشات التي دارت بين الأعضاء ، توضح أن هناك اتفاق على ضرورة القبول بمبادرات من شأنها دعم الاتحاد وتشييف أجهزته الدستورية انتلاقاً من التجارب وبناء على الأوضاع المتتجدة في العالم . وقد نوه أعضاء اللجنة بأنشطة الاتحاد في السنوات السبعة بالرغم من الظروف التي مرت بالأمة . العربية .

اجمع المشاركون على ضرورة تحقيق أهداف الاتحاد المحددة في المادة الأولى من ميثاقه ، وإدخال بعض التعديلات على ميثاق الاتحاد وأنظمته لمسيرة التطورات العالمية مع الاستثناء بأنظمة الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية . وعليه فإن أعضاء اللجنة يوصون مجلس الاتحاد البرلماني ، العربي ، بالموافقة على الآتي :

لولا : الأخذ بالتعديلات المقترحة من الشعبة
البرلمانية المصرية والمعممة منذ أغسطس /آب/
1993 بخصوص المواد (38-7-6-5) من
النظام الداخلي، حيث تصبح كالتالي :

مادة 5 - بند أ : يحدد المجلس موعد وجدول أعمال المؤتمر ، وتجري دعوة الشعب قبل شهرين على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر مالم يقرر مجلس الاتحاد غير ذلك في الحالات العاجلة .

مادة 6 - يحدد رئيس الاتحاد مدة انعقاد المؤتمر مع شعبة المقر أو مع الشعبة المضيفة بحسب الأحوال .

**مادة 7 - بند أ : على شعبة بلد المقر أو الشعبة
المضيفة بحسب الأحوال أن تتخذ الإجراءات
اللزامية لانعقد المؤتمر بالاتفاق مع الأمانة العامة
للاتحاد .**

مادة 38- بند أ : يجتمع مجلس الاتحاد خلال شهر شباط/فبراير من كل عام ويكون عقدة بمقر الأمانة العامة للاتحاد ، مالم يقرر المجلس غير

- دراسة المشروعات المقترنات لرفعها للمجلس أو المؤتمر لإقرارها مع تخصيص أمين (سكرتير) خاص لكل لجنة دائمة .
5. التوصية بتشكيل لجنة من البرلمانيين والقيسين المختصين لتقديم مقترنات لإعادة النظر في النظام المالي والنظام الأساسي للعاملين في الاتحاد ووضع هيكل تنظيمي وإداري للأمانة العامة يؤمن لها الأطر اللازمة للقيام بمهامها .
6. تكليف الأمانة العامة بالعمل على بناء علاقات متميزة مع أمانة جامعة الدول العربية وبقى المنظمات والهيئات العربية القومية والإقليمية .
7. دعم علاقات الحوار والتلاحم التي تربط الاتحاد بالعديد من المنظمات والتكتلات البرلمانية الدولية والإقليمية للتعرف بالقضايا العربية وفتح قنوات الاتصال مع برلمانات الدول الإسلامية والأجنبية .
8. الطلب إلى الشعب بالوفاء بتسديد مساهمتها المالية تجاه الاتحاد في مواعيدها المحددة .
9. واختتمت اللجنة أعمالها بتوجيه الشكر إلى السيد محمد الأمين خلفية ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي لمبادرته بالدعوة إلى تشكيل هذه اللجنة والشكر الجليل للسيد عبد القادر قورة ، رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية ، ل الكريم استضافته لهذه اللجنة ودعمه الدؤوب للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .
10. وفي ختام أعمالها وافقت اللجنة بالإجماع على تقريرها .

دمشق في 14/12/1994

محمد سعيد الطمي
رئيس اللجنة
نائب رئيس مجلس النواب المغربي

ثالثاً - حول مقر الاتحاد البرلماني العربي ، يؤكد أعضاء اللجنة ضرورة العمل على بناء مقر للاتحاد على الأرض التي تم تقبيلها من قبل الشعبة البرلمانية السورية ورصد كافة الإمكانيات لإنجاز هذا الصرح الهم ، وإلى أن يتم ذلك ، توصي للجنة المجلس بالموافقة على لستجر مقر يتسع لأجهزة الأمانة العامة .

ربعاً - وبهدف تعزيز الاتحاد ودعم عمله وأنشطته توصي للجنة المجلس بالأخذ بالمقترنات التالية :

1. القيام بمبادرة ترمي إلى حث الشعب البرلمانية العربية غير الأعضاء على الانضمام للاتحاد البرلماني العربي تعزيزاً للعمل العربي المشترك وترسيخاً للمبادئ الديمقراطية في وطننا العربي

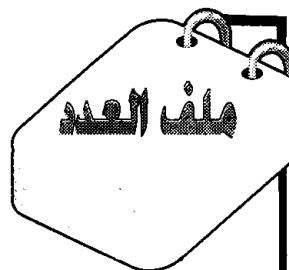
2. الالتزام بعدد الاجتماعات الدورية لمجلس الاتحاد ومؤتمره وفق المواعيد المنصوص عليها في أنظمة الاتحاد والتأكيد على عقد الاجتماع الدوري لرؤساء الشعب البرلمانية العربية في مقر الاتحاد وفقاً للمادة (38) من النظام الداخلي .

3. العمل على عقد ندوة برلمانية واحدة على الأقل كل عام لمناقشة قضايا تهم البرلمانيين العرب تماشياً مع الفقرة (أ) من المادة الأولى من ميثاق الاتحاد .

4. العمل على تكوين اللجان الدائمة للاتحاد وفقاً للمادة (50) من النظام الداخلي وحيثما على الاجتماع خلال الفترة الفاصلة بين دورات انعقاد المجلس ودعوة رئاسة الاتحاد لتفعيل دورها في

الأمين العام بالتفويض
نور الدين بوشكوح





- 3 -

النحو من الكلمات

التي أقيمت في حل افتتاح المؤتمر السابع

ألقيت في حفل افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الكلمات الأربع التالية :

- ٠. كلمة راعي الاحتفال سعادة الرئيس محمد حسني مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
ألقاها بالنيابة د. أحمد فتحي سرور ،
رئيس مجلس الشعب المصري
 - ٠. كلمة سعادة د. أحمد عصمت عبد المجيد
الأمين العام لجامعة الدول العربي
د. أحمد فتحي سرور
 - ٠. كلمة د. محمد جلال السعيد
رئيس مجلس الشعب المصري
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب المغربي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر البرلماني العربي
الأخوة والأخوات أعضاء الوفود العربية

يسعدني أن أوجه إليكم أطيب تحية بمناسبة انعقاد مؤتمركم هذا في ظروف عالمية وإقليمية بالغة الدقة، والأهمية ، وفي وقت تواجه فيه أممنا تحديات ضاربة، يمكن أن تمس مصالحها وحقوقها الأساسية ، ومن ثم يصبح ضرورياً أن نقابل تلك التحديات بروح جماعية وصف واحد ، ورؤؤية ثاقبة لا تخطئ الهدف ، وإرادة صلبة لا تلين ، وإصرار على خوض معركة الحضارة والتقدم بنفس العزيمة التي خضنا بها معارك عديدة في ماضينا البعيد والقريب على السواء ، وخرجنا منها وقد تعززت قوتنا وترسخت أقدامنا ، وارتقت رايتنا في العالمين .

إننا مطالبون في هذا المنعطف التاريخي الهام بالمشاركة الفعالة في إرساء معالم النظام العالمي الجديد، على أساس تضمن التوازن والتكافؤ بين مصالح الشعوب المختلفة في شتى القارات ، وتهيئة الظروف الملائمة لتمكين الدول النامية من حماية حقوقها والذود عن مصالحها ، والتعبير عن آمالها وأمانيتها المشروعة ، بعد أن عانت قرونًا طويلة من الحرمان والقهقر والاستغلال .

ولاشك أننا جميعاً نلمس تسامي اتجاه دول العالم المختلفة في الشرق والغرب ، والشمال والجنوب . للدخول في تكتلات اقتصادية عملاقة ، تضاعف قدرة الدول والأعضاء على النهوض باقتصادها وتعزيز قدرتها التفاوضية ، وتيسير لها تحقيق أقصى فائدة من التبادل وتشابك المصالح فيما بينها ، واستيعاب أحدث أساليب التكنولوجيا المتقدمة للارتفاع بمستوى المنتجات والخدمات فيها ، وزيادة قدرتها على المنافسة والصمود في الأسواق الدولية .



كلمة السيد الرئيس

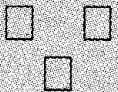
محمد حسني مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

ألقاها بالنيابة

د. أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصري



المتزايدة تتوقف إلى حد كبير على تماسك ببنيتها وصلابة جبهتها الداخلية ، وتحقيق أقصى قدر ممكн من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية للجماهير الغفيرة ، الأمينة على أهداف الأمة ومصالحها ، المعبرة عن آمالها وأحلامها ، وهو ما يتطلب تعزيز جذور الديمقراطية في الوطن العربي وتوسيع دائرة المشاركة في رسم السياسة واتخاذ القرار وتحديد المسار .

وليس هناك من هو قادر على تحقيق هذا الهدف من البرلمانيين العرب ، فهم حماة الديمقراطية ، المعبرون عن إرادة الجماهير ، القادرون على إقامة حوار إيجابي بناء بين أصحاب الآراء المتعددة والاجتهادات المتباينة ، لأن الحقيقة ليست حكراً على أحد ، ولأن الموقف الأمثل والأعدل هو ذلك الذي يمثل محصلة التفاعل بين الآراء المختلفة ، التي يجمعها الولاء الأسمى للوطن ، ويصوغها الاحترام العميق لرأي الجماعة ، والإيمان بأن جماهير الأمة لا يمكن أن تتحدد كلمتها على ضلال ، أو ثلتى إرادتها على خطأ .

والله يوفقكم في أداء رسالتكم ، ويهدى خطابكم ، ويرعى مسيرتكم .
والسلام عليكم ورحمة الله .

وعلى الصعيد الإقليمي ، نجد أن وطننا العربي الكبير يواجه تحديات متزايدة بسبب تغير مسيرة السلام ، نتيجة سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية الجائرة ، ومساسها بالحقوق العربية الإسلامية الثابتة في القدس ، واستمرارها في مصادرة الأراضي العربية ، وسعيها إلى التضييق على أصحاب الأرض والحق دون مبرر أو مسوغ ، وتلك أوضاع تتناقض مع روح السلام والاتفاقيات المعقودة مع السلطة الفلسطينية والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني الشقيق .

ومن جهة أخرى ، فإننا نجد لزاماً علينا أن نعمل بكل ما نملك من عزم وجهد من أجل الوصول إلى صيغة فعالة لخلق تجمع اقتصادي عربي له آلياته ومؤسساته ، على ضوء مقررات القمة العربية ، والدراسات التي أعدتها الأجهزة المختصة في جامعة الدول العربية ، والمناقشات التي دارت طوال السنوات الماضية بين البرلمانيين العرب ، الذين يعبرون أصدق تعبير عن طموحات جماهير أمتنا المجيدة وإصرارها على تعزيز جسور التعاون والتفاعل بين الأقطار العربية في الشرق والمغرب على السواء .

الأخوة والأخوات الأعزاء
إن قدرة الأمة على مواجهة تلك التحديات



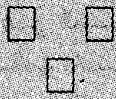
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ممثلاً فخامة الرئيس محمد حسني مبارك
 رئيس جمهورية مصر العربية ... راعي المؤتمر
 الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور
 رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
 رئيس مجلس الشعب لجمهورية مصر العربية
 الأستاذ الدكتور / محمد جلال السعيد
 رئيس الاتحاد البرلماني العربي
 رئيس مجلس النواب للمملكة المغربية
 السيد الأستاذ / نور الدين بوشكوح
 الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
 السادة رؤساء المجالس النيابية العربية
 السيدات والسادة
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أرحب
 بحضوركم في مقر جامعة الدول العربية ... بيت
 العرب ، وأن أشارككم أعمال مؤتمركم السابع ، الذي
 يضم هذا الحشد المتميز من البرلمانيين العرب من
 المحيط إلى الخليج ، ويزيد من سعادتي أن تتعقد
 أعمال مؤتمركم تحت رعاية فخامة الرئيس محمد
 حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، الذي
 نوجه إلى فخامته من فوق هذا المنبر ... تحية عربية
 خالصة ... معلوقة بالتقدير والعرفان ... والإشادة
 بجهوده الوطنية والقومية المتواصلة والرامية إلى
 إحلال السلام الدائم والعادل منطقة الشرق الأوسط
 وإرساء دعائم التنمية الاقتصادية القوية ... كما أعرب
 عن عميق الشكر والتقدير إلى القائمين على الاتحاد
 البرلماني العربي ، لحسن اختيارهم للموضوعات التي
 ستتطرق في أعمال هذا المؤتمر والمتضمنة تعزيز
 التضامن العربي ، وبلورة رؤية برلمانية عربية
 لإنشاء السوق العربية المشتركة ... وهما من القضايا



كلمة الدكتور
أحمد عصمت عبد المجيد
الأمين العام
لجامعة الدول العربية



العربي ، وأنني على ثقة ويقين لا يترنّع أن استعادة جذوة التضامن العربي وبنائه على أسس واضحة ومفاهيم مستقرة يمثل حجر الزاوية الذي تتقاطع عنده وتلتقي المصالح الوطنية والقومية برباط لا ينفصّم ، كما أنه يشكّل القاعدة المتينة التي ننطلق منها لتأكيد ذاتيتنا ، وصيانتها هوينا ، والذود عن مصالحنا ، وحماية أمتنا القومي ، وتأمين المكانة الجديرة بأمتنا أمام مختلف التكتلات والتجمعات العالمية والإقليمية ، وفي هذه الحقبة التاريخية التي يعاد فيها صياغة النظام العالمي على أساس مفاهيم جديدة تفرض علينا العمل على تعظيم الإيجابيات والاستفادة منها ، ودرء السلبيات والتخلص منها . وإننا إذ نشاهد حالياً ما تمر به عملية السلام من مرحلة دقيقة محفوفة بالمخاطر والتحديات ، من جراء السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة ، ومحاولاتها تدمير العملية السلميّة بالكامل ... الأمر الذي يقتضي منا ، التمسك بتضامننا ، والتصميم على بلوغ مقاصدنا العادلة ، ونيل حقوقنا المشروعة مهما طال الزمن وتكاثرت العقبات ... وإنّ أمّتنا العربيّة اختارت السلام كهدف وخيار إستراتيجي بقرار قمتها العربيّة في اجتماعها التاريّخي بالقاهرة في شهر يونيو من العام الماضي ، فإنّها قد أكدت على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاباً إسرائيلياً كاماً من كافة الأراضي الفلسطينيّة المحتلة بما فيها القدس العربيّة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره ... وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربيّة ، باعتبار أن القضية الفلسطينيّة هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ، كما طالبت بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967 ، والانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جنوب لبنان ، والبقاع الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً ، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 ومبداً الأرض مقابل السلام ، وأن

التي تستأثر باهتمام وشواغل أمّتنا العربيّة . وأنني على ثقة ويقين ، وحضراتكم تمثّلون نبض ومشاعر شعوب الأمة العربيّة ، أن مناقشاتكم ومداولاتكم ستكون خير معين لمسيرة عملنا المشترك ، وتعزيز مصالح أمّتنا العربيّة العليا .

كما يسعدني أن أعرب لحضراتكم عن تقديرنا لحرص الاتحاد البرلماني العربي على أن تكون مسألة تعزيز التضامن العربي من أولى المهام الأساسية لعمل الاتحاد وسائر شعبه باعتبار أن التضامن هو الطريق الأمثل ويؤكد أن يكون الوحد ، لتأكيد وجود الأمة العربيّة في مواجهة الأخطار والتحديات التي تترافق بها ، وأن جامعة الدول العربيّة باعتبارها بيت العرب الذي فيه تلتقدون وتحاورون ... عندما تحضّن اجتماعات هذا المؤتمر فهي تعتبر ذلك تتويجاً للعلاقات القوية التي ربطت بين المنظمتين خلال أكثر من عقدين من الزمن .

كما أنه يجيئ تجسيداً لاتفاق التعاون بين جامعة الدول العربيّة والاتحاد البرلماني العربي في العشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 ، ودعاً للقناعات المشتركة بضرورة تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى الأحداث والتحديات التي تواجهها الأمة العربيّة في الظروف الراهنة - واستناداً إلى ثوابت العمل العربي المشترك وترسيخ التكامل بين مؤسساته لا سيما شقيّها التشريعي والتنفيذي - وتعزيزاً لقدرات المنظمتين وتوسيع مجالات عملهما خدمة للأهداف والمصالح القوميّة العليا .

السيد الرئيس

في إطار البندين المعروضين على حضراتكم ، وانطلاقاً من إيماني الراسخ بأن قدرات أمّتنا وصلابة إرادتها أباًها ، سيفظل العصب المحرك ، والقوة الدافعة التي تستمد منها العزم والعزيمة على تخطي التحديات وتجاوز كل المحن والأزمات ، مهما بلغت وطأتها على الواقع العربي ، وعلى النّظام

يسرايل على المضى قدماً في تنفيذ تلك السياسة يعرض عملية السلام بكمالها للانهيار ، فضلاً عما يكون أن يؤدي إليه ذلك من زيادة العنف والعنف المضاد وإعادة منطقة الشرق الأوسط بكمالها إلى دوامة التوتر والصراع ... أن تلك المحاولات لن يكتب لها النجاح لأنها - أولاً وأخيراً - تتناقض مع الحقوق الثابتة والمشروعة للجانب العربي ... فحكم التاريخ وال عبر المست قائمه تؤكد أن حقوق الشعوب ، وخاصة منها الحقوق التاريخية والحقوق المتعلقة بالأرض والسيادة وتقرير المصير ، لا تضيع مهما طال الضم و زمن الاستيلاء ، وما لنا سيعود لنا ، وسيكون لنا ، طالما بقينا على تضامننا وتآزرنا ووعينا بحقوقنا وأهدافنا ... وفي هذا الإطار فإن تضامننا هو خير تحذير من إقامة آية تحالفات عسكرية في المنطقة تستهدف العمل على تأمين هيئة استراتيجية ترمي إلى المساس بأمن ووحدة أراضي آية دولة عربية ، وتؤكد أن الأمة العربية قادرة على أن يكون لها موقف عربي موحد تجاه ما يحاك ضدها من مشاريع تستهدف أمن دولها الوطني والقومي .

السيد الرئيس

وفي إطار البند الثاني حول بلورة رؤية عربية لإنشاء السوق العربية المشتركة ، فإن مما لا شك فيه أن تهيئة المتطلبات السياسية لتدعم التضامن العربي وتعزيز فعاليته ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتهيئة المتطلبات الاقتصادية ، وربط المصالح الوطنية والقومية ، وذلك من خلال تشجيع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الذي يستهدف الوصول إلى إنشاء سوق عربية مشتركة .

ويسعدني أن أحبط حضر انكم أنه في إطار العمل المكثف حول إحياء هذا المشروع القومي ، الذي طال انتظاره كان قرار مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو من عام 1996 الخاص بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

تستأنف المفاوضات على كافة المسارات بناء على هذه الأساس .

لقد نبه الجانب العربي ، بكل السبل والوسائل المتاحة ، إلى خطورة توجهات و مواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية ، محذراً من أن الغطرسة لا تبني سلاماً حقيقياً ولا تقيم أمناً وقياً . وأن سياسة الاستيطان تتناقض تماماً مع أصول استراتيجية السلام . فضلاً عن أنها لا تساعد في بناء الثقة بل تثير شكوكاً حول مصير العملية السلمية ... وبذلك لم يعد من المقبول - عربياً أو دولياً - أن يستمر التعتن والتصرّف الإسرائيلي ، أو أن تتواتي محاولات التوصل من الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي سبق الاتفاق عليها ... وهكذا جاء قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية السابعة بعد المائة في الواحد الثلاثين من مارس / آذار الماضي بإيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام الجارية ، وإيقاف التعامل معها بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات ، وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف ... واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل ، كما جاءت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقمة الإسلامية التي انعقدت في إسلام أباد ، وقرارات لجنة القدس في الرباط والمجلس الوزاري لدول الخليج العربية في المملكة العربية السعودية معتبرة عن توافق الرؤى والأراء العربية والدولية حول مرتکزات التعامل مع المخاطر والتحديات التي تحبط عملية السلام من جراء المواقف والسياسات الإسرائيلية المتعنته .

إن استمرار السياسة والمشاريع الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية الحالية والتي تهدف من ورائها إلى التأثير على مفاوضات الوضع النهائي قبل أن تبدأ ، يتناقض مع المتطلبات الأساسية لمد جسور الثقة والعبور بها إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار ... إن إصرار

قطيرية لتنفيذ البرنامج الزمني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، سيكون له الأثر في الإسراع والاستفادة من قدرات وطاقات أممها العربية ، وتوظيفها في خدمة مصالحها العليا ، وفي التعامل مع كافة التجمعات والتكتلات الاقتصادية القائمة التي يشهدها عالم اليوم .

السيد الرئيس

إن التطور المستمر لمسيرة العمل العربي يتطلب توفير أوسع نطاق ممكن من المساعدة والمشاركة العامة ، ويستطيع الاتحاد البرلماني العربي باعتباره رافداً هاماً من روافد العمل العربي المشترك ومكملاً لمركزاته أن ينهض بدور جوهري في هذا السبيل باعتبار المؤسسات البرلمانية هي المنابر المثلثة للمشاركة في الحياة العامة وللإسهام في بلوغ المقاصد القومية ، وفي هذا الإطار جاء اتفاق التعاون بين الجامعة والاتحاد منسجماً مع روح البيان الصادر عن القمة العربية الأخيرة بالقاهرة الذي أكد على ضرورة العمل العربي المشترك في جميع الميادين ، ونحن على افتتاح راسخ من جانبنا بأن هذا الاتفاق يترى منظومة العمل العربي المشترك . وخاصة في المرحلة القادمة التي ستشهد إنشاء محكمة العدل العربية ، وأالية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات ، وصوغ النص النهائي لميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي ، وهي المشروعات التي نعلق على إقرارها آمالاً كبيرة لما ستتوفره من قدرة ملموسة على التعامل السريع مع ما قد ينشأ من نزاعات فيما بين الدول الأعضاء بالجامعة ، وال Giulولة دون تصاعدتها ، ثم تسويتها في إطار عربي . الأمر الذي من شأنه تحسين العمل العربي المشترك من أيام انعكاسات سلبية قد تترتب على ظهور شوائب في العلاقات العربية .

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي تغطي مجالاته جانباً هاماً من مجالات العمل العربي

الكبير ، التي رأى فيها مؤتمر القمة العربية مدخلاً عملياً نحو إقامة تجمع اقتصادي قوى يكفل للأمة العربية استثمار تكاملها وطاقاتها للتعامل الكفاء والفاعل مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية القائمة في عالم اليوم .

وفي إطار متابعة تنفيذ هذا التكليف كان قرار وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية التاسعة والخمسين والتي انعقدت بمقر الجامعة العربية في التاسع عشر من فبراير (شباط) 1997 بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من أول يناير (كانون ثان) 1998 وفق خطوات عملية تدريجية يتم اتخاذها طبقاً لبرنامج زمني بحيث يكتمل إنشاء هذه المنطقة في غضون عشر سنوات من خلال تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة 10% سنوياً على مدار عشر سنوات وصولاً إلى الإلغاء الكامل .

ولا شك أن هذا القرار يعد نقلة نوعية كبيرة على الطريق نحو بناء اقتصاد عربي ، قادر على الاستجابة لطموحات الأمة ، وعلى التعامل بقوة وندية مع كافة التجمعات والتكتلات الاقتصادية ، والتفاعل معها وبما يحقق المصالح الاقتصادية العليا للأمة .

ولقد أوضحت أمام أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب في اجتماعات الدورة السابعة بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 30/3/1997 إن إنشاء هذه المنطقة بالأسلوب المتفق عليه يضعنا على المسار الصحيح ، وفي نطاق الممكن تطبيقه عملياً على أرض الواقع ، كما أود أن أؤكد أمام حضراتكم أن الإنجاز العملي الذي تحقق حتى الآن في سبيل إنشاء هذه المنطقة يتطلب من حضراتكم موازنة فاعلة ومستمرة خاصة فيما يتعلق بسن التشريعات القطرية اللازمة لإنفاذ المراحل المتعاقبة لهذا المشروع ، ولا شك أن صدور قرار عن مؤتمركم المؤقر يحث البرلمانات الأعضاء على التحجيل بسن ما يلزم من تشريعات وتدابير

وفتح الآفاق للقطاع الخاص باعتباره أحد أعمدة التنمية الاقتصادية المرجوة ... وهذه كلها عوامل نحذنا على الانطلاق منها إلى الارتفاع بمعدلات التجارة البينية العربية وإحراز معدلات تكامل عالية .

وختاماً ، أؤكد لحضراتكم مرة أخرى اعتزازنا بحرص الاتحاد البرلماني العربي على إثراء الحوار العام حول أهمية التضامن العربي وضرورة تعزيزه في هذه المرحلة ، باعتباركم ممثلي المجالس النيابية العربية ، التي تعكس بعض الشارع العربي وتعبر عن طموحات جماهيرنا وتطلعاتها نحو تحقيق الاستثمار الأمثل لموارد الأمة العربية وتنسيق جهودنا وتكامل قدرتها لصالح النماء والاستقرار والتقدم .

والله أعلم أن يوفق جهودنا جميعاً لما فيه خير ونماء وازدهار أمتنا العربية وأن يحقق لها تضامنها القوي المتنين .

وفكم الله وسد خطاكم ... وأيدكم بنصر من عنده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المشترك ، يكمل ويساند ما تقوم به المؤسسات الرسمية العاملة في إطار جامعة الدول العربية والمنبقة عنها ، وانطلاقاً من هذا الفهم ، فإن جامعة الدول العربية تتطلع إلى قيام البرلمانات أعضاء هذا الاتحاد بتكييف رعايتها لقضايا العمل العربي المشترك ورعايتها بمشروعاته وذلك من خلال تيسير إجراءات التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم في إطار منظومة الجامعة ، والحرص على توحيد التشريعات الاقتصادية العربية لما في ذلك من ترسیخ لأركان العمل العربي المشترك ... ولا يفوتنى في هذا السياق التوبيه بما ترتب من آثار إيجابية على زيادة عدد التشريعات والتداisir القطرية التي تيسر من التبادلات البينية العربية ، الأمر الذي أثر عن ارتفاع ملحوظ في قيمة الاستثمارات العربية المباشرة المسجلة في الدول العربية في السنوات الأربع الأخيرة ... ويحدونا الأمل في أن يتواصل هذا الإسهام من جانب البرلمانات العربية ، خاصة وأن برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد من الدول العربية قد حققت نتائج إيجابية ومن أبرزها زيادة حجم الإنتاج وتتوسيع مخرجاته وتحسين ظروف الاستثمار



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس الاتحاد البرلماني العربي ..
 السيد الدكتور الأمين العام لجامعة الدول العربية ..
 السادة رؤساء برمليات الدول العربية ورؤساء
 الوفود البرلمانية العربية ..
 السادة أعضاء الوفود ..

بكل مشاعر الحب والاعتزاز ، وبكل
 أحاسيس الود والتقدير ، أرحب بكم في القاهرة قلعة
 من قلاع العرب ، في بيت العرب في جامعة الدول
 العربية .

أرحب بأبناء أمة كرمها التاريخ ، « بأمة
 الحضارة والعلم » والتي حملت على أكتافها نهضة
 البشرية في عصور الظلم والانغلاق .

أرحب بأبناء أمة العرب المميزة بمقوماتها
 الغنية بقدراتها ، الثرية بإمكاناتها وأبنائها ، الشامخة
 في وجه أعدائها ، العظيمة بمبادئها وقيمها ،
 المتتجاوزة للأحداث الصعب دون وهن أو كلل .

مرحباً بكم في مصر العربية التي لم تتوان
 يوماً عن واجب ، ولم تتردد في أن تقدم إمكاناتها
 وأعز ما لديها من دماء أبنائها - الشهداء الأبرار -
 دفعاً عن الحق العربي وتحريراً للأرض العربية ،
 وإعلاء لإرادة الأمة العربية .

ويسرنا أن نجتمع اليوم في مقر جامعة الدول
 العربية تجسيداً لمعنى الاتحاد العربي الذي نصبو إليه
 بجهانبي الحكومي والبرلماني ، وأنتهز هذه الفرصة
 لكي أشكر الأستاذ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد
 أمين علم جامعة الدول العربية على انعقاد المؤتمر
 في مقر الجامعة .

السيد الرئيس :

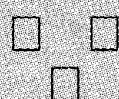
السادة الزملاء :

نجتمع اليوم في مرحلة بالغة الدقة يجتازها
 عالمنا العربي ، في إطار تحولات جذرية تمر



كلمة

د. أحمد فتحي سرور
رئيس مجلس الشعب المصري



- يمثلان ركيزتين لتحقيق حلم المستقبل في مشروع عربي وحدوي شامل ينبع من جذور ضاربة في أعماق التاريخ تعليه رؤية حضارية تحميه من التراجع والنكوص والتردي ، ويستهضن الأمة العربية ويجمع شملها ، سبيلاً لتحقيق العمل العربي المشترك وتعزيز جهود الدول العربية الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط .

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إذا كان مؤمننا هذا يتواكب مع ظروف بالغة الدقة والأهمية يجتازها عالمنا العربي وتحتم عليه التعامل مع متغيراتها بموضوعية وعقلانية وجدية فإنه لمن المناسب أن أطرح بعض النقاط التي أجدها ضرورية في صياغة رؤية عربية شاملة لإعادة التلاحم والتضامن ، وتنمية وشائج الترابط والتوحيد .

أولاً : إن الأمة العربية أحوج ما تكون اليوم إلى تضامن يحقق لها وضوح الرؤية ودقّة الهدف وهي بصدده خيارها الاستراتيجي للسلام حيث أن تضامن الإرادة العربية هو السبيل المؤشر والقادر على منع انتهاك إسرائيل للمرجعية القانونية التي شكلت الأساس للماضيات منذ مؤتمر مدريد في 1991 ، والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن 242 ، 338 ، 425 ، ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وبات من المؤكد أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا لإظهار المزيد من الترابط والثبات في تنفيذ كل مما تم اتخاذه من قرارات لالتزام إسرائيل بأن تقي بتعهداتها والتزاماتها في إطار عملية السلام ، وأود أن أشير في هذا الصدد إلى البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في يونيو سنة 1996 والذي أكد على أن تمسك الدول العربية لتحقيق عملية السلام العادل الشامل هدف وخيار استراتيجي ، يتحقق في ظل الشرعية الدولية ، ويستوجب التزاماً متبادلاً يجب أن تؤكد إسرائيل بجدية وبدون مواربة .

بالمجتمع الدولي ، وفي مواجهة ومخاطر تحديات ضخمة تتطلب العمل على تعزيز الكيان العربي وتفعيل دوره .

من أجل استشراف آفاق جديدة لأبناءعروبة، ننفع فيها آثار وتراثات الماضي ، ويتحالف فيها العقل والتاريخ والحقيقة مع المستقبل فنأخذ من التاريخ ما فيه من عبر لنتجاوز مواطن الضعف والانكسار ، ونضع في اعتبارنا أرهاسات النظام العالمي الجديد وخاصة أن الشعوب العربية الآن في وضع جديد بعد ما أصقلتها الأحداث وأنضجتها المحن. من هنا تأتي أهمية القضايا التي نبحثها في مؤتمرنا هذا والتي تدور حول موضوعي التضامن العربي ، والسوق العربية المشتركة . فكلامما يجسد الترابط ، وينبغى التكامل بين منظومات العمل العربي المشترك تشهد في ذلك اعتبارات الأمان القومي العربي وسط عالم متغير يشهد انفجاراً في التكتل السياسي .

والموضوعان في حقيقة الأمر مترابطان ... مشابكان ... متلازمان ، فلا قيم للسوق العربية المشتركة بغير تضامن عربي ، ولا فاعلية لهذا التضامن بغير تكامل اقتصادي تسهم في تحقيقه سوق عربية مشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية .

وذلك حقيقة أكدنا لها بالأمس السيد الرئيس محمد حسني مبارك في لقائه بالسادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية العربية .

وأحسبكم تشارطونني الرأي في أن كلام من التضامن الذي يمثل الإرادة الأساسية العربية الواحدة ، والسوق المشتركة التي تعكس الإرادة الاقتصادية العربية المتماثلة ، بما سibileن لا غنى عنهم لتبؤا الأمة العربية مكانها كشريك فعال في الاقتصاد العالمي من ناحية ، وكبرهان ساطع على أن الأمة العرب كيان حي صامد لا يهتز مهما اعتبراه من تمزق وتشتت في درء المخاطر ، ومواجهة التحديات .

كما أن كليهما - التضامن والسوق المشتركة

الجاده التي يترجمها عمل جاد وشاق ويحافظ على وحدة الصف العربي ويرتفع فوق كل خلاف .

السيد الرئيس السيدات والسادة

في يونيو سنة 1996 انعقد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة بناء على دعوة الرئيس محمد حسني مبارك استجابةً لآمال وتطلعات الأمة العربية وإيماناً بالمصير الوحيد ، وأكد أن التضامن العربي هو السبيل إلى تحقيق مبادى وأهداف العمل العربي المشترك .

ونحن ممثل الشعوب العربية نؤازر ونؤيد وندعم المقررات التي انتهى إليها مؤتمر القمة العربي لتحقيق هذا التضامن . ولا بد أن نعمل نحن البرلمانيين على تفزيذ هذه المقررات من خلال كافة أدوات التشريع والرقابة التي نملكها تفعيلاً لهذه المقررات وتحقيقاً لأهدافها . ونؤكد من خلال هذا التضامن أن كلمة العرب واحدة حول ضرورة ضمان حقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعادة جميع الأراضي المحتلة ، وتأكيد مبدأ السلام مقابل الأرض ، وإذا كانت قضية السلام وتحدياتها قد أشارت في ذلك تحديات قضية الأمن العربي ، فإننا نؤكد في ذات الوقت أن هذا الأمن لا يفهم فقط من الناحية العسكرية ، وإنما لا بد من النظر إليه بمفهومه الشامل والذي يتسع للتكامل الاقتصادي . إننا إذا نظرنا إلى حجم التجارة العربية نجد أن أكثر من 90٪ منها مع خارج العالم العربي ، ومن هنا تبرز أهمية مشروع السوق العربية المشتركة كخطوة لازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لكي تدعم ما يتوافر في الأمة العربية من موارد تحقق أكتفاء الذاتي . ويتضاعف الإحساس بالخطر إذا لاحظنا أن الاقتصادي الأجنبي إذ تدعمه الإمكانيات العربية إنما يستخدم في بعض الأحوال لضرب الاقتصاد العربي أو إضعافه ، مما يهدد الأمن العربي .

إن الوحدة الاقتصادية التي نبغيها بإنشاء سوق عربية مشتركة ليست دعوة للانغلاق أو

إن التضامن العربي هو وسيلة الأساسية في تحقيق تسوية سلية دائمة و شاملة .

ثانياً : إن نقطة البدء في إحياء التضامن العربي يتمثل في إزالة الخلافات والمنازعات بين الأفكار العربية . ولما كانت قمة القاهرة العربية والأخيرة تجسيداً حياً لعودة التضامن العربي بعد تعرق وتشتت ، فإنه لزاماً علينا أن نعمل بكل قوانا لحماية وصيانة مقررات هذه القمة ووضعها موضع التنفيذ خاصة في إطارها الداعي لإنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات ، وإدارتها وتسويتها وإنشاء محكمة عدل عربية للفصل في القضايا العربية وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية ، وقواعد القانون الدولي ، وفي المقابل علينا أن نمد الجسور بين الهيئات البرلمانية لهذه التجمعات كي تجسد إرادة الأمة العربية وكى نقيم في النهاية البرلمان العربي الموحد الذي يعكس تقدم الدول العربية في تحقيق خطوات الوحدة العربية وفي إطار الجامعة العربية بالإضافة إلى تشكيل قوات عربية لحفظ السلام يحدد تشكيلها ومهامها وفق أحكام ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك .

ثالثاً : تعزيز ممؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيز دور جامعة الدول العربية ، وبهمنا في هذا المقام ونحن نجتمع في رحاب هذه الجامعة تفعيلاً لدورها بوصفها بيت العرب أن أوجه تحية خاصة لأمينها العام الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد مقدرين دوره الهام في العمل على تفعيل قراراتها بكل همة وإقدار ، ومن ناحية أخرى لا بد من العمل على ضرورة الالتزام بقراراتها والوفاء بالالتزامات المالية تجاهها والبدء في التركيز على المجالات الحيوية صوناً للمصالح العليا للأمة العربية . وهو ما يتطلب العمل على التنسيق بين مختلف مستويات العمل العربي المشترك وخاصة في مجال إنشاء السوق العربية المشتركة .

ولنعلم جميعنا أن التضامن العربي لن يتحقق بالكلمات والنوایا الطيبة ، وإنما لا بد من الإرادة

وينشرها على الرأي العام العربي . ونقترح أن تكون هذه الآلية في شكل لجنة خماسية تتبع من مؤتمر الاتحاد برئاسة رئيس مجلس الاتحاد وعضوية أربعة من رؤساء البرلمانات العربية يمثلون المشرق والمغرب والخليج للقيام بهذه المهمة . وتتولى هذه الآلية مهمة الأمبود سمان البرلماني العربي فيما يتعلق بإنشاء السوق العربية المشتركة ، تعليلاً لكل ما اتخذ ويتخذ من قرارات حول إنشائها سواء على المستوى التنفيذي أو البرلماني .

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إننا نواجه مصيرنا بأنفسنا فيما أن تكون أو لا تكون ولننظر إلى المستقبل بارادة مشتركة ، ورؤوية متماثلة ، وتجه متافق ، وأن ننمی بيننا المصالح المشتركة ، وأن تنسق بيننا المواقف ولنمضي في طريق العمل العربي المشترك ، ول يكن التضامن العربي بداية لسوق العربية المشتركة ولندعو إلى تشريع الآليات القائمة وإنجاز المشاريع التي تم تجميدها بعد أن عانت في إعدادها الهيئات والأجهزة الاقتصادية ، ولنضع نموذجاً متطوراً في منطقة لسوق العربية المشتركة يأخذ في الاعتبار أوضاعها وخصائصها وثقافتها .

وأنني لعلى نفقة من أن نضج الوعي السياسي العربي في تعزيز القوة والقدرة العربية لكفیل بين يخطو نحو توحيد الرؤية الاستراتيجية التي تتناسب مع مواجهة جسام التحديات التي تقام حجمها ونوعها في السنوات الأخيرة . وبما يتلاءم مع تحقيق وثبة لأفاق المستقبل ترتفع فيها رأيات العزة والمنعة لأبناء العرب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الانعزال أو عدم التعاون مع العالم الخارجي ، وإنما على العكس من ذلك فإنه دعوة إلى التعاون بل المشاركة مع هذا العالم من مواطن القوة والوحدة لا من مواطن الانفرادية . فالعالم العربي لا بد أن يظهر في كيان قوي متماش تطلق منه كافة صور التعاون مع الكيانات الأخرى ، وينتفع كل ذلك مع ذاتية الثقافة العربية وتثيرها على كل الثقافات الإنسانية . وتطلب هذه الذاتية أن نتميز بكياننا السياسي والاقتصادي الوحدوي حتى تترجم الثقافة العربية إلى واقع حي ملموس يتفق مع مقتضيات المجتمع الدولي . وب بدون ذلك فإن الثقافة العربية تصبح مجرد قصر في الهواء ، الأمر الذي يتطلب دعمها بكيان عربي موحد سياسياً واقتصادياً .

ولا بد أن ندرك أن العالم العربي بحكم طبيعته وجغرافيته يتقاسم مع عدد من قارات العالم كافة مظاهر الاهتمام سواء في آسيا أو في أفريقيا أو في أوروبا ، كما أن منطقة البحر المتوسط في ذاتها تعتبر كياناً ذاتياً يعتمد على النقل العربي في جزء منه .

ولذلك أنا نحن البرلمانيين بحكم مسؤوليتنا السياسية في صورتها التشريعية والرقابية مطالبون بالعمل على الإسراع في اتخاذ كافة الاجراءات لتحقيق سوق عربية مشتركة تعمل من أجل الوحدة الاقتصادية ، من أجل الكيان العربي الموحد في إطارنا الثقافي المتميز الموحد في إطار نظام عالمي جديد لا مكان فيه إلا للأقوياء . إلا أنه لا يمكن الوقوف كمت天涯in أمام البطء الشديد الذي تجري به الأمور في قضية مصرية على هذا النحو ، الأمر الذي يتطلب إنشاء آلية برلمانية تصبح بمثابة أمبود سمان عربي يتابع ما يتخذ من خطوات لإنشاء السوق العربية المشتركة ويعد تقارير بملحوظاته وتوصياته في هذا الشأن يخطر بها البرلمانات والحكومات العربية



بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد ممثل سعادة رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس مجلس الشعب المصري ، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ..
- السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ..
- السيد رئيس مجلس الشورى ..
- السادة رؤساء الشعب والوفود البرلمانية ..
- حضرات السيدات والسادة ..

يسعدني أن أرفع تحية تقدير واعجاب إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك وأن أنقل إلى سعادته ، باسم المغرب ملكاً وشعباً وحكومة ومجلساً أطيب التحيات مشفوعة بصدق التمنيات .

ويسرني ونحن نلتقي على أرض مصر العريقة ، أرض البطولة ، وتحت سماء موطن العلم والفكر ، وموطن العروبة والشهامة والعزة والكرامة ، أن أتقدم إلى فخامتكم بخالص مشاعر العرفان على العناية الأصلية التي أحاط بها أعمال هذا المؤتمر ، وعميق المودة التي صادفناها جميعاً على أرض هذه التربة المباركة .

كما أتقدم بعظيم التقدير والشكر لمجلس الشعب المصري مثلاً بالأخ الرئيس الدكتور أحمد فتحي سرور، لما هيأه لاجتماعاتنا من حسن التنظيم والإعداد، وما وفره لنا من تكرييم وترحيب .

- الأخ الرئيس ..

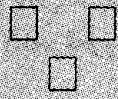
- أيها الأخوة الكرام ..

ينعقد هذا المؤتمر المتتفق بمشاعر الأخوة والمحبة ، والمبشر بالرجاء والأمل لتبعث أصواتاً من جديد ، وتتوالى من خلالها عبارات التضامن ، ومشاعر التطلع والطموح إلى الغد المشرق ، هذه كانت وقفتنا جميعاً خلال المؤتمرات التي انقضت من عمر هذا الاتحاد ، وقفتا في وجه التحدي الذي يواجهنا في الأرض والسلام ، ويسكن في بيوتنا وعلى



كلمة

د. محمد جلال السعيد
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب المغربي



كأسلوب من التعاون والتكميل والتشاور نرجو من خلاله أن تأخذ قراراتنا في هذا المؤتمر بما يساهم في تحقيق هذا التعاون المنشود .

- السيد الرئيس ..
- أيها الإخوة ..

إن المنطقة العربية مجال خصب وأرض مغطاء توفر المواد الأولية الاستراتيجية ورؤوس الأموال الضرورية للاستثمار ، واليد العاملة والخبرات الغنية ، ولعل إنشاء وتنشيل السوق العربية المشتركة من خلال نهج واقعي تدريجي يبقى من بين الوسائل الأكثر نجاعة لمواجهة ما يتعرضنا من تحديات ، وما نفرضه أهداف التنمية من استحقاقات .

إن اعتماد هذا المنظور في حاجة إلى مجالات للعمل وإلى جهد واسع يتعدى نطاق الاقتصاد والتجارة ليشمل الأوساط الفكرية والتربوية والإعلامية والمجتمع المدني ، إضافة إلى العامل السياسي ، هذا العامل الرئيسي المؤثر والفاعل دوماً في مسيرة التنمية العربية والتعاون الاقتصادي . ولعل التحدي المصيري الذي يمثله هذا الجانب يكمن في أنه يمثل الروح الحافزة لكل خطوة عربية في هذا الاتجاه ، ومن هنا تأتي أهمية التضامن العربي كوعاء وأرضية لتحقيق كافة التطلعات التي راودت الأجيال من قبلنا .

- السيد الرئيس ..
- أيها الإخوة ..

إن الحياة تصعب ممارستها كل يوم ، والرهان يشق على كل أحد هنا أن يتغلب عليه ، وأن الأمانة تفرض علينا أن نسعد أبناءنا والأجيال المقبلة .

وليس من قبيل الصدفة أن يرتفع صوت الملك الحسن الثاني - نصره الله - وهو يستقبل رؤساء المجالس والوفود المشاركة في المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد سنة 1995 تحت شعار (التضامن العربي ودور البرلمانيين في دعمه وتعزيزه) حيث قال حفظه

امتداد الأرض العربية التي تمثلها هذه النخبة القومية الغيورة من أبنائها .

من هنا أيها الإخوة ، وانطلاقاً من الحقائق الصارخة لأبعاد التحديات وبناء المستقبل على امتداد الوطن العربي ، يلتزم جمعنا هذا مدركيين جساممة المسؤولية ومقررين خطورة وأهمية المواضيع التي ندرسها اليوم .

- السيد الرئيس ..
- أيها الإخوة ..

إن من واجبنا أن ندرك حقيقة التحديات التي تواجه أمتنا في الميدان الاقتصادي ، فنحن نعيش حقبة جديدة يعاد فيها تنظيم الاقتصاد العالمي على أسس التكامل والتنافسية ، وعلى صيانة المصالح الاقتصادية والدفاع عنها . ففي ظل هذه المتغيرات المتتسارعة يتحتم علينا أن نبحث نحن البرلمانيون العرب على السبل الكفيلة من أجل تحقيق مناهج التعاون والتكافل والاندماج بين أقطارنا العربية ، ومن هنا تأتي أهمية سوق عربية مشتركة التي ليست في الحقيقة الواقع إلا مرحلة متقدمة جداً على طريق الاندماج ، وهي مرحلة طموحة للغاية تظل في نظرنا رهينة بالمراحل المتواالية التي يجب تحقيقها ، كإنشاء منطقة عربية للتتبادل الحر ، وإزالة الحواجز الجمركية بصفة تدريجية بين البلدان العربية ، وتحرير انتقال رؤوس الأموال وتحديد الأسبقيات في مجال تحرير المواد ، والعمل على توحيد التشريعات ذات الصلة .

ويسعدني أن أؤكد حرص الاتحاد البرلماني العربي على الإسهام بما يمليه عليه الواجب من إشتراك ممثلي الشعوب العربية في بناء هذا الصرح وبلغ أهدافه «مؤكدين العزم الذي لن يتوانى على إقامة المزيد من الجهود في هذا السبيل عبر آلية المتابعة وتنظيم الندوات والملتقيات المختلفة لإغناء هذا الموضوع ، وتوسيع دائرة الاهتمام بجد ، مع إبراز مضمون الإنفاق الذي عقد على هذه الأرض الكريمة بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية،

مواصلة مناصرة الحق العربي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ، ورفع الحصار الظالم عن الجماهيرية العربية الليبية ورفع وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وإيجاد أنجع السبل لحل مشكلة الأسرى والمفقودين الكوريتين والدفاع عن الوحدة الترابية وسلمتها في مجموع الوطن العربي : مشرقة ومغاربة فكما ارتفع صوتنا ، أيها الإخوة .. مدوياً في سبزول ضد سياسة الاستيطان في القدس الشريف ، سيظل كذلك مدوياً في كل مكان وفي جميع المحافل من أجل نصرة القضيّات العربيّة ونبذ الخلافات .

ولتكن شعارنا الأخاء ، ومنطلقنا التسامح ، ومنهجنا التضامن والتعاون وخطابنا للمستقبل .

شكراً لكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الله : « لم أر قط الأمة العربية مريضة كما هي الآن ولم أر صفات متصدعاً كما هو الآن ، فإن لم يمكن أن يقع الرأب من القمة فليقع من القاعدة وما أنا بصفتي مواطناً عربياً أدعوكم بل وأرجوكم أن تدفعوا بقادتكم وأنا على رأسهم ، لنخطو الخطوة الجريئة ونركب الصعب لتفادي الماضي وحل الحاضر وبناء المستقبل ».»

وأية صرخة هائمة التي تحرك الضمير وتجعلنا في تساؤل دائم مع النفس ؟ ماذا حققنا ؟ وماذا شيدنا لأجيال الغد وأبناء اليوم ؟

إن صرخة الضمير التي تتطلق في رحاب هذا الاتحاد وتنيض تارة بالحزن وتارة باليلas وتارة بالأمل ، لن يجعل من كلمة التضامن العربي مجرد شعار على الاطلاق . ولا أخفِكم أنها كلما تكررت على أفواهنا وعلى مسامعنا لن تزيدنا إلا إصراراً وعناداً حتى يتحقق في المستقبل القريب بإذن الله . وإن واقع الحال ، أيها الإخوة ، لن يتثنى من عزيمتنا أبداً من أجل





الجورة الثالثة والعشرون لمجلس الأمة العربي
الجورة السابعة للاتحاد البرلماني العربي

- 4 -

كلمات المسادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركون في أعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي

استمع المشاركون في أعمال المؤتمر السابع إلى كلمات كل من السادة :

- سعد هليل السرور
(رئيس مجلس النواب الأردني)
إبراهيم محمد حسن حميدان
(رئيس مجلس الشورى في البحرين)
 - محمد الهادي خليل
(نائب الأول لرئيس مجلس النواب التونسي)
محمد عيسى الباعي
(رئيس وفد المجلس الوطني الانتقالي الجزائري)
 - عبد العزيز عبد الله شدو
(نائب رئيس مجلس النواب السوداني)
عبد القادر قدورة
(رئيس مجلس الشعب السوري)
 - سعدون حمادي
(رئيس المجلس الوطني العراقي)
سليم الزعنون
(رئيس المجلس الوطني الفلسطيني)
 - محمد بن مبارك الخليفي
(رئيس مجلس الشورى القطري)
- •

ومن الوفود الملاحظة

- حسن ابراهيم
(الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية)
- هنري ادوسيس
(الأمين العام لاتحاد البرلمانات الأفريقية)

بسم الله الرحمن الرحيم

**والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه الطيبين الطاهرين**

لقد سبقى السادة الزملاء الذين تحدثوا قبلى ،
سبقوني في الحديث عن كل الهم العربي ، وعن كل
الطموح العربي ، وعن كل الأمل العربي ،
والطموحات كبيرة ، والأمال كثيرة والهموم عميقة .

فأجدني اختصر الكثير من كلامي مكتفياً بما قالوا
عن ذلك لعلنى أساهم ولو بقليل في التضامن العربى
ولو بخطوة للوحدة العربية بأكثفاني بما قالوه من
سبقوني .

- معالي الرئيس ..

- الإخوة والأخوات ..

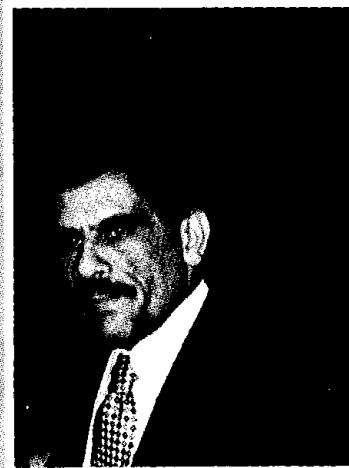
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أحمل إليكم من المملكة الأردنية الهاشمية ، تحيات
المحبة والأخوة العربية الصافية داعياً لكم جميعاً
بال توفيق ، وأنتم بالشكر والتقدير إلى كنانة العرب ،
مصر الغالية ، رئيساً وحكومة و مجلساً وشعباً ، على
كرم الضيافة وحسن الوفادة ، مقدرين لمصر دورها
الفاعل على الساحتين العربية والدولية ، كما أرجي
الشكر إلى معالي الأخ الدكتور محمد جلال السعيد
رئيس الاتحاد البرلماني العربي ومعالي الدكتور أحمد
عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة العربية .

وأهنئ أخي الدكتور أحمد فتحى سرور على ثقة
زملاءه في ترأس المؤتمر شاكرين ومقدرين جهوده
وسعيه الدؤوب بنجاح هذا اللقاء .

الأخوة والأخوات ..

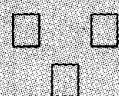
تتعقد دورتنا في مرحلة حافلة بالمتغيرات الدولية
المتسارعة ، والعالم يشهد بدايات نظام عالمي جديد
يتشكل ، ولن يكون فيه دور إلا للأقوىاء الذين يضمون
صفوفهم في تحالف يحميهم من عوامل الاستفراد و يتبع



كلمة سعادة المهندس

سعد هليل السرور

رئيس مجلس النواب الأردني



إن الأمة مدعوة في هذه المرحلة الفاصلة أن تتجاوز خلافاتها فيما كانت أسباب هذه الخلافات وأن تتسامى على جراحاتها وأن تتجاوز ممارسات الماضي ، حتى تستطيع صناعة مستقبل يحمي حقوقها ويرد ماسب منها ويوفر لشعوبها السلام العادل والأمن الحقيقى والحياة الحرة الكريمة .

الأخوة والأخوات ..

إن مصلحة الأمة تتضمن أن تهد الشعوب العربية إلى ممارسة دورها في إطار من الديمقراطية الحقيقة وحماية حقوق الإنسان وحرياته ، حتى تشارك في صنع مستقبلها وصياغة القرارات المصيرية التي تؤثر في ذلك المستقبلي .

إن على اتحادنا الذي يفترض فيه أن يكون الممثل الحقيقي لشعوب الأمة المعبر عن ضميرها ، أن يرتفع فوق خلافات الحكومات ، وأن يشكل عنصر توحيد وإصلاح وتعبئة ، وأن يعمل على تجذير الديمقراطية وترسيخ التعديل في الفكر والرأي والتنظيم حتى تتحدد جميع عناصر الأمة بإختيارها الطوعي الحر ، ويصبح التضامن ووحدة الصدف خياراً جماهيرياً ، يصعب على أي حكومة تجاوزه أو الالتفات عليه .

الأخوة والأخوات ..

لقد آن لأمتنا أن تخرج من إطار التظير المجرد وطوباوي الشعارات ، وأن تطلق من أرض الواقع وقيم المجتمع ومصالح الشعب ، لنبني تكتلها الواحد القادر على مجابهة التحديات ولجم أي عدوان . إن العمل لوحدة صف الأمة وتضامن عناصرها لا بد وأن يبدأ بربط مصالح الشعب وبخاصة في مجالات الاقتصادية والثقافة والتربية وفق إطار يتلزم بعناصر وحدة الأمة ويراعي خصوصيات كل قطر من أقطارها .

إن تفعيل المؤسسات العربية القائمة ، واستبatement وسائل وأليات جديدة تستوعب المستجدات وتكفل تطوير العمل العربي المشترك يجب أن يتم بأقصى درجة في الكفاءة وبأسرع

لشعوبهم التمتع بحياة حرية كريمة ، وهكذا بدأنا نشهد تشكيل تحالفات إقليمية بين دول تختلف في العرق والدين واللغة وبينهما صراعات تاريخية مريرة .

إن أمتنا مازالت تعاني من الإنفاق القطري الذي لا يبني قوة ، والتقتلت الذي لا يحمي حقاً ، وتعيش صراعات بدت الثورة وهددت الطاقات وعطلت التنمية ، الأمر الذي مهد للقوى الطامعة مجال الهيمنة والاستقواء وأتاح لإسرائيل ميدان التمرد والاسترخاء .

الأخوة والأخوات ..

لقد اختارت الدول العربية طريق السلام سبيلاً للوصول إلى حقوقها بعد حروب طاحنة في ظروف عالمية غير موايطة ، وجاء هذا الخيار والأمم تداعياً لإنتهاء عهود طويلة في الصراع في جميع القارات . لقد كان مفهومنا للسلام المقبول أنه السلام العادل الدائم ، الذي يعيد الحقوق لأهلها وتقبل به الأجيال القادمة ، ومرجعيته هي مؤتمر مدريد وبداً الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية . لقد تحرك العرب بمصداقية تامة في هذا التوجه ، إلا أن تغيير معايير القوة ومصادرها في العالم ، والتمزق الذي أصاب الصدف العربي ، قد أغري إسرائيل أن بإمكانها تحدي كل المواقف والمعاهدات وفرض السلام الذي تزيد ، ومضت تتذكر لإلتزاماتها الدولية واستمرت في إقامة المستوطنات وتسمين القائم منها وتغيير معالم القدس الجغرافية والديموغرافية وتعطيل تنفيذ الاتفاقيات وتعطيل بعض المسارات أو توقيفها .

إن الرد العملي على هذا الموقف المتشنج والخطير يستدعي أن تقف الأمة بجميع أنظارها إلى جانب الأطراف العربية المفاوضة ، وأن تتخذ من الإجراءات ما يشعر إسرائيل وحماتها أنه لا يجوز التعامل مع قضايا الأمة بالتجزئة ، وأن تمنع تلك الأطراف مزيداً من عناصر القوة في موقفها التفاوضي العادل ، وأن السلام لا يمكن أن يدوم إن لم يكن عادلاً ويشمل جميع المسارات .

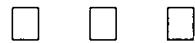
السورية ، اللبنانيـة) والاعتداءات المستمرة والحصار الظالم الكيدي للأشقاء في العراق ولبيـا وما يجري حول السودان ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يحيط بها خطاب محدد الموضوع محدود الوقت ، إلا أن تعاون الجميع على البر والتقوى كفيل بالتصدي لجميع الهموم والفرج قريب بعون الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وقت ممكـن ، وأن هذا الاتحاد البرلماني بما يمثله من تجسيد لإرادة الأمة من خلال ممثليها لغادر على أن يقوم بدور رائد في ترجمة أهداف الأمة وطموحاتها إلى حقائق سياسية وتشريعية تتطلـق من أرض الواقع وتستشرف مستقبل الأمة مستفيداً من موقعها وقدراتها وعمقها الإسلامي والعالمي .

الأخوة والأخوات ..

إن قضايا الأمة عـدة ، في مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي للأراضـي العربية (الـفـلـسـطـينـيـة ،



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس..
السادة رؤساء الوفود..
سيادتي وسادتي..

تشرف الشعبة الجزائرية أن تنقل إلى حضراتكم ، ومن خلالم إلى الشعوب العربية التي تمتلئها تعبيات رئيس وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي وتمثيلهم الصادقة بأن تكمل أشغال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي بالتفقيق والنجاح .

إنه من يمن الطالع أن تجري أعمال منظمتنا هنا في القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية ، البلد الذي أدى ولا يزال يؤدي دوراً رائداً في تعزيز علاقات التضامن والإخاء في مختلف المجالات ، كما أنه يمن يمن الطالع أن ينعقد هذا المؤتمر تحت رعاية فخامة الرئيس محمد حسني مبارك .

تتعقد أشغالنا المخصصة لبحث التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه ، والرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة ، قلت ، تتعقد هذه الأشغال في ظروف دولية تتميز ، أساساً ، بتغيرات جذرية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبطبيعة الحال لا نستطيع ، نحن العرب ، أن نعيش بمعزز عن هذه التحولات ونتجاهل التيارات والتكتلات الجديدة ، التي تعيشها المعمورة قاطبة ، ويهمنا في هذا المقام ، أن نعمل كلنا على إيجاد الحلول المواتية لأشغالاتنا المشتركة .

فإذا كانت قضيـا فلسطين والشرق الأوسط تحـل صـدارـة الأـحـدـاث وـتـقرـضـ عـلـيـنـا جـمـيعـاـ الشـاـورـ وـالـتـعـاوـنـ مـنـ أـجـلـ إـحقـاقـ الـحـقـوقـ الـمـشـرـوـعـةـ وـاستـرـجـاعـ الـأـرـاضـيـ الـمـغـصـبـةـ ، فـشـمـةـ كـذـلـكـ مـنـ الـاهـتمـامـاتـ وـالـاشـغـالـاتـ الـكـبـرـىـ مـاـ يـسـتـوجـبـ عـلـىـ اـتـحـادـنـاـ الـبـرـلـانـيـ تـضـافـرـ وـتـسـيقـ لـلـجهـودـ .



كلمة السيد

محمد حسين الباجي

رئيس مجلس الـوطـنـ

الـاـنـتـقـالـيـ الـجـزاـئـريـ



الظرفية لتبأ مرحلة الاستقرار والبناء .
ويفرض إنجاح الانتخابات التشريعية المقبلة، لامتلاك الجزائر كافة الشروط الضرورية ، حتى يسير الاقتراع في جو من الشفافية التامة ، ومن أجل ذلك لست لجنة وطنية مستقلة لمراقبة هذه الانتخابات ، تتفرع عنها لجان جهوية ومحلية ، ودعت الجزائر أيضا ملاحظين دوليين من جامعة الدول العربية ومنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة لحضور العملية الانتخابية .

إن الجزائر المنشغلة أيضاً بأهمية رؤى عربية موحدة بشأن التضليل الاقتصادي الراهن ، وفي طليعتها بناء سوق عربية مشتركة ، وتعمل كذلك على تحقيق تكامل اقتصادي ، إقليمياً وجهوياً ، بوجه خاص . وإن بلوغ الهدف المنشود لا يمكن أن يتحقق إلا بتبعد جميع الطقوس والموارد والثروات العربية وفق خطة شاملة ، تتيح لبلادنا إمكانيات التعامل مع معطيات النظام العالمي الجديد الذي تسيره التجمعات السياسية الاقتصادية الكبرى ، حيث لا وجود ولا مكان للكيانات السياسية والاقتصادية الصغرى .

إن الجزائر مقتنعة بأهمية إنجاز هذا الخيار الاستراتيجي ، وتعمل على إنجاح اقتصادها الوطني في المحيط المغاربي والعربي ، لأنها ترى أن مستقبل العرب يمكن ، في تضامنهم وتكلفهم ووحدتهم . فإذا كانت هذه الأمانة تتبع أقرب إلى الحلم في الماضي ، فلن إنجازها اليوم يبقى مفروضاً على الأمة العربية في ظل تكاثر التكتبات الإقليمية الدولية .

وفي الأخير تنتهز الشعبة البرلمانية الجزائرية هذه المناسبة السعيدة لتأشيد أخوانها للبرلمانيين العرب على توحيد الصدف وتعزيز التعاون وتنمية التضامن ، دفاعاً عن مصالحنا العليا وقينا الحضارية المشتركة .

تكم هي الرسالة التي لرتأي وقد المجلس الوطني الشعبي ، ومن خلله ، شعب أول نوفمبر ، أن يحملها وبلغها لكم .

وتقى لله جيئاً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ولعل إحدى أهم الأشغالات التي تستدعي منا وقفة وتحليلاً ، بل عملاً مشتركاً وتضامناً فعالاً، هي ، فيما نعتقد ، قضية الإرهاب ، التي تعد جزءاً من خطبة شريرة تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في العالم . وقد امتدت خيوط هذه المؤامرة الإجرامية الثانية إلى الجزائر التي تتصدى لها بيقظة وحزم .

إن الإرهاب ظاهرة غريبة على أصلنا شعبنا وقيم الأخلاقية والروحية والحضارية ، فهو يستعمل ل بشع وسائل القتيل الجماعي بذبح الأبرياء وتفجير القabil والسيارات المفخخة على المواطنين العزل ، دون تمييز ، ويغраб ما شنته سواعد لفراد الشعب من مؤسسات ومصالح ومتارع ، وذلك باسم ديننا الحنيف ، وهو من هذه الأعمل المهجية بريء .

إن الجزائر ، شعباً وسلطة ، عازمة على التخلص من هذه الظاهرة وإننا نشاهد شرائح واسعة من المواطنين تتجدد ، يوماً بعد يوم ، لمقاومة الإرهاب بكل بسالة وشجاعة .

إن الجزائر ، إذ تنهي بالجهود المبذولة على الصعيد العربي ، لقضية الإرهاب ، ترى من الضروري تكاثف الجهود وتدعم التعاون العربي في مجال تبادل الخبرات والمعلومات حول الإرهاب واتخاذ التدابير اللازمة لتطهير منطقتنا من هذه الظاهرة الخطيرة على مجتمعنا العربي الإسلامي .

لها السادة والسيدات ..

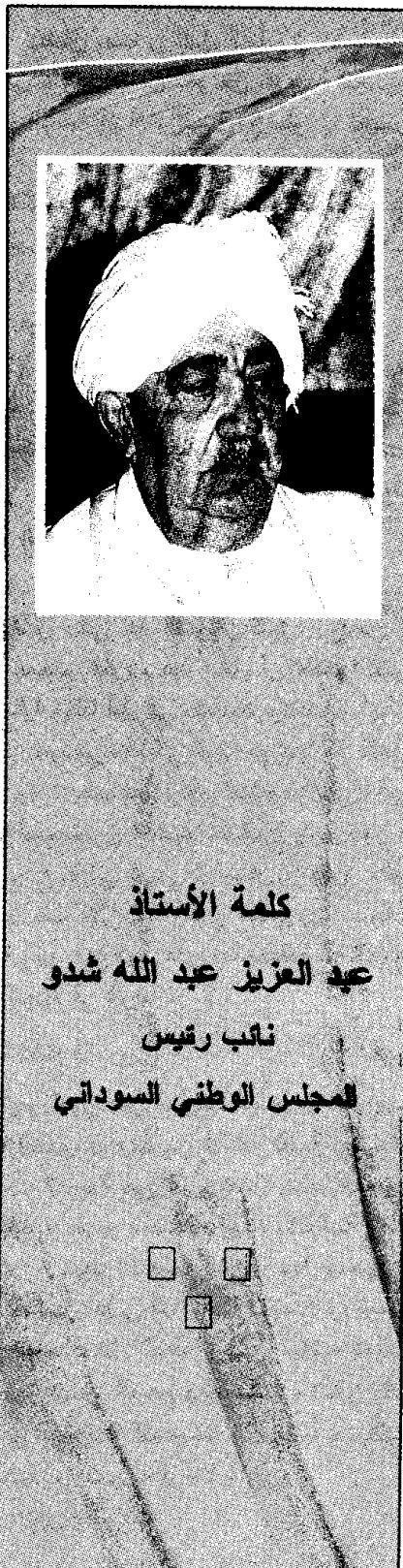
إن الجزائر تسعى جاهدة لتكريس دولة القانون وإقامة مؤسساتها الدستورية وهكذا بعد انتخاب السيد « اليمين زروال » رئيساً للجمهورية ، يوم 16 نوفمبر 1995 ، والاستفتاء على تعديل الدستور في شهر ديسمبر الماضي ، وهو هو أيضاً تستعد لتنظيم انتخابات تشريعية يوم 5 يونيو المقبل ، تعقبها انتخابات محلية ولائية وبلدية ، ثم انتخب مجلس أمة ، (أي الغرفة الثانية) للبرلمان الجزائري ، وذلك قبل نهاية السنة .

وبهذه العملية الأخيرة ، تكون الجزائر قد طوت صفحة المرحلةانتقالية ، وستبشر بانتهاء لزمنها

بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني الكرام ..

نأتي لاجتماعكم الكريم هذا من بلد عربي وإفريقي يعتبر صلة الرحم بين العالم العربي والإفريقي يعاني الصراعات التي غرسها النظام العالمي الجديد في إفريقيا، صراع البحيرات الكبرى ، صراع رواندا وبوروندي ، صراع التوتسى والهولتو والصومال ، تلك الصراعات التي خطط لها النظام العالمي الجديد مستهدفاً خلق أوضاع جديدة في القارة السوداء وإعادة هيكلتها من أجل السيطرة والتحكم في ثرواتها وأوضاعها وشعوبها بما يخدم مصالح النظام العالمي الجديد وكان لا بد للسودان أن يكون مستهدفاً لأنه حلقة الوصل بين العالم العربي والعالم الإفريقي ولا بد من إعادة ترتيبه وفق مخططات النظام العالمي الجديد إن أريد لمخططاته النجاح ، وعروبة السودان هي المستهدف الأول في هذا الصراع الإقليمي وقد عبر عن ذلك بعضهم عندما تحدث عن استعمار العرب للجنوب الإفريقي وعندهما التزم علينا بمساندة التمرد في جنوب السودان لخلاصه من المستعمرين العرب ، كما شاركت سلطات التقراري والتي تسيطر على أثيوبيا وأريتريا في هذا الصراع والذي يستهدف وحدة السودان وسيادة أراضيه.. كل ذلك يحدث في السودان اليوم ويترعرع لحملات عسكرية في كل الجهات جنوبه شرقه ويشهد من أبنائه المئات دفاعاً عن سيادة أراضيه وتوجهه العربي .. الإسلامي.. ولا نصير لهم سوى أيامهم بعقيدتهم ووطنيهم ، وبعض دول عالمها العربي صامتة وكان الأمر لا يعنيها !! فهو في اعتقادهم شأن داخلي يخص السودان وحده والقدس يحاصرها اليهود من كل جانب استيطاناً وتهويداً وينسفون كل المبادئ التي نصت عليها اتفاقية أوسلو للسلام والعرب والمسلمون حائزون يستجدون بالولايات المتحدة لإنقاذ القدس وإنقاذ السلام.. والولايات المتحدة هي التي تخطط لكل ما يجري

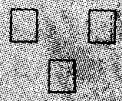


كلمة الأستاذ

عبد العزيز عبد الله شدو

نائب رئيس

المجلس الوطني السوداني



توصلنا لاتفاق يضمن كل الحقوق الأساسية للمواطنين ، كما يضمن لهم حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قد تمتد إلى أربع سنوات تضمن المشاركة في السلطة واقتاسم الثروة خلال هذه الفترة الانتقالية ، كما يتضمن في اعتقدنا وحدة تراب الوطن وليس كما يدعى بعضهم بأنها ستؤدي لأنفصال الجنوب عن الشمال ، صحيح أن حق تقرير المصير يضمن حرية الاختيار ، ولكننا نتفق في أن مواطنى الجنوب لا خيار لهم سوى وحدة السودان وصيانته سعادته ، ونطمئن أولئك المشفقين بأن الخيار لن يكون إلا وحدة السودان .

أيها الأخوة ..

إن خيار السلام هو الخيار الأمثل لوضع حد للقتل الذي عانى منه السودان كثيراً ، ونحن إذ نخاطب جمكم الكريم هذا نأمل أن تطّلعوا على هذه الاتفاقية وكلنا أمل في مساندتكم ودعمكم لها ، فهي خيار سوداني مأثر في المائة تم إعدادها داخل السودان وتمت صياغتها وفق الميثاق وشارك في إعدادها السودانيون أنفسهم شماليون وجنوبيون ، وهي أنموذج عربي إفريقي لما يمكن أن يكون عليه حل لمثل هذه الأزمات والتي تمثل بها ساحاتنا الإفريقية وفيها أبلغ الرد على ما يخطط له النظام العالمي الجديد في قارتنا .

أيها الأخوة ..

نحن واثقون من مساندة الشعوب العربية لقضية السودان ونحن أكثر ثقة من أن البرلمانيات العربية هي التي تمثل هذه الشعوب وقد تلقينا ترحيب اتحادكم بهذه الاتفاقية وهو تعبير عن ترحيب الشعوب العربية بها ونحن إذ نشكر القائمين على أمر هذا الاتحاد ورئيسه الدكتور محمد جلال السعيد وعلى أمانته العامة نلتمس المزيد من الدعم والمساندة ، فنحن بكم أقدر على مواجهة التحديات والمخططات التي تحاك ضدنا وتسعى للنيل منا .

أيها الأخوة ..

نحن لا نستعيدي الشعوب العربية على النظام

بالنفس ولعملية السلام دعماً وحماية للكيان الإسرائيلي .. ولكنها وفي اعتقاد بعضهم هي راعية السلام ومنفذة القدس ..

الصراعات تحتاج إفريقيا .. والشرق الأوسط ، كما تحتاج كل المناطق التي تعنى الإسلام ، البوسنة - الشيشان - أفغانستان - إيران ، وكلها صراعات طرفاها واحد.. هو النظام العالمي ... المستهدف للإسلام والمسلمين ، فليبيا - العراق - السودان - إيران ، كلها مستهدفة وتنتذل وتهان بقرارات مجلس الأمن .. صنيعة النظام العالمي الجديد ، وعلمنا العربي والإسلامي صامت بل يؤمن فيطيط وينفذ ما تأمر به الأمم المتحدة حتى ولو كان من أقرب الأقربين !! فهي في اعتقاد أكثرهم قرارات دولية لا بد أن تطاع .

أيها الأخوة ..

لا بد من صحوة عربية - إسلامية لمواجهة ما يخطط له النظام العالمي الجديد ضد عالمنا العربي والإسلامي ولا بد من أن نقف معًا في وجه هذه المخططات وإلا أكلنا كما أكل الثور الأبيض .

أيها الأخوة ..

نحن في السودان نقائل لصيانة عروبتنا .. نقائل للحفاظ على تراثنا الإسلامي ونقائل من أجل وحدة أراضينا وترابنا .. نصارع وحدنا ونقائل وحدنا ، ولقد نجحنا والحمد لله في قاتلنا ونجحنا في تثبيت حكم الشورى بانتخابات حرة ونزيهة بمجلسنا الوطني قمة التشريع وقمة الشورى ، كما نجحنا في قيام المجالس الولاية والتي انتظمت أكثر من العشرين ولاية في جنوب السودان وغربه وشرقه ووسطه ، نجحنا في وضع ميثاق سياسي يمكن لوحدة السودان ووضع حدًا لعرب الاستزاف والتي فرضت على بلادنا وأعاقت نموه وتقدمه لأكثر من أربعين عاماً ، كما نجحنا والحمد لله في ترجمة هذا الميثاق لاتفاقية سلام وقع عليها الذين كانوا يقاتلون بالأمس من أجل قضية الجنوب بعد أن

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ..
السيد الأمين العام
السادة رؤساء وأعضاء الوفود
السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن حسن الطالع ، أن يتزامن اجتماعنا هذا ، وفي هذا المكان ، مقر جامعة الدول العربية ، بيت العرب ، مع بداية مرحلة جديدة في العلاقات العربية ، غايتها لم التسلل ، وإحياء التضامن العربي ، وإعادة تأسيسه على أسس جديدة تستفيد من التجارب السابقة ، والتي يجب أن نستخلص منها أبلغ الدروس ، وتنسج للمتغيرات والمستجدات العربية والإقليمية والدولية المتتابعة ، ليس على الصعيد السياسي والاستراتيجي فحسب وإنما بشكل أشمل على صعيد العلاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية ، وسائر التفاعلات الحضارية الإنسانية على الساحة الدولية .

السيد الرئيس

إن التضامن العربي هو السبيل لتحقيق مبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية في العمل العربي المشترك ، وتمكين الأمة العربية من الوصول إلى أهدافها القومية العليا في المجالات السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن الشعوب العربية تريد أن تعيش بحرية وكرامة ، وتتالم حقوقها كاملة ، كما إنها تريد أن تطوي صفحة الحروب والمأساة والعنف والدم والدمار ، وتطمح إلى غير أفضل ينهي معاناتها وبيني مستقبلها وبنؤمن منه لقمة العيش بدون عذابات وتحقق لها الحد الأدنى من الحياة الكريمة .

السيد الرئيس

إذا كانت مرحلة ما قبل السلام ، أوجبت علينا التضامن والتعاون ، وتسويق المواقف على كافة

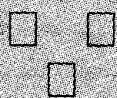


كلمة السيد

ابراهيم محمد حسن حميدان

رئيس مجلس الشورى

في دولة البحرين



والمخاطر مما يدور حولنا ، وخاصة أننا أمة تملّك من الإمكانيات البشرية والمادية ما يمكنها من أن تقيم فيما بينها منطقة تجارية عربية تشكل الخطوة الأولى نحو إقامة تجمع اقتصادي عربي، تكون نواته الأولى التجمعات العربية الجهوية وبقية الدول العربية الأخرى ، الأمر الذي يمكننا من التعامل مع التجمعات الاقتصادية الكبرى .

لا شك أن الإرادات السياسية العربية تفهم الحاجات العربية الملحة لقيام سوق عربية مشتركة ، سواء من منطلق المصالح القطرية أم من منطلق المصلحة العربية الشاملة .

إن معظم الأقطار العربية تعاني على المستوى القطري من اختلالات لا تعالج إلا من خلال تنظيم إقليمي عربي شامل ، وإن موازين المصالح لا تتألف من المبادلات المادية وحدها ، بل يدخل في حسابها مصالح أخرى أكثر أهمية من المبادلات المادية ألا وهي مصالح الدفاع والأمن والاستقرار واحتياجات الحاضر والمستقبل بكامل نطاقها .

إن ترك أمر قيام الوحدة الاقتصادية العربية وتطورها إلى إطار سوقي ، كالسوق العربية المشتركة ، لا يفي إطلاقاً ، بل يجب أن يكمل إجراءات السوق المشتركة ، بإجراءات تخطيطية في مجال الإنتاج ، ينتج عنها تكامل إنتاجي ، واعتماد متبادل بين الدول العربية ، بشكل أساساً لمصالح حقيقة وثابتة على مر الأيام .

إن التوجه نحو إقامة ساحة اقتصادية على نحو تدريجي ، يعالج أي تعارض مع مصالح أي قطر عربي ، فالمقصود هو الإضافة إلى رصيد أي قطر وأي فرد عربي . فالكتل التي تتشدّه يقوم على شبّاك المصالح وتدعى الأنشطة بين الأقطار والمؤسسات والأفراد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستويات ، لاستعادة حقوقنا وتعزيز أراضينا من الاحتلال ، فإن مرحلة السلام وما بعدها موجبات ومتطلبات لا تقل عن المرحلة السابقة ، خاصة وأننا ندخل عالم القرن العادي والعشرين بكل ما يحمل من متغيرات وتحديات ، وما توجّبه من تضامن وتماسك وعمل مشترك ، حتى نستطيع التعامل مع الكتل الإقليمية والدولية الأخرى ، وحماية مصالحنا الحيوية الوطنية والقومية والدفاع عنها .

إن السلام العادل الشامل يمثل الخط الاستراتيجي الأول لسياسة دولنا الخارجية كما أنه المفتاح الحقيقي للبلوغ للأهداف القومية الكبرى في الاستقرار والتنمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والالتزام بسياسة حسن الجوار ، والمساواة في السيادة والحقوق ، واحترام قواعد القانون الدولي ، والالجوء إلى الحوار الأخوي لحل النزاعات من خلال دبلوماسية التفاهم ونبذ استخدام القوة ، ترسیخاً لمبادئ السلام والاستقرار .

إن احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ونظام حكم كل دولة من الدول العربية ، وسيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل في شؤونها ، كل ذلك يهم في بث روح الطمأنينة في العلاقات العربية . ويمهد الطريق نحو تحقيق المصالح العربية .

غايتنا هي استعادة التضامن العربي ، ورأب الصدع ، ولم الشمل العربي ، وأن يكون ذلك على أساس المكافحة والمصارحة ، على قاعدة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونبذ العداوة ، والالقاء على تحقيق المصالح العربية المشتركة .

السيد الرئيس ..

إن الوضع العربي الراهن يتطلب منا وقفة صادقة مع النفس ، نحدد فيها المكاسب



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ..

السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية ..
يسعدني أن أقدم لكم باسمي ونيابة عن زملائي
أعضاء الوفد التونسي بأخلاص التحيات ، وأن أعبر
للسيد أحمد فتحي سرور عن أحرّ التهاني بمناسبة
انتخابه رئيساً لمؤتمتنا ، متمنياً له التوفيق في إنجاح
أعمال مؤتمتنا ، كما نعبر له وللشعبية البرلمانية
المصرية عن أخلاص التشكيرات لما حظي به الوفد
التونسي منذ حلوله بمصر من فائق الحفاوة والإكرام .
كذلك أود أن أعبر للسيد محمد جلال سعيد عن
مشاعرنا الأخوية وتقديرنا للجهود المضنية التي بذلها
كرئيس للاتحاد داعياً له بالسلامة ودوام التوفيق ..

السيد الرئيس ..

إن مجلس النواب التونسي يتبع بكل اهتمام جهود
اتحادنا البرلماني في سبيل دعم النشاط العربي وتنسيق
عمل المجالس البرلمانية العربية الأعضاء في مختلف
المحافل ، وقد تجلّى ذلك بالخصوص في العمل
المشترك والجهود المبذولة من طرف المجموعة
العربية التي مكنت من تحقيق نجاحات باهرة في
المؤتمر الأخير للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد
بسبيوول .

واعتقدنا راسخ أن لاتحادنا دوراً أساسياً في
إيصال المسيرة والمساهمة إلى جانب الحكومات
العربية في رفع التحديات التي تواجهها شعوبنا .

حضرات السادة الزملاء ..

ينعقد مؤتمتنا في ظروف دقيقة تشهد فيها منطقة
المشرق العربي توترات حادة شائكة تدعوا إلى
الانشغال وتتطلب منا وقفة حازمة لنصرة قضيانا
العادلة وتأمين مستقبل كافة شعوبنا . لقد فوجئنا
بالنكسة التي مني بها مسار السلام من جراء تعنت
إسرائيل وقرارها المتمثل في استئناف سياسة

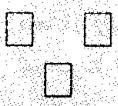


كلمة السيد

محمد الهادي خليل

النائب الأول

رئيس مجلس النواب التونسي



مع مختلف المجموعات الدولية . ولا يسعنا في هذا المضمار إلا أن نذكر بما قاله سعادة الرئيس زين العابدين بن علي في القمة العربية الحادية والعشرين : «إن واجب الأخوة والتضامن يدعونا إلى إعادة تقييم العلاقات العربية وتأكيد المبادئ التي تستند إليها من احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والالتزام بحسن الجوار وفض الخلافات بالوسائل السياسية » .

مؤمناً بهذا يمثل فرصة إضافية متميزة لدراسة هذا الموضوع بعمق وروبة وتوظيفه في الرفع من قدراتنا الذاتية وضمان مصالح بلدانا في هذا العالم الذي يشهد تحولات عميقة تضاعف أمام خيارين : إما تكامل عربي متكافئ يضمن لنا تواجد محترم وتعامل متكافئ على الساحة الدولية وإما تفرقة وضعف يؤولان إلى الانكماش والتبعة .

واعتقادنا أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل إجراءً مرحلياً يسهم ولا شك في تحقيق هذا المسعى ويجب هذا التمشي كل نكسة قد تعطل المسار التكاملي .

السيد الرئيس..

إن ما استمعنا إليه في هذا اللقاء كلمات شاملة وضافية هادفة تؤكد دخولنا بعزم صادقة مرحلة جديدة في طريق التغيير والعمل الإيجابي ولنا فيها نحن البرلمانيين مسؤولية تاريخية ، إذ علينا أن نساند حكوماتنا في هذا السعي النبيل وتبصیرها بأقوم الأسباب .

السيد الرئيس..

حضرات السادة الزملاء..

اسمحوا لي في الختام أن أجدد لكم مرة أخرى التحية وأتمنى لمؤمنا التوفيق والنجاح .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الاستيطان بالقدس والبقاء المحتلة والهدف إلى تغيير هويتها وتركيبتها السكنية متجاهلة القرارات الدولية ومتကرة لتعهاتها ، فالسلام العادل الدائم لا يمكن أن يتحقق بغير استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه وإقامة دولته على أراضيه تكون عاصمتها القدس ، وبغير انسحاب إسرائيل من الجولان ومن جنوب لبنان .

وهي فرصة نعبر فيها من جديد عن انشغالنا الكبير بما لحق كلاً من الشعبين الليبي والعربي من أضرار فادحة نتيجة الحظر المسلط عليهم . فتونس تواصل وقوفها إلى جانب الشعب الليبي الشقيق لإيجاد حل عادل مشرف للأزمة القائمة بينها وبين بعض الدول الغربية في نطاق الحلول التي تبنتها جامعة الدول العربية . كما أن معاناة الشعب العراقي واحتياجه إلى الضروريات الأساسية الحياتية والتنمية ، والمضايقة التي لا يزال يلقاها في مواجهة النقص في الغذاء والأدوية تبعث فينا القلق على مصير شعب بريء ، والحيرة إزاء التصرف الدولي ونفس هذه الحيرة وهذا الألم يساورنا إذ نرى أن أزمة المفقودين الكويتيين في حرب الخليج لم تلق بعد الحل الذي يرضي الأسر المعنية وإننا لنعبر من جديد عن الأمل في أن يتولى اتحادنا البرلماني الموضوع لاستقصائه ومعالجته بعنابة أكثر فاعلية وأثر .

سيدي الرئيس

إن النقاط المدرجة بجدول أعمال مؤمنا تبرز مدى الأهمية الكبرى التي يوليها الاتحاد البرلماني العربي للقضايا التي تشغل شعوبنا . فموضوع التضامن العربي طرح في العديد من المؤتمرات ولكننا لم نتوقف إلى حد الآن إلى أقوم المسلك التي تساعده على تحديد التضامن العربي نهائياً كأحد ثوابتنا ومسلاماتنا وتصريفه إلى مبادرات ومواقف عملية وملمودة حتى يكون ركناً أساسياً في عملنا المشترك وفي تحركاتنا



الجمعية العامة إلزام مجلس الأمن بهذه الإرادة
الدولية فـأي ديمقراطية هذه ؟؟
أيها الأخوة ..

إننا نحيي رفض ليبيا للحصار الجائر الذي
فرض عليها كرغبة أمريكية خالصة كما نحيي
رفض العراق للحظر الجوي على جنوبه لأنه
حظر فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا بعيداً
عن مجلس الأمن وقراراته المتعلقة بالعراق في
تعاملها مع القرارات الأوروبية الجائرة ، ونحيي
هذا الاتحاد أملين أن يتحقق ما تصبوا إليه
الشعوب العربية والله ولـي التوفيق ..

(واعتصموا بحـبل الله جـميعاً ولا تـفرقوا
واذكروا نعـمة الله عـلـيكـم إـذ كـنـتـم أـعـدـاء فـأـلـفـ بين
قلوبـكـم فـأـصـبـحـتـم بـنـعـمـتـه إـخـوـاـنـا وـكـنـتـم عـلـى شـفـاـ
حـفـرـةـ منـ النـار فـأـنـذـكـم مـنـهـا ذـكـلـكـ بـيـنـ اللهـ لـكـمـ
آيـاتـهـ لـعـلـكـمـ تـهـتـدـونـ)

صدق الله العظيم

ال العالمي الجديد ، ولا نستعدى بعضكم على بعض
ولا نسعى لمواجهة عربية غريبة كل الذي ندعو
له هو الوعي بالحق ومناصرته ، عندما يكون
الحق واضحاً وعندما يطفى الظلم على الحق .
النظام العالمي الجديد يدعى حرصه على
الديمقراطية وعلى حقوق الإنسان ، ويمارس
باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان الوصاية على
الشعوب ، ولا يتيح لها تبيان وجهة نظرها
وممارستها للديمقراطية وحقوق الإنسان حسب
مروءتها الحضاري وقيمها التقليدية وظروفها
الاجتماعية التي تفرد بها ، علماً بأن
الديمقراطية وبمفهومهم الحضاري لا تمارس في
أروقة الأمم المتحدة ، حيث ينفرد مجلس الأمن
بصلاحيات تغطي على صلاحيات الجمعية
العامة ، وحيث ينفرد خمسة من أعضائه
بسلطات الفيتو ، وحيث تتفـرـد دـولـةـ وـاحـدـةـ منـ
هـذـهـ الـخـمـسـ بـحـقـ النـقـضـ فـيـ أيـ قـرـارـ يـعـرـضـ
عـلـىـ المـجـلـسـ تحـديـاـ لـلـإـرـادـةـ الدـولـيـةـ وـلـاـسـتـطـيـعـ



السيد الرئيس ..

السادة رؤساء المجالس ورؤساء

الوفود العربية ..

السيد أمين عام جامعة الدول العربية ..

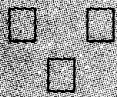
السادة أعضاء الوفود ..

الأخوة والأخوات ..

بداية ، يسعدني أن أنقل تحيات سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية إليكم وإلى شعبنا العربي المصري في أرض الكناة المعطاء بقيادة أخيه سيادة الرئيس حسني مبارك ، متمنين لهذا البلد الشقيق دوام التقدم والازدهار . كما وأنقدم باسم وفد الشعبة البرلمانية العربية السورية وبالأصلة عن نفسي بخالص الشكر للشعبة المصرية الشقيقة على حسن الاستقبال والوفادة والتنظيم ، بما انعكس على حسن سير أعمال مؤتمتنا السابع هذا الذي ينعقد بعد عام من انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في دمشق ، وبعد عامين من انعقاد المؤتمر السادس في الرباط ، أي ضمن التوالي المتوقع في إطار النظام الداخلي وميثاق اتحادنا البرلماني العربي ، ولا بد أن نرى في ذلك حسن طالع ومؤشر على الإرادة المشتركة في اللقاء وبحث قضيائنا المصيرية . كما ولا بد لنا أن نلاحظ أيضاً أن لقاءاتنا الأخيرة خلال العامين المنصرمين ، وهذا اللقاء منها أيضاً تمحور حول موضوع أساسي يتعلق بالتضامن العربي ، وهو مؤشر آخر على اشتراكنا معاً في الرؤية وتلمس أولويات قضيائنا العربي ، وبطبيعة الحال يشتمل جدول أعمالنا على بند حيوي وهام آخر يتعلق بالسوق العربية المشتركة ... الحلم الذي بدأناه مبكرين لكن ما يزال حلماً ، وبدأه غيرنا وأعني الأوربيين متأخراً عنا وحوّله إلى واقع ملموس .



**كلمة السيد
عبد القادر قدورة
رئيس مجلس الشعب السوري**



تحقق من اتفاقيات وتفاهمات والتزامات وإصرارهم على تكريس سياسة الاحتلال والأمر الواقع ، أعادوا الأوضاع في المنطقة إلى أجواء الاحتقان والتوتر ووضعوها في مواجهة الانفجار والكارثة .

وهذه حقيقة بانت في متناول العالم ومثار قلق له ، بالنظر لانعكاساتها السلبية وتأثيراتها التي تتجاوز حدود المنطقة ، لتهدد السلام والأمن والاستقرار الدوليين بأوخر العاقد وأفده الأخطار .

السيد الرئيس ..

لقد أكدت سوريا - وعلى لسان السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية - أنها باقية على التزامها بعملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام . وما انفكـت وهي تبدي الاستعداد لاستئناف محادثات السلام من النقطة التي انتهت إليها هذه المحادثات في وايت بلانيشن . حيث التزمت الحكومة الإسرائيلية السابقة بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران عام 1967 ووفقاً لما تم التوصل إليه من وثيقة مبادئ وأهداف الترتيبات الأمنية التي تم التوصل إليها . ونتيـاهـو الذي يصر على الرجوع إلى نقطة الصفر إنما يضع شرطاً تعجيزياً مرفوضاً ويكشف عن مناورـة إضافـية تهدف إلى التهـرب من استحقـاقـات السلام العـادـل والـشـامـلـ . عـلـمـاـ أنهـ يـعـلـمـ - مـثـلـ كلـ الـقـيـادـاتـ الإـسـرـائـيلـيـةـ المـعـاقـبـةـ - أنـ سـورـيـةـ لنـ تـفـرـطـ بـذـرـةـ تـرـابـ وـاحـدـةـ منـ الجـولـانـ المـحتـلـ، وـيـعـلـمـ أـنـ لـأـسـلامـ مـاـ لـيـعـدـ الجـولـانـ بـكـامـلـهـ حتـىـ خطـ الرابعـ منـ حـزـيرـانـ عـاـمـ 1967ـ إـلـىـ سـورـيـةـ، وـمـاـ لـمـ يـسـتـعـيدـ لـبـلـانـ جـنـوبـهـ وـبـقـاعـهـ الغـرـبـيـ، وـمـاـ لـمـ يـسـتـعـيدـ شـعـبـناـ الـعـرـبـيـ الـفـلـسـطـيـنـيـ كـامـلـ حـقـوقـهـ المـشـروـعـةـ بـالـانـسـحـابـ مـنـ أـرـاضـيـهـ الـمـحـتـلـةـ وـإـقـامـةـ دـوـلـتـهـ الـمـسـتـقـلةـ عـلـىـ تـرـابـهـ الـوطـنـيـ .

إنـ السـلـامـ هـوـ خـيـارـ اـسـتـراتـيـجيـ لـسـورـيـةـ وـالـعـربـ ، وـهـوـ نـقـيـضـ فـيـ ذـاتـ الـوقـتـ لـلـاحتـلـالـ وـالـعـدـوـانـ ، وـيـقـومـ هـذـاـ السـلـامـ عـلـىـ العـدـلـ وـالـحـقـ وـالـقـانـونـ الدـوـلـيـ وـيـسـتـدـ إـلـىـ قـرـارـاتـ الشـرـعـيـةـ

وـفـيـ حـينـ نـرـىـ أـنـ أـورـباـ تـحـدـ وـسـتـسـتـخـدـ الـإـيكـوـ قـبـلـ نـهـاـيـةـ هـذـاـ قـرـنـ ، فـإـنـاـ مـاـ نـزـالـ نـطـمـحـ إـلـىـ الـوـصـولـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ الحـدـ الـأـدـنـىـ مـنـ وـحدـتـاـ الـمـنـشـوـدـةـ ، أـلـاـ وـهـوـ التـضـامـنـ . وـلـاـ نـدـرـيـ مـتـىـ سـيـاتـيـ الـيـوـمـ الـذـيـ نـسـتـبـدـلـ فـيـهـ الـلـيـرـةـ وـالـجـنـيـهـ وـالـدـيـنـارـ وـالـدـرـهـمـ ... وـغـيـرـهـاـ بـعـلـةـ عـرـبـيـةـ وـاحـدـةـ . وـمـعـ ذـلـكـ هـاـ نـحـنـ نـجـمـعـ ثـانـيـةـ لـنـبـحـ سـبـلـ الـبـدـءـ الـجـدـيـ وـالـفـعـالـ بـيـرـمـجـةـ وـوـضـعـ مـوـضـعـ التـفـيـذـ الـقـرـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـسـوـقـ الـعـرـبـيـةـ الـمـشـرـكـةـ الـتـيـ أـسـتـ مـعـ 1964ـ .

الـسـيـدـاتـ وـالـسـادـةـ ..

لـاـ بـدـ لـنـاـ وـنـحـنـ نـنـوـهـ بـمـوـضـعـ التـضـامـنـ الـعـرـبـيـ مـنـ التـطـرـقـ إـلـىـ أـولـوـيـةـ أـمـنـاـ الـقـومـيـ الـذـيـ يـتـهـدـهـ خـطـرـ مـحـدـقـ يـتـمـثـلـ فـيـ الصـهـيـونـيـةـ وـحـلـفـانـهاـ . وـهـوـ خـطـرـ يـسـتـهـدـفـ وـجـوـدـنـاـ فـيـ كـافـةـ أـرـجـاءـ وـطـنـنـاـ . وـهـذـهـ حـقـيقـةـ نـأـلـ مـاـ لـاـ تـخـفـيـ عـنـ أـعـيـنـنـاـ وـأـفـنـتـنـاـ جـرـاءـ بـرـيقـ وـأـحـابـيلـ الدـعـاـيـةـ الـصـهـيـونـيـةـ وـبـعـضـ السـيـاسـاتـ الـخـاطـئـةـ الـتـيـ لـمـ تـجـنـ مـنـهـاـ مـنـطـقـتـاـ الـعـرـبـيـةـ سـوـيـ الـدـمـارـ وـالـاحـتـالـ وـالـضـمـ وـتـجـاهـلـ الـحـقـوقـ ، حـيـثـ اـسـتـهـلـ أـعـداـنـاـ قـهـرـنـاـ وـفـعـلـ مـاـ يـحـلـوـ لـهـمـ بـنـاـ ، مـنـتـهـيـنـ بـذـلـكـ تـشـتـتـنـاـ وـتـفـكـكـنـاـ وـانـقـاسـمـنـاـ .

وـلـاـ نـأـتـ بـجـدـيدـ إـذـاـ قـلـنـاـ أـنـ نـتـيـاهـوـ قـدـ قـتـلـ جـمـيعـ أـسـسـ وـمـنـطـقـاتـ السـلـامـ الـتـيـ قـامـتـ عـلـيـهـاـ عـمـلـيـةـ مـدـرـيدـ وـهـيـ قـرـارـاتـ الـشـرـعـيـةـ الـدـولـيـةـ وـالـمـبـادـرـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ عـنـدـمـ رـفـضـ الـانـسـحـابـ مـنـ الـجـولـانـ الـمـحـتـلـ وـجـنـوبـ لـبـلـانـ وـتـجـاهـلـ حـقـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ لـشـعـبـنـاـ الـعـرـبـيـ الـفـلـسـطـيـنـيـ وـأـكـدـ عـلـىـ التـمـسـكـ بـالـاحـتـالـ وـالـتـوـسـعـ وـالـاسـتـيـطـانـ لـاهـنـاـ وـرـاءـ أـحـلـامـهـ وـأـوـهـامـهـ الـخـبـيـثـةـ وـالـخـرـافـيـةـ ، وـبـحـيثـ يـقـفـ الـيـوـمـ وـحـيـداـ فـيـ مـوـاجـهـةـ الـعـالـمـ الـذـيـ اـسـتـكـرـ شـرـورـ سـيـاسـاتـهـ .

لـقـدـ تـمـادـيـ حـكـامـ تـلـ أـبـيبـ فـيـ غـيـرـهـمـ وـعـنـادـهـمـ وـتـحـديـهـمـ لـإـرـادـةـ السـلـامـ ، وـتـنـظـاوـلـوـاـ عـلـىـ القـانـونـ الـدـولـيـ ، أـعـادـوـاـ بـسـيـاسـاتـهـمـ وـمـوـاقـفـهـمـ الـرـعـنـاءـ الـمـشـنـجـةـ الـرـافـضـةـ لـمـرـجـعـيـةـ مـدـرـيدـ وـقـرـارـاتـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ 242ـ وـ338ـ وـ425ـ وـمـبـدـأـ الـأـرـضـ مـقـابـلـ السـلـامـ ، وـارـتـدـادـهـمـ عـلـىـ كـلـ مـاـ

والاستقرار في المنطقة والعالم . ونطالب هذا الإعلام الذي نفتخر ونعتز به بزيادة فعاليته ونشاطه في هذا الاتجاه .
أيها الأخوة ..

لا ندعي خبراً جديداً إذا ما قلنا إن الفجوة النووية مع إسرائيل تزداد اتساعاً في كل يوم يتاخر فيه العرب عن وضع آلية مشتركة للتصدي لهذا الخطر الجسيم على حاضر ومستقبل أمتنا وهو خطر سيقى مائلاً طالما لم تصل مطالبنا إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وذلك بسبب رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ورفضها وضع منشآتها النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي هذا المجال أيضاً نرى ونلمس ما يمارس من ازدواجية في المعايير ، حيث يطلق العنوان لإسرائيل لامتلاك ما تشاء من أسلحة تدميرية ، نووية وغيرها ، ويحرم العرب ، بل وجميع الدول الإسلامية من امتلاك أي تكنولوجيا نووية ولو كان ذلك لأغراض سلبية ، ومن امتلاك الحد الأدنى من وسائل الدفاع عن النفس . موضوع الازدواجية طويل ولم يعد جديداً ضمن إطار النظام العالمي الجديد ، وهو نظام يقضي بأن العالم مقسم إلى مستويات وطبقات ، بعضها يخضع للمساعدة وتفرض القرارات بحقه وتتفذ ، دون الحد الأدنى من المسؤوليات والمبررات ، وبعضها يعتبر فوق القانون والقرارات وإرادة المجتمع الدولي ، ولا تتفذ عليها القرارات .

و ضمن ذات المنظور المشوه ، لم تعد المشكلة المفتعلة مع الجماهيرية الليبية الشقيقة تجد مخرجاً حتى تاريخه ، وما يزال شعبنا العربي فيها يعاني من آثار الحصار ، رغم استجابة ليبيا لكافية المبادرات الموضوعية والخيرية.. وفي هذا السياق لا بد من أن نذكر معاناة الشعب العراقي الشقيق وضرورة رفع هذه المعاناة عنه ، حفاظاً على وحدة العراق

الدولية ذات الصلة ولا سيما قرارات مجلس الأمن التي ذكرتها ومبدأ الأرض مقابل السلام . وهذه الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد .

وفي ضوء ما تقدم ومن أجل حل قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وتحقيقه على قاعدة العدل والشمول والتوازن والتكافؤ والمساواة ، وعلى أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية . يبدو أن الاعتماد والتحصن بالإجماع والتضامن العربي - الذي جرى التعبير عنه في قمة القاهرة الصيف الماضي ، ومن ثم اجتماعات المجلس الوزاري لدول الجامعة العربية إضافة إلى التقييد بقرارات القمة الإسلامية في إسلام أباد ولجنة القدس والمؤتمر الوزاري لخارجية دول عدم الانحياز في نيودلهي - يبدو أكثر من ضرورة وواجب في مواجهة تعنّت وإصرار إسرائيل ومن يساندها ، وإن ما هو مطلوب منا كعرب ، كبير وأساسي وفوق هذا متاح .

إن ما هو مطلوب منا هو تفعيل قراراتنا وتنفيذها . وإن ما لدى العرب من خيارات كثيرة وفعال ومتجدي ، مثل ذلك الأبسط هو سلاح المقاطعة الذي أدى دوراً مهماً في الصراع مع إسرائيل . وهذا السلاح هو قرار عربي ، مثله مثل قرار الدورة الـ 107 لمجلس جامعة الدول العربية الذي نص على إيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل ، وإيقاف التعامل معها بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات ، وتعليق المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف . ونضيف هنا أنه من الواجب إعادة النظر ومقاطعة المؤتمر الاقتصادي الشرقي أوسطي الذي سيعقد في تشرين الثاني القادم .

كما وندعو المواطنين العرب - إضافة إلى حوكمةهم - لوقف كافة أنواع الاتصالات مع إسرائيل ، تحت أي شعار وأي عنوان .

ولا بد لنا هنا أن نثمن عالياً دور الإعلام العربي الذي يفضح السياسة الإسرائيلية ويركز على مخاطرها وانعكاساتها على الأمن

الشريعة لإسرائيل ومن يساندها ، متوجهين بأنه مالم يحمي العرب مصالحهم وأراضيهم وحقوقهم بأنفسهم ، فلن يوفر لهم الأجنبي هذه الحماية .

المطلوب وقفة عربية جادة تستلهم آمال وطلعات جماهير هذه الأمة وتضع كل الجهد والإمكانات العربية في خدمة الهدف القومي الواحد المتمثل في إقامة السلام العادل الشامل الذي يحفظ الهوية العربية والإنسان العربي ويحرر الأرض ويصون الحقوق ويزيل كل آثار الاحتلال والعنوان .
والسلام عليكم ..

أرضاً وشعباً .

كما ونشر بالقلق لما يدور في السودان وحوله مؤكدين أن تهديد وحدة السودان وتمزيقه يشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي العربي .

السيد الرئيس ..

أيها الأخوة ..

في ضوء كل ما تقدم يجب علينا أن نبادر للتحرك العاجل وال سريع و فعل كل ما من شأنه تصليب الموقف العربي والارتقاء به إلى المستوى الذي يجعله قادراً على مواجهة التحديات التي يفرضها الصلف الإسرائيلي ، فالتضامن وتوحيد الصف هي من الوسائل التي يمتلكها العرب للتصدي للمخططات العدوانية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد رئيس المؤتمر
السادة رؤساء الوفود البرلمانية العربية
أيتها الأشقاء الأعزاء**

يشرفني أن أنقل لكم تحيات السيد الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق وتهنئات هيئة رئاسة المجلس الوطني وأعضائه ، لمؤتمركم البرلماني العربي السابع بالنجاح والتقدم ، أملاً أن تتسم اجتماعاته بالحوار البناء ، مؤكداً حرص مجلسنا على المشاركة الإيجابية في أعمال المؤتمر ولجانه ، ودعم الاتحاد بكل السبل المتاحة للنهوض بمهامه وتنطيل أنشطته وتتويعها وتعزيز حضوره الدولي ، شاكراً مجلس الشعب في جمهورية مصر العربية حسن ضيافته وتنظيمه ، راجياً لشعبنا العربي المصري التقدم والأزدهار .

السيد الرئيس

أيتها الأخوات أيتها الأخوة

حفل جدول أعمال هذا المؤتمر بموضوعات مهمة سياسية وإقتصادية وتنظيمية ، وهو أمر يستحق الثناء ، فجدير بالاتحاد البرلماني العربي أن يعالج الموضوعات الحيوية الرئيسية التي تخدم مصالح الأمة العربية العليا وأهدافها القومية ولا شك فإن موضوع التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه ، والرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة ، تنتهي مع أهداف مسيرة هذه المؤسسة ، وجميع هذه القضايا تستحق الدراسة الجادة ، للوصول إلى قناعات مشتركة ورؤى موحدة أو متقاربة ومواصلة الحوار حول المسائل الخلفية والاجتهد في تذليل العقبات التي تعرّض العمل العربي المشترك على الصعيد البرلماني .

إننا نطمح لأن تطبع روح المبادرة ، تحرك الاتحاد البرلماني العربي ، وأن يتصدى بمزيد من الاستقلالية لمعالجة مشكلات الوطن العربي الكبير ويختار القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توحد

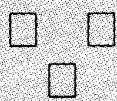


كلمة الدكتور

سعدون حمادي

رئيس المجلس الوطني

لجمهورية العراق



من قرار 687 دون إبطاء وبلا أية شروط سياسية جديدة .

لقد أوفى العراق بالتزاماته القانونية الجوهرية تجاه قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وان إستمرار الحصار الظالم ، ينطلق من موقف سياسي أمريكي بحت عبر عنه كبار المسؤولين في واشنطن بصراحة ، خلافاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والاستقلال .

إن إستمرار الحصار منذ قرابة سبعة أعوام، جريمة إبادة ضد جزء هام من أبناء الأمة ولا يجوز لعربي أن يسكت على ما يسببه من معاناة معيشية ووفيات متضاعفة بلغت حتى نهاية شباط الماضي (806229) طفلًا وامرأة وشيخاً ومرضاً في حين مات في شهر كانون ثاني الماضي وهذه (5405) طفلًا ، وقد سبق لمنظمة اليونيسف ان ذكرت في إحدى تقاريرها ان معدل وفيات الأطفال شهرياً بلغ (4500) طفل بسبب شحة الغذاء والدواء والحليب .

أما ذكرية التفاهم التي وقعتها العراق مع الأمم المتحدة في 20/5/1996 ، فلم يبدأ تنفيذها إلا بعد عشرة أشهر ، وما تزال تتعرض للعرقلة المتعمدة من قبل الإدارة الأمريكية التي تعمد إلى تعليق موافقها على العقود الصحية والغذائية .

إن ذكرية التفاهم - أيها الأخوة - إجراء انساني مؤقت ومحدود التأثير حيث بلغ عدد عقود الغذاء الموقعة 488 عقداً ووافقت لجنة المقاطعة على 131 عقداً منها بمبلغ مليون دولار في حين بلغت عقود الدواء الموقعة 550 عقداً ووافقت لجنة المقاطعة على 85 عقداً منها بقيمة 31 مليون دولار . وينبغي أن تحشد كل الجهود البرلمانية لكي يشهد عام 1997 النهاية الحاسمة للحصار الظالم ويتم تطبيق الفقرة 22 من قرار 687 بعد أن نفذ العراق ما عليه من التزامات قانونية .

الجهود ولا تفرقها ، وتعزز الثقة بالاتحاد على مستوى جماهير الأمة ، وأن ينهض بدور قيادي في إيجاد قواسم مشتركة تقوى منهج التضامن العربي وتغلب التناقض الرئيسي مع أعداء الأمة على ما سواه من خلافات ، ومن هنا فإننا نسعى لإضفاء روح العمل الجماعي والمسؤولية التضامنية المشتركة على مسيرة الاتحاد من دون إنقاص من جهد أحد أو دوره في الماضي ، مستفيدين من تجارب الاتحادات البرلمانية الأقليمية والدولية التي لا تمتلك ذات الروابط القومية التي تجمع أمتنا .

إن تشابك المصالح الاقتصادية العربية وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي وإقامة التنمية المستقلة لرفع مستوى الأنسان العربي ، وتنليل العواجز القطرية المصطنعة ليست إلا ضرورة قومية لمواجهة التحديات الجديدة بتكثيل إقتصادي عربي يقى إقتصاد الأمة ومصالحها من تكتلات عمالقة ذا أطماع غير مشروعة .

لكل ذلك أعدد وفدى وثائق ودراسات ومشاريع قرارات لكل بند من بنود جدول الأعمال ، بأمل المساعدة الإيجابية في إنجاح المؤتمر وإغنائه بما نعتقد بأنه مفيد وضروري .

السيد الرئيس

أيها الزملاء الكرام

تعلمون أن العراق تعرض منذ الثاني من آب 1990 إلى حصار جائر ، وإلى سلسلة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بلغت 33 قراراً هي الأكثر ظلماً وإجحافاً في تاريخ المنظمة الدولية .

ورغم تلك القرارات الجائرة والتطبيقات المفروضة اللتين لها من قبل اللجنة الخاصة وفرق التفتيش التابعة لها ، فقد حرصت القيادة السياسية على بذلك كل جهد متعاون لغلق ملفات الأسلحة المحظورة وإنجاز القسم (ج) من قرار 687 ، كما تم تنفيذ القرار 715 المتعلقة بالرقابة على المنشآت العسكرية المعنية ، لذا بات على مجلس الأمن تطبيق تعهداته المقابل بتنفيذ الفقرة (22)

يستدلى إلى أي من قرارات مجلس الأمن ويساند السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية للعراق ، كما نطالب إيران بطلاق سراح الأسرى وإعادة الطائرات المحتجزة ، حرصاً على تطبيع العلاقات الثنائية وحسن الجوار وتطبيقاً للقرارات والاتفاقيات الدولية .

ولا يقل خطورة عن العدوان المباشر الجهد القاتل الذي تقوم به الصهيونية والاستعمار من خلال مراكز البحوث التي توسيع مؤخراً للهجوم على الفكر القومي والوحدة العربية لتكريس التجزءة وتحويل إتجاه البلدان العربية للارتباط بالغرب وبالكيان الصهيوني بدلاً من الاتجاه نحو تكوين كيان دولي موحد يحقق للأمة القوة والتقدم والنهضة ، وما أكثارُ الشرق أوسطية إلا التعبير العملي عن هذا الخطر الذي لا بد من مواجهته وكشف مراميه .

إننا نحرص على التعاون مع جميع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة التكافؤ والاحترام المتبادل للحقوق والمصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونرى في الحوار سبيلاً لإشاعة التفاهم والاستقرار والسلام في منطقتنا وسائر أرجاء العالم بعيداً عن نزعـة التسلط والوصـاية . كما أؤكد لكم بتـنة أن العراق سيخرج من الحصار رغم كل شيء قوياً فـتـياً يـعمل لمصلحة الأمة العربية .

وختاماً نجدد رغبتـنا المخلصـة لتعزيـز أوـاصر الأخـوة والتـعاون بين مجلـسـنا الوـطنـي والمـجالـسـ الـنيـابـيةـ الشـفـقـيـةـ ، وـدعـمـ اـتحـادـناـ الـبرـلـامـانـيـ الـعـربـيـ عـلـىـ طـرـيقـ خـدـمـةـ أـدـافـ الأـمـةـ الـعـربـيـةـ الـجـيـدةـ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن العقوبات الاقتصادية سلاح سياسي تفرضه الدول المتقدة في مجلس الأمن لاحكام هيمنتها على الدول المستقلة التي ترفض اليمنية الأمريكية والمخططات الشريرة لنهب الثروة العربية وب خاصة النفطية ، وتناهض أي شكل من الوجود والنفوذ السياسي والعسكري الاقتصادي في الوطن العربي . لذا ينبغي وضع حد فوري لحصار العراق والجماهيرية الليبية والسودان .

نجد موقفنا الثابت بدعم عروبة فلسطين وتحريرها وإقامة دولة فلسطين على أرض فلسطين وانسحاب العدو الصهيوني غير المشروع من جنوب لبنان والجولان السوري . إن سلامة ووحدة أراضي السودان شأن عربي يتطلب منا كامل الدعم .

أيها الأشقاء الأعزاء :

في ظل ظروف صعبة جرت إنتخـابـاتـ الدورـةـ الرابـعةـ للمـجلسـ الوـطنـيـ وـسبـقـهاـ إـسـتفـنـاءـ عامـ لـاختـيارـ رـئـيسـ الـجـمـهـورـيـةـ ثـمـ أـعـبـتهاـ اـنـتـخـابـاتـ مـجاـلـسـ الشـعـبـ الـمـحـلـيـةـ ، تـفـيـذـاـ لـبرـنـامـجـناـ الـديـمـقـراـطـيـ المـعـلنـ وـهـوـ خـيـارـ مـبـدـئـيـ وـجـزـءـ مـشـرـوـعـناـ الـقـومـيـ الـحـضـارـيـ الـقـائـمـ عـلـىـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الصـحـيـحةـ ، كـماـ سـبـقـ أنـ أـصـدـرـنـاـ قـانـونـ الـأـحـزـابـ عـامـ 1991ـ وـضـعـنـاـ لـجـمـيعـ الـأـقـلـيـاتـ حـقـوقـهاـ الـقـومـيـةـ وـالـتـقـافـيـةـ وـبـخـاصـةـ الـحـكـمـ الـذـاتـيـ لـمـنـطـقـةـ كـرـدـسـتـانـ . إنـناـ نـرـىـ أنـ الـواـجـبـ الـقـومـيـ يـوجـبـ الدـعـمـ لـوـحـدـةـ الـعـرـاقـ وـسـيـادـتـهـ وـاسـتـقـلاـلـهـ وـرـفـضـ التـدـخـلـاتـ الـتـرـكـيـةـ وـالـأـيـرانـيـةـ وـالـأـمـرـيـكـيـةـ فيـ شـوـونـهـ الـدـاخـلـيـةـ مـهـماـ كـانـتـ الـذـرـاعـ، وـإـلـغـاءـ مـنـطـقـيـ حـظـرـ الطـيـرانـ شـمـالـيـ الـعـرـاقـ وـجـنـوـبـهـ لـأـنـهـماـ قـرـارـ اـنـفـرـادـيـ لـاـ



بسم الله الرحمن الرحيم

(والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون)

صدق الله العظيم

السيد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المؤتمر

السيد الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد
البرلماني العربي

السادة رؤساء البرلمانات العربية

السادة أعضاء الوفود

في البدء أهنيء الدكتور محمد جلال السعيد على
الثقة الغالية التي أولاها له البرلمانيون العرب لما تمت
به من كفاءة وجدارة وأهنيء الدكتور أحمد فتحي
سرور رئيساً للاتحاد اعتباراً من بداية السنة القادمة
الذي تتوقع أن يقود السفينة البرلمانية بخبرة وتجربة
وحنكة تعيد الصفاء إلى العلاقات العربية وترفع من
 شأن الاتحاد البرلماني العربي في المحافل الدولية
 وعلى الأخص في الاتحاد البرلماني الدولي .

وأهنيء الأخ نور الدين بوشكوح الأمين العام
 بإعادة انتخابه وهو الذي استطاع بنشاطه ودبلوماسيته أن
 يجعل الأمانة العامة مؤسسة فاعلة لها حضورها
 واحترامها في المنظمات الدولية .

وأشكر الشعبة البرلمانية المصرية على حسن
 الاستقبال والإعداد مما كان له الأثر الكبير في نجاح
 هذا اللقاء الهام .

أيتها السيدات والسادة

يأتي هذا اللقاء تحت رعاية سيادة الرئيس حسني
 مبارك رئيس جمهورية مصر العربية في صرح
 الجامعة العربية الشامخ على صفحة التأثير العظيم
 ليكون مكملاً لجهود القمة العربية في التصدي
 للتحديات الجسام التي تقوم بها حكومة نتنياهو ليس

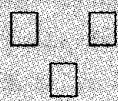


كلمة السيد

سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني

الفلسطيني



الفلسطيني من خلال انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير - كانون الثاني (1996 م ..) الذي يسرنا أن يشارك ثلاثة من أعضائه في وفد المجلس الوطني الفلسطيني إلى هذا المؤتمر الكريم .

ولقد ساند العالم العملية السلمية وعمل على إنجاحها من خلال ما تقدمه الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية من مساعدات معنوية ومالية وإن كانت أقل بكثير من المستوى المطلوب وبنسب ضئيلة مما وعدت به تلك الدول .. وما نحن نرى العالم بكل تكتلاته ودوله ومنظماته المختلفة في حالة قلق شديد خوفاً على مستقبل العملية السلمية بعد أن تأزمت الأمور وتعطلت المسيرة بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تقوم بها الحكومة اليهودية الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو صاحب الأفكار الصهيونية الكنوتية الخرافية المتطرفة والتي تفيض بالأحقاد والتعصب والعنصرية والتي امتدت بها كتاباته وفي طليعتها كتابه « مكان تحت الشمس » .. إذ ضرب نتنياهو عرض الحائط باتفاقات السلام الموقع عليها من قبل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في عهد حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين ثم شمعون بيريز رغم أنها ملزمة لكافة الحكومات الإسرائيلية مهما تغيرت الوانها .

ولا شك أن الأزمة الراهنة في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية هي الأصعب منذ التوصل إلى توقيع اتفاق أوسلو .

فالآجواء ملبدة وملائمة بالأخطار البالغة التي تهدد العملية السلمية وجميع الاحتمالات ممكنة الحدوث بما في ذلك تجدد العنف والعنف المضاد في منطقتنا .

أيها السادة ..

إن المعركة التي فتحها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في هذا التوقيت بالذات أي عند الاقتراب من الموعد الافتراضي لمفاوضات الحل النهائي التي كان مقرراً بدؤها

ضد الفلسطينيين والعرب ولكن ضد العالم أجمع .

لا شك أن القضية الفلسطينية بكل أبعادها وما يحيط بها من مخاطر قد عادت لتلقى بتقلها من جديد على كاهل المحافظ الدولي العربية منها والإسلامية والأوروبية وبقية القوى العالمية على اختلاف مسمياتها .. ولكن عودتها تجيء في هذه الأيام على شكل أزمة عالمية تعيد إلى الأذهان ما كانت تمثله هذه القضية قبيل عام 1993 م من عنصر رئيسي ومؤثر في اشتغال قتيل الصراع الدموي في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد المنطقة العربية على امتداد ما يقارب نصف القرن من الزمان حيث الحرب وما رافقها من خراب وقتل ودمار وترويع وتشريد وتهديد للسلم العالمي واضطراب لحبل الأمن والاستقرار وحرمان للمنطقة من البناء والازدهار والرخاء .. وقد تفسر العالم الصدفاء اثر توقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بوشنطن في سبتمبر (أيلول) 1993 م وهو ما عرف باتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات القاهرة وطابا والخليل حيث شكل ذلك بالنسبة للعالم ما يمكن اعتباره طوق النجاة للسلام العالمي وتتابع العالم باهتمام وحرص شديدين تطور الأوضاع في المنطقة والتقدم على طريق العملية السلمية حيث برزت على الأرض السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة المناضل ياسر عرفات من خلال قدرتها على قيادة الشعب الفلسطيني والسير به على درب البناء والتمهير ورفع المعاناة عنه بعد أن أرهقه الاحتلال الإسرائيلي طويلاً بوسائل البطش والقتل والخنق وكافة الممارسات الإنسانية .. وقد نجحت السلطة الفلسطينية في نشر الأمن والإمساك بزمام الأمور الحياتية في مناطق نفوذها .. كما وأكدت قدرتها على الالتزام بكلية نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها مع الحكومة الإسرائيلية السابقة إذ شهد لها العالم بذلك وسجل إعجابه بنجاح أول تجربة ديمقراطية عاشها الشعب

المطاف لن يترك أرضاً لاستيعاب اللاجئين والنازحين من أبناء فلسطين .. ولن يترك مجالاً لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مما يبقى على عناصر التآزم وإمكانية تجدد الصراع في المنطقة .. من هنا فإننا في مؤتمرنا هذا وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي نعيشها نرى :

أولاً : ضرورة العودة إلى الأمم المتحدة بكل مؤسساتها بعد أن فشلت السياسة الدولية الجديدة ذات القطب الواحد في إلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية .. ولقد حقق العرب بموازرة ثالثي دول العالم نصراً معنوياً كبيراً بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 إبريل (نيسان) الماضي في جلستها الاستثنائية والذي أدان الاستيطان الإسرائيلي ودعا إلى وقفه بأغلبية 134 صوتاً وكذلك قرارها من قبل في جلسة 13 مارس (آذار) الماضي العادلة بأكثرية 130 صوتاً .. مما جعل الولايات المتحدة تحس بالحرج الشديد إزاء موقفها الداعم وغير المبرر لإسرائيل وهذا قد يساهم في انتهاجها مسلكاً نزيهاً كوسط وكراع أساسى للعملية السلمية .

ثانياً : أما وقد تجلى الموقف الأوروبي الداعم لقضية الفلسطينية من خلال قرارات دول الاتحاد الأوروبي وتصويتها إلى جانب الحق الفلسطيني والعربي في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة فإننا نهيب بكم كبرلمانيين عرب أن تضاعفوا الجهد من أجل مناصرة المجلس الوطني الفلسطيني في مجال قبول عضويته في الاتحاد البرلماني الدولي وتفعيل الدور البرلماني الدولي وخاصة الأوروبي ليكون في مستوى دور الحكومات الأوروبية .. ذلك لأن العضوية الفلسطينية في الاتحاد البرلماني الدولي تشكل أهمية بالغة بالنسبة لقضية الدولة الفلسطينية لذلك وبهذه المناسبة نشكركم جميعاً كبرلمانات عربية على مواقفكم الأصلحة والمميزة في المجتمعات التي جرت في سبوزول .

في مارس (آذار) الماضي وفي القضيتين الأصعب على جدول هذه المفاوضات وهي القدس والاستيطان قد خلقت الأزمة الراهنة التي لا مثيل لها من حيث الإطار والمضمون .. فهي تتعلق بصلب القضية المركزية في الحل النهائي .. حيث أن حكومة نتنياهو بعد توقيعها بروتوكول انفاق الخليل الملزم بالتطبيق ووفق جدول زمني محدد تخشى أن نصل إلى مفاوضات الحل النهائي وقد تخلت عن 90% من أراضي الضفة الغربية ولذلك جاءت هذه الأزمة المفتعلة من جانب نتنياهو للانقلاب على استراتيجية الحل المرحلية التي تقول بنظرية التدرج .

وبالاستيطان في القدس على جبل أبو غنيم اختار نتنياهو فتح المعركة مع كافة الأطراف الفلسطيني والعربي والإسلامي والمجتمع الدولي كل حيث وضع الجميع أمام أزمة حادة يصعب فيها التوصل إلى مخرج أو حل وسط.. فإذا نجح في تمرير الاستيطان في جبل أبو غنيم فإنه سيحاول تثبيت الاستيطان في المرحلة اللاحقة خلال مفاوضات الحل النهائي .. وإذا أجبر نتنياهو على التراجع فإنه لن يستطيع أن يثبت هذا الاستيطان في المرحلة التالية .. وهذا هو السر في صلابة موقف السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة الهامة من المفاوضات الرافض لكل الضغوط لأنه يعتبر ما حدث في أبو غنيم أمراً واقعاً في مقابل بعض التسهيلات في تنفيذ إسرائيل لبعض القضايا مقابل المرحلة الانتقالية .

أيها السادة ..

إن الاستيطان واستمراره قد يجعل موضوع الدولة الفلسطينية افتراضياً غير ممكن التتحقق حيث يتهم الأرض الفلسطينية ويقطع ما تبقى منها إلى أوصال شبيهة بالجزر السكانية المعزولة .. المحرومة من التواصل الجغرافي طبيعياً وديموغرافياً .. ثم هو يعزل القدس عن محيطها الفلسطيني ويعمل على طمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية .. وهو في نهاية

التحديات التي تواجه أمتنا .. فالخطر يهدد الجميع ولا مكان تحت الشمس في هذا العالم المتغير إلا للأقوياء ونحن إذ نرى دول العالم وهي تتجه نحو سياسة التكامل والتكامل لمدعون أن نكون إزاء هذا التوجه حيث نمتلك كل عناصر الوحدة والقوة من بشرية واقتصادية واستراتيجية .. وما السوق العربية المشتركة إلا عنصر هام من عناصر وحدة الأمة العربية وقوتها وازدهارها أملين أن تتجه الدول العربية إلى المسارعة في إنشائها ودعمها والعمل على إنجاحها فالدراسات والمشاريع متوفرة ولم يبق إلا العمل والتطبيق .

تاسعاً : من أجل أن يتحقق كل هذا لا بد من إعادة اللحمة إلى كيان الأمة العربية من خلال التجسيد الصادق للأخوة العربية حيث الحب والوفاء والصفاء .. من هنا نتمنى أن تتضافر جهودنا جميعاً من أجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق والشعب الليبي الشقيق بالالمطالبة بإلغاء سياسة الحصار العالمي لدولتي العراق وليبيا وكذلك مشروع الحصار عن السودان كما أنتنا نأمل أن تتجه الجهد المبذولة في إعادة الأسرى والمفقودين من أبناء الشعب الكويتي الشقيق إلى أهلهم وكل هذا ممكن طالما كانت هناك إرادة صادقة ونواباً خالصة مفعمة بكل معاني الأخوة النبيلة .

وختاماً أيها السادة .. لا يمكننا إلا أن نتقدم بكل عبارات الابكار والشكر والتقدير لفخامدة السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية على جهوده المتواصلة والمخلصة في سبيل توحيد الصف العربي والعمل على أن تتبوا الأمة العربية مكانها المرموق والمؤثر بين دول العالم .

والله أسأل أن يوفقنا ويبارك جهودنا لتصل إلى ما نصبو إليه من مستقبل زاهر لأمتنا كي تظل كما أرادها الله خير أمّة أخرجت للناس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ثالثاً : لا بد من موصلة الجهود العربي وفى كل المحافل الدولية من أجل التغلب على معضلة الفيتو في مجلس الأمن حيث يتم تعطيل الدور العالمي وشن قدرته على الحركة بفاعلية من أجل نصرة قرارات الشرعية الدولية في ظل العدل والمساواة ..

رابعاً : علينا أن نواصل التحرك في إتجاه تعزيز الدور الأوروبي من خلال مطالب الدول الأوروبية باستخدام الضغط الاقتصادي كورقة لها آثارها في إرغام حكومة إسرائيل على الالتزام عملياً ببنود قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين والانسحاب من الجولان السوري والجنوب اللبناني ..

خامساً : أن تبقى الدول العربية ملتزمة بالعمل بقرارات مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وسياسياً ووقف التطبيع بكل مظاهره مع حكومة نتنياهو إلى أن تلتزم بموصلة المسيرة السلمية حسب نصوص الاتفاقيات الموقعة من قبل الطرفين العربي والإسرائيلي دون مواربة وتلوك في التطبيق .

سادساً : أنه لمن الأهمية بمكان أن تتعقد في هذه الظروف الصعبة قمة عربية لمتابعة القرارات الرائعة التي تمضي عنها قمة قاهرة المعز في 21 - 22 من يونيو (حزيران) عام 1996م لمواجهة السياسة الاسرائيلية المتعنتة وإجامتها لتعود إلى الطريق القويم في انتهاج سياسات تدعم العملية السلمية وتساعد في إزدهار المنطقة ورخاء شعوبها في ظل العدل والأمن والسلام ..

سابعاً : ضرورة العودة إلى سياسة التنسيق الخماسي بين الدول العربية المحية بإسرائيل لما في ذلك من أهمية في تصليب الموقف العربي وتفعيله في كل المجالات ..

ثامناً : لا شك أن التضامن العربي يعتبر زورق النجاة للأمة العربية حيث ظل التماسک والتعاضد والتعاون تكمن قوتها ويكون صوتها مسموعاً ومؤثراً في كل المحافل الدولية ومن هنا .. فلا بد من الارتفاع إلى مستوى

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأخ العزيز رئيس الاتحاد البرلماني العربي
 سعادة الأخ الدكتور رئيس مجلس الشعب المصري
 الإخوة الأعزاء أصحاب السعادة رؤساء المجالس التشريعية
 ورؤساء الوفود المشاركة
 الأخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

منذ وطئت أقدامنا أرض الكناة ونحن نشعر بأننا في وطننا وبين أهلاً ، لأنه لا فرق بين الشعوب والأوطان العربية مما تباعد المسافات وازدادت الخلافات ، فكنا كيان واحد يجمعنا مصير وهدف واحد بإذنه تعالى.

بكل التقدير والشكر نتقدم لسعادة الأخ الدكتور محمد جلال السعيد - رئيس الاتحاد البرلماني العربي - رئيس مجلس النواب المغربي الشقيق على ما بذله من جهد صادق ودؤوب طيلة رئاسته للاتحاد والتي كانت لحكمته وشخصيته البارزة الأثر الكبير في حل الكثير من المعضلات والخلافات خلال رئاسته .

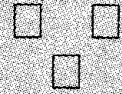
كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أرحب بسعادة الأخ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية على انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني العربي للفترة القادمة وذلك من أول يناير 1998 ، بما نعرفه عنه من حنكة وخبرة برلمانية عريقة خلال رئاسته للاتحاد البرلماني الدولي . متطلعين إلى أن يحقق إتحادنا الأهداف المنشودة بفضل جهوده وتعاونه مع أخوانه رؤساء المجالس التشريعية ، آملين له النجاح والتوفيق .

ومما لا شك فيه أن اجتماعاتنا التي تعقد في



كلمة السيد

محمد بن مبارك الخليفي
رئيس مجلس الشورى
دولة قطر



قدرة من أجل ترابط الأخوة العرب ، متطلعة لغد مشرق بناء في سبيل رفعة وعزّة أوطاننا وشعوبنا العربية . وإذا كان الاقتصاد هو الجانب المهيمن لكل الأوضاع والمعالجات السياسية للقضايا التي تشهدها الساحة العربية والدولية ، فإن مشروع السوق العربية المشتركة هو الحلم الذي نتطلع إليه جمِيعاً لتجسيده كواقع . ولن يتم ذلك إلا إذا صحت نوايانا ونشطت عزيمتنا وتوحدت جهودنا لتحقيقه دون النظر إلى الأوضاع والاهتمامات الخاصة لكل دولة عربية على حده . بل يجب أن ننأى عن كل ذلك ونتحرى الصدق والدقة والوضوح وتسهيل الحلول لكل ما يعرقل إقامة ذلك المشروع والبدء في تنفيذه وصولاً إلى الأهداف المشتركة لإقامة الوحدة العربية من خلال هذه السوق المشتركة وغيرها من المشروعات العربية الكبرى . إذ أن سياسة العالم حالياً قائمة على المصالح الاقتصادية والتجارية .

الأخوة الأفضل ..

إن موقف دولة قطر واضح كل الوضوح تجاه معاناة الأخوة الفلسطينيين حول مسيرة السلام وعدم قبول الشروط التسفية التي تحاول الحكومة الاسرائيلية فرضها عليهم من خلال إقامة المستوطنات وفرض سياسة الأمر الواقع لا يحضر هذه المسيرة.

وقف الله مؤتمرنا لكل ما ننشده من نجاح .
داعين الله تعالى أن تكون على مستوى
طموحات شعوبنا العربية وأن يوفقا إلى تحقيق
آمالها لاستعادة التضامن العربي المفقود وتحقيق
كل ما فيه عزتها ورخاء أبنائها .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

القاهرة اليوم وعلى مدى أربعة أيام شهد
انقساماً وخلافاً حاداً بين الأقطار العربية لم
تشهد لها مثيلاً منذ إنشاء الجامعة العربية
وحتى الآن .

أيتها الأخوة الأعزاء ..

إن عالم اليوم لا مكان فيه للكيانات المنقسمة
والصغيرة ، بل للتجمعات الكبيرة . لذلك يجب
أن نبادر لحل مشاكلنا وخلافاتنا ونطرو على
آلامنا للتنفس جروحنا حتى تكون على مستوى
المسؤولية والتطبعات التي ننشدها جميعاً لدولنا
، شعبينا .

فالتضامن العربي هو أقوى الأسلحة وأمضاهما في معالجة كل انسقامتنا ومشاكلنا مهما كانت مستعصية.

الأخوة الأفضل ..

إن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لعربيصة كل الحرث على التضامن ووحدة الصف العربي وتعمل جاهدة بكل ما أوتيت من



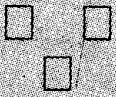
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على أشرف المرسلين
محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين
ل إليها الإخوة المحترمون .

في ضيافة مصر الشقيقة الكبرى عاصمة العرب وفي رحاب سعادة الرئيس محمد حسني مبارك الذي خص هذا الاجتماع برعايته الكريمة ، وعلى ضفاف نيلها الخالد وفي وارف من ظلال رطبية تحفنا بالترحاب ثالثي اليوم في روضة من الوفاء وصدق الإباء ، ووحدة مشاعر طيبة الأعراق سليلة تاريخ مجيد ، صقلتها الأحداث التي كلما تلاقفت في تتبعها على أمتنا العربية زادتها من نور اليقين إيمانا بوجوب ترسيخ التلاحم والوثام بينها ونبذ الفرقة التي نسجت شراها قوى الشر ونوازع الغدر ورد كيدها بتعزيز التضامن العربي حتى يكتب النصر لخير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتدعو إلى السلام والحق والعدل والشرعية في تكمل شامخ الذرى له مكانته المؤثرة في المجتمع الدولي ، ومناعته الرادعة لكل من يروم بنا شررا ، في حمى من تعاليم ديننا الحنيف وشرعيتنا الإسلامية الغراء لرأب الصدع الذي اتسعت رقعته . وإذا كان توطيد الأمان والاستقرار في ربوع الوطن العربي الكبير مطلباً مشروعاً يتغنى على وجه الدوام لطمأنينة أبنائه وتحقيق أمنهم من الخوف وتحررهم من الإرهاب والتهديد والاسترزاز وكفالة العيش الكريم لجميع الأجيال ، فإنه أولى وأوجب اليوم منه في أي وقت مضى لتحسين كيانه في المرحلة الراهنة التي تتجذر فيها كل يوم أحداث متغيرة ومتضادة في ظروف إقليمية حساسة أحاطت بالوطن العربي تحمل نذراً مبكراً بالعصف بأمنه وإضعاف شوكته .



كلمة السيد
أحمد عبد العزيز السعدون
رئيس مجلس الأمة
دولة الكويت



من المصلحة العربية العليا هدفاً ومقصداً نضعه في المقام الأول من عنايتنا . وغنى عن البيان أن موقف دولة الكويت من كل هذه الأمور هو موقف مشهود لا يحتاج إلى تأكيد وهي التي سخرت كل إمكاناتها وطاقاتها لدعم الموقف العربي في السراء والضراء وحين البأس دون من أو تخاذل ما فرطت في البذل والتضحية من شيء . واستمراراً لهذا النهج فإننا نهيب بالضمير الإنساني أن يرفض الغدر والغصب وعملاًهما ، وينصر الشرعية الدولية وحرية الشعوب المحية للسلام ، ويزهر الباطل ويحط شوكة من يطاؤلون من أعداء السلام على قدسية الأرض العربية أرض المحية والسلام باقطاعها من الجسد الذي احتواها وروها بعصارة روحه ودمه ليتخذ منها محرباً لعبادة الخالق الأعظم في جوار المسجد الأقصى الذي بارك حوله وجعله كعبة لمن بعث فيهم رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .

أيها الإخوة الأعزاء

لنذكر دائماً أن الشعوب المستضعفة المقهورة لن تظل قابعة في سباتها مهيبة الجناج إلا إذا ارتضت لنفسها التخلف والهوان والجمود ، ولكنها تستطيع الانتفاض والنهوض إذا ما استخرجت طاقاتها المختزنة من أغوار مكامنها الرائدة وبعثت فيها الحيوة والحركة باستثمارها بالعلم والعمل والإرادة المصرة مؤمنة بأنها تملك هذه الطاقات والقدرة على استغلالها . وإذا كانت رقعة شعب بمفرده محدودة بإمكاناته العادية والواقعية ، فإنه بتضامنه مع الذين تجمع بينه وبينها صلات مشتركة في المصالح والمشارب والأعراق والمصير سوف يصبح وإياها في زمن وجيزة تكتلاً اتحادياً مرهوباً جانب . وهكذا تتعادل الموزعين ويسود السلام . وهذه الإرادة لا تعوزنا ، وأدواتها ومواردها الطبيعية والبشرية بين أيدينا ، وسيبلينا إلى بلوغ المأرب في ذلك ممهد وميسور ، والتضامن والتعاون بيننا أمل منشود ، إلا أنهما ليسا شعاراً من زخرف القول وبدخ التغنى أو ترف الحديث

وإننا لنتطلع إلى أن يكون الاتحاد البرلماني العربي في لجة التحرشات المتلاطمة ، والتحركات العدائية ، منبر النضال في تنسيق الدفاع عن قضيائنا الرئيسية ، وحامل لواء التوازن بينها في المحافل الدولية ومشعل الهدایة في معالجتها ، بالحكمة والحنكة والوعظة الحسنة .

لقد قام الاتحاد البرلماني العربي في محاولة تفعيله لدوره في شئي الميادين بنشاط شاركت فيه الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد بوسائل النشر والاعلام على الصعيد العربي وتنسيق المواقف بين المنظمات العربية الأساسية في إطار العلاقة مع جامعة الدول العربية وتطويرها للارتفاع بها إلى مستوى الأحداث وتحديات العصر لإرستانها على أسس سليمة راسخة متكاملة ، وعلى الساحة الدولية في الوقت ذاته بالعمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل إعادة تأكيد قرارات الشرعية الدولية بما فيها المتعلقة بمدينة القدس .

وإذا كان الفزو العراقي الغادر على دولة الكويت الذي وجهت طعنته أيد عربية قد خلف جرحاً نازفاً في الجسد العربي ، فقد امتدت معقباته الوبيطة إلى كيان الأمة العربية بأسرها وأطاحت بروح الوئام بين شعوبها مما أتاح للكيان الصهيوني سانحة للتعنت في عملية السلام وتوسيع المساعي الداعية إليه واستمرار تحديه بإنشاء المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المغتصبة مما زاد من المخاطر الجائمة على صدر الوطن العربي ، ولا قبل للدول العربية لتحصين كيانها من هذا الافتئات على الحق العربي إلا بالتكلل الذي يجعل منها قوة مؤثرة ، ولا يتحقق ذلك إلا بالمحاكمة والمصارحة ومواجهة المعادي ووضع الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نصوغ في إطارها توجهاتنا وأساليبنا في العمل في المرحلة القادمة على المدى الطويل ، مع الحرص على كسب أكبر تأييد قضيتنا وعلى علاج جراحنا بأسلوب علمي موضوعي يجعل

بالضغط على نظام الحكم في العراق لإطلاق سراح أعزائهم والكف عن التعامل مع هذه القضية الإنسانية لأناس أبرياء لا ذنب لهم إلا أنهم تمسكوا بأرضهم ، كأدلة من أدوات الضغط السياسي مخالفًا بذلك كل القيم والمواثيق العربية والاسلامية ، والدولية ، والإنسانية .

إن جريمة الغزو العراقي لدولة الكويت بكل بواطنها وأخلاقياتها وأدانتها إنما هي بصمة عار تشين من دبرها ، ومعصية في جبين التاريخ الإسلامي ستظل ماثلة تدعونا دائمًا إلى محاسبة مرتكيها وصولاً إلى تأكيد التضامن بين الدول العربية وتنقية أجوائها السياسية من شوائب التوایا المارة وعوامل التفكك والانفراط ، مع دعوة نظام الحكم في العراق إلى الامتثال الكامل لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وأحصتها الإفراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم ودفع التعويضات ورد الأموال المنهوبة من الكويت . ولن ننسى موقف الدول الشقيقة والمجتمع الدولي من قضية الكويت دفاعاً عن الحق والعدل والشرعية للتوطيد السلام في أرجاء العالم .

وَقَنَا اللَّهُ جَمِيعاً وَسَدَّ خَطَايَا وَأَيَّدَا بِنَصْرٍ
مِّنْ عَنْهُ وَهَدَانَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ وَجَبَ الْأُمَّةَ
الْعَرَبِيَّةَ بِنَعْمَةِ الْأَمْنِ وَالْأَمْانِ وَالرَّخَاءِ
وَالْاسْتِقْرَارِ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وحلو التقني ، بل هما جوهر له مضمون يقوى على أصول ومقومات يلزم التخطيط لها لمواكبة التكتلات التي بدأت بوادرها تبرز على خريطة العالم على الرغم من عدم توافر المقومات لبعضها ، في حين أن هذه المقومات الأساسية متحققة لدى العرب ، ومن الخير تفعيل آلية عمل جامعة الدول العربية لمواجهة كل من تسول له نفسه القيام بالعدوان وتحريم استعمال القوة العسكرية المسلحة وحظر التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية . ولا ريب أن من مرتكزات عالمنا في هذا الاتحاد تنفيذ القرارات والتوصيات التي أقرها كل من مؤتمر الرباط ومؤتمر دمشق ، بوصفها الانطلاقة التي يجب الاعتداد بالأخذ بها ووضعها موضع التنفيذ فيما انطوت عليه من تعبير في تعزيز التضامن العربي الذي هو أحد المحاور الأساسية لنشاط الاتحاد البرلماني العربي وتوحيد التشريعات وتطويرها في البلاد العربية في جميع المجالات والشأن السياسي والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضائية والإدارية .

أيتها الألخوة

إن أئنات وأهات آباء وأمهات وأزواج وزوجات وأبناء وبنات أولئك الأبراء من المرتهنين والأسرى الذين لا يزالون يعانون في معتقلات وسجون العراق ، بل آفات وأهات كل أسرهم ، والشعب الكويتي كله أسرة لهم ، تستصرخ ضمائركم لترفعوا أصواتكم عالياً



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المؤتمر

دولة رئيس الاتحاد

الزملاء الكرام

افترقنا في العام الماضي بعد الجلسة الختامية لاجتماع مجلس الاتحاد في دمشق والتي عقدت في جنوب لبنان استجابة لصرخة الدم في قانا .

إننا في لبنان وفي جنوبه على وجه الخصوص ، لمسنا الأثر المعنوي الكبير ، للشهيد البرلماني العربي ، في أكثر الأمكنة العربية سخونة ، وهو المشهد الذي عوض شهادتنا باجتماعكم ، وإجماعكم الكبيرين على رؤية الحقيقة كما هي ، ومعاينة الواقع اللبناني الدامي جراء حروب اسرائيل على أرضنا ، وجراء الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء عزيزة من أرضنا ومن الأرضي العربية .

وأقول لكم أيها الزملاء إن انقالكم إلى قانا برئاسة رئيس الاتحاد ، ثم زيارة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري إلى قانا ، ومشاركة الأخ الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية للبنان في ذكرى 14 آذار ، ومطالبه يجعل يوم 18 نيسان يوم حداد في العالم العربي على شهداء قانا وشهداء المجازر الإسرائيلية ، ومشاركة الأخ عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب السوري ، لنا ، في يوم قانا الذي أردناه عرساً ، لبنانياً ، عربياً ، ودولياً ، كتحدي لعناقيد الغضب الإسرائيلي ، إن كل تلك الزيارات والمشاركة أسهمت للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي ، بإسقاط كل المحاولات الإسرائيلية لطمس الجريمة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين اللبنانيين في موقع القوات الدولية يوم 18 نيسان - أبريل 1996 .

لقد نجحت إسرائيل في السابق ، في كتم أثين



كلمة دولة الرئيس

نبيله بري

رئيس مجلس النواب اللبناني



يتصل بقضايا التنمية البشرية والبيئية ، والتعليم والإعلام والت الثقافة والصحة والديمقراطية .

إنني أدعو البرلمانات العربية إلى ممارسة هذا الحق في التعامل مع العناوين العربية المشتركة ، لأننا يجب أن لانقبل بعد اليوم بأن تعطل الإدارة السياسية لأنماط السلطات في الوطن العربي ، المشاريع المشتركة بسبب هواجسها ومخاوفها .

إن عدم استثمار الإرادة السياسية العربية لعامل الوقت طيلة نصف قرن ، وإخفاقها في وضع آلياتٍ تطبيقية للاتفاقيات المشتركة ، وفشلها في إدارة خلافاتها على نحو هادئٍ نتج عن أسبابٍ أبرزها :

1. تعطيل الحياة البرلمانية وإدارة السياسات القطرية والمشتركة دون رقابة البرلمانات .

2. في كثير من الحالات إساءة استعمال السلطة إن هدر الوقت جريمة .

إن تعطيل الحياة البرلمانية جريمة .

إن إساءة استعمال السلطة خصوصاً لبناء اقتصاد قومي جريمة كبرى .

إنني أقول الأمور كما هي مجردة وعارية وحقيقة كما يجب أن تقال ، لا لكي ندخل في محاكمة التاريخ ، ولكن كي لا نسقط في تجربة المستقبل .

إنني أفعل ذلك انطلاقاً من إيماني بأن وضع الأمور في نصابها يمكننا من التقدم خطوة نحو وضع خطة للسلام المشترك بين اقطارنا على قواعد عروبية مصلحية ، إذ لم تقل صراحة لم نتمكن من تجاوز أثنيتنا لبناء علاقة مؤسسة على الأخوة والتسيق والتاريخ والجغرافيا واللغة المشتركة .

نقل صراحة أكثر الذي يقربنا إلى بعضنا أكثر هو نتنياهو وليس تاريخنا وترااثنا .

دولة الرئيس

أيها الزملاء

إنني أنبهكم إلى أن حرباً باردة تشن على

ضحاياها ، وكادت تُسدل الستار على المقبرة العربية ، المليئة بجثث آلاف المدنيين الفلسطينيين ، والسوريين ، والمصريين ، والأردنيين ، واللبنانيين .

إن فشل إسرائيل في اسقاط مشهد قانا من الذكرة البنانية والعربية والدولية ، يتم بفضل الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والعربية .

إنني أسجل بفخر ، أن الدبلوماسية البرلمانية العربية المتضامنة مع بلدنا في اجتماعها الذي رافق عدوان إسرائيل في تموز - يوليو / 1993 على لبنان ، ثم حضورها إلى قانا ، ثم في تأكيد تضامن الاتحاد البرلماني العربي الدائم معنا في ذكرى 14 آذار و 18 نيسان ، نجح في إيرازم القضية اللبنانية التي تمثل الوجه الأكثر دموية وعنفاً من أوجه الصراع مع إسرائيل .

إنني أستدعى هذا المثل الحي ، لأقول لزملائي البرلمانيين العرب ، أن علينا أن نمسك القضايا العربية بيد برلماناتنا إلى جانب الدول العربية وجانب السلطات التنفيذية أولًا لأننا بذلك نقوم بواجبنا في إطار ميثاق الاتحاد ، وثانياً لأننا نمثل السلطة التشريعية المسؤولة أمام المواطنين العرب ، فيما الحكومات أية حكومات تمثل سلطة مسؤولة على المواطنين أمام البرلمانات ، ولأن الأمر على هذا النحو فإننا يجب أن تكون مسؤولين عن كل تقدير إزاء قضايا العرب ، خصوصاً تلك المتعلقة بموقع دور أمتنا في إطار الأنظمة الإقليمية التي تقع ضمنها ، أو الأنظمة الإقليمية التي تقع على تماس جغرافي وتاريخي معًا أو ضمن النظام الدولي .

دولة الرئيس

أيها الزملاء

من هذا المنطلق فإن الاتحاد البرلماني العربي يعني ليس فقط بوضع رؤية برلمانية للسوق العربية المشتركة ، بل بوضع رؤى برلمانية لكل أوجه العمل العربي المشترك ، سواء تلك التي تتصل بالأمن القومي ، أو الاجتماعي ، أو الغذائي ، أو البيئي ، وسواء ما

أبطال الحرب في إسرائيل اسحاق رابين ذهب ضحية الشوك بامكانية سلوكه طريق التسوية . إنني أدعوكم لتصديق الانقلاب الحاصل في إسرائيل على كل إمكانية للتعايش مع تسوية منفردة على أي مسار أو مع أي تسوية شاملة . قبل إعادة إنعاش دول الطوق وغيرها .

إنني لن أصل إلى حد تحمل مسؤولية نعي عملية التسوية برمتها ، ولكنني أُنفِّل إليكم مشاعر اللبنانيين الذين يلمسون أنه في ظل الأمر الواقع الاستيطاني ، وفي ظل لاءات تنتباها الأخيرة فإن السلام بات مستحيلاً .

إننا في لبنان بل أجزم أننا في لبنان وسوريا تستعد للأسوأ .

والمُس أن لدى مصر ، شعوراً قلقاً متماماً يدفعها للشك الخالص بأن إسرائيل في ظل طغيان الأسطورة على السلطة ، قادرة للاستمرار في سلوك طريق التسوية .

كما إنني المُس أن الولايات المتحدة الأميركيَّة تتراجع عن تحمل مسؤولياتها تجاه عملية التسوية ، وصولاً إلى أن انقسام الشخصية الأميركيَّة تجاه سياسة واشنطن الشرق أوسطية يزداد عمقاً ، بمقتضى ملابسات متعددة تخضع بموجبها الإدارة الأميركيَّة سياساتها الشرق أوسطية لتأثيرات العبث والوهم الذي يتحكم بحكومة إسرائيل .

دولة الرئيس الزملاء الكرام

أعتقد أن النقاة التي ترسخت بين الشعب البرلماني العربي في إطار الاتحاد ، والشخصية البرلمانية العربية التي يزداد حضورها في الحياة السياسيَّة العربيَّة ، تفتح الباب أمام رئاسة الاتحاد البرلماني العربي ، للعمل على تعزيز التضامن العربي ، ومهمة تنقية الأجواء العربية .
قلنا هذا الكلام منذ عامين ومنذ عام ولازنا نكرره اليوم .

إن الاتحاد البرلماني العربي بمواجهة التحديات التي تفرضها الواقعية الشرق أوسطية

مختلف أقطارنا وأن الجميع ينظر إلى عالمنا العربي على أنه رجل مريض ، يستعجل العالم موته لتقاسم ثروته أو يحاول العالم إدخاله في سبات عميق لسرقة ثروته من تحته ومن فوقه .

إن ثروتنا المائمة العربية والقرن الواحد والعشرين ليس قرن البترول ، إنه قرن المياه ، إن مياهاها هي موضع أطماع الآخرين وهو نحن مهددون في نيلنا وفراتنا ، كما أن لبنان مهدد بالأطماع الإسرائيليَّة لنهر الليطاني وليس العاصي بعيد ومصادر المياه الجوفية .

إن أجزاء من أرضنا العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي المستمر ، فيما تستمر إسرائيل بأعمال تهويد تلك الأرضي واستيطانها وصولاً إلى محاولة تغيير الطابع العربي المسيحي والاسلامي لمدينة القدس .

إن المياه الإقليمية العربية هي مساحة لحركة الأساطيل في الساحل الجنوبي اللبناني يقع تحت حصار إسرائيلي متقطع .

إن المجالات الجوية العربية هي موضع خرق دائم وهي موضع تهديد جراء الاتفاقيات المعروفة بين دول في الجوار الإقليمي .

إن ثروتنا النفطية العربية ، هي موضع تهديد دائم ، وهي تبقى موضع أطماع الآخرين ، والواقع أن الحرب الباردة التي تشن على عالمنا العربي ، تتجاوز حدود الأسطورة من الفرات إلى النيل لتنتشر وبالأسف من المحيط إلى الخليج .

وها نحن نعيش في عالم قلق ، يشهد طغيان المشروع الأيديولوجي ، لأسطورة إسرائيل على مصلحة العالم في إنتاج تسوية شرق أوسطية ، والأمر الذي يدعو إلى الدهشة والاستغراب ، أن هناك في عالمنا العربي ، من لا زال بإمكانية صياغة تسوية تاريخية على هذا المسار أو ذاك ، ولا يريد الاعتراف بأن تمسك لبنان وسوريا بأساس عملية التسوية كشف عدم نصوج وعدم ملاءمة المجتمع الإسرائيلي لصياغة تسوية منجزة ، بل أن أحد أبناءبني إسرائيل أحد

بها الصدد .
دولة الرئيس
لها الزملاء

لبنى أجد ملحاً في التشديد على عنوان السوق العربية المشتركة ، لأننا كنا نسقط بالضررية القاضية بمواجهة مشروع الشرق الأوسطية الذي يجعل من إسرائيل نقطة الارتكاز هي السلعة ونحن الاستهلاك على حساب عمليات التجاذب القطرى التي كانت جارية .

أخبرنا الرئيس مبارك أمر ، أن حجم التبادل التجارى بين الدول العربية لا يتجاوز 8 بالمائة .

ومن وجهة نظري فإن إسرائيل ترمى من وراء مشروع الشرق الأوسطية إلى تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى اقتصادياً وتحويل العرب إلى مستهلكين لدى وكل السلعة الإسرائيلى وتحقيق انماجها في حياة مجتمع دول المنطقة من موقع الاستثناء الدولى والدولة الممتازة للشعب المختار .

إن ذلك يشكل مناسبة لأن أدعى مؤتمراً برلمانياً إلى جانب بحث وتقدير الرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة إلى تشكيل لجنة برلمانية متخصصة لبحث مسألة الشراكة العربية - الأوروبية ، ومشروع المتوسطية الذي أخذ يحتل حيزاً هاماً في اللقاءات العربية الأوروبية .

وعود على بدء إلى الوقائع الشرقية ، أدعوا الاتحاد البرلماني العربي ، إلى التأكيد على المقررات والتوصيات الأخيرة الصادرة عن مجلس الجامعة في أعقاب الحملة الإسرائيلية الاستيطانية الأخيرة ، وأدعوكم إلى العودة لإعطاء زخم لمكتب مقاطعة إسرائيل ، لأن الورقة الرابحة ، في ليه مفاوضات شاملة ولأن التنازل عن هذه الورقة حرر صورة الحركة الإسرائيلية حتى العسكرية من أي ضغوط ، وترك لبنان وسوريا وعرب الأرض المحظلة مكتوفين أمام أي عدون .

إن صراع الحوار بعنوان المفاوضات من أجل التسوية لا يستدعي بأي حال من الأحوال التنازل أو التفريط وأن نؤكد حسن النوايا العربية بإغلاق هذا المكتب .

المترتبة على السياستين الاستيطانية والعدوانية الإسرائيلية ، لابد أن يأخذ دوره لبناء نقاء العرب بأنفسهم ، وتقتيم بعضهم ببعض ، وإذلة كل أسباب التوتير والقلق ، وبناء نقاء العالم بملكية بناء نظام عربي متancock ، متancock ، متوازن ، يرتكز على الانصال الجغرافي والتاريخي ، ووحدة اللغة والثقافة وربط المصلحة والأمن .

إن إقامة رباط المصلحة على الأقل يبدأ من التوافق على رؤية برلمانية لسوق عربية مشتركة .

إن مجلس النواب اللبناني يتعامل بجدية مطلقة مع هذا العنوان ، وقد شكل لجنة تضم ثلاثة من رؤساء اللجان التبلدية ، وعدداً من الخبراء المعروفين ، لإثبات هذا الموضوع دراسة وبحثاً ، ووضع عناوين واقعية وممكنة لهذه الرؤية ، تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الموضوعة في إطار جامعة الدول العربية والأسباب الموجبة لإعادة تعديل هذا العنوان .

وما أريد أن أوجه عناية الزملاء إليه ، هو أنني لمست العناية الشخصية ، والخاصة ، التي يوليه قلة عدد من الدول العربية الشقيقة وفي الطبيعة سوريا ومصر والكويت وقطر إلى جانب لبنان لهذا العنوان ، مما يعني توافر الإرادة السياسية لوضع آلية تطبيقية للسوق انطلاقاً من إقامة منطقة تجارية حرة تتفاوت تدريجياً خلال السنوات العشر القادمة .

لقد آن الأوان ، لتحرير تبادل الإنتاج الزراعي ، والصناعي في ما بين دولنا من الرسوم والضرائب والقيود الإدارية .

لقد آن الأوان للسماح بحرية انتقال أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال وحرية الاستثمار داخل كل قطر أو بين الأقطار .

وفي كل الحالات في صياغة رؤية برلمانية للسوق العربية المشتركة هي إحدى المهمات العاجلة لمؤتمراً هذا الذي أتمنى توصله إلى إنجازها ، وتشكيل لجنة متتابعة برلمانية عربية من أجل إقامة الأقطار العربية بوضعها على أولويات جدول أعمال سلطات القرار وسلطات التشريع وترجمة الصيغ العلمية لها . وبمعنى آخر أؤيداقتراح المصري

ولن يقبل لبنان شعرة واحدة بالتنازل عن انسحاب إسرائيل من كامل الجولان وجنوب لبنان .

إننا نطلب موقعاً عربياً يجعل الولايات المتحدة تعيد حساباتها قبل أن تتجاوز كل مرة إلى استخدام القبتو لحماية المسلك الت Tessifi الإجرامي لحكام تل أبيب .

إننا نطلب دعماً مادياً ومعنوياً ليس لجنوب لبنان بل لصمود لبنان وإعمار لبنان ، لأن لبنان سيشكل الآن وفي المستقبل كما في الماضي وجهة أي سوق عربية منافسة لإسرائيل .

لقد تحملت سوريا بلاء وشرف الكثير وكانت اليد التي تعمّر مقليل اليد الإسرائيلية التي تتمرّ .

والأشقاء العرب عملوا بلسمة بعض الجراح ولكن من موقع رفع العتب فيما لا زلنا نتفق عند سؤال الوفاء بالالتزامات التي قررتها القمم العربية .

دولة الرئيس للزماء الكرام

أطلت عليكم ولكنني أستعمل حق لبنان وأقول كلمتي كما نقلوها في لبنان ، حرّة ، نزيفه ، مباشرة ، واضحة وضوح المقاومين ، وإنني آمل أن تقلوها من آخر كما هي وأن تكون موضع عنایتكم واهتمامكم .

وفي الختام أعود للتشديد على الدور الذي يجب أن يلعبه الاتحاد البرلماني العربي في إعطاء زخم لعنوان العمل العربي المشترك .

وأخيراً أقدم بالشكر إلى مصر رئيساً وإلى مجلس الشعب المصري رئيساً وأعضاء على استضافتهم لأعمال مؤتمرينا ، ومجلس الاتحاد ، وإلى رئاسة الاتحاد وأمانته العامة ، على إنجازها الخطبة عمل الاتحاد والحساب الختامي والموازنة ، والتقريرات الأولية لموازنة الاتحاد العام المقبل ، وعلى إعدادها للأوراق الخاصة بالتعديلات المقترحة على ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي ، متمنياً لاجتماعنا تحقيق أهدافه لما فيه خير أمّنا ، وتحرير أرضنا المحتلة واستعادة القدس والجولان وجنوب لبنان .

عشتم
عشاش الاتحاد البرلماني العربي

لقد تعلمنا في لبنان من دروس المفاوضات اللبناني بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 أعني بذلك اتفاقية 17 ليل التي أسقطها الشعب اللبناني أن المفاوض الإسرائيلي سيحاولأخذ كل شيء عند التوقيع النهائي ، حتى فيه سيستغير قلم المفاوضات العربي فوق ويضعه في جيشه .

إننا جميعاً مدعون للسير معاً خطوة خطوة ، واستكشاف الطرق والعنوان التي تطرح أمامنا ، ولنذهبكم إلى أن التطورات الممكنة في المنطقة تحمل في طياتها حوادث عنيفة ، وهو الأمر الذي سيجيب على سؤال طرق أسماعكم لدى زيارة البعض لجنوب لبنان :

ماذا بعد قتانا؟

إنني باسم مجلس النواب اللبناني أدعوك ، وأدعو من خلالكم الدول العربية للشقيقة إلى دعم صمود لبنان ، وإلى ممارسة الضغوط على الدول التي تقدم المنح العسكرية لأسرائيل ، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد سقط شهداؤنا في قانا والجمجمة وزبائن ورشكتنائي والبطيبة وسحمر والآن قبل أن أصعد على هذا المنبر وصلتني أخبار في لبنان بأن ثلات قذائف في الدقيقة تهمر على خمس قرى جنوب لبنان كلها بمقابل أميركية الصنع أطلقها مدفعية أميركية الصنع .

إن أبناء شعبي وشعبكم يتعرضون للاجتياحات والمجازر ، وللاحتلال ، وللعدوان الإسرائيلي كل يوم الذي يستخدم سلاحاً أميركياً .

إني أقول لكم بأعلى الصوت أن جنوب لبنان ، هو جنوبكم هو جنوب العرب فيه كرامة العرب والذود عن العرب وسيبقى كذلك ومسؤولية صمود هذه القلعة تقع علينا جميعاً .

إننا لانطلب سلاحاً ولا رجالاً ، فلدينا فائض من المقاومين الذين لا يأبهون إذا وقع الموت عليهم أو وقعوا على الموت .

إننا نطلب أن لا يتم إخضاع الموقف في جنوب لبنان إلى الاتفاق الوظيفي الموقع بعنوان تفاهم نيسان على حساب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
الْسَّيِّدِ الرَّئِيسِ
السَّادَةِ رُؤْسَاءِ الشَّعْبِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ
الْسَّيِّدِ الْأَمِينِ الْعَامِ
السَّادَةِ أَعْصَاءِ الْوَفُودِ
السَّيِّدَاتِ وَالسَّادَةِ

يُسَعِّدُنِي وَيُشَرِّفُ بِلَادِي الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْعَظِيمَى أَنْ
تَكُونَ عَضُوًا فِي هَذَا الْاِتْهَادِ الْعَظِيمِ «الْاِتْهَادِ
الْبَرْلَمَانِيِّ الْعَرَبِيِّ» الَّذِي يَبِدُهُ تَقْرِيرُ مَصِيرِ الْأَمَّةِ
الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِصْدَارُ التَّشْرِيعَاتِ الَّتِي تَضَمِّنُ لَهَا الْحُرْبَى
وَالْعِيشَ بِكَرَامَةٍ وَعِزَّةً حَتَّى تَحْتَلَ مَكَانَهَا الْلَّائِقُ بِهَا
بَيْنَ الْأَمَّمِ الْأُخْرَى .

أَيُّهَا الْأَخْوَةُ

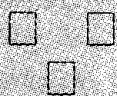
إِنَّ الْمَعْنُوَيَّاتِ تَرْتَفِعُ الْيَوْمَ ، وَالْعَزَّامُ تَقوِيُّ ،
وَالضَّمَائِرُ تَتَحرَّكُ ، وَعَلَامَاتُ وَحدَةِ الْأَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ بَدَأَتْ
تَلُوحُ فِي الْأَفْقِ الْقَرِيبِ مُبَشِّرَةً بِالنَّصْرِ وَرَدِ الْإِعْتَبَارِ
لِلْأَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي تَنْتَظِرُ فِي هَذِهِ الْلَّحظَاتِ مِنْ مَمْثِلِهَا
إِتَّخَادُ الْفَرَارِ الْعَمَلِيِّ وَالشَّجَاعِ الَّذِي يَحْقِقُ رَغْبَتَهَا فِي
الْوَحْدَةِ الشَّامِلَةِ .

إِنَّ كُلَّ ذَلِكَ نُشَعِّرُ بِهِ هَذِهِ الْأَيَّامِ عَنِّدَمَا نَرَى رُؤْسَاءِ
مَجَالِسِ الْبَرْلَمَانَاتِ وَمَجَالِسِ الشَّعْبِ وَأَمَانِءِ الْمَوْتَمَرَاتِ
الْشَّعْبِيَّةِ وَأَفْدِينَ مِنَ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَنَاضِلَةِ ، وَقَدْ
شَدُوا الرِّحَالَ قَاصِدِينَ جَمْهُورِيَّةَ مَصْرُ الْعَرَبِيَّةِ ،
أَرْضَ الْكَنَانَةِ ، أَرْضَ النَّضَالِ وَالْمَنَاضِلِ وَالْمَدَافِعِينَ
عَنْ قَضَايَا الْأَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ ، الْأَرْضِ الَّتِي أَنْجَبَتْ جَمَالَ
عَبْدَ النَّاصِرِ ذَلِكَمُ الْبَطْلُ الَّذِي خَلَدَهُ التَّارِيخُ وَيَعْرَفُهُ
الْعَالَمُ جِيدًا . أَرْضَ فَخَامَةِ الرَّئِيسِ مُحَمَّدِ حَسَنِيِّ مَبَارِكِ
الَّذِي يَذْلِلُ كُلَّ الْجَهُودِ فِي سَبِيلِ حلِّ الْمَشَاكِلِ
الَّتِي تَوَاجِهُ الْأَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَيَتَحَمَّلُ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ كُلَّ
الْتَّبَعَاتِ بِشَجَاعَةِ الْأَبْطَالِ وَالْمَنَاضِلِينِ الْأَحْرَارِ .



كلمة الأخ

الزناتي محمد الزناتي
أمين مؤتمر الشعب العام في
الجماهيرية العربية الليبية



ننعمت به من القواسم المشتركة على مستوى اللغة أو التاريخ أو التجانس الاجتماعي ، ومع ذلك وصلت تلك الدول إلى توحيد العملة النقدية وإذالة الحواجز أمام تتفق وتبادل السلع والخدمات والمنافع وتريد أن تستثمر الآن لنفسها بكل شيء في العالم .

أيها الأخوة

علينا كتشريعين أن نبادر من موقع المسؤولية بتحليل الصعاب القانونية وإزاحة العائق التي تحول دون تضامناً ووحدتنا الاقتصادية لا سيما وأن أبرز بنود هذه الدورة هي التضامن العربي والسوق العربية المشتركة . ومعلوم أن الأخ العقيد معمر القذافي قاد الثورة الليبية قد جدد طرح مشروع الاتحاد العربي على القمة العربية بالقاهرة والذي تضمنت مواده العديد من الأسس التي تستهدف بناء التكامل العربي وتحقيق الاتحاد الذي يمكن هذه الأمة من دخول القرن الحادي والعشرين وقد حققت ما يؤهلها للتعامل مع الآخرين بالمثل ووضع حد للنطأ والظلم مثل الحظر والحصار على بعض الدول العربية .

ولا يفوتي في هذه المناسبة الطيبة أن نوجه الشكر باسم أمانة مؤتمر الشعب العام على المواقف الشجاعة للبرلمانات العربية المؤيدة لصون الشعب العربي الليبي في مواجهة الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المجنحة ، كما نحيي صمود الشعب العربي السوري وموافقه الشجاعة لرفض المساومة بأي شكل من الأشكال ونحيي شعب لبنان المكافح الذي ظل ولا يزال متصدراً ومدافعاً ومقاوماً للعدوان الإسرائيلي وما ضعف وما استكان أمام الهجمات والعدوان المتكرر ، ونحيي كفاح الشعب الفلسطيني المتواصل الذي حرم المحظيين من الاستقرار .

وفي الختام أتمنى لاتحادنا مزيداً من النجاحات والتقدم في سبيل عزة وازدهار أمتنا العربية .

لا بد أن نحيي ، في هذا اللقاء فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ونشكره على جهوده المتواصلة في سبيل لم شمل الأمة العربية وعلى رعياته لهذا المؤتمر ، ونحي شعب مصر المضياف ومجلس الشعب المصري وعلى رأسه الدكتور أحمد فتحي سرور على قيامهم بدورهم الممتاز في تهيئة سبل نجاح المؤتمر وعلى حسن الضيافة .

ومن المعروف أيها الأخوة أن هذه الدورة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره السابع يعقدان في ظل ظروف جد عصيبة وخطيرة لا يستهان بخطورتها سواء على حاضر الأمة العربية أو بالنسبة لمستقبل أجيالها القادمة .

ولا شك أن القادة والرؤساء العرب قد تداركوا خلال العام الماضي حجم التحديات والمخاطر التي تتعرض لها بلداننا وجماهير أمتنا العربية ، فألتزم شملهم وانعقدت القمة من أجل توحيد المواقف والتنسيق والتشاور ووضع الخطط الكفيلة لصون الأرض والمقسات والحقوق ، ولمواجهة الصلف والتطاول والاستكبار الإسرائيلي الذي لا يحترم الإتفاقيات والمعاهد ولا يلتزم بالمواثيق ولا يقيم وزناً لمشاعر ومواقف الأطراف العربية وهذا السلوك ليس بجديد أو غريب على الإسرائيليين .

ودعماً لما توصلت إليه هذه القمة ، ولأننا مختارون لواقع المسؤولية التشريعية بفضل إرادة الجماهير ، لذلك لا ينبغي أن يكون دورنا مقتصراً على إصدار التوصيات فحسب ، بل علينا أن نوظف صلاحياتنا القانونية لتكون آلية ضمن آليات الفعل لا القول تعزيزاً لما توصل إليه القادة والرؤساء العرب ، آخذين بعين الاعتبار أن الوطن العربي الكبير غني بإمكانياته البشرية وموارده الطبيعية وعقله أبناء النيرة وخبرائهم في مختلف المجالات مما يؤهل بلداننا للتكامل الاقتصادي والذي لا ينبغي أن نتأخر في انجازه أكثر مما تأخرنا ونقف مكتوفين الأيدي أمام ما نشاهد من تكتلات اقتصادية وصناعية كبيرة للعديد من الدول التي لا تتمتع بمثل ما

بسم الله الرحمن الرحيم

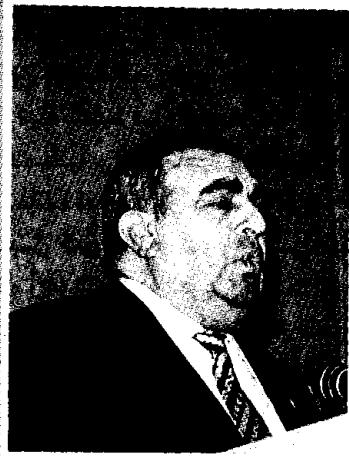
السيد الفاضل الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس
المؤتمر
السيد الفاضل الدكتور محمد جلال السعيد رئيس
الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب
المغربي

السادة الأفاضل رؤساء البرلمانات العربية
السادة الأفاضل أعضاء الوفود
السيد الفاضل نور الدين بوشكوح الأمين العام
السيدات والسادة

لقد شرف شعب مصر العربي بقدمكم إلى أرض
البطولات والأمجاد العربية .. وسعد أبناء مصر
باستقبال ممثلي أمة كرمها الله في كتابه المجيد فجعلها
خير أمة أخرجت للناس وعظم قدر أبنائها ، وأختص
أرضها بأن تكون الوعاء الحاضن لرسالاته السماوية .

لعل هذا المؤتمر الذي يضم كوكبة من الممثلين
لأراده الشعب العربي ، يعبر عن عزمنا الثابت على
حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على
المستويات السياسية والاقتصادية من أجل تطوير
نواحي الضعف في الجسد العربي ، وتطوير نواحي
القوة بفلسفية قومية شاملة تدرك أبعاد الواقع الداخلي
في الدول العربية ، والعلاقات مع دول الجوار
الجغرافي ، وأثار التحولات الدولية على مستقبل أبناء
هذه الأمة .

ولعلمكم توافقوني الرأي في أن طبيعة التطورات
الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية
متكاملة للعمل العربي المشترك نحدد على ضوئها
متطلباتنا الأساسية في ضوء تفهم ظروف معطياتنا
الحقيقية . ذلك أن سياسة ردود الفعل ، أو التصرفات
الفردية الآنية لم تعد تتلاءم مع خصائص البيئة الدولية



كلمة معلمي السيد

كمال الشاذلي

رئيس وفد

مجلس الشعب المصري

على مواردها الطبيعية والاقتصادية ، وما أحوج أمتنا لمبادىء وأحكام هذا الميثاق الذي نرى أنه يمثل دستور للعلاقات العربية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، وما يتلوخى تحقيقه في إطار التضامن العربي باعتبار أن ذلك هو السبيل لتكثين الأمة العربية من الوصول إلى أهدافها القومية العليا في المجالات السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي هذا الشأن فإننا ندعوا البرلمانيات العربية إلى دراسة تفعيل المبادىء الواردة في ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي بحيث تصبح هذه المبادىء واقعاً ملماً موسعاً تدركه الشعب العربية الأمر الذي سيدعم من جسور وأسس الثقة التي يجب أن تكون هي الحكم للعلاقات العربية - العربية ولا شك أن فكرة البرلمان العربي الواحد أو المجلس التشريعي الواحد تطرح نفسها بالضرورة حتى يتم استكمال مقومات التضامن العربي ، كما تقتصر الشعبة المصرية إدراج موضوع « مبادىء ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي كأساس للتضامن ، وكمنهجية للعمل العربي المشترك » على جدول أعمال المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي .

3 - عدم التدخل بالشئون الداخلية لكل دولة عربية والتزهد بعدم القيام بأي عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد أيضاً على الرؤية الصائبة التي طرحتها الرئيس حسني مبارك في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالدار البيضاء في مايو 1989 بشأن أن كل دولة عربية أدرى بما يتحقق مصالحها ، وأقدر على تحديد مسارها على الصعيد الداخلي . وأنه من غير المعقول أن تتحمس لطرح هذا المبدأ في مجال العلاقات الدولية ، ثم نعجز عن احترامه وترسيخه في محيطنا القومي الأضيق الذي يتوافر فيه من المصالح المشتركة مما لا يتوافر في الدائرة الدولية الأوسع .

القائمة على نظام التجمعات الكبرى ذات الاستراتيجيات الشاملة في تحديد خطى مستقبلها .

وإذا كانت أمة العرب يواجهها الآن أخطر تحدي وهو حماية كيانها الذاتي ليس فقط في إطار مواجهة الكيانات الدولية الكبيرة القوية ، ولكن أيضاً في إطار مواجهة الفرقة والخلافات العربية فإن ذلك لن يكون إلا بالتضامن العربي أولاً ، والسوق العربية المشتركة ثانياً .

السيدات والسادة :

لقد ظلت قضية التضامن العربي محورية في أنشطة وقرارات الاتحاد البرلماني العربي منذ نشأته في دمشق 1974 . وفي الحقيقة أنه إذا كان هدف استعادة التضامن العربي بات مسؤولية قومية وطنية على عاتق البلدان والمؤسسات العربية ، فإن البرلمانيين العرب يمثلون بلا شك جبهة أساسية في تحقيق هذا التضامن .

واسمحوا لي أن أطرح وجهة نظر الشعبة البرلمانية المصرية في عناصر محددة :

1 - لعل المنعطف الهام والمرحلة التاريخية الدقيقة التي تجتازها أمتنا العربية تفرض علينا أن نطوي خلافاتنا ، وأن نشرع في بناء رؤية مشتركة لأسس تضامن عربي فعال يواجه المستقبل بقدرة وإدراك ، ويجابه التحديات بإرادة متراسقة . حيث أن مستقبل هذه الأمة رهن بتضامنها لا سيما ونحن في مرحلة تتغير فيها المفاهيم في اتجاه دعم وترسيخ التكتلات .

2 - ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الشرف العربي الذي اقرره الرئيس حسني مبارك في مارس 1995 ، والذي وافق عليه من حيث المبدأ مؤتمر القمة العربية الحادي والعشرين الذي انعقد بالقاهرة قي بونيه الماضي . لا سيما في إطار المبادىء التي ترتكز على تعميق الانتماء القومي ، وتعزيز الدور الذي تنهض به جامعة الدول العربية ومؤسساتها ، واحترام استقلال وسيادة وسلامة ووحدة أراضي نظام حكم كل دولة عربية ، وتأكيد سيادتها

الدول العربية موقعاً جماعياً لأنه من المتظور أن تؤدي تلك الشراكات المتعددة إلى توسيع نطاق التبادل بين الاقتصادات العربية ، ويكون الأصعب بعد ذلك الدخول في علاقات ارتباطية بين دولها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليل الفرص المتاحة أمام إمكانية قيام سوق عربية في ظل إعطاء الأولوية للارتباطات بالأسواق الخارجية .

لذا فإننا ندعو إلى ضرورة إعطاء أولوية مطلقة - خاصة في السنوات الثلاث القادمة وقبل قدوم القرن الحادي والعشرين - إلى الانفاق على إعمال آليات السوق العربية المشتركة مع مراعاة البعد التدريجي في تنفيذ اتفاقات التعاون الاقتصادي الم الهيئة للسوق المشتركة . حتى تتجاوز عن تجارب الماضي التي أغفلت التنوع والتعدد في طبيعة الاقتصادات العربية .

كما تدعى الشعبة البرلمانية المصرية إلى العمل على اعداد اعلان برلماني عربي حول إقامة السوق العربية المشتركة على أن يتولى الإعلان تعزيز التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة العالم الخارجي بكلته ، وأقطاره ومنظماته الدولية وشركائه المتعددة الجنسية ، كما ندعو إلى عقد مؤتمر قمة إقتصادية عربي يضع الأسس اللازمة لميثاق قومي إقتصادي ونطالب بأهمية تحديد العمل الاقتصادي وأبعاده عن الهزازات والخلافات السياسية الطارئة فلا يمكن أن يرهن مستقبل أبناء هذه الأمة بعلاقات المد والجزر السياسية ، وأن نعطي أولوية قصوى في برلماناتنا لبرامج تطوير الموارد البشرية ، والأنشطة المتصلة بإكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية ، وتوطين التكنولوجية العربية بناءً بما لها من أهمية الاهتمام بالعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وتقرير التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية ، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وبهذه المناسبة نؤكد على مطالبه الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب

4 - إن التضامن العربي ليس مجرد سياسة تنهجها الحكومات العربية أحياناً ، وتجاهلها أحياناً أخرى ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق التضامن العربي بقرارات فوقية وإنما ينبغي أن يكون هذا التضامن ممارسة سلوكية يتبناها ليس فقط الحكومات العربية ، ولكن كل التيارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مدعوة لأن تشارك في بناء هذا التضامن ، فالمثقفون وأصحاب الأقلام الحرة عليهم أن يزيدوا من تبصرة الرأي العام العربي بأهمية وحتمية هذا التضامن ، والاقتصاديون عليهم أن يخططوا لمشروعات اقتصادية تتجاوز حدود القطر العربي إلى الأقطار الأخرى ، لأن التضامن هو ركن الحاضر لصياغة رؤية المستقبل وهو التعبير المباشر عن الإرادة السياسية العربية الواحدة .

5 - التأكيد على بناء سياسة إعلامية مشتركة تهدف إلى تمية قيم التعاون والإخاء بين الدول العربية ، وتحريم شن الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى مما كانت دواعي الخلاف أو أسبابه . حيث أن هذه الممارسات الإعلامية تؤدي إلى إزكاء روح الفرقة بين الشعوب العربية .

السيدات والسادة :

إن مشروع السوق العربية المشتركة يمثل الضمانة الحقيقة لمستقبل وأمن الأجيال القادمة حيث أنه لا قبل لأي دولة عربية أو مجموعة عربية شبه إقليمية أن تتعامل بإنفراد مع ديناميكيات التغير الاقتصادي الدولي السريع .

وفي هذا الشأن فإن الشعبة البرلمانية المصرية تسترعى الانتباه إلى ظاهرة ارتباط العديد من الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية سواء في إطار اتفاقات شراكة أو في إطار التعامل الاقتصادي العربي مع القوى الدولية .

ونود أن نؤكد على أنه ليـا كانت الصيغ المطروحة فإنها لن تحقق غايـاتها في بناء وتنمية اقتصادية حقيقـية للدول العربية إلا إذا اتخذت

فقوتنا تكمن في تضامننا ، وعالم الغد سنمكه بين أيدينا إذا ما نجحنا في إنشاء الذاتية العربية الاقتصادية " السوق العربية المشتركة " القائمة على فرض مقومات قدرتها على الشركاء في هذا العالم .

نسأل المولى أن يشد من أزرنا ، وينحنا العزمية ، ويثبت أقدامنا على الطريق القويم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ورئيسي المؤتمر من إنشاء آلية برلمانية عربية تصبح بمثابة أمبودسман عربي أي محامي الشعب العربي تتبع مايتخذ من خطوات لإنشاء السوق العربية المشتركة ، وبعد تقارير بملحوظاته وتوصياته في هذه الشأن يخطر بها البرلمانات العربية ، والحكومات العربية ، وينشرها على الرأي العام العربي .

السيد الرئيس ..

السيدات والسادة ..

ان بناء الإرادة العربية المشتركة من أجل المستقبل قضية لا تقبل التجزئة أو التسويف ،



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية
السادة رؤساء وأعضاء الوفود
السيدات والسادة .

أحييكم أطيب تحيه وأنقل إلى حضراتكم تحيات السيد الشيخ سيدى أحمد ولد بابا رئيس البرلمان الموريتاني الذي حالت التزامات سابقة دون شرف مشاركته إياكم في هذا المؤتمر الذي يتنى له كل التوفيق والنجاح .. فقد ترأس سيادته أمس الاثنين الدورة الصيفية للبرلمان الموريتاني ، كما يفتح اليوم في العاصمة الموريتانية نواكشوط مؤتمر البرلمانيين الناطقين جزئياً أو كلياً باللغة الفرنسية .

السيد الرئيس

أود أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة ، رئيساً وحكومة وشعباً ، على ما أحطنا به من رعاية وتقدير منذ وصولنا إلى أرض مصر الكنانة .. كما أترجح إليكم سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري ، بأصدق التهاني وأطيب التمنيات لاختياركم رئيساً لهذا المؤتمر الذي لا شك أنكم ستقدون مداواته إلى النجاح بما عرف عنكم من كفاءة عالية وحكمة ونفذ بصيرة .

ولا يفوتي بهذه المناسبة أن أعرب لسعادة الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس البرلمان المغربي ، عن وافر تقديرنا للجهود المحمودة التي بذلها خلال فترة رئاسته لاتحادنا .

السيد الرئيس

إن البرلمان الموريتاني الذي انتخب عام 1992 ، ويعيش حالياً فترة انتدابه الثانية ، في ظل دستور ديمقراطي يكرس نظام تعدد الأحزاب ، وحرية الصحافة ، ويضمن الحريات الأساسية للمواطنين ،



كلمة السيد
محمد ولد محمد العاظم
رئيساً ولد
الجمعية الوطنية الموريتانية



الاقتصادي ، وإقامة السوق العربية الكبرى المشتركة التي نصبو إليها جميعاً .
السيد الرئيس ..

إننا نتطلع إلى رفع الحصار الذي مازال يعني منه الشعب الليبي الشقيق ، خاصة بعد أن أعلنت الجماهيرية الليبية قبولها بالمبادرة السلمية التي تبنتها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بهذا الشأن . كما نتطلع إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق ، وإلى إيجاد حل لقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين تمشياً مع قرارات الشرعية الدولية .

وفي الختام ، يسعدني أن أنقل إلى جمكم الموقر رغبة السيد الشيخ سيدى أحمد ولد بابا ، رئيس البرلمان الموريتاني في استضافة الدورة التاسعة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمره الشامن في مدينة نواكشوط العاصمة .

وفقاً لله جميرا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

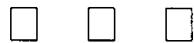
لديه الرغبة الصادقة والاستعداد التام للمشاركة البناءة في أعمال هذا المؤتمر ، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنوطة به .

السيد الرئيس ..

إننا في موريتانيا نؤيد بقوة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى جمع الشمل ، ورص الصف ، وتعزيز التضامن ، وتفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات التي تعيشها أمتنا العربية في الوقت الراهن ، وفي مقدمتها تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس مرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام .

السيد الرئيس ..

لعلم توافقونني على أن التحديات التنموية الراهنة التي تواجهها الأمة العربية ، في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، تستدعي اليوم أكثر من أي وقت مضى مزيداً من تنسيق السياسات الاقتصادية لبلداننا ، وصولاً إلى توسيع التبادل التجاري وتحقيق التكامل



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
 أصحاب المعالي والسعادة
 سعادة الأمين العام
 السيدات والسادة ..
 السيد ممثل سعادة رئيس جمهورية مصر العربية
 في المؤتمر ..

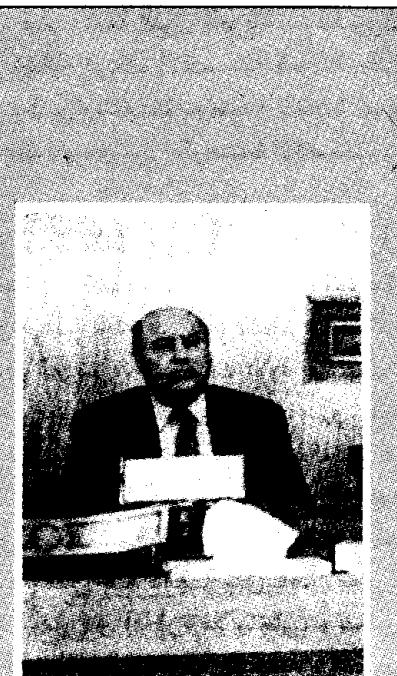
معالي الدكتور أحمد فتحي سرور .
 السيد رئيس المؤتمر .

سعادة السيد والأخ نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ..
 أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود
 البرلمانات العربية .

حضرات السيدات والسادة ..

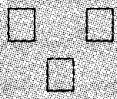
يسعدني أن أحبيبكم أطيب تحيه ، تحية العربه ،
 وأن أعرب عن عميق التهنئة والمبركة إلى الدكتور
 أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في جمهورية
 مصر العربية على اختياره رئيساً للمؤتمر والاتحاد
 البرلماني العربي .

وإنه لمن دواعي إعتزازنا أن شارك في فعاليات
 المؤتمر السنوي السابع للاتحاد البرلماني العربي ،
 وأن نقدم للاتحاد البرلماني العربي ، وأن نسجل
 عظيم التقدير للاتحاد ، لإختياره موضوع « السوق
 العربية المشتركة » كمحور رئيسي في أعماله ، وإن
 هذا الاختيار الموفق ، يأتي تعبيراً صادقاً ، عن
 الإدراك والوعي الكاملين ، بابعاد المرحلة الراهنة
 والحسنة ، التي تجتازها أمتنا العربية ، في مواجهة
 المتغيرات والتطورات الاقتصادية القطرية والقومية
 والإقليمية والدولية البعيدة المدى ، والتي تتطلب بل
 وتحتم جميعها ، أن يمتلك الوطن العربي مشروعه
 القومي الخاص به ، للتكامل والتكتل الاقتصادي ،
 الذي يتعامل به مع هذه المستجدات من موقع التقل



كلمة السيد

حسن ابراهيم
الأمين العام لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية



قرن ، مع قيام جامعة الدول العربية ، وتبورت في إقرار إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 ، والتي وضعت موضع التنفيذ عام 1964 ، بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وقد رأى المجلس منذ بداية أعماله ، أن يختار صيغة (منطقة التجارة الحرة) كمدخل تجاري أو تبادلي للبدء في بناء مشروع التكامل الاقتصادي العربي . ولم تأت الأولوية عملاً عشوائياً ، وإنما كانت قائمة على ما ينطوي عليه التحرير الشامل للتجارة ، من قواسم مشتركة واضحة ، ومنافع متبادلة مؤكدة ، على الصعيد الاقتصادي ، لكافية الدول العربية ، ولما تمثله (التجارة) في حد ذاتها من خصائص ، (محرك للنمو) و (قاطرة للاستثمار) ، ينعكس على كل قطاعات الاقتصاد الانساجية ، السلعية والخدمية .

ولذلك فقد بادر المجلس باتخاذ قرار لإقامة (السوق العربية المشتركة) ، رقم (17) لعام 1964 ، تعبيراً عن الغاية المنشودة لإقامة (سوق مشتركة) ، وإن كانت في حقيقتها وجوهرها ، (منطقة تجارة حرة) ، اكتملت مراحلها المتدرجة في الفترة من عام 1965 إلى عام 1970 . ومن ثم اتخاذ خطوات تنظيمية ، لتحويل (المنطقة) إلى (إتحاد جمركي) ، ولازال العمل جار لاستكمالها .

وإن من الأدلة على سلامة ونجاح هذا الاختيار ، أن التجارة البينية بين دول (السوق) ، وعدها حالياً سبع دول ، من بين دول المجلس الإحدى عشرة ، قد تضاعفت حوالي ثلاثة عشرة مرة ، خلال السنوات العشر الأولى ، من تطبيق (السوق) ، حيث فاز حجم التجارة من 95 مليون دولار إلى 102 مليار دولار .

وقد تعرض تطبيق (السوق) فيما بعد ، لانعكاسات سلبية أصابت ولازالت تصبب العمل العربي المشترك ، بمختلف قطاعاته ، ولكن ذلك لم يمنع الأمانة العامة للمجلس ، من مواصلة السعي والإصرار على دفع عجلة العمل في

الاقتصادي الجماعي ، بما ينعكس تلقائياً على النقل السياسي ، والدور الحضاري لهذه الأمة ، التي تستحق أن تتبوأ المكانة اللائقة بها بين الأمم .

إن انعقاد هذا المؤتمر على أرض جمهورية مصر العربية وتحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، تعطى أهمية خاصة لأعمال المؤتمر وموضوع السوق العربية المشتركة ، محور الاجتماعات ، وينسجم مع تصريحات سيادته في المؤتمر الصحفي الذي عقده ، وجلاة الملك حسين المعظم بالقاهرة يوم 18/1/1997 ، حيث قال سيادته : « إن الرسالة التي يجب أن أوجهها لإخواني العرب من هذا المكان هي : لقد آن الأوان لأن تقوم السوق العربية المشتركة .. ولقد آن الأوان لأن ينشط هذا المشروع ، ولا سبيل أمامنا إلا أن يكون لدينا تجمع اقتصادي قوي ، تتعاون من خلاله جميعاً ، بصرف النظر عن الاختلافات السياسية .».

لقد أدركت الاتحادات البرلمانية العربية ، منذ وقت مبكر ، الأهمية القصوى لدعم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، وإخراج المشروع الاقتصادي العربي القومي إلى النور ،حقيقة من حقائق الحياة العربية ، ومعلم أساسى من معالم تطورها . فقد أصدرت الندوة البرلمانية العربية الرابعة ، المنعقدة في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية في أكتوبر عام 1989 . توصية « الدعوة لدعم منظمات العمل العربي المشترك الشمولية ، لا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي ، كضرورة موضوعية ، في وقت أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في الحياة الدولية » .

أصحاب المعالي والسعادة ..

السيدات والسادة ..

إن لدى الوطن العربي ، تجربة حقيقة ثرية للتكميل الاقتصادي العربي ، بدأت منذ نصف

عضويتها ، لتشمل كافة الدول العربية ، عن طريق الانتساب إليها .

إن (السوق) القائمة ، تشمل تحريراً كاملاً وفورياً للتجارة ، مع إمكانية استثناء سلع محددة من التحرير لفترة مؤقتة ، عند الحاجة ، وتشمل أيضاً التدابير الأخرى المعازية للتكامل الاقتصادي ، في إطار نشاطات المجلس الأخرى ، ولا تقتصر على المدخل التجاري ، وصولاً إلى مرحلة إقامة الإتحاد الاقتصادي العربي الكامل ، في نهاية المطاف .

أصحاب المعالي والسعادة ..

السيدات والسادة ..

أختتم كلمتي بآن أطرح بياجاز شديد ، مفترحات الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تضمنها بالتفصيل ، التقرير المقدم إلى مؤتمر كم المؤقر حول السوق العربية المشتركة والذي تم توزيعه كوثيقة رسمية للبحث في المؤتمر .

وتلخص فيما يلى :

- 1 - تبني ودعم الإتحاد البرلماني العربي ، السوق العربية المشتركة بإعتبارها الإطار القاعدة لبناء التكامل الاقتصادي العربي الكبير .
- 2 - مساندة الإتحاد البرلماني العربي ، (للسوق العربية المشتركة) ، القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادي العربي ، ودعوة الدول العربية لدعمها وإنضمام إليها ، وتطويرها إلى مرحلة (الإتحاد الجمركي العربي) .
- 3 - قيام الإتحاد البرلماني العربي بتقديم المعازنة والمساندة والمتابعة المستمرة ، للسوق العربية المشتركة ، من خلال إطار تنظيمي برلماني عربي ، في شكل شعبة برلمانية ، أو لجان فرعية ومشتركة لمواصلة العمل في دفعها ، وصولاً إلى بناء التكامل والتكميل الاقتصادي العربي .
- 4 - توفير الدعم والمساندة الكاملة الشعبية والبرلمانية والسياسية والمعنوية والمادية ، من

المجلس والسوق معاً . وطرحها لمبادرات متواصلة في هذا الاتجاه ، كان آخرها قرار المجلس في دروته الرابعة والستين ، في ديسمبر 1996 ، لتفعيل (السوق) ، وذلك بدعوة الدول الأطراف إلى الالتزام بأحكامها وقواعدها ، والتقييم الدقيق المستمر لأليات وخطوات التحرير الكامل للتجارة في إطارها ، وفتح الباب أمام كافة الدول العربية غير الأعضاء في المجلس ، عن طريق استحداث آلية للانتساب إلى (السوق) . وهي آلية سبق تطبيقها في مجالات أخرى للعمل في (المجلس) ، حيث فتح الباب لكافة الحكومات العربية ، للمساهمة في الشركات العربية المشتركة ، الأربع الكبرى المنبقة عن (المجلس) ، وكذلك للانضمام إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة . وقد أصبحت الشركات والإتحادات تحظى بمشاركة من جميع الدول العربية ، رغم أن (المجلس) لا يضم حتى الآن سوى نصف عدد الدول العربية .

أصحاب المعالي والسعادة ..

السيدات والسادة ..

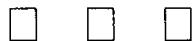
لقد بدأ العمل الاقتصادي العربي المشترك ، يشهد صحوة جديدة ، في إتجاه التكامل ، ولكنها لا زالت دون متطلبات المرحلة الراهنة ، وضرورات الحاضر والمستقبل ، ولقد أصدر مؤتمر القمة العربية ، في اجتماعه بالقاهرة في يونيو / حزيران ، قراراً هاماً بإنشاء مشروع (منطقة تجارة حرة عربية كبيرة) ، وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والإجتماعي ، قراراً بذلك مؤخراً . وسيبدأ تفيذه اعتبار من 1/1/1998 ، وعلى مدى عشر سنوات قادمة والذي نأمل له التوفيق والنجاح في خدمة تحرير التجارة العربية .

وأنا أرى أن السوق العربية المشتركة القائمة حالياً يمكن أن تمثل القاعدة والنواة لانطلاق السوق العربية المشتركة الموسعة ، التي تضم كافة الدول العربية . ولا يتطلب الأمر سوى تفعيل هذه السوق وتعزيزها ، وتوسيع نطاق

السيدات والساسة ..
 وختاماً أرجو المعذرة على الإطالة ،
 وأشكركم على حسن إصغائكم . وأنتمى
 لمؤتمركم كل التوفيق والنجاح ، في تحقيق
 الغايات التي يصبوا إليها الشعب العربي ، في
 بناء غد أفضل بإذن الله تعالى .
 والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الدول العربية لمؤسسات العمل العربي المشتركة ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية (التي صدرت عنها اتفاقية الوحدة الاقتصادية) . ويحتاج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لهذا الدعم بمختلف صوره ، لكي يتمكن من الاستمرار في أداء رسالته ، والاضطلاع بمسؤولياته .

أصحاب المعالي والسعادة ..



السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
السادة رؤساء البرلمانات
السادة رؤساء وأعضاء الوفود

اسمحوا لي في البداية ان أقدم إليكم جزيل الشكر على الدعوة الكريمة التي وجهت إلى اتحاد البرلمانات الأفريقي للمشاركة بصفة مراقب في هذه الاجتماعات ، اجتماعات المجلس الثامن والعشرين والمؤتمر السابع لاتحادكم .

وإنني أنتهز هذه الفرصة الطيبة لكي أنقل إليكم التحيات الأخوية من أعضاء اتحادنا وتنبياتهم بالنجاح لأعمالكم .

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى سلطات وشعب مصر على حرارة الاستقبال الذي خصص لنا وعلى العناية الفائقة التي أحطنا بها منذ أن وصلنا إلى القاهرة ، هذه المدينة التاريخية والمضيافة التي تثير فينا العديد من الذكريات .

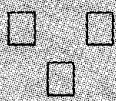
إنني على ثقة أن أعمالكم سوف تسفر عن نتائج طيبة بفضل دقة تنظيم هذا المؤتمر ، من جهة ، وبفضل العزيمة الصادقة والحكمة اللتين يتصف بهما المشاركون ، من جهة أخرى .

ذلك أنتني على دراية بالأهمية التي تعلقونها على هذه اللقاءات الدورية التي تسمح لكم باتخاذ قرارات سديدة جديدة ، آخذين في الاعتبار النتائج التي تتحقق والتقدم الذي أحرز والمصاعب التي ووجهت ، وذلك من أجل مواجهة كل التحديات التي تعترض سبيل الرفاهة والسلام اللذين تصبوا إليهما شعوبنا .

ولتحقيق هذا الهدف ، اختبرتم موضوعين مهمين لإدراجهما في جدول أعمال مؤتمركم ، هما :



**كلمة السيد
هنري أدوسيس
أمين عام
اتحاد البرلمانات الأفريقية**



نصر أكتوبر عام 1973 .

إننا نشهد ظهور المجالات السياسية والاقتصادية الكبرى في كثير من أنحاء العالم ، وتجمع معظم الدول في كيانات أكبر - من خلال الاندماج - من أجل الدفاع عن مصالحها بشكل أفضل وتعزيز تقدمها وتنميتها .

فالاندماج الإقليمي بما يحققه من منافع مختلفة ، مثل تحسين الوضع التنافسي لل الصادرات ، وتوسيع الأسواق المحلية ، ورفع مستوى التصنيع ، وتطبيق التكنولوجيا ، وتوفير الحماية ضد التطورات المعاكسة في الأسواق العالمية ، وتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ... الخ ، يعتبر استراتيجية عالمية للتقدم والتنمية .

لذلك كان إدراج موضوع السوق العربية المشتركة في جدول أعمال مؤتمركم أمراً بالغ الأهمية .

فمن الضروري البحث في كيفية تشيط هذه السوق وتعزيز أجهزتها بما يخدم مصالح الدول الأعضاء ويواكيـب التطورات الراهنة في هذا المجال على الصعيد العالمي .

وفي النهاية ، أود أنأشيد بالتضامن القائم بين اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي ، وأفضل مثال له هو إنشاء الحوار البرلماني الأفريقي - العربي الذي يغير في رأينا حلقة اتصال دائمة تقرب بيننا كل يوم أكثر وأكثر من خلال دراسة كل المشاكل ذات الاهتمام المشترك . لذلك يجب علينا أن نعمل من أجل تدعيمه .

إن النتائج الإيجابية التي تحقت حديثاً في الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هي أدلة ملموسة على هذا التضامن . إذن ، فلنواصل هذه الجهود ، والنصر النهائي في متداولنا .

وأخيراً أوجه إلى اتحادكم خالص الشكر من اتحاد البرلمانات الأفريقية على الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد البرلماني العربي سنوياً والذي يقوى بشكل أكبر أواصر الأخوة والتضامن الفعال التي تجمع بيننا .

أشكركم على حسن انتباهم .

* التضامن العربي ووسائل تعزيزه .

* السوق الاقتصادية العربية المشتركة .

إن تعزيز التضامن بين الدول العربية يعتبر دون أدنى شك - أمراً حتمياً في هذه الظروف . فإسرائيل تتكبر لمستولياتها وتنصل من التزاماتها التي تضمنتها اتفاقيات أوسلو والتي تقررت في المفاوضات التالية لها .

إنها ترفض الانسحاب من مدن وقرى الضفة الغربية ، وتحدد المجتمع الدولي بأسره ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وخاصة في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية ، غير مبالية بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تتضمن بعدم إدخال أية تغييرات في طبيعة أو هوية الأرضي الخاضعة للاحتلال .

وهي تضع كذلك العرّاقيـل أمام مفاوضات السلام مع كل من سوريا ولبنان .

إن هذه التصرفات الإسرائيلية هي المسؤولة عن انتشار أعمال العنف وازدياد حدة التوتر في المنطقة ، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة تلحق بكل شعوبها .

كذلك تواجه الأمة العربية مشاكل عديدة من بعض الوقت ، نخص منها بالذكر الحظر المفروض على كل من العراق وليبيا والأعمال الإرهابية في بعض الدول العربية ، الأمر الذي يضعف تلك الأمة ولا يعود بالنفع إلا على أعدائها .

إن تلك المشاكل وغيرها تستوجب دعم التضامن العربي بحيث تعمل الدول العربية كامة واحدة ، في مواجهة تلك التحديات التي تهدد حريتها وتقدّمها ورفاهتها .

إن التاريخ القديم والحديث يؤكد لنا أن الدول العربية قد استطاعت ، بفضل وحدتها وتضامنها ، على الصليبيـن في حطين .

وانتصرت الأمة العربية ، بفضل وحدتها وتضامنها ، على التتار في عين جالوت .

وبالوحدة والتضامن ، استطاعت هزيمة العدوـان الثالثـي على مصر عام 1956 وحققت

بيان الفتامين والقوارات الصادرة عن المؤتمر السابع لاتحاد البرلماني العربي

17 - الجمهورية الإسلامية الموريتانية .
وشاركت في أعمال المؤتمر أيضاً وفود ملاحظة تمثل جامعة الدول العربية ، والاتحاد البرلماني الدولي ، واتحاد البرلمانات الإفريقية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

حفل الافتتاح :

جرى حفل افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي في مقر جامعة الدول العربية تحت رعاية سعادة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية ، والذي أنساب عنه في الحضور السيد الدكتور / أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري .

وحضر حفل الافتتاح السفراء العرب المعتمدون في القاهرة وعدد كبير من أعضاء مجلس الشعب والشورى في جمهورية مصر العربية .

ألقيت في حفل الافتتاح كلمة راعي أعمال المؤتمر ، سعادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ألقاها باليابا السيد الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري .

وقد أعربت كلمة الرئيس مبارك عن أن انعقد المؤتمر يأتي في ظروف تواجه فيها أمتنا العربية تحديات ضارية يمكن أن تمس مصالحها وحقوقها الأساسية ، لذلك ينبغي أن نقابل تلك التحديات بروح جماعية وصف واحد ورؤية ثاقبة لا تخطئ الهدف ، وإصرار على

تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة ، جرت في القاهرة يومي السادس والسابع من محرم 1418هـ ، الموافق للثالث عشر والرابع عشر من أيار - مايو / 1997 م، أعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي بمشاركة وفود تمثل الشعب البرلماني العربية في كل من :

- 1 - المملكة الأردنية الهاشمية .
- 2 - دولة الإمارات العربية المتحدة .
- 3 - دولة البحرين .
- 4 - الجمهورية التونسية .
- 5 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- 6 - جمهورية جيبوتي .
- 7 - جمهورية السودان .
- 8 - الجمهورية العربية السورية .
- 9 - جمهورية العراق .
- 10 - دولة فلسطين .
- 11 - دولة قطر .
- 12 - دولة الكويت .
- 13 - الجمهورية اللبنانية .
- 14 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
- 15 - جمهورية مصر العربية .
- 16 - المملكة المغربية .

أحمد عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة الدول العربية الذي عبر عن أهمية عقد مؤتمر الاتحاد في مقر جامعة الدول العربية ، باعتبار ذلك يشكل تتويجاً للعلاقة القوية التي تربط بين الجامعة والاتحاد البرلماني العربي ، والتي تعززت بتوقيع اتفاق التعاون في نوفمبر - تشرين الثاني / 1996 . وأشار الدكتور عبد المجيد إلى أن البندين الأساسيين في جدول أعمال المؤتمر متراطمان ، مؤكداً أن استعادة جذور التضامن العربي وبنائه على أسس واضحة يمثل حجر الزاوية الذي تقاطع عنده المصالح الوطنية والقومية ، كما أنه يشكل القاعدة المتينة لتأكيد ذاتيتنا ، وصيانتها ، والذود عن مصالحنا ، وحماية أمتنا القومي، وتأمين المكانة الجديرة بأمتنا أمام التكتلات العالمية والإقليمية .

وأكَّدَ الدُّكتُورُ عَبْدُ الْمُجِيدَ أَنَّ الظُّرُوفَ الْتِي تَمَرُّ بِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ حَالِيًّا وَالْمَحَاوِلَاتُ الَّتِي تَقْوِيُّهَا إِسْرَائِيلَ لِتَدْمِيرِ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ تَقْضِيُّهَا مَنَا التَّمْسِكُ بِتَضَامِنِنَا وَالْتَّصْمِيمُ عَلَى نَيلِ حُقُوقِنَا الْمُشْرُوَّةِ مَهْمَةً طَالَ الزَّمْنَ وَتَكَاثَرَ الصُّعُابُ وَنَوْهُ الْأَمِينِ الْعَالَمِ لِجَامِعَةِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَنَّ اسْتِمرَارَ الْمَشَارِيعِ الْإِسْتِيَّطَانِيَّةِ لِلْحُكُومَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ الْحَالِيَّةِ ، وَالَّتِي تَهْدِي مِنْ وَرَاهِنِهَا إِلَى التَّأْثِيرِ عَلَى مَفَوَّضَاتِ الْوَضْعِ النَّهَائِيِّ قَبْلَ أَنْ تَبْدَأَ ، يَتَقَاضَ مِنَ الْمُتَطلَّبَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِمَدِ جُسُورَ النَّفَقَةِ وَالْعَبُورِ إِلَى تَحْقِيقِ السَّلَامِ وَالْأَمْنِ وَالْاسْتِقْرَارِ .

كذلك أشار الدكتور عبد المجيد إلى أن تهيئة المتطلبات السياسية لتدعم التضامن العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتهيئة المتطلبات الاقتصادية من خلال تشريع العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يستهدف الوصول إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تبدأ أولى خطواتها بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الذي يعتبر نقله نوعية على الطريق نحو بناء اقتصاد عربي قادر على الاستجابة لطموحات الأمة والتعامل بقوة وندية مع جميع التجمعات

خوض معركة الحضارة والتقدم بنفس العزيمة التي خضناها المعارك الماضية .

وأكَّدَتِ الْكَلْمَةُ أَنَّا مَطَالِبُونَ بِمُشَارِكَةِ فَعَالَةِ فِي إِرْسَاءِ مَعَالِمِ النَّظَامِ الْعَالَمِيِّ الْجَدِيدِ عَلَى أَسْسٍ تَضْمِنُ التَّوازِنَ وَالتَّكَافُؤَ بَيْنَ مَصَالِحِ جَمِيعِ الشَّعُوبِ وَتَهْيَةِ الظُّرُوفِ لِتَمْكِنِ الدُّولِ النَّاجِيَةِ مِنْ حَمَامَةِ حُقُوقِهَا .

وَحَوْلَ الْوَضْعِ فِي الْمَنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْضَحَتْ كَلْمَةُ الرَّئِيسِ مَبَارِكٍ أَنَّ وَطَنَنَا الْعَرَبِيَّ يَوْمَهُ تَحْدِيدَاتٍ مُتَزَّدِّيَّةٍ بِسَبَبِ تَعْثُرِ مَسِيرَةِ السَّلَامِ نَتْرِيَةٍ سِيَاسَاتِ إِسْرَائِيلَ وَمَمَارِسَاتِهَا الْإِسْتِيَّطَانِيَّةِ الْجَائِرَةِ وَمَسَاسَهَا بِالْحُقُوقِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ الْتَّابِتَةِ فِي الْقَدِيسِ ، وَوَاسْتِمرَارِهَا فِي مَصَادِرِ الْأَرْضِيِّ الْعَرَبِيِّ - وَنَلَكَ أَوْضَاعَ تَتَقَاضَ مِعِ رُوحِ السَّلَامِ وَالْاِنْقَافِيَّاتِ الْمُعَوَّدةِ مِنْ السُّلْطَةِ الْوَطَنِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ وَمَعِ الْحُقُوقِ الْتَّابِتَةِ لِلشَّعْبِ الْفَلَسْطِينِيِّ .

وَأَوْضَحَتْ كَلْمَةُ الرَّئِيسِ مَبَارِكٍ أَنَّا نَجَدُ لِزَاماً عَلَيْنَا أَنْ نَعْمَلَ مِنْ أَجْلِ الْوَصْولِ إِلَى صِيَغَةِ فَعَالَةِ لِخْلُقِ تَجْمُعِ اقْتَصَادِيِّ عَرَبِيِّ لِهِ الْآيَاتِهِ وَمَؤْسَسَاتِهِ فِي ضَوْءِ مَقْرَرَاتِ مؤَتَمِرِ الْقَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الَّتِي أَعْدَتْهَا جَامِعَةُ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَنَاقِشَاتِ الَّتِي دَارَتْ بَيْنِ الْبَرْلَامَانِيِّينَ الْعَرَبِ طَوَالَ سَنَوَاتِ .

وَأَشَارَتِ الْكَلْمَةُ أَيْضًا إِلَى أَنَّ قَدْرَةَ الْأَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَوَاجِهَةِ التَّحْدِيدَاتِ تَتَوقفُ عَلَى تَمَاسِكِ بُنَيَانِهَا وَصِلَابَةِ جَبَهَتِهَا الدَّاخِلِيَّةِ وَمَشَارِكَ الْجَمَاهِيرِ الْغَفِيرَةِ فِي الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ .

وَحَوْلَ دُورِ الْبَرْلَامَانِيِّينَ الْعَرَبِ ، أَكَّدَتِ الْكَلْمَةُ مَبَارِكَ أَنَّهُمْ حَمَاءُ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ الْمُعْبُرُونَ عَنِ إِرَادَةِ الْجَمَاهِيرِ ، الْقَادِرُونَ عَلَى إِقَامَةِ حَوَارٍ يَجْبَيُ بِنَاءَ بَيْنِ الْآرَاءِ الْمُتَبَايِنَةِ ، لِأَنَّ الْمَوْقَفَ الْأَمْثُلُ هُوَ مَحَصَّلَةُ التَّفَاعُلِ بَيْنِ الْآرَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي يَجْمِعُهَا الْوَلَاءُ الْأَسَمِيُّ لِلْوَطَنِ وَاحْتِرَامُ رَأِيِّ الْجَمَاعَةِ وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ جَمَاهِيرَ الْأَمَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحدَّدْ كَلْمَتَهَا عَلَى ضَلَالِ .

وَتَحْدَثُ فِي جَلْسَةِ الْأَفْتَاحِ أَيْضًا الدُّكتُورُ

العربية في تحقيق خطوات الوحدة العربية في إطار جامعة الدول العربية .

3 - تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيز دور الجامعة العربية .

وحول الوحدة الاقتصادية العربية أوضح الدكتور سرور أن إنشاء السوق العربية المشتركة هو دعوة للتعاون والمشاركة مع العالم من مواطن القوة والوحدة لا من موقع الانعزal والشرد .

وحول دور البرلمانيين العرب في تحقيق جميع هذه الأهداف أشار الدكتور سرور إلى أننا كبرلمانيين ، وبحكم مسؤوليتنا السياسية والتشريعية والرقابية ، مطالبون بالعمل على اتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق السوق العربية المشتركة واقتراح بهذا الصدد إنشاء آلية برلمانية عربية على شكل لجنة برلمانية خماسية تتبع من مؤتمر الاتحاد برأسها رئيس الاتحاد وتضم في عضويتها أربعة من رؤساء البرلمانات العربية يمثلون المغرب والشرق والخليج للقيام بهذه المهمة .

بعد ذلك ألقى سعادة الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس التواب المغربي ، كلمة في الجلسة استهلها بالإعراب عن الشكر والتقدير لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ولمجلس الشعب المصري ، ورئيسة الدكتور أحمد فتحي سرور ، لما هيأه لاجتماعات مؤتمر الاتحاد من حسن التنظيم والتكريم والترحيب . ثم تحدث الدكتور السعيد عن إدراك البرلمانيين العرب لحقيقة التحديات التي تواجه الأمة العربية في الميدان الاقتصادي في مرحلة يعاد فيها تنظيم الاقتصاد العالمي على أساس التكامل والتنافس وصيانة المصالح الاقتصادية والدفاع عنها الأمر الذي يحتم على البرلمانيين العرب البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق مناهج التعاون والاندماج بين الأقطار العربية . ومن هنا تأتي أهمية إنشاء سوق عربية مشتركة تمثل مرحلة متقدمة على

والنكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية .

وفي ختام كلمته أشار الدكتور عبد المجيد إلى أن جامعة الدول العربية تتطلع إلى قيام الاتحاد البرلماني العربي والشعب والأعضاء بتكتيف رعايتها لقضايا العمل العربي المشترك من خلال تيسير إجراءات التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم في إطار الجامعة العربية ، والحرص على توحيد التشريعات الاقتصادية العربية .

ثم ألقى الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري ، بصفته رئيساً للشعبة المصرية المضيفة ، كلمة أكد فيها أن المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي يأتي في مرحلة بالغة الدقة يجتازها عالمنا العربي الآن في إطار تحولات جذرية تمر بالمجتمع الدولي . وأشار الدكتور سرور إلى أن هناك تحديات ضخمة تتطلب العمل على تعزيز الكيان العربي وتفعيل دوره من أجل استشراف آفاق جديدة لأبناء العروبة سماتها تحالف العقل والتاريخ والحقيقة مع المستقبل .

وأوضح الدكتور سرور أن الأمة العربية في المرحلة الراهنة تحتاج إلى تعزيز تلاحمها وتضامنها من خلال أمور ثلاثة هي :

1 - وضوح الرؤية ودقة الهدف ، خاصة في خياراتها الإستراتيجي للسلام ، لأن تضامن الإرادة العربية هو السبيل القادر على منع انتهاك إسرائيل لمرجعية مؤتمر مدريد في عام 1991 والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 و 425 ، وبدأ الأرض مقابل السلام .

2 - إن نقطة البدء في إحياء التضامن العربي يتمثل في إزالة الخلافات والمنازعات بين الأقطار العربية . ويجب علينا العمل بكل قوانا الجماعية وصيانته قرارات القمة العربية الأخيرة ووضعها موضع التنفيذ ، لا سيما إنشاء محكمة عدل عربية ، وان نمد الجسور بين الهيئات البرلمانية العربية لنقيم في النهاية البرلمان العربي الموحد الذي يعكس تقدم الأمة

أعمال المؤتمر بمقابلة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية صبيحة يوم الاثنين في 1997/5/12 .

وقد رحب سيادته بالسادة رؤساء البرلمانات وال المجالس والوفود على أرض مصر العربية ، ونوه بأهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد البرلماني العربي وأكد مساندة مصر لهذا الدور .

وقدم سياته تحليلًا وافياً وعميقاً للأوضاع الراهنة على الساحتين العربية والدولية مؤكداً أن مستقبل الأمة العربية مرهون بتحقيق تضامنها ووحدة صفها لمواجهة الأخطار والتحديات التي تترافق بها . وتوقف سيادته عند عملية السلام في الشرق الأوسط وشرح المخاطر التي تحدق بها بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية التي أوصلت هذه العملية إلى طريق مسدود .

ذلك شرح سيادته أبعاد موضوع إنشاء السوق العربية المشتركة وتأثيراته الإيجابية اللاحقة على اقتصادات البلدان العربية ، مؤكداً أنه لا مكان في عالم اليوم إلا لكيانات الكبيرة التي تستطيع الصمود في وجه التكتلات العالمية العملاقة . وأكد سيادة الرئيس مبارك أيضاً أن السوق العربية المشتركة سوف تفيذ جميع البلدان العربية الكبيرة والصغرى . وعبر سيادته عن ارتياحه لطرح هذا الموضوع في جدول أعمال المؤتمر البرلماني السابع .

وكان الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب المغربي ، قد ألقى في بداية اللقاء كلمة أعرب في مستهلها عن شكر البرلمانيين العرب لسيادة الرئيس مبارك لرعايته أعمال المؤتمر السابع للاتحاد . كما نوه الدكتور السعيد بالتطورات الإيجابية الشاملة التي تحققت في مصر في ظل قيادة الرئيس مبارك ، ولا سيما مشروع توشكى الذي هو مشروع القرن . كما أكد تثمين البرلمانيين العرب للدور الرائد الذي يلعبه سيادة الرئيس مبارك في توطيد وحدة

طريق الاندماج .

وأكد الدكتور السعيد حرص الاتحاد البرلماني العربي على إشراك ممثلي الشعوب العربية في تحقيق هذا الهدف القومي العربي .

ونوه الدكتور السعيد في كلمته أيضاً بأهمية اتفاق التعاون الذي ابرم في القاهرة بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي في أواخر العام الماضي باعتباره إسهاماً في تعزيز العمل العربي المشترك .

وكذلك أوضح الدكتور السعيد أن مواجهة التحديات وتلبية استحقاقات التنمية يحتاجان إلى جهد واسع يتعدى نطاق الاقتصاد والتجارة ليشمل المجالات الفكرية والتربية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني ، إضافة إلى العمل السياسي المؤثر جداً في مسيرة التنمية العربية والتعاون الاقتصادي . ومن هنا تأتي أهمية التضامن العربي كوعاء وأرضية لتحقيق جميع التطلعات التي راودت الأجيال السابقة .

وذكر الدكتور السعيد أعضاء المؤتمر بالكلمة التي قالها جلالة الملك الحسن الثاني ، عاهل المملكة المغربية ، في لقائه مع السادة رؤساء البرلمانات العربية في المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي في الرباط (1995)، والتي تدعو إلى أن يتحمل البرلمانيون العرب مسؤولياتهم في حث قادتهم على القيام بكل ما من شأنه تعزيز التضامن العربي .

وأكد الدكتور السعيد في ختام كلمته أن الصعوبات الراهنة لن تزيدنا إلا إصراراً على العمل لمناصرة الحق العربي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ، ورفع الحصار الظالم عن الجماهيرية العربية الليبية ورفع وتخفيض المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق ، وإيجاد أنجح السبل لحل مشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين ، والدفاع عن الوحدة الترابية وسلميتها في مجموعة الوطن العربي .

هذا وقد تشرف السادة رؤساء البرلمانات وال المجالس ورؤساء الوفود المشاركون في

ممثل الشعبة السورية رئيساً ، وممثل الشعبة الفلسطينية مقرراً ، وكلفت لجنة صياغة مصغرة ضمت ، بالإضافة إلى رئيس اللجنة ومقررها ، ممثلاً عن الشعبة المغربية وممثلاً عن الشعبة المصرية وممثلاً عن الأمانة العامة للاتحاد لإعداد مشروع قرار حول التضامن العربي والقضايا السياسية العربية الأخرى . وعرضت مشاريع القرار في الاجتماع الثاني للجنة ، ووافقت عليها بعد إجراء التعديلات المناسبة ، وتم رفع هذه المشاريع إلى اجتماع السادة رؤساء البرلمانات والوفود .

اللجنة الاقتصادية - التي كلفت بدراسة موضوع الرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة وإعداد مشروع قرار حوله أيضاً . وفي اجتماعها الأول انتخبت اللجنة ممثل الشعبة البحرينية رئيساً وممثل الشعبة السورية مقرراً . كما كلفت لجنة صياغة مؤلفة من رئيس اللجنة ومقررها وممثلي الشعب البرلمانية في كل من : الكويت ولبنان ومصر ، ومندوب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وممثلاً للأمانة العامة للاتحاد لإعداد مشروع قرار حول البند الاقتصادي . وأقرت في اجتماعها الثاني المشروع المقترن من لجنة الصياغة بعد إدخال التعديلات المناسبة ، وتم رفع هذا المشروع إلى اجتماع السادة رؤساء البرلمانات والوفود .

ثم بدأ السادة رؤساء الوفود بـلقاء الكلمات التي تعبّر عن وجهات نظر شعبيهم البرلمانية حول الموضوعتين المطروحين أمام المؤتمر .

وقد أعرب المؤتمر عن الشكر العميق للشعبة البرلمانية المصرية ، ورئيسها الدكتور أحمد فتحي سرور على استضافة أعمال المؤتمر ، وعلى الرعاية الكريمة وحسن الوفادة ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تسهيل مهمة المشاركين وإنجاح أعمال المؤتمر . كما أشاد المؤتمر بكفاءة جهاز الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري الذي أسهم بصورة فعالة في إنجاح أعمال المؤتمر . ورحّب المؤتمر بالدعوة الكريمة التي

الصف العربي وتحقيق التضامن العربي في المرحلة الراهنة .

وقدم الدكتور السعيد إلى سيادة الرئيس مبارك هدية رمزية ، هي مجسم للمسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس الشريف ، مشيراً إلى أنه شاهد على أن العرب لن ينسوا القدس ، ولن يسمحوا لقوات الاحتلال أن تويد احتلالها أو تدنس مقدساتها ، وأنهم سيواصلون العمل لاستعادة القدس العربية إسلامية ، طاهرة .

وفي جلسة العمل الأولى انتخب الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري ، رئيساً للمؤتمر . ثم جرى إقرار جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية :

- 1 - إقرار جدول الأعمال .
- 2 - تقرير رئيس الاتحاد .
- 3 - الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة .
- 4 - التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه .

واستمع المؤتمر بعد ذلك إلى تقرير من رئيس الاتحاد الدكتور محمد جلال السعيد عن نشاط رئاسة الاتحاد خلال العام الماضي ، وأقر ذلك التقرير . كذلك قرر المؤتمر اعتبار الكلمة التي ألقاها سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، في لقائه مع رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود ، والكلمة التي وجهها سيادته في حفل افتتاح المؤتمر وثيقتين أساسيتين من وثائق المؤتمر . وقرر أيضاً توجيه برقة شكر واعتذار وتقدير إلى سيادته على رعايته أعمال المؤتمر .

بعد ذلك تم تشكيل اللجانتين الأساسيتين للمؤتمر وهما :

اللجنة السياسية - التي كلفت بدراسة موضوع التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه ، وإعداد مشروع قرار حوله . وقد انتخبت اللجنة في اجتماعها الأول

استناداً إلى الروابط المشتركة التي تجمع بين هذه الدول ، لا سيما روابط التاريخ والجوار الجغرافي ، والأصول العرقية واللغة والثقافة المشتركة لأبناء الأمة العربية ، واستناداً أيضاً إلى المصالح المشتركة لهذه الدول التي تمثل في الحفاظ على أنها القومي ، وتوفير مقومات نموها الاقتصادي ، وضمان استقرارها الداخلي ، وتعزيز مكانتها الدولية .

- مدركاً أنه بالرغم من أن التضامن العربي كان وما يزال مطلبًا استراتيجياً مطروحاً من جانب الدول العربية منذ استقلالها في أواسط هذا القرن ، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب ، وبقي تضامناً مؤقتاً تستدعيه ظروف رد الفعل على الخطير الخارجي ، وعجزت آياته عن إيجاد حلول جذرية لبعض الخلافات العربية .

- مدركاً أيضاً أن قصور التضامن العربي خلال العقود الماضية ناتج عن عوامل عديدة أبرزها سيطرة الروح القطرية على سياسات ومقاعد معظم الدول العربية ، وغياب الإطار المؤسسي القوي لهذا التضامن ، وفقدان الأساس الاقتصادي والمصلحة الاقتصادية التي تشكل سباجاً حاماً له ، ووجود عوامل خارجية تمنع في تحقيقه .

- مؤكداً أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الأمة العربية في الآونة الراهنة ، والذي يجب أن يحظى بأولوية مطلقة على الصعيد العربي ، هو التحدي الذي يطرحه خيار السلام في منطقتنا ، والذي يمر الآن بمنعطف خطير يمكن أن ينسف عملية التسوية السلمية بالكامل نتيجة مواقف التعتن والصلف التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية ، وخاصة الحكومة الحالية ، إزاء القضايا الأشد حساسية وحسماً في التسوية وهي القدس ، واللاجئون والمستوطنات والمستقبل السياسي ، والمصير النهائي للأراضي الفلسطينية ، والانسحاب من الجولان حتى حدود الرابع من حزيران عام 1967 ، وكذلك الانسحاب من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي

وجهها سعادة الأخ ميدى أحمد ولد بابا ، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية ، لعقد المؤتمر الثامن للاتحاد والورة القائمة لمجلس الاتحاد في نواكشوط في أيار - مايو) 1998 .

كتلك أعرب المؤتمر عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ، سواء فيما يتعلق بتنفيذ مقررات مجلس الاتحاد ومؤتمراته بصورة جدية وبناءة ، أم فيما يتعلق بتنظيم أعمال دورة مجلس الاتحاد والمؤتمر وإعداد المذكرات والتقارير وتوزيعها قبل انعقادها بفترة كافية ، الأمر الذي سهل مهمة الأعضاء المشاركين في إنجاح أعمال المؤتمر .

وتلقى المؤتمر برقة من سعادة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ، يعذر فيها عن عدم تمكنه من الحضور ، نظراً لانشغال مجلس النواب الجديد بتنظيم حياته الداخلية ، ويتمثل في المؤتمر التوفيق والنجاح .

وفي الجلسة الختامية التي عقدت مساء الرابع عشر من أيار - مايو 1997 واستناداً إلى ما تضمنته المداخلات التي ألقاها السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود والمناقشات التي طرحت في الجلسات العامة ، وتقديرى الجنين السياسية والاقتصادية - الذين حظيا بموافقة السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود - اتخذ المؤتمر القرارات التالية :

أولاً - القرارات السياسية

القرار 1/مؤ 7 :

حول التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في إحيائه وتعزيزه
 إن المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي :

- معتبراً أن التضامن العربي يمثل إطاراً عاماً للتعامل بين الدول العربية ، وقيمة عليا تحكم علاقتها ، تلزم الدول العربية من خلاله بإرساء نمط من التعاون والتنسيق فيما بينها

- مرحباً بالقرارات الصادرة عن كل من مؤتمر القمة العربية (يونيو-حزيران/1996) واجتماع رؤساء الخارجية العرب (مارس/آذار 1997) ، والتي تؤكد أن الأمة العربية قادرة على مواجهة التحديات والاستفزازات الإسرائيليّة وعدم التغريط في حقوقها ، مع تمسكها باستكمال مسيرة السلام وفقاً لقرارات الشرعية الدوليّة والأسس التي ارتكزت عليها ، والتي انطلقت على أساسها عملية السلام .

مذكراً بالأهداف الواردة في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ، ومرحباً بالقرارات الصادرة عن مجالس الاتحاد ومؤتمراته بخصوص التضامن العربي ، لاسيما قرار المؤتمر السادس للاتحاد الذي عقد في الرباط (نيسان - أبريل 1995) وقرار الدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد التي عقدت في دمشق وقانا (أيار/مايو - 1996) .

يقرر مايلي :

1 - يؤكد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة الصف العربي وعدم استبعاد أي دولة من دوله ، والالتزام الصارم بعدم تدخل أي بلد عربي في الشؤون الداخلية لبلد عربي آخر .

2 - يدعو إلى ضرورة انعقاد القمة العربية بصورة دورية منتظمة لرسم سياسة عربية مشتركة ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها .

3 - يقرر تشكيل لجنة برلمانية برئاسة الاتحاد ويراعى تشكيلها شمولية التمثيل لمتابعة ما يتخذ من خطوات لإنشاء السوق العربية المشتركة وإعداد تقارير وتوصيات بهذا الشأن توزع على البرلمانات والحكومات العربية وتنشر على الرأي العام العربي .

ويقرر تشكيل هذه اللجنة من الشعب البرلماني للمغرب ومصر وسوريا والكويت ولبنان ، على أن تضع هذه اللجنة النظام الداخلي لتسهيل أعمالها .

4 - يؤكد على ضرورة تجديد الطاقات والإمكانات العربيّة كافة لمواجهة تحدي السلام

وتق فرار مجلس الأمن رقم 425 .

- مؤكداً أيضاً أن سياسة الاستيطان التي تتبعها الحكومات الإسرائيليّة ، وخاصة حكومة نيتانياهو ، تتناقض تماماً مع استراتيجية السلام التي عقد على أساسها مؤتمر مدريد ، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام .

مشيراً إلى التحديات التي تواجه النظام العربي في تطوره المعاصر ، وبخاصة التحدى الذي تطرحه المستجدات الدوليّة الراهنة من خلال النظام الدولي الجديد الآخذ في التبلور بعد انتهاء النظام ثانوي القطبي أثر انهيار الاتحاد السوفيتي ، والذي تتحدد أهم ملامحه في الهيمنة أحادية القطب ، وما يرافقها من ازدواجية في المعايير ، والتجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصاديّة ، والثورة الكبيرى في عالم الاتصالات والمعرفة ، والتي تؤكد في مجلتها على ضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة للعمل طبقاً لها خلال الفترة القادمة .

- ومشيراً أيضاً إلى الأزمات التي تفتعلها بعض دول الجوار وما ينتج عنها من آثار سلبية على علاقاتها مع الدول العربية .

- لافتاً النظر إلى التحدى المتمثل في إخفاق مشروعات التكامل العربي في المجالات الاقتصاديّة ، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج التنمية الوطنية ، واستنزاف الموارد لبعض الدول العربيّة ، والتحدي الذي تطرحه قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي .

- لافتاً النظر أيضاً إلى وضع مؤسسات العمل العربي المشترك وقصورها عن تطوير ذاتها ، وعدم الاستفادة من تجارب التنظيمات الدوليّة والإقليمية الرائدة في هذا الخصوص ، وتضاؤل الروابط فيما بين أعضائها .

- مؤكداً من جديد أن مواجهة هذه التحديات وغيرها ، تتطلب موقفاً عربياً ، ينبع من رؤية مشتركة ، ويستند إلى تضامن عربي فعال ، قادر على توفير مقومات المواجهة والنجاح .

متلازمة لا يمكن الفصل بينهما .

9 - يرى ضرورة تقويم علاقات العرب مع دول الجوار ، بما يجعلها إضافة للقوة العربية ، وخاصة وأن هذه المشكلات تتعلق بالحقوق العربية من أرض و المياه و سواها ، كما تتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية .

10 - ينوه بأهمية إيجاد آلية للتسيق بين المستويات المختلفة للعمل العربي المشترك ، سواء الحكومي الرسمي ، أو النوعي ، أو الأهلي ، على أن يتم تحديد مجالات التداخل بين هذه المستويات بحيث تتحول من حالة الأزدواجية في بعض الحالات ، إلى حالة التكامل أو التفاعل ، بما يقضي إلى توفير الموارد اللازمة لقيام مؤسسات العمل العربي المشترك بمهامها بفعالية أكثر .

11 - يشير إلى أهمية التوصل إلى أسلوب يكفل تبادل الخبرات بين المؤسسات العربية العاملة في نطاق العمل العربي المشترك ، سواء كانت خبرة فنية أو عملية ، أو إدارية ، أو غيرها من أشكال الخبرة ، بما يؤدي إلى تعميق الثقة بين الأطراف العربية في مختلف النشاطات .

12 - يشدد بتوقيع اتفاق التعاون بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية كشكل من أشكال تعزيز دور مؤسسات العمل العربي المشترك ، وإسهاماً في تحقيق التضامن العربي .

13 - يجدد تكليف السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي بالاتصال مع القادة والمسؤولين العرب بهدف الإسهام في تنمية الأجياد العربية من أجل تعزيز التضامن العربي .

القرار /2 مؤ 7

حول عملية السلام في الشرق الأوسط

1 - يؤكد المؤتمر ان تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق سلام عادل و شامل هو هدف و خيار استراتيجي يتحقق في

في هذه المرحلة الصعبة ، ودعم الموقف التفاوضية الفلسطينية والسورية واللبنانية ، وترجمة القرارات الصادرة بشأن القدس العربية إلى واقع ملموس ، خاصة ما يتعلق بالحفاظ على هويتها العربية ومكانتها الدينية وطابعها التاريخي .

5 - يؤكد أيضاً على أن نقطة البدء في إحياء التضامن العربي ، تتمثل في تخطي الخلافات العربية وتحقيق المصالحة الشاملة ، وهو ما يقتضي تعزيز دور جامعة الدول العربية، من خلال :

أ - تطوير ميثاق الجامعة ، وتنعيم دور الهيئات والمنظمات المتخصصة التابعة لها بما يمكنها من التصدي للتحديات التي تواجه أممها العربية .

ب - العمل على حل الخلافات والمشكلات العربية في إطار جامعة الدول العربية وفق آلية يتم الاتفاق عليها .

ج - الالتزام بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى ، والإسراع بإنشاء محكمة العدل العربية ، والبرلمان العربي الموحد .

6 - يدعو إلى توثيق الصلات بين جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية العربية ، مع التأكيد على أن الجامعة العربية هي المظلة التي تعمل في إطارها هذه التجمعات .

7 - يشدد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لدعم الحريات العامة وحقوق الإنسان العربي وترسيخ مسيرة الديمقراطية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، بالأسلوب الذي تقرره كل دولة ، وبما يتلاءم مع ظروفها وتجاربها ، باعتبار ذلك أهم السبل لتحقيق التقدم والرخاء للأمة العربية .

8 - يدعو إلى وضع استراتيجية عربية قومية توفر تحقيق الأمن العربي بكل جوانبه وحمايته ، مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر

- د - وقف عرقلة فتح مطار غزة وإقامة ميناء غزة .
- ه - منع مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة الطرق الالتفافية والمستوطنات .
- و - إطلاق سراح السجناء والمعتقلين الفلسطينيين .
- 5 - يدين الممارسات الإسرائيلية المناقضة لعملية السلام وخاصة الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم ، وتشريع التعذيب النفسي والجسدي للمعتقلين العرب في مخالفة صريحة لكل القوانين والشرعيات الدولية . ويذعن الحكومات والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى التحرّك الفعال ضد هذه السياسات والممارسات والعمل على وقفها .
- 6 - يوجه التحية والتقدير والاعتذار والتأييد للشعب الفلسطيني الصامد وقادته في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في مواصلة النضال لإزالة الاحتلال والتصدي لكل السياسات والممارسات الإسرائيلية المعادية للسلام من أجل استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية .
- 7 - يساند الجهود والاتصالات التي تقوم بها جامعة الدول العربية مع الجهات الفلسطينية المختصة والدولية المعنية لدعم عملية الإعمار والتعمير في فلسطين لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي الفلسطيني .
- 8 - يدعو الحكومات العربية إلى ضمان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين ، خاصة حملة وثائق السفر الصادرة عن دول عربية مضيفة ، لتسهيل أمورهم الاقتصادية والحياتية لحين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية .
- 9 - يؤكد سيادة سوريا على كامل الجولان المحتل ، ويرفض كل ما تتخذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي في الجولان المحتل ، ويعتبر الإجراءات

ظل الشرعية الدولية ، ويستوجب التزاماً مقابلأً له تؤكده إسرائيل دون مواربة من أجل استكمال مسيرة السلام ، وفق الأسس التي عقد بموجبها مؤتمر مدريد ، وهي مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي 242 ، 338 ، 425 .

2 - يؤكد أيضاً أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تحرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس ، كما يستوجب انسحاب إسرائيل من الجولان المحتل إلى حدود الرابع من حزيران سنة 1967 ، والانسحاب من جنوب لبنان وبقائه الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً ، ولا سلام بدون ذلك .

3 - يدين سياسية إسرائيل الرامية إلى تكريس إحتلال الأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان ، والتهرب من استحقاقات السلام ، وتحملها مسؤولية فشل عملية السلام بسبب تلك السياسة .

4 - يدعو المجتمع الدولي ، وخاصة راعي عملية السلام ، إلى حمل إسرائيل على تنفيذ كل البنود المعلقة من اتفاقيات المرحلة الأنفالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وذلك بالعمل على :

أ - وقف الحصار وإغلاق الأرض الفلسطينية أمام حركة الأشخاص والبضائع ، ومايلحقه ذلك من أضرار بالغة بالجانب الاقتصادي والاجتماعية والحياتية للشعب الفلسطيني .

ب - إنهاء المماطلة ووضع العراقيل أمام عودة النازحين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم .

ج - ضرورة إقامة المرآب الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

14 - يدعوا إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ، ويدين موقف إسرائيل الرافض للتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويدعم المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لتوقيع هذه المعاهدة .

القرار 7/3 مؤ

حول وضع مدينة القدس الشريف

1 - يرفض الؤتمر السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والطبيعي لمدينة القدس بهدف تهويدها وتحديد مستقبلها من الظرف واحد ، خلافاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 ، وانتهاكاً للاتفاques المبرمة في إطار عملية السلام .

2 - يدين الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة الأرضي وبناء المستوطنات ، وخاصة في محيط القدس على جبل أبو غنيم ، مصادرة هويات المواطنين الفلسطينيين المقسيين وإغلاق المؤسسات الشعبية والوطنية الفلسطينية في المدينة المقدسة ويعتبر هذه الإجراءات غير شرعية وباطلة وعقبة في طريق السلام .

3 - يطالب المجتمع الدولي ، وخاصة راعي مؤتمر السلام ، بالتدخل لوقف هذه الإجراءات وإلغاء مفعولها حفاظاً على عروبة القدس ووضعها كأرض محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على كل الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة منذ العام 1967 .

4 - يرحب بقرار الجمعية العامة في دورتها الخاصة (97/4/25) ، وكذلك بيان الاتحاد الأوروبي (مارس - آذار 1997) ، وقرار الاتحاد البرلماني الدولي (97/4/15)، وقرار مؤتمر القمة الإسلامي أباد (مارس آذار / 97) وقرار مؤتمر دول عدم الانحياز (نيسان - إبريل 1997) ، وقرار

الإسرائيلية غير شرعية ولاجية وباطلة ، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية وليثاق الأمم المتحدة وقراراتها ويشهد بصعود المواطنين العرب السوريين وتصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية ، وباصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية ، ويشدد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الجولان المحتل ومواطنة .

10 - يستذكر التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا ، والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام ، ويدعو إلى مساندة موقف سوريا من استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة.

11 - يدعو الحكومات العربية إلى إيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف كافة أشكال التعامل معها ، بما في ذلك أغلاق المكاتب والبعثات وفق قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب في 13 / 3 / 1997 ، إذا لم تعد إسرائيل إلى المفاوضات على كافة المسارات ، وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد وبدأ الأرض مقابل السلام ، وتنفيذ جميع الاتفاقيات والتهدئات والالتزامات التي تم التوصل إليها .

كما يدعو الحكومات العربية إلى تعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف ، والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل القائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

12 - يطالب المجتمع الدولي ، وخاصة راعي عملية السلام ، بتحمل مسؤولياتهم بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التزاماتها إزاء عملية السلام .

13 - يطالب الاتحاد الأوروبي القيام بدور أكثر فاعلية في عملية السلام يتناسب مع دوره الاقتصادي ويكمّل الدور الأمريكي ويعيد إليه توازنـه وحيادـته .

لها، ويناشد الدول العربية الوفاء بالتزاماتها التي وردت في مؤتمر قمة تونس 1979 لدعم صمود لبنان وإعادة إعماره .

5 - يؤيد تلزيم المسارين السوري واللبناني في المفاوضات ، باعتبار ذلك يخدم المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين والأمة العربية .

6 - يطالب بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي مجررة قانا في جنوب لبنان في أبريل - نيسان - 1996 .

حول الأزمة القائمة بين الجماهيرية العربية الليبية وبعض الدول الغربية :

1 - يحيي المؤتمر ما أبدته الجماهيرية العربية الليبية من مواقف مرنة ، وما تبذل من جهود في البحث عن حل عادل لهذا الخلاف ،

ويعرب عن قلقه البالغ إزاء فداحة الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي والشعوب المجاورة من جراء استمرار الحظر والإجراءات القسرية المفروضة عليه ، ويجدد تضامنه مع الشعب العربي الليبي في مواجهتها؛

2 - يدعو البلدان الغربية الثلاثة : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى الاستجابة للمبادرات الإيجابية المعروضة والهادفة إلى إجراء محاكمة عادلة ونزيفة للمشتتب بها في بلد محايده يتقى عليه ؛

3 - يحث على رفع الحظر المفروض على ليبيا وتجنب الشعب الليبي مزيداً من الأضرار والمعناة ، تتفىأ لما قررته القمة العربية التي عقدت في القاهرة في 23/6/1996 ، ولما قرر مؤتمر قمة عدم الانحياز الحادي عشر الذي عقد في كولومبيا .

القرار 6/مؤ7

حول مشروع الاتحاد العربي المقترن من الجماهيرية العربية الليبية

أطع المؤتمر على مشروع «الاتحاد العربي» المقترن من الجماهيرية العربية الليبية والذي عرض على القمة العربية في القاهرة

لجنة القدس (آذار - مارس - 1997) .

5 - يشيد بتوصية لجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ، بوضع الأموال الموجودة في صندوق وقية القدس تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية لمواجهة مؤامرة تهويد المدينة المقدسة والهجمة الاستيطانية عليها .

6 - يدعو الدول العربية إلى وضع خطة شاملة لحفظ على الطابع العربي للمدينة المقدسة وحماية الوجود العربي فيها وتوفير الأموال اللازمة لذلك .

7 - يدعو أيضاً إلى تجديد الطاقات العربية والإسلامية وال المسيحية للمحافظة على الوضع المتميز للقدس ، وحماية المقدسات الإسلامية والمسحية فيها .

حول لبنان :

1 - يدين استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وبقاعة الغربي ويدعو الأمم المتحدة إلى العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 القاضي بانسحاب إسرائيلي الفوري غير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً .

2 - يشجب ويدين استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ، باعتبارها إرهاب دولة منظم ، ويطالب المجتمع الدولي والهيئات الدولية بالضغط على إسرائيل والعمل على إيقاف الممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي العزل في الأراضي اللبنانية المحتلة وتقديم التعويضات عن الأضرار الناجمة عن هذه الاعتداءات .

3 - يطالب إسرائيل بالعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين في سجون إسرائيل .

4 - يؤكد حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، وهو حق تكفله القوانين والأعراف الدولية ، ويحيي المقارمة الوطنية اللبنانية ، ويدعو إلى تقديم كل أشكال الدعم

القرار 10/مؤ 7**حول الصومال :**

- 1 - يناشد المؤتمر الفصائل الصومالية كافة أن تتوقف عن الاقتتال فيما بينها والاحتكام إلى الحوار المباشر لحل خلافاتها .
- 2 - يساند جهود ومبادرات جامعة الدول العربية الهادفة إلى حل المسألة الصومالية .

القرار 11/مؤ 7**حول احتلال إسبانيا سبتة ومليلية المغريبيتين :**

- يدعو المؤتمر إسبانيا إلى الانسحاب من الأرضي المغربية المحتلة في سبتة ومليلية ويحثها على قبول بإنشاء خلية (هيئة) مشتركة لإيجاد حل لهذه المشكلة بما يضمن للمغرب سيادته وحقوقه ولإسبانيا مصالحها .

القرار 12/مؤ 7**حول بعض أوجه العلاقات مع دول الجوار :**

- 1 - يعتبر المؤتمر أن الأفاق العسكري التركي - الإسرائيلي الأخير والمناورات المشتركة التي تجري في إطار يشكل تهديد للأمن العربي ويخل بعلاقات حسن الجوار ، ويختلف قرارت منظمة المؤتمر الإسلامي التي وافقت عليها تركيا .

- 2 - يؤكد حق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات ، باعتبارهما من الأنهرات الدولية ، ويدعو تركيا إلى الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية بهذا الخصوص .

القرار 13/مؤ 7**حول الإرهاب :**

- 1 - يدين المؤتمر الإرهاب بجميع صوره وأشكاله ، بما فيها إرهاب الدولة ، ويدعو إلى التفريق بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل تحرير أراضيها المحتلة ، واستعادة حقوقها المشروعة ، وفق ما أقرته المواثيق والقرارات الدولية .
- 2 - يطالب الحكومات بعدم إيواء وتدريب

(يونيو 1996) ، ويوصي بدراسة وعرض ملاحظات الشعب الأعضاء عليه في المؤتمر القائم باعتباره إحدى آليات تحقيق التضامن العربي المنشود .

القرار 7/مؤ 7**حول العلاقات العراقية - الكويتية :**

1 - يؤكّد المؤتمر ضرورة الحفاظ على وحدة العراق ، وعارضته لأية سياسات أو إجراءات تؤثر على سلامته الإقليمية وتحدد حدوده ووحدة ترابه واستقلاله الوطني .

2 - يدعو العراق إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالكويت ، وخاصة القرارات المتعلقة بإطلاق سراح المحتجزين والمفقودين الكويتيين ، تعزيزاً للإسراع برفع الحصار عن الشعب العراقي في أقرب الأجال ⁽¹⁾

القرار 8/مؤ 7**حول الجزر العربية الثلاث المحتلة :**

يؤكد المؤتمر حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، ويدعو إلى حل النزاع حولها بالوسائل السلمية وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي ، والقرارات العربية والدولية ذات الصلة ، بما في ذلك إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم دولية أو محكمة العدل الدولية .

القرار 9/مؤ 7**حول السودان :**

1 - يعرب المؤتمر عن تضامنه مع السودان الشقيق ، ودعمه لوحدة أرضيه واستقلاله في وجه محاولات تجزئته والانتهاكات من سيادته أو التدخل في شؤونه الداخلية .

2 - يؤيد السودان في جهوده الرامية لمنع فرض الحصار عليه .

⁽¹⁾ سجل وقد المجلس الوطني العراقي اعتبره على ما ورد في هذا القرار .

- 2 - حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
- 3 - حرية تبادل البضائع .
- 4 - حرية النقل والترانزيت .
- وفي 27/2/1981 تم إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية . وفي عودتنا إلى الماضي لأدّي لنا من أن نتساءل عن جدوى هذه التجربة ، أو بتعبير آخر لماذا لم تستطع هذه السوق أن تكون سوقاً عربية مشتركة موسعة بالمعنى الاقتصادي .
- إجابة على هذا السؤال تبين الأسباب التالية:
- 1 - الأثر المباشر وغير المباشر للقرار السياسي العربي على القرار الاقتصادي العربي .
 - 2 - اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية والتفاوت في مستويات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فيما بينها .
 - 3 - اختلاف هيكل البنية الاقتصادية بين الدول العربية .
 - 4 - تجاهل مزايا التكامل الاقتصادي العربي على المدى البعيد .
 - 5 - ازدواجية خطوات التكامل الاقتصادي العربي على المستويات الثانية الانتقائية دون الإقليمية .
 - 6 - عدم الالتزام بالدرج العلمي والمنطقى في الخطوات التي رعت تدابير التكامل .
 - 7 - عدم إلزامية القرارات المتخذة على مستوى جامعة الدول العربية .
 - 8 - عدم تحقيق التوافق الضروري بين المصالح القطرية ، من جهة ، والمصالحة القومية العليا ، من جهة أخرى .
- ومن الجدير بالذكر أن هناك علامات تفاؤل في اتجاه النمو الإيجابي للعلاقات الاقتصادية العربية للبنية ، ولعل أبرزها :
- أ - زيادة حجم الاستثمارات المباشرة لرأس الأموال .

وتمويل الإرهابيين ، والالتزام بتسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية لمحاكمتهم وفقاً للقانون .

3 - يدعوا إلى عقد مؤتمر دولي لوضع تعريف للإرهاب والاتفاق على مختلف أوجه التعاون بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة .

القرار 14/م٧

حول الوضع في بعض الدول الأفريقية والعلاقات العربية - الأفريقية :

- 1 - يعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع في بعض الدول الأفريقية ، ويدعو إلى إيجاد الحل السلمي الذي يحافظ على استقرار هذه الدول وتأمين حياة شعوبها .
 - 2 - يؤكد على تعزيز علاقات التعاون القائمة بين البرلمانيين العرب والأفارقة ، وتدعم مسيرة الحوار البرلماني العربي - الأفريقي ، تنفيذاً لمقررات مؤتمر هذا الحوار في دمشق (1992) وعمان (1996) .
- ثانياً - القرارات الاقتصادية المتعلقة بالرؤية البرلمانية حول السوق العربية المشتركة :

- 1 - مقدمة موجزة عن التجارب العربية الماضية ، إيجابياتها وسلبياتها :
- يبدو الحوار منذ الخمسينيات بين الدول العربية وداخل الجامعة العربية حول جدوى توحيد مسارات التنمية في كافة الدول العربية وكذلك تطوير التبادل التجاري بينهما كأداة فاعلة لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال أدوات السياسية التجارية وأنعكاساتها على الاقتصاديات العربية . في 13/8/1964 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية الصادرة في عام 1957 والتي شكلت إحدى أدواتها الرئيسية . وقد تمثلت أهداف تلك السوق فيما يلي :
- 1 - حرية لنقل الأشخاص ورؤوس الأموال .

3 - دور البرلمانيين العرب في التكامل الاقتصادي :

إن تكاملاً اقتصادياً عربياً على نحو علمي وواقعي هو المدخل الملائم والضروري للتامى إرادة توحيد الصنف العربي في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية . فالوحدة الاقتصادية الشاملة يجب أن تمر عبر السوق الموسعة المشتركة . ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة قبل التقدم في تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . لذلك لا بد من أن تلعب البرلمانيات العربية دوراً فاعلاً ومؤثراً في الدفع نحو التكامل وبذل الجهد في تعزيز العمل الاقتصادي المشترك ، من خلال تقويب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية وتوفير المساندة والإرادة السياسية اللازمة من قبل الحكومات .

إن توفير المناخ السياسي والاقتصادي الملائم في كل دولة عربية للتحرك الفعال نحو تحقيق قيام السوق العربية المشتركة الموسعة وإنجاح كل من منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة الحالية يفترض تبني البرلمانيات العربية إصدار تشريعات متتجانسة في المجالات التالية :

- 1 - تخفيض حجم السلع والخدمات الخاضعة للاستثناءات .
- 2 - إلغاء إجازات الاستيراد بين الدول العربية .
- 3 - إلغاء العوائق الإدارية والقيود غير الجمركية أمام التبادل السمعي والخدماتي .
- 4 - التنسيق في مجال التخفيفات الجمركية على السلع المتبادلة .
- 5 - التنسيق بين تكاليف الإنتاج توصلا إلى منافسة متكافئة .
- 6 - توحيد أنظمة المعايير والمواصفات وقواعد المنشآت .
- 7 - إعطاء الأفضلية للسلع العربية في التجارة الخارجية العربية تعزيزاً للتجارة

المال العربي الخاص .

ب - تزايد وتنوع الهياكل الإنتاجية العربية.

ج - زيادة نسبة التجارة العربية البينية إلى (9.2) عام 1995 .

2 - المتغيرات الإقليمية والدولية :

لما كان العالم يتجه الآن إلى إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة والتجمعات الإقليمية في ظل الاقتصاد والنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تلعب فيه دوراً أساسياً المنظمة العالمية للتجارة / الجات 1994 / ، فقد اشتدت الحاجة إلى فتح ملف التعاون والتكامل الاقتصادي العربي من جديد وأصبح ضرورة جماهيرية ومطلباً ملحاً .

وللمرة الأولى منذ مطلع الخمسينيات تتخذ البرلمانيات العربية مبادرة هامة باتجاه تحريك وتفعيل إحدى الركائز الرئيسية للعمل العربي المشترك ووضع رؤية برلمانية للسوق العربية المشتركة ، ليس فقط من أجل تحقيق المزايا الذاتية الضخمة للتكمال الاقتصادي ، بل أيضاً لمواجهة هذه المتغيرات الإقليمية والدولية من موقع التقل الجماعي الاقتصادي العربي ، وارتباط ذلك بانطلاق المشروع « الشرق أوسطي » الذي اكتسب أهمية ملموسة خلال المؤتمرات الاقتصادية الثلاثة التي عقدت في الدار البيضاء عام 1994 ، وفي عمان عام 1995 ، وفي القاهرة عام 1996 ، والذي قد يؤدي إلى تثبيت هيمنة سياسية تشكل قياداً كبيراً على قدرة العرب على اتخاذ قرارات مستقلة في مختلف الميادين ويهدد المصالح الحيوية العربية في كليتها .

ومما يجدر التأكيد عليه هنا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالموافقة على برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة تجارة حرة عربية كبرى وتفعيل السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة حالياً .

- مارس/ 1947) . بروتوكول الإسكندرية (شرين الأول - أكتوبر/ 1945) .
- معايدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (نيسان - إبريل/ 1950) .
 - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (حزيران - يونيو/ 1957) .
 - اتفاقية السوق العربية المشتركة (آب - أغسطس/ 1964) .
 - استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (شرين الثاني - نوفمبر/ 1980) .
 - ميثاق العمل الاقتصادي القومي (شرين الثاني - نوفمبر/ 1980) .
 - البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وصولاً إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى (1997) .
 - وإذا يؤكد على أهمية توافق الإرادة السياسية الواضحة والحاسمة ، اللازمة لدفع ومساندة العمل العربي المشترك ، وإعلاء التعاون الاقتصادي العربي فوق الخلافات السياسية القائمة أو المستقبلية .
 - وإذا يشير إلى أن هدف تفعيل لإقامة السوق العربية المشتركة ، لا يكتسب أهميته من اعتبارات التاريخ والجغرافيا فحسب ، بل تعلوها أيضاً المصالح المشتركة والتحديات الإقليمية والدولية الراهنة ، وتحتمها العديد من الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية المتعددة .
 - وإذا يؤكد على أن فكرة التكامل الاقتصادي العربي الشامل ، تجد أساسها القوي في الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والمالية الضخمة التي يمتاز بها العالم العربي ، إضافة إلى آليات التعاون العربي (شبه - الإقليمية) الموجودة على الساحة العربية ، مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي واللجان العليا المشتركة الثنائية أو المتعددة الأطراف .
 - وإذا يشير إلى المعوقات والعقبات التي اعترضت في الماضي تحقيق الأهداف المرجوة من العمل الاقتصادي العربي المشترك ،

البنية .

وبنفس ذلك تفعيل الدور الرقابي للبرلمانات العربية في متابعة تنفيذ مختلف الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، وهي القادر ، باعتبارها ضمير الأمة ، على تعينة الجماهير العربية لكي تعي دورها في مساندة توجهات التكامل الاقتصادي العربي ، باعتبارها المعنية الأساسية والمستفيدة الأولى منه .

القرار 15/مذ 7 :

حول السوق العربية المشتركة :

إن المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي :

- إذ يدرك أن الواقع العربي الحرج في ظل الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية الراهنة ، يفرض ضرورة دعم الجهود الرامية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في مختلف المجالات .

- وإن يشير إلى أن الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة يتوجه نحو مزيد من التدول والتحرر من القيود القومية والإقليمية في ظل تطبيق (اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة / الجات) ، في نفس الوقت الذي يتوجه فيه نحو تعزيز التكتلات الاقتصادية العالمية التي أصبحت تستحوذ على أكثر من 80% من التجارة العالمية ، و حوالي 75% من دول العالم وقرابة 90% من سكانه .

- وإن يؤكد أن هذه التحديات تفرض على العالم العربي ضرورة إنشاء تكتل اقتصادي عربي قومي ، يخطئ سلبيات تجارب العالم العربي المشترك ، ويعظم من إيجابياتها ، ويعمل على تحقيق الاستقادة المثلثى من الإمكانيات والموارد العربية .

- وإن يدرك أن الدعوة إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ليست وليدة الحاضر ، بل ذاعت إليها مختلف وثائق التعاون العربي المشترك وفي مقدمتها :

- ميثاق جامعة الدول العربية (آذار -

2 - يشدد على ضرورة ارتکاز جهود التکامل الاقتصادي العربي على قاعدة العمل الاقتصادي القومي الجماعي ، وعلى ضمان الترابط الوثيق بين مهام التنمية المشتركة على المستوى العربي وبين مهام تحقيق الأمن القومي العربي ، وحماية استقلال الأمة العربية وسيادتها على مقدراتها الاقتصادية وثرواتها الوطنية .

3 - يدعو إلى تنقية وبلورة ما تم اتخاذه من قرارات عربية بشأن التکامل الاقتصادي العربي ، وتحديث ما صدر من اتفاقيات اقتصادية جماعية ، وتطوير ما أنشئ من مؤسسات للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وصولاً بها إلى المستوى الملائم .

4 - يؤكد على أن عملية التکامل الاقتصادي العربي يجب أن تهدف إلى تحقيق وتنمية الاعتماد الجماعي على الذات ، من خلال تطوير القدرات الذاتية العربية لبناء قاعدة علمية وتقنولوجية عربية ، وتوفير متطلبات الإنتاج وزيادته وتدعيمه .

5 - يؤكد على ضرورة دراسة المداخل المختلفة للتكامل الاقتصادي العربي ، لاختيار أفضلها في ضوء ما حققه التجارب السابقة من نتائج ، والتركيز في هذا الصدد على ما يلي :

أ - بحث كفاءة المشروعات العربية المشتركة المنفذة بالفعل وكيفية تطويرها .

ب - العمل على توسيع وتحسين الاستثمار الإنتاجي بين الأقطار العربية ، من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة في مجالات الإنتاج ، ولاسيما ذات الأولوية القصوى ، وعلى رأسها قطاع الأمن الغذائي ، والربط الكهربائي ، وتوسيع مصادر الطاقة ، والإنتاج العربي ، وشبكات النقل والمواصلات ، والصناعات المتقدمة .

ج - وضع أساليب واستراتيجيات فعلة جديدة تحكم حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية في الوطن العربي ، وتواءم

وأهمها اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في البلدان العربية ، إضافة إلى المعوقات المرتبطة بتناقض مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتعليم ، ومدى توافر الكوادر الفنية والتكنولوجية ، علاوة على غياب المناخ الملائم لدفع هذا العمل .

- وإذا ساوره القلق إزاء تأخر العرب عن غيرهم من الدول والمجتمعات الإقليمية ، في بناء مشروعهم للتکامل الاقتصادي التکامل عبراً ما يزيد عن نصف قرن ، على النحو الذي يحقق ويحمي مصالحهم ، ويواجه الأخطار المحدقة بهم ، في مواجهة التكتلات والمجتمعات والقوى الاقتصادية المختلفة القائمة على الساحة الاقتصادية العالمية .

- وإذا يشير في هذا الصدد إلى القرارات العربية ذات الصلة ، وبصفة خاصة تلك الصادرة عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان 1980 ، والتي وضعت منظوراً بعيد المدى وتصوراً شاملًا يجمع بين مدخل التکامل الاقتصادي العربي المتعدد ، ويدعم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ومجلسها .

- كما يشيد إلى قرار مؤتمر القمة الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، طبقاً لبرنامج عمل وجدول زمني .

فإنه :

1 - يؤكد مجدداً على أن نجاح العرب في مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد تقدمهم الاقتصادي وأمنهم القومي ، إنما يتوقف على دعم وتعزيز جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والذي يقوم على الأساس على إقامة تکلل اقتصادي عربي حقيقي ، ممثلاً في السوق العربية المشتركة الموسعة ، التي ترتكز على (السوق) القائمة حالياً في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

العام العربي بأهمية وجوى العمل الاقتصادي المشترك وتأمين المشاركة الفعالة للمنظمات العربية غير الحكومية والقطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي ، بما يضمن قيام المشروعات والنشاطات الاقتصادية العربية الجماعية على ركيزة قوية من المساندة الشعبية العربية ، وذلك من خلال ربط أهداف التعاون الاقتصادي العربي بمصالح الجماهير العربية ، بما يكفل تحقيق رفاهيتها .

11 - يطالب بأن تتحول قرارات هذا المؤتمر ، بشأن نظرة البرلمانين العرب تجاه موضوعات التكامل والتكتل الاقتصادي العربي إلى برامج عمل تم تنفيذها على أرض الواقع الاقتصادي العربي .

12 - يطالب باتخاذ التدابير اللازمة لتجسيد وتفعيل وتطبيق القرارات الاقتصادية لهذا المؤتمر على الوجه التالي :

أ - ضرورة العمل على إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإسراع في تحقيق البرنامج التنفيذي ، وضرورة منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة المصغرة (والتي تضم سبع دول عربية) ، والقائمة حالياً بمقتضى (أتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية) في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، (الذي يضم إحدى عشرة دولة عربية) ، ودعوة الحكومات العربية ، وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية ، إلى دعم هذه الاتفاقية الصادرة عنها ، وإلى دعوة باقي الدول العربية للانضمام إليها ، باعتبارها إطاراً منرياً ومتدرجأً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل ، مع إمكانية النظر في تطويرها وتحديثها كلما تطلب الأمر ذلك ، والمبادرة إلى تفعيل وتعزيز (السوق) المصغرة الحالية القائمة تحت مظلة هذه الاتفاقية ، وتوسيع نطاق المشاركة فيها ، تحقيقاً للتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول

مع المستجدات على ساحة العمل الاقتصادي العربي ، وفي مقدمتها اتساع ونمو دور القطاع الخاص ، والذي يمكن أن يمثل أداة هامة للعمل الاقتصادي العربي المشترك في المرحلة القادمة على أساس منح حق المواطن الاقتصادية العربية في التول العربية .

6 - يؤكد على الدعوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ، وخاصة من خلال تفعيل وتعزيز وتوسيع عضوية السوق العربية المشتركة القائمة حالياً في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية ، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة الموسعة .

7 - يؤكد على ضرورة تعظيم الاستفادة من آليات العمل الاقتصادي المشترك الجزائري القائم بين بعض البلدان العربية (الاتحادات دون - الإقليمية ، اللجان الثنائية) للإسراع بدفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك على المستوى الجماعي .

8 - يؤكد على أهمية دعم الدور الاقتصادي لكل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتعزيز ما يملكان من خبرات وتنظيمات ، تمثل الإطار الأشمل للتعاون الاقتصادي العربي ، خاصة إذا ما أدخلت على بعض أنظمتها التعديلات التي تجعلهما أكثر استجابة للمتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والإقليمية والدولية الراهنة والمستقبلية ، وأهمية التنسيق الفعال بين المجلسين .

9 - يؤكد على أهمية قيام آية مشروعات مطروحة للتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي العربي على ركائز وقاعدة عربية بالأساس ، الأمر الذي يعني انطلاق التعاون الاقتصادي مع الدوائر الإقليمية والعالمية من منطق عربي متقد عليه ، دون أن يشكل ذلك أدنى إضرار بالتعاون الاقتصادي العربي المشترك .

10 - يشير على نحو خاص ، إلى ضرورة إثارة الوعي الشعبي وتعبئته الرأي

- تسهيل حرية انتقال الأشخاص بين الأقطار العربية .

- تهيئة المناخ المالي من خلال تطوير الإدارات المالية والجهاز المصرفى والعمل على إنشاء آلية تمويلية عن طريق قيام اتحاد المصارف العربية والبنوك المركزية بضمان تتفق الأموال لتمويل المشروعات الكبرى والمشتركة بدلاً من الاعتماد على مؤسسات التمويل الأجنبية .

ثالثاً - القرارات الأخرى التي اتخذها المؤتمر

القرار 16/مؤ 7

اعتبار الكلمة التي ألقاها سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، في لقاءه مع رؤساء البرلمانات وال المجالس ورؤساء الوفود ، التي وجهها سيادته في حفل افتتاح المؤتمر السابع وثيقتين أساسيتين من وثائق المؤتمر .

القرار 17/مؤ 7

توجيه برقية الشكر والاعتزاز والتقدير التالية إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، على رعايته أعمال المؤتمر :

فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ،
رئيس جمهورية مصر العربية ،

باعتراض كبير نشرف ، نحن البرلمانيين العرب المشاركون في أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر البرلماني العربي السابع في القاهرة ، أن نعرب لسيادتكم عن خالص الشكر والامتنان لرعايتكم السامية أعمال مؤمنا ، ولما أحطنا به من رعاية فائقة وحسن وفادة على أرض مصر الشقيقة .

إننا نعتبر أن احتضان القاهرة لأعمال مؤمنا هو دليل واضح على الأهتمام الذي تولونه للاتحاد البرلماني العربي ورسالته القومية وهو في الوقت نفسه تأكيد لدور مصر

العربية ، كمدخل حيوى وأساسي للتكامل ، والانتقال بها نحو إقامة (الاتحاد الجمركي) ، تفيذاً لقرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن ، وصولاً إلى مرحلة السوق العربية المشتركة الكاملة ، بحيث تكون (السوق) الحالية نواة للسوق المشتركة الموسعة ، واعتبار هذا التطوير والتفعيل طريراً يؤدي إلى دعم الاقتصاد القومي وتكتيف وتوسيع الإنتاج العربي .

ب - أهمية وضع خطة عمل واضحة المعالم وجدول زمني مدد محدودة ، للإسراع في إنجاز السوق العربية المشتركة .

ج - وضع استراتيجية عربية وأسس تنسيقية جماعية لمواجهة مخططات التعاون الإقليمي المطروحة في المنطقة العربية .

د - العمل على تطوير التشريعات الاقتصادية التي تساهم في تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة وإصدار ما يلزم من تشريعات جديدة ، وتطوير وتفعيل التشريعات القائمة والتنسيق فيما بينها ، لخدمة هدف التكامل الاقتصادي العربي وخاصة في المجالات التالية :

- إعطاء الأفضلية للسلع العربية في التجارة الخارجية العربية تعزيزاً للتجارة البينية .

- تخفيض حجم السلع والخدمات الخاضعة للاستثناءات .

- إلغاء إجازات الاستيراد بين الدول العربية .

- إلغاء العوائق الإدارية والقيود غير الجمركية أمام التبادل السلمي والخدماتي .

- التنسيق في مجال التحفيضات الجمركية على السلع المتبادلة .

- التنسيق بين تكاليف الإنتاج توصلاً إلى منافسة متكافئة .

- توحيد أنظمة المعايير والمقاييس وقواعد المنشأ .

ترشيح المسيرة الديمقراطية القائمة على التعديدية السياسية وتعزيز التجربة البرلمانية المستندة إلى إرادة الشعب وتطوير الاقتصاد الذي تجيء خصوصاً في مشروع القرن الذي شنتوه مؤخراً، مشروع توشكى العظيم العلائق الذي سيوفر لمصر إمكانات هائلة لدخول القرن الحادى والعشرين من موقع القوة والإعتماد على الذات.

نتمنى لسيادتكم الصحة والسعادة ولمصر الشقيقة تحت قيادتكم الحكيمه ، التقدم والرفعة والإزدهار ، وفقكم الله ورعاكم وسدّ خطاكـم لما فيه خير مصر والأمة العربية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،
القاهرة في 14/5/1997م

البرلمانيون العرب المشاركون
في المؤتمر البرلماني العربي السابع
القرار 18/مؤ 7

الموافقة على التقرير الذي قدمه السيد رئيس مجلس الاتحاد والمتعلق بنشاط رئاسة الاتحاد خلال العام الماضي .

القرار 19/مؤ 7

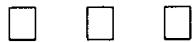
الترحيب بالدعوة الكريمة التي وجهها سعادة الأخ أحمد ولد بابا ، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية ، لعقد المؤتمر الثامن للاتحاد والدورة الثلاثين للمجلس في نواكشوط خلال شهر أيار - مايو / 1998 .

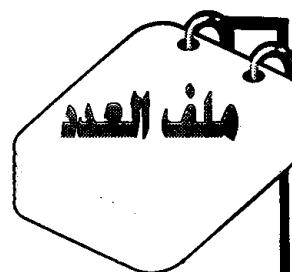
الرائد في تعزيز دور مؤسسات العمل العربي المشتركة وترسيخ العملية الديمقراطية في الوطن العربي .

ونفتئم هذه المناسبة لنعرب عن تقديرنا الكبير للأفكار والمبادئ التي استمعنا إليها من سيادتكم سواء من خلال الحديث في اللقاء الذي تشرفنا به معكم ، أم من خلال الكلمة الهامة التي وجهتموها إلى مؤتمرنا في حل افتتاحه ، واللتين قرر المؤتمر اعتبارهما ثيتقين أساسيتين من وثائقه ، ودليل عمل لنا لمواجهة التحديات التي تواجهها أمتنا ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تعزيز التضامن العربي بإعتباره السبيل لتحقيق أهداف أمتنا العربية في التوصل إلى سلام عادل وشامل يضمن تحرير الأرض وعودة الحقوق المغتصبة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ويضع أساساً لخلق تكفل وكيان عربي اقتصادي كبير قادر على التكيف مع مقتضيات ومستجدات العصر وهو ما عبرت عنه بجلاء القرارت الصادرة عن مؤتمرنا .

وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ويضع أساساً لخلق تكفل وكيان عربي اقتصادي كبير قادر على التكيف مع مقتضيات ومستجدات العصر وهو ما عبرت عنه بجلاء القرارات الصادرة عن مؤتمرنا .

كما نعرب عن إعزازنا الكبير بالتطورات الهايلة التي شهدناها في مصر تحت قيادتكم الرشيدة في مختلف المجالات لاسيما في مجال





- 5 -

أوراق العمل المقدمة حول البندين الرئيسيين في جدول أعمال المؤتمر

●
يتضمن هذا الجزء من الملف أوراق العمل المقدمة
من بعض الشعب البرلمانية العربية حول البندين
الرئيسيين في جدول الأعمال :

التضامن العربي

و

السوق العربية المشتركة

**ورقة العمل
المقدمة من
الشعبة البرلمانية
العربية السورية**

**أوراق العمل المتعلقة بـ :
«تضامن العربي ودور
البرلمانيين العرب
في تعزيزه»**

4. وضع تصور عربي مشترك لمواجهة الغزو التقافي الصهيوني الذي تعرض له الأمة العربية .

5. دعوة الحكومات العربية إلى إيقاف خطوات التطبيع مع إسرائيل وإيقاف كافة التعامل معها وإغلاق المكاتب والبعثات حتى تصاعد إسرائيل إلى مرحلة مؤتمر مدريد وبدأ الأرض مقابل السلام وتتفيد جميع الاتفاques والتهدئات والالتزامات التي تم التوصل إليها على كافة المسارات خلال محادثات السلام .

6. دعوة الحكومات العربية إلى تعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف والاستمرار بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتنعيها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل القائم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتجزة .

7. الدعوة إلىمواصلة العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة (425 و 338 و 425) والقرارات ذات الصلة .

8. تأييد الموقف السوري ولبناني في مفاوضات السلام .

9. إدانة الممارسات القمعية وأعمال

تنكيراً بما ورد في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي من أهداف تتعلق ببحث القضايا العربية المشتركة في المجالين القومي والدولي ، والقرارات بشأنها ، وتنكيراً بجميع القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الاتحاد ومؤتمره السابق بخصوص التضامن العربي . وتأكيداً على أهمية دور الاتحاد في العمل على تعزيز التضامن العربي والاسهام في توفير جهود الأمة العربية وحشد طاقتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومن خلال مؤسساتها البرلمانية والتمثيلية ، فإن الشعبة البرلمانية العربية السورية تقترح ما يلى :

1. مناشدة الدول العربية كافة أن تتكافف وتعمل من أجل إعادة بناء التضامن العربي وتبذل جميع الجهد والطاقات العربية للعمل من أجل مستقبل مشرق يحمل للأمة العربية التقدم والازدهار .

2. وضع استراتيجية عربية قوية توفر حماية الأمن العربي مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والتنمية والثقافة باعتبارها عناصر متلازمة لا يمكن الفصل فيما بينها .

3. تعزيز دور الجامعة العربية وتطوير ميثاقها ومؤسسات العمل العربي المشترك بما يكفل تشريف دورها وزيادة فاعليته في تحقيق المصلحة العربية المشتركة ومعالجة الأزمات بكفاءة ويجاد الآية الازمة لذلك .

- 1949 على مواطني الجولان السوري المحتل .
15. تجديد دعم البرلمانات العربية ومساندتها الجازمة لمطلب سوريا العادل وحقها في استعادة كامل الجولان المحتل وفقاً لأسس عملية السلام ولقرارات الشرعية الدولية .
16. الاستكثار بشدة للتهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد سوريا والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام .
17. إدانة استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وبقائه الغربي ودعوة مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425/القاضي بانسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً .
18. شجب استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ، ومطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية بالضغط على إسرائيل والعمل على إيقاف الممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي العزل في الأراضي اللبنانية المحتلة وتقديم التعويضات عن الأضرار الناتجة عن اعتداءات إسرائيل المتكررة على الأراضي اللبنانية .
19. مطالبة إسرائيل بالعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين في سجون إسرائيل .
20. توجيه التحية للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تناضل من أجل تحرير الجنوب اللبناني والبقاع الغربي المحتلين ، وتأكيد حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهو حق تكفله القوانين والأعراف الدولية .
21. الدعوة إلى تقديم كل الدعم المطلوب للمقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي ، ومناشدة الدول العربية
- القتل والتكميل والمحاصرة التي تقوم بها إسرائيل بصورة دائمة ضد الشعب العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة كافة بما فيها الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني المحتلين .
10. التأكيد على عروبة القدس وإدانة جميع الأعمال المؤدية إلى تغيير معالمها وتركيبها الديموغرافي وهويتها الإسلامية ، والعمل على وقف بناء المستوطنات فيها .
11. التأكيد على رفض كل ما اتخذه وتنفذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع الثنائي والطبيعي والديموغرافي في الجولان السوري المحتل واعتبار الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية ولاجية وباطلة وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية وللميثاق الأممي وقراراتها ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 وقرار الجمعية العامة في دورتها 51/ رقم 28 الذي أكد أن قرارضم الجولان غير قانوني وباطل ، وأن قرار الكنيست بضم الجولان العربي السوري المحتل لاغٍ وباطل وغير ذي أثر قانوني يشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 .
12. طالبة راعي عملية السلام والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم بالالتزام بإسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام 1967 ومن الأراضي العربية المحتلة .
13. مساندة سوريا في موقفها الثابت والملزم بتحقيق سلام عادل وشامل .
14. الإشادة وتجديد التأكيد على دعم صمود المواطنين العرب السوريين والوقوف إلى جانبهم بتصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية وإصرارهم على التمسك بأراضيهم وهويتهم السورية ، والتشديد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام

26. دعوة الحكومة التركية للالتزام بالقوانين والأعراف الدولية بشأن نهر دجلة والفرات وتأكيد حق سوريا والعراق بحصتها في مياه هذين النهرين .

27. الدعوة إلى اتخاذ موقف موحد ومستمر من مسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة التدمير الشامل ، وإدانة إسرائيل لعدم توقيعها على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وطالبتها بالتوقيع على الاتفاقية المذكورة .

28. إدانة الإرهاب بكافة أشكاله بما فيها إرهاب الدولة المنظم .

29. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برلماني أو حكومي لتعريف الإرهاب والتمييز ما بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل استعادة أراضيها وتحقيق استقلالها.

30. مساندة النضال من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق وفقاً للمواثيق الدولية باعتباره حقاً مشروعأً وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

31. الدعوة إلى معالجة موضوع الأسرى الكويتيين والعمل على إطلاق سراحهم بأسرع وقت ممكن .

32. الدعوة إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي والتأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً .

33. التضامن مع برلمان ونضال شعب كوبا في مواجهة الحصار والتوجيع ، وبعض القوانين أحادية الجانب مثل قانون هيلاز - بروتون الذي يمس استقلال كوبا وسيادتها الوطنية .

34. تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان العالم ، وإدانة إسرائيل بدعمها للجماعات الإرهابية في العالم .

35. دعوة الولايات المتحدة بلعب دور الوسيط النزيه في عملية السلام وممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن للانسحاب من الجولان السوري المحظى والجنوب اللبناني .

36. التعبير عن القلق العميق إزاء الأضرار البشرية المادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي والبلدان المجاورة بسبب الإجراءات القسرية المفروضة عليه .

37. تجديد التضامن مع الشعب الليبي الشقيق ودعوة الأطراف المعنية إلى البحث عن الحل السلمي من خلال الحوار ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ومناشدة مجلس الأمن استجابةً للدعوات المتكررة لعدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية لرفع الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على ليبيا ، وإفساح المجال أمام إجراء محاكمة عدلة ونزيهة في بلد محايد تتفق عليه الأطراف المعنية .

38. إدانة الاتفاق العسكري الإسرائيلي - التركي الذي يتناقض مع علاقات حسن الجوار ويشكل خروجاً على قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي ساهمت تركيا في إقرارها ، وهي قرارات تطالب كافة الدول الأعضاء في المنظمة بعدم إقامة أي شكل من أشكال التعاون السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو المناورات التي تصل إلى حد التحالف مع إسرائيل طالما هي مستمرة فياحتلالها للأراضي العربية بما في ذلك القدس الشريف وال المقدسات الإسلامية واعتبار هذا الاتفاق ضربة موجهة لجهود السلام وتشجيع إسرائيل على التمادي في المماطلة والتسويف وعرقلة جهود السلام .



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية الكويتية

ما تم تحقيقه على مستوى العمل في إطار الاتحاد البرلماني الدولي حيث تم ترشيح د. أحمد فتحي سرور من قبل المجموعة العربية ليكون بعد ذلك رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي . كما أن من ثمرات التضامن العربي إدراج قضية القدس على جدول أعمال المؤتمرات البرلمانية الدولية عدة مرات حتى تحقق ما كانوا نصبو إليه جميعاً بقبول موضوع القدس كبند إضافي في مؤتمر سينيول الدولي الأخير .

إن طموحاتنا العربية لموضوع التضامن العربي لم تصل إلى المستوى المطلوب إلا أن مواقفنا العربية كانت دائماً تتسم بالحد الأدنى من التسامح والانسجام في المحافل الدولية لصالح شعوبنا وصالح الأمة العربية بأسرها إلى أن وقع العدوان العراقي الغادر على دولة الكويت ، ليُعصف بكل محاولات الوحدة وكل معانٍ العمل العربي المشترك ، وما تحقق من إنجازات على رغم تواضعها ، ليخلق شروحاً في الصفة العربي يصعب رأيها ، ويستحيل علاجها في ظل الأوضاع الراهنة ، مالم تعالج بأسلوب علمي موضوعي يجعل من المصلحة العربية العليا هدفه ومقصده .

لقد كان الكويت قبل كارثة الغزو العراقي دور مشهود ويُلمسه ويحس به الجميع على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية ، ولقد كانت رسالة الإخاء العربية تنقل من خلال أبناء الكويت إلى كل دول الوطن العربي ، حيث كان للكويت دوراً تموياً متميزاً

إن المدرك لحقائق الأمور يجد أن منظومة الدول العربية تمتلك مقومات الوحدة والتضامن ما يجعلها قادرة على إيجاد الصيغة المثلثى للتعاون والتنسيق بشتى المجالات ، إلا أنه يغيب عن الكثيرين أهمية دراسة وفحص الأسباب والسببيات التي عملت على غياب التضامن ونشوء الخلافات السياسية بين الدول العربية وما يتبعها من انعكاسات سلبية على العمل التضامنـي العربي .

بالرغم من أن مقدمة ميثاق الاتحاد البرلماني العربي قد نصت على « ضرورة حشد طاقات العرب وقدراتهم واستخدام جميع إمكانياتهم لمواجهة جميع التحديات على طريق الحرية والانماء والتطور والقدم » ، فإن التعاون والتعاضد هو السبيل إلى ذلك الطريق مصداقاً لقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » . صدق الله العظيم .

إن التضامن أحد المحاور الأساسية لنشاط الاتحاد في مختلف المجالات وخصوصاً مداولات البرلمانيين العرب في جميع المجالـات والمجتمعات التي بنت الرغبة في الإسهام الجماعي لنقدم جهد متميز في حشد الطاقات العربية وتعزيز التضامن العربي لمواجهة جميع أشكال التآمر والتحدي وتحقيق أهداف الشعب العربي في التحرر والانطلاق على طريق الديمقراطية والوحدة والقدم والمعاصرة .

إن من ثمرات التضامن البرلماني العربي ،

إن أسوأ ما يحز بالنفس أسوى هذا التهديد المستمر للسلام في المنطقة العربية من جانب الكيان الصهيوني بما يقتنه ولا يزال يحشده من أسلحة ومعدات تتمير عسكرية يتلفى احرازها وافتراضها والاسترادة بها مع نوايا السلام التي يتندق بها ، الأمر الذي يفرض علينا الوقوف له جبهة واحدة بالمرصاد ، والتأهب الدائم اليقظ لصده ، لن يكون هذا المطلب عزيز المنال يوم نصبح بالاتحاد قوة تحفظ التوازن وتحمى الاستقرار في المنطقة ، نرهب بها أعداء الله وتحنن أمامها كل من تسول له نفسه احتلال أراضي الغير بالقوة من طفة البشر الذين لا يرعون للجوار ولا للمواثيق حرمة ويتربيصون لانتهاك الإنسانية والفتوك بالأرواح بلا رحمة بأسلحة الدمار التي يمتلكونها .

لقد أكدت القرارات العربية حول التضامن العربي ضرورة تجاوز خلافات حرب الخليج في الصف العربي ، ورحبت باسترجاع الكويت لسيادتها ، وأكيدت ضرورة دعم وحدة وسلامة العراق ، ومساندة مختلف المبادرات السلمية الرامية إلى تصفية آثار حرب الخليج . ولن يتحقق ذلك ما لم ينفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير دولة الكويت وعلى رأسها قرار (687) الذي يلزم النظام العراقي بإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين وإعادة المسروقات والالتزام بالتعويضات وغيرها من الحقوق الأخرى المغتصبة إلى الكويت ، كما جاء ذلك انسجاماً مع مقررات الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمرى الرباط إبريل 1995م ، ودمشق مايو 1996 .

حول أبرز قضايا النضال العربي هي قضية القدس بحيث يمكن القول أن مجالس الاتحاد قد رسمت ملامح عامة لسياسة الاتحاد في مختلف مجالات النضال العربي ، وهي سياسة منسجمة بوجه عام مع مقدرات مؤتمرات القمة العربية ، باعتبارها القاسم المشترك لموافق البلدان العربية إزاء مختلف القضايا والمشاكل التي واجهتها ،

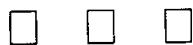
إذ كانت سابقة في إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إحدى أهم مؤسسات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ليس في الوطن العربي وحده ، وإنما في العالم الثالث بشكل عام ، وقد قامت الكويت بكل هذه الجهود من منطلق قناعتها بالتزاماتها العربية والانسانية ، بالرغم من أن بعض هذه المساهمات تعطى الأولوية على بعض الاحتياجات الداخلية في الكويت .

إن موقف الكويت في مساندتها للقضايا العربية لا يحتاج إلى تأكيد ، فقد سخرت كل إمكاناتها وطاقاتها لمساعدة العراق أثناء حربه مع إيران ، وساعدت على بناء كل ما أمرته الحرب بعد توقفها ، وكانت تقدم للعراق كافة أشكال الدعم المادي والسياسي والاعلامي ، وتتسارع في تقديم العون والمساعدة لكل تحرك عراقي ، مضحية في سبيل ذلك بمصالحها الاقتصادية ، والأمنية .

وقد كان تتطلع ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أن يلعب النظام العراقي دوراً ليجيئها في سبيل لم الشمل العربي ، والمساهمة بدعم المواقف العربية لمزيد من المكتسبات السياسية والاقتصادية ، ولكن العراق خطط في الظلام لجريمه النكراء ، نسفت بذلك كل الجهود العربية المبذولة من أجل التضامن العربي دون استثناء . إن الغزو العراقي لدولة الكويت قد هز كيان الأمة العربية ، وأطاح بروح التفاهم والتوئام ، كما خلف جروحاً في الجسد العربي ، لانقل حدة آلامها عن الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية إن لم تكن أكبر منها بسبب توجيهها من أيدي عربية . والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تمر طعنة الغدر دونما حساب ؟ وكيف يستقيم منطق المطالبة برأس الصلع العربي وتتناسى الجراح ونحن في الكويت ما نزال ننز من عدم عودة الأسرى أو المرتهنين ؟ فالآلامات والآباء والأزواج ينتظرون الفرج لأنساهם وأبنائهم وأمهاتهم وأزواجهم الذين لا يزالون مكبلين في غياهب سجون العراق وفي معقلاته .

9. العمل على تطبيق جميع قرارات جامعة الدول العربية .
 10. العمل على إنشاء محكمة العدل العربية على فض النزاعات الناشئة بين الدول العربية .
 11. العمل على قيام سوق عربية مشتركة .
 12. وضع استراتيجية عربية قومية تشمل على تصور مشترك لقضية الأمن العربي مع التركيز على الترابط بين مسائل الأمن والوحدة .
 13. اللجوء للمجتمع الدولي ومحاولة كسب الرأي العام العالمي والسعى إلى إصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي تدين جميع اشكال العدوان الإسرائيلي ومختلفاته لبناء اتفاقية عملية السلام .
 14. والمطلوب منا اليوم ، إعادة اللحمة للصف العربي ، وتجسيد الحقوق المنشورة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، واسترداد كافة الحقوق العربية الأخرى ، في إطار مسيرة السلام الجارية من استرجاع للجولان السوري المحتل ، إلى تحرير جنوب لبنان .
- إن الوقت قد حان لوضع لبنات الوحدة العربية الشاملة القائمة على التفاهم والمصارحة في كل الأوقات ضماناً لأبنائنا وأجيالنا القادمة من عوائد الأقدار ، يكون خلالها التقدم التكنولوجي هو أساس العقل العربي مع التمسك بما أفاء الله سبحانه وتعالى من نعمه الدين الإسلامي حتى تكون خير الأمم أصلها ثابت على أساس ديني وفرعها منطلق في السماء يسعى للتحصيل والتقدم والرقي ، ونكون بذلك كما وصفنا المولى عز وجل « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمورون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله ». .

- إضافة لذلك يمكن القول أن العمل من أجل تكريس التضامن العربي يجب أن يصبح نهجاً ثابتاً في عمل الاتحاد ونشاطه .
- إن الاجتماع البرلماني العربي قد ضعف إلى حد ما في الفترة التي أعقبت حرب الخليج إلا أنه لمكن التوصل دائماً إلى مواقف تمثل على الأقل الحد الأدنى من الاتفاق .
- إن التضامن العربي يقوم على أساسيات يجب الأخذ بها للوصول للهدف المنشود ومن هذه الأمور :
1. إن مستقبل الأمة العربية ومكانتها الدولية مرهونة بوحدة هذه الأمة ووحدتها وأمنها أمران متلازمان .
 2. تحريم استعمال القوة العسكرية المسلحة بين الدول العربية في جميع الأحوال .
 3. حل الخلافات الناشئة بين الأقطار العربية عن طريق الحوار .
 4. الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي بلد عربي .
 5. تكريس حرية الشعوب العربية ووضع حد لأي تدخلات أجنبية في شؤونها الداخلية .
 6. الاستفادة من الثروات والموارد العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصادي العربي وليس في توزيع الثروات كما تدعى بعض الأنظمة .
 7. تعميق القيم والمفاهيم الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان وحمايتها في الوطن العربي .
 8. التعاون مع جميع دول العالم على أساس المصالح المشتركة ومبدأ المعاملة بالمثل في سبيل إقامة عالم يسوده السلام والعدل والتعاون والرخاء .



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية المصرية

في مقدمتها انعقاد القمة العربية في يونيو 1996، واجتماع مجلس الجامعة العربية الأخير، وما صدر عنهم من قرارات إيجابية تتناسب مع طبيعة المرحلة الخامسة التي تمر بها الأمة العربية في الوقت الراهن ، وخاصة في ضوء المنعطف الخطير الذي تمر به عملية السلام .

أهمية التضامن العربي على المستوى القاري والعربي :

لأشك أن دعم وتطوير المؤشرات الإيجابية التي سبقت الإشارة إليها بخصوص بدء استعادة التضامن العربي بمثابة ضرورة لاغنى عنها ، ليس من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية العليا فحسب ، بل وأيضاً من وجهة النظر الخاصة بالمصالح القطرية لكل دولة عربية .

ذلك أن طبيعة التحديات التي تواجه النظام العربي في الآونة الراهنة تجعل من الصعب على الدول العربية فرادى أن تصدى لها بالفاعلية المطلوبة .

- فعلى المستوى القاري :

فضلاً عن حقيقة أن بعضًا من الدول العربية قد تعرض في الفترة الأخيرة - ولايزال - لمخاطر جسيمة كادت - أو تكاد - أن تثال من استمراريتها ككيانات سياسية مستقلة ، هناك أيضاً التحدى المتمثل في الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج التنمية إلى الدرجة التي تؤثر على قدرة الدول العربية - إنتماداً على إمكانياتها

لقد كان للتطورات على الصعيد العالمي خلال العقدين الأخيرين أبلغ الأثر على الأمة العربية .. وهي تطورات تؤكد في مجلها على ضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة للعمل على ضوئها خلال الفترة القادمة ، بما يفضي إلى تضامن عربي تبدو أممـاً العربيـة في أشد الحاجة إليه وهي على مشارف قرن جديد تتحدد أهم ملامحـه في وجود التجمعـات الإقليمـية والتكتـلات الإقتصـاديـة ، وفي الثـورة الكـبـرى في عـالـم الاتـصالـات وـالـعـرـفـة ، وـضـمانـ حـريـاتـ الشـعـوبـ وـحقـوقـ الإنسـانـ ..

ومن هنا فإن أي طرح يسعى إلى إحياء التضامن العربي وتعزيزه لابد وأن يواكب كافة التحولات والتطورات في الفترة الأخيرة سواء على الصعيد الدولي أو على صعيد الأمة العربية ، منطلاقاً من حقائق الواقع مستشرقاً آفاق المستقبل في خطوات مدرورة ومحسوبة ووفق تخطيط علمي دقيق .

وإذا كان تحقيق التضامن العربي في صورته المثلثى ما زالت تعترضه العديد من المشكلات والتحديات التي يعود بعضها إلى الآثار المتبقية من تداعيات حرب الخليج وإلى بعض الخلافات العربية على صعيد العلاقات الثنائية ، وكذلك ما يكتنف العلاقات العربية بدول الجوار الجغرافي من حساسيات . إلا أن الفترة الأخيرة قد شهدت بعض المؤشرات الإيجابية على الساحة العربية

إلا أنها تمر الآن بأدق مراحلها على الإطلاق . وفي واقع الأمر ، فإن مآل هذه المرحلة يمكن أن يسجل نهاية مضمونة مستقرة لعملية السلام ، ويمكن أيضاً أن ينسفها بالكامل لتعود المنطقة من جديد إلى حالة الصراع التي استنزفتها طويلاً وتفتح الأبواب لتجدد صراعات مكبونة لا أحد يعلم مداها ، كما يلقى بالمنطقة في حلة مفرغة من العنف والعنف المضاد .

وتبدو المفارقة المأساوية هنا ، في موقف الصلف المشدد الذي تتّخذه حكومة بنيامين نتنياهو إزاء القضايا المتبقية ، والأشد حساسية وحسماً في التسوية أي بالنسبة لقضايا : القدس ، والمصير النهائي للكيان الفلسطيني ، والانسحاب من أرض الجولان السورية . ففي كل من تلك القضايا تقف الحكومة الإسرائيليّة في موقف مناقض للعالم كله تقريباً :

فالقدس : التي تسلم كل الاتفاقيات بتحديد مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي ، يتحايل نتنياهو بكل صلف وعناد لفرض الطابع اليهودي ، وتكرّس السيطرة الإسرائيليّة الكاملة عليها ، بما يفرغ أي مفاوضات مستقبلة بشأنها من أي مضمون حقيقي . والأرض الفلسطينيّة التي تشمل منطقة الحكم الذاتي ، تصر حكومة نتنياهو على لا ترکها ، مصممة في كل مرحلة على فرض أمر واقع إسرائيلي سواء بإقامة المستوطنات وشبكات الطرق والاتصالات والترتيبات الأمنية التي تحقق المصالح الإسرائيليّة والتي تجعل من هذه الأرض الفلسطينيّة في النهاية مسخاً مشوهاً - لا يتجاوز مع الحد الأدنى من الأمان الوطني للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة . الأمر نفسه ينطبق على الجولان ، التي تجاهلت إسرائيل كل ما تم التوصل إليه من مبادئ عامة بشأنها . هذا إضافة إلى سياسة الاستيطان التي تتناقض تماماً مع أصول استراتيجية السلام ومع ما تحاول إسرائيل الإيحاء به من تمسك « زائف » بالسلام كخط استراتيجي . وتعتبر المستوطنة الجديدة الجاري إقامتها فوق مرتفع أبي غnim

الذاتية - على إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها . ثم هناك كذلك تحدي استنزاف الموارد الوطنية لمواجهة التحديات أمنية حقيقة أو مفعولة . وأخيراً وليس آخرأ ، هناك تحدي الانتقال إلى الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

- وعلى المستوى العربي الجماعي :

يواجه النظام العربي منذ بداية عقد التسعينيات مجموعة من التحديات الرئيسية التي سبقت الإشارة إليها يضاف إليها التحدي الناجم عن طبيعة المستجدات الدوليّة المرتبطة بالنظام الدولي الجديد الآخذ في التبلور ، والذي يتطلّب توحيد الطاقات والإمكانات العربيّة للتعامل مع هذه المستجدات من موقع قوة يحمي الأمة العربية من التهميش ، ويمكنها من احتلال مكانة متقدمة على كل الأصعدة .

ومن ناحية أخرى هناك التحدي المتمثل في إخفاق مشروعات التكامل العربي في المجالات الاقتصاديّة وعدم القدرة على تحبيط أو إبعاد العمل العربي المشترك عن الاعتبارات أو الخلافات السياسيّة العربيّة - العربيّة بفهمها الضيق .. وهو التحدي الذي تبرز خطورته في ظلّ حقيقة أننا نعيش الآن عصر التكتلات والتنظيمات الدوليّة الكبّرى ليس فقط اقتصاديّاً وإنما أيضاً اجتماعياً وثقافياً . ويتصل بذلك وضع مؤسسات العمل العربي المشترك وعجزها عن تطوير ذاتها والإفاده من تجارب التنظيمات الدوليّة الإقليميّة الرائدة في هذا الخصوص ، وتضليل الروابط فيما بين أعضائها بدرجة كبيرة إذا ما قورنت بذلك التي تربط بين أطراف النظام العربي الذي يستند إلى هذه المؤسسات .

إن مواجهة هذه التحديات وغيرها ، تتطلّب دون شك موقفاً عربياً موحداً ، ينبع من رؤية مشتركة ، ويستند إلى تضامن عربي فعال قادر على توفير مقومات الصمود والمواجهة .

التضامن العربي في مواجهة تحدي السلام : على الرغم من أن عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي تعود إلى نحو عشرين عاماً ،

في المسيرة السليمة ، وبما يضمن الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة .

- المصالحة العربية .. نقطة البدء نحو التضامن العربي :

إن دراسة نمط التفاعلات بين الأقطار العربية في السنوات الأخيرة ، تشير إلى استمرار ظاهرة الخلافات العربية وخاصة على صعيد العلاقات الثنائية ، على أن الخلافات لا تتعلق في الأغلب الأعم بقضايا جوهيرية أو تناقضات أصلية يصعب تجاوزها ، الأمر الذي يطرح إمكانية وضرورة تسوية هذه الخلافات ودياً في الإطار العربي ، خاصة وأن إحدى الوظائف الرئيسية والتجمعات العربية تمثل في حل المنازعات العربية سلبياً دونما اللجوء إلى استخدام القوة .

ولا ريب أن نقطة البدء في إحياء التضامن العربي وإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي في الظروفراهنة تمثل في التحول من المواجهة العربية - العربية إلى المصالحة التاريخية بين الأقطار العربية وخاصة قبل الدخول النهائي في مصالحة شاملة مع إسرائيل. بيد أن هذه المصالحة التاريخية تقتضي إعادة الدور والحيوية إلى جامعة الدول العربية ، وهي المؤسسة القومية التي لازالت تستطيع أن تحول إلى آلية مصالحة فعالة .. وهو ما يقتضي الآتي :

- بذل كل الجهد لإعادة بناء الثقة بين الدول العربية .

- العمل على حل المشكلات والخلافات العربية في إطارها الطبيعي وهو جامعة الدول العربية ، باعتبارها التجسيد الواقعي للنظام الإقليمي العربي ، فضلاً عن كونها حصن العرب الذي يلجأون إليه ويتحاورون فيه .

- إن جامعة الدول العربية هي المظلة التي تعمل في إطارها كافة التجمعات الإقليمية العربية، ومن ثم فإن توثيق العلاقات بين الجامعة وهذه التجمعات يعد أمراً بالغ الضرورة .

المتاخم للقدس الشرقية مثلاً صارخاً للسياسية الاستيطانية العدوانية للحكومة اليكودية .

ومن الواضح أن المفهوم اليكودي للسلام يعني من خلل خطير .. لأنه نابع عن منطق قوة وافتراض الغضوب العربي الكامل لمطالب وأطماع إسرائيل وطموحات زعمائها .. وفي هذا السياق ، لم يكن غريباً على الإطلاق ، أن عادت مظاهر العنف الدموي تطل على المنطقة ، يعني منها الإسرائيليون أنفسهم قبل غيرهم .. وليس من المستبعد قط تكرار تلك الأعمال المأساوية التي تصيب في النهاية أفراداً أبرياء لأنتب لهم !

ولقد جاءت أيضاً قمة إسلام آباد في 23 مارس الماضي - والتي ردت بشكل مباشر وفورياً على قرار التعسف الإسرائيلي ببناء مستوطنة فوق جبل « أبو غنيم » - لتمثل تعزيزاً ودعماً للموقف العربي للقضايا العربية القائمة ، وكان البيان الخاص الذي صدر عن هذه القمة بشأن القدس بمثابة رسالة قوية من قبل 54 دولة تتنتمي إلى العالم الإسلامي لتأييد الموقف الفلسطيني في القدس الذي يعبر عن موقف عربي إسلامي في المقام الأول .. ثم جاءت مقررات الدورة السابعة عشرة للجنة القدس التي اجتمعت مؤخراً في العاصمة المغربية الرباط بمثابة رسالة أخرى لحكومة إسرائيل للترفق عن سياستها الإستيطانية الاستفزازية ولكي تحدد ملامح التحرك العربي الإسلامي الموحد في مواجهة هذه السياسة .

وليس من شك في أن قرارات وزراء الخارجية العرب مؤخراً قد أكدت بدورها أن الأمة العربية قادرة على مواجهة التحديات والإستفزازات الإسرائيلية وعدم التفريط في حقوقها ، مع استمساكها بإستكمال مسيرة السلام وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . وفضلاً عن ذلك ، فعل وحدة الموقف العربي سوف تدفع الدول والقوى الكبرى وبالذات الولايات المتحدة للقيام بدورها مع الدول الراعية للسلام للحفاظ على قوة الدفع

وليست تكاملية إلى درجة ملائمة بين هذه المؤسسات .

* سيطرة الطابع البيروقراطي على نشاط مؤسسات العمل العربي المشترك ، الأمر الذي أثر على كفاءتها في القيام بالمهام الموكلة إليها .

* تحويل بعض مؤسسات العمل العربي المشترك مهاماً فوق القدر المتاح لها من سلطات وإمكانات بشرية ومادية .

* تأثير الخلافات السياسية العربية على نشاط مؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى ، الأمر الذي يجعل العامل السياسي هو العامل الحاكم والمؤثر في نشاط هذه المؤسسات . و مما يزيد من الآثار السلبية للتعامل السياسي ، محاولة توظيف هذه المؤسسات في إدارة الخلافات السياسية العربية ، الأمر الذي يعرقل نشاطها .

ومما لا شك فيه أن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك بهدف تعظيم القيمة المتوقعة منه على أساس واقعي ملموس يعد أساساً هاماً لا يجب إغفاله من أجل إحياء التضامن العربي وتغريزه .. وفي هذا الإطار فإن هناك بعض الأفكار المتعلقة بالداخل والآليات الجديدة للعمل العربي المشترك وأهمها ما يلي :

1 - ضرورة تحديد بعض المجالات التي ليست محل خلاف بين الأقطار العربية ، وتكثيف النشاط المشترك بشأنها ، بحيث يكون له مردود إيجابي واضح على الأطراف المشتركة في هذا النشاط . إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق أرضية من الثقة المتبادلة بين الأطراف العربية ، ويشجعها على الاستمرار ، وتوسيع نطاق العمل المشترك .

2 - إيجاد صيغة من صيغ تحقيق التوازن بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية ، بحيث يتم التركيز على المجالات التي لا تحتوي على التناقضات الشديدة بين هذين النطاقين ، وكذلك المجالات التي يمكن الوصول فيها إلى أقصى درجة ممكنة من درجات التطابق بين

- الالتزام بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى ، والإسراع في إنشاء محكمة عربية كجهاز قضائي تلتزم بأحكامه وتتندّل ما تصل إليه من قرارات .

ومن هنا فإن التضامن العربي لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس النظام العربي القائم . فمن خلاله وب بواسطته يمكن معالجة الاختلالات التي أصابته ، وتحقيق المصالحة ثم المصالحة ، والبدء بعد ذلك في إدخال التعديلات والغيرات على قواعد سلوك النظام وإصلاح الأخطاء ونواحي القصور فيه ، وتطوير أداء ومهام مؤسسة النظام (الجامعة) التي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً تستعيد به ثقة الدول الأعضاء .

تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك :

على الرغم من حرص معظم الأقطار العربية على الإبقاء على الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك ممثلاً في الجامعة العربية ومنظماتها المختصة ، ومشاركتها في كافة أنشطة هذه المؤسسات وعلى الرغم من أن هناك طموح شعبي للعمل العربي المشترك من أجل تقويته ودعمه - وهو ما يؤكد العدد الكبير من المنظمات الأهلية العربية المشتركة التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي مازالت في حيز التكوين - فإن مردود هذا النشاط يبدو أقل مما هو مأمول .. وهو ما يمكن أن يجد تفسيره فيما يلي :

* إن بعض مؤسسات العمل العربي المشترك لم تتل القدر الملائم من التعريف بها وبنشاطها ، خاصة وأن بعضها يعمل في مجالات غير براقة إعلامياً . كما أنه لا توجد دراسات جادة موثقة عنيت بدراسة معظم هذه المؤسسات ، حيث أن الأمر ترتكز على الجانب السياسي والاقتصادي من نشاط المؤسسات العربية المشتركة ، دون أن يمتد إلى الأنشطة النوعية الأخرى للعمل العربي المشترك .

* التداخل في مجالات النشاط بين مؤسسات العمل العربي المشترك قد خلق بيئة تنافسية

بالاحتمالات المختلفة بشأنه ، وصياغة بدائل ممكنة تكون متاحة أمام من يديرون هذه المؤسسات إذا ما تحقق أحد هذه الاحتمالات على أرض الواقع .

نحو برلمان عربي موحد :

إذا كانت المصلحة العربية تمثل الأرضية اللازمة للبدء في تحقيق التضامن العربي .. وإذا كان تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك يمثل الأساس الضروري لقيام هذا التضامن ، فإن فكرة البرلمان العربي الواحد أو المجلس التشريعي الواحد تطرح نفسها بالضرورة حتى يتم استكمال مقومات التضامن العربي . وفي الظروف الراهنة فإن بعض التجارب البرلمانية الموحدة تقدم لنا نموذجاً يحذى به لدور البرلمانات القومية أو القطرية في إنشاء وإكمال عمليات التكامل في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

ولقد بحث الاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات عدة ملف البرلمان العربي الموحد وما زال هذا المشروع يحتاج إلى المزيد من الجهد والإصرار ولا سيما بعد أن استكملت كل الدول العربية تقريباً - في التسعينات - إنشاء مجالسها التشريعية ، وبانت هذه المجالس جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية والشورية في كل أرجاء الوطن العربي .

ولعل الطريقة الملائمة لتحقيق فكرة البرلمان العربي الموحد على أرض الواقع هو النظر إليها من خلال بحث تطوير استكمال البناء الدستوري - الملام الذي يمهد لتحقيق التضامن العربي ، وذلك بإنشاء محكمة العدل العربية ، وكذا إنشاء البرلمان العربي الموحد الذي يتكون من ممثلي السلطات التشريعية في الدول الأعضاء ويتم اختيارهم بالأسلوب الذي يبيّنه الميثاق .

المصلحتين الوطنية والقومية .

3 - إيجاد آلية للتنسيق بين المستويات المختلفة للعمل العربي المشترك ، سواء الحكومي الرسمي ، أو النوعي ، أو الأهلي غير الرسمي . هذه الآلية التنسوية من شأنها أن تحدد نطاقات التداخل بين هذه المستويات بحيث تحول من حالة الإزدواجية في بعض الحالات ، إلى حالة التكامل أو التفاعل ، الأمر الذي يوفر الموارد الضرورية لقيام مؤسسات العمل العربي المشترك بمهامها بفعالية أكثر .

4 - التوصل إلى أسلوب يكفل تبادل الخبرات بين المؤسسات العربية العاملة في نطاق العمل العربي المشترك ، سواء كانت خبرة فنية تقنية ، أو إدارية ، أو آية صورة من صور الخبرة ، لأن هذا يؤدي إلى خلق حالة من حالات الثقة بين الأطراف العربية المشتركة في هذا النشاط المشترك أو ذاك ، كما يؤدي إلى تحقيق نوع من أنواع التراكم المعرفي في كافة المجالات .

5 - ضرورة صياغة أسلوب للتوفيق والتراضي بين الأطراف المشاركة في إدارة العمل العربي المشترك . هذا التوفيق يعني القبول بوجود أهداف لكل المشاركين في هذا النشاط ، كما يعني القبول بإمكانية وجود نوع من أنواع التناقض أو التعارض فيما بينهم ، أما التراضي فيعني أن حل التناقض أو تخفيف حدته يتم من خلال الإقفال والاقتراح ويعيداً عن المجاملة والضغط . ويرتبط بذلك إمكانية التوصل إلى صياغة لتوزيع تكاليف العمل العربي المشترك ، بما يتاسب وقدرات كل طرف من الأطراف المشاركة ، وبما يتاسب وما يمكن أن يتحقق من مردود لكل طرف من هذه الأطراف .

6 - التوصل إلى صيغة معينة لمتابعة نشاط مؤسسات العمل العربي المشترك وتحليل هذا النشاط والظروف المحيطة به ، والتبوؤ

النظام العربي : نحو إطار واقعي للتعاون بين البلدان العربية

يكلم : د. مفيد شهاب
عضو مجلس الشورى المصري
رئيس جامعة القاهرة

ويفرض كل ذلك ضرورة التعامل بجدية مع مسألة «التضامن العربي» بعيداً عن الشعارات التقليدية ، أو المشروعات الكبرى ، التي ارتبطت عادة به .

في هذا الإطار يمكن طرح بعض النقاط الأساسية التي يمكن أن تكون مدخلاً للنقاش حول هذه المسألة ، وصولاً - كما سبقت الإشارة - إلى صيغة واقعية تحقق «التضامن العربي» في ظل المستجدات الدولية والإقليمية والقومية والداخلية الحالية ، وذلك كما يلي :

أولاً : مفهوم التضامن العربي :

إن كثيراً من المفاهيم السائدة في الواقع العربي تحتاج إلى تحليل ، سواء كان ذلك يتعلق بالمفاهيم التقليدية «كالوحدة العربية» ، أو المفاهيم التي تستخدم بكثافة في الفترة الأخيرة «كالتسيق العربي» . فمن المهم أن نحدد بدقة ما الذي تعنيه هذه المفاهيم بالضبط ، ما هو نطاقها ، وما هي آلياتها ، وما هي أهدافها . والغرض من ذلك واضح ، وهو أن لا يتم استخدامها في غير موضعها ، وأن لا يتم استخدامها بسوء نية ، أو لممارسة الضغوط ، والأهم أن بلورتها بدقة يجعل منها أساساً قوياً للتفاهم بين الدول العربية .

إن «التضامن العربي» - في هذا السياق - هو إطار عام للتعامل بين الدول العربية ، ويعتبر قيمة عليا تحكم تفاعلات هذه الدول ، تلتزم الدول العربية من خلاله بإرساء نمط من

مقدمة :

على الرغم من أن «التضامن العربي» يعتبر إحدى المسلمات التي حكمت مسيرة المنطقة العربية عبر تاريخها الحديث ، الذي يمتد منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 ، وحتى الفترة الحالية ، إلا أن التطورات المكتفة التي شهدتها تلك المنطقة خلال السنوات الأخيرة (1990 - 1997) تحمي إعادة تطبيق هذا المفهوم ، بأسمه وألياته المختلفة ، وتحتم كذلك بحث العقبات التي واجهته ، بهدف التوصل إلى صيغة واقعية ، قابلة للتحقيق له ، في إطار الثوابت المتفق عليها بين الشعوب العربية .

لقد تعرضت المنطقة العربية لهزات عنيفة ترتبط بإنهيار النظام الدولي ثالثي القطبية وتأثير ذلك على مصالح وتحركات العديد من الدول ، وإرتباطاتها الخارجية ، وكذلك بروز ملامح نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وحرية التجارة ، والتحول إلى القطاع الخاص ، إضافة إلى انفجار مشكلات - عربية متعددة بدأت بأزمة وحرب الخليج وامتدت لتشمل مشكلات الحدود ، والموقف من دول الجوار ، وتوجهات النظم السياسية ، كما برزت تحديات ضخمة أمام الدول العربية ، ترتبط بالتسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ، ومشكلات التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي داخل الدول .

غير تقليدية ؛ لكن على المستويات الأخرى لا يوجد نفس المستوى من التباين . ويمكن أن يؤدي التضامن العربي إلى إيجاد صيغ مشتركة للتعامل مع تلك التحديات بفعالية أكبر .

ثالثاً : آليات التضامن العربي :

إن أطر آليات التضامن العربي هي القضية الأهم على هذا المستوى ؛ فبدون وجود تلك الأطر والآليات يصبح التضامن مجرد « تعبيراً عاماً » لا يعني شيئاً في الواقع . وقد توافرت دائماً للتضامن العربي خلال الفترة الماضية أطر وآليات مختلفة ، بصرف النظر عن قضية الفعالية . ولاشك أن جامعة الدول العربية « بيت العرب » كانت الإطار العام الذي يؤسس لهذا التضامن ويرمز له أيضاً ، من خلال :

آ - ميثاق الجامعة : الذي يحدد الأسس والقواعد العامة للعلاقات العربية - العربية في تعاملها مع بعضها البعض ، ومع الأطراف الأخرى .

ب - المعاهدات العربية : التي تحدد صيغة التعامل المشترك مع التحديات العامة ، كاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950).

ج - المنظمات العربية الفرعية : التي تتفرع عن الجامعة ، وتغطي كافة مجالات الحياة العربية ابتداء من الاقتصاد والأمن ، وحتى البريد .

إضافة إلى ذلك توجد آليات أخرى ترتبط بهذا الإطار الأكبر ، أهمها :

أ - مؤتمرات القمة العربية : التي تعقد في اللحظات الحرجة من تاريخ المنطقة العربية ، على مستوى القادة من الملوك والرؤساء .

ب - مجالس التعاون العربية - الفرعية : التي تشكلت في كافة أنحاء العالم العربي ، كمجلس التعاون الخليجي ، واتحاد المغرب العربي .

ج - العلاقات الثنائية والمتعددة : التي تمثل النطء المسيطر من التعاون ، وتنم من خلال الاتصالات والزيارات واللجان والاتفاقيات ،

التعاون والتسيق المستمر بينها استناداً على الروابط والمصالح المشتركة . ولا يرتبط هذا التعاون والتسيق بنفس المستويات المعتمدة بين الدول ، وإنما بمستويات خاصة تتوافق مع خصوصية العلاقة بين الشعوب العربية .

ثانياً : أسس التضامن العربي :

يستند التضامن العربي على أسس قوية ترتبط بحقائق ثابتة جغرافية وتاريخية وديمografية وثقافية ، كما ترتبط بأوضاع قائمة تتصل بوجود تحديات عامة تواجه كافة الدول العربية ، ومصالح مشتركة ، يمكن تعميمها ، لكل الأطراف ، وذلك كالتالي :

1 - القواعد الثابتة : ترتبط بحق الجوار ، ووقوع كافة الدول العربية في منطقة جغرافية واحدة ، وتعرضها جميعاً عبر القرون الماضية لخبرات تاريخية مشتركة شكلت أوضاعها العامة ، وإنتماء الأغلبية العظمى لسكان المنطقة العربية إلى أصول واحدة ، وتشكل تفاوتها العامة استناداً على مصادر واحدة ، سواء كانت تلك المصادر دينية أو قيمة أو بيئية . هي أمور تجعل من تضامنها مسألة طبيعية .

2 - المصالح المشتركة : فهناك مصالح مشتركة تجمع الدول العربية - ترتبط بأمنها القومي بأبعاده الداخلية والخارجية ، ونموها الاقتصادي المتصل بتطورات إقليمية وعالمية مختلفة ، ومكانتها الدولية بما لذلك من مردودات متقدمة ، وإسقاطها السياسي الداخلي الذي تتضاد معها أهميته . وهي كلها مصالح حيوية تتسم باسمة هامة هي التأثير والتاثير ، ويمكن تحقيقها بصورة أفضل إذا ما تضامنت الدول العربية مع بعضها البعض .

3 - التحديات العامة : فالدول العربية تواجه نفس التحديات الخارجية تقريباً على المستوى الاستراتيجي ، الذي لا يرتبط فقط بالتهديدات الأمنية ، بل يتصل أساساً بالتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية المفروضة من الخارج ومن داخل المنطقة أيضاً . فقد تتبادر إلى الأمثلية في ظل وجود تهديدات ملحة أو

عدم كفاية الالتزامات أساساً.

3 أن الخلافات السياسية بين الدول قد تصاعدت في بعض الأحوال إلى حدود لم تكن متوقعة ، وامتدت تأثيراتها إلى أوجه التعاون الأخرى .

وقد عانت جامعة الدول العربية ، كإطار للعلاقات بين الدول العربية ، من كل ذلك . ولم تتوافر إرادة عامة لإحداث التغييرات المطلوبة في ميثاقها ، أو تطوير بعض جوانب عملها . ولا يزال المشروعات المطروحة في إطارها معلقة .

خامساً : مستقبل التضامن العربي :

على المدى الطويل ، لن يصبح إلا الصحيح . فهناك مستقبل للتضامن العربي بحكم استناده إلى ثوابت قوية سوف تدفع في إتجاه بلورة جوانبه ؛ خاصة وأن الدول العربية في سبيلها إلى تجاوز بقایا المناخ الذي سيطر على علاقات أطرافها في بداية التسعينات . لكن المشكلة أن التحديات المفروضة حالياً قد لا تتطرق حدوث ذلك على «المدى الطويل» ، لذا يجب التفكير في صيغ لإرساء قاعدة واقعية للتضامن العربي ، لاسيما في ظل عدة عوامل :

1 - أن ما يسمى «العلومة» تجتاح العالم على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية ، بما في ذلك الوطن العربي .

2 - أن عملية مكثفة لإعادة تشكيل المنطقة التي تضم الوطن العربي تتم وتتصاعد في المرحلة الحالية ، وتحكمها مصالح غير عربية .

3 - أن الدول العربية تتحدى بشكل أكثر وضوحاً عن وجود فاصل بين ما هو قومي ، وما هو قطري ، وهي مسألة يجب التفكير فيها .

4 - أن المشكلات الداخلية في بعض الدول العربية تتصاعد أهميتها وتتأثر بها ، بما يؤثر على المناخ العام للعلاقات العربية - العربية في هذا السياق ، فإن هناك ضرورة لإرساء قاعدة تضامن قوية من خلال المشروعات القائمة (على الأقل) على الساحة العربية ، وذلك في

إضافة إلى آليات أخرى متعددة تتشكل وفقاً لظروف مختلفة ، بشكل جماعي أو متعدد أو ثانوي .

رابعاً : معوقات التضامن العربي :

لقد شهدت مراحل التاريخ العربي الحديث مظاهر مكثفة للتضامن بين الدول العربية ، بعكس الانطباعات التي تسود في الدول العربية خلال فترات الأزمات ، عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة منها :

- اتخاذ الدول العربية مواقف مشتركة في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها ، خاصة قبل عام 1990 ، ثم خلال العامين الأخيرين .

- اشتراك عدد كبير من الدول العربية بشكل مباشر أو غير مباشر في المواجهات العسكرية التي فرضت على المنطقة من جانب الأطراف الأخرى .

- الانتقال المكثف للمواطنين ورؤوس الأموال والمنتجات بين الدول العربية ، والتعاون المشترك في هذه الأطر .

- ردود الأفعال المشتركة للشعوب العربية - بصرف النظر عن خلافات الدول - تجاه الأحداث التي تمس مصالح أو قيم عربية ثابتة .

لكن رغم كل ذلك ، لم يصل «التضامن العربي» إلى ما كان من المفترض أن يصل إليه ؛ فقد تقلصت طموحات الوحدة العربية ، واجتاحت العلاقات العربية - العربية أزمات مختلفة ، ولا يزال التعاون بين الدول العربية سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً أقل بكثير مما تأمل فيه شعوب المنطقة .

ويرجع كل ذلك إلى عوامل مختلفة ، يصعب رصدها كلها ، ويتسم بعضها بالحساسية ، لكن يمكن الإشارة إلى ما يلي :

1 - أن مؤسسات التعاون العربي - العربي ، لم تلق الدعم الكافي من الدول لكي تتحول إلى مؤسسات حقيقة فعالة .

2 - أن المعاهدات العربية - العربية عانت من مشكلة عدم الالتزام بما يتم الاتفاق عليه ، أو

6 - الاستمرار في التسويق العربي على مستوى عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي للوصول إلى حل يضمن تحقيق مطالب الدول العربية .

7 - تكثيف التعاون بين الدول العربية في مجال التعامل مع التحديات الأمنية والثقافية التي تواجهها في المرحلة الحالية .

8 - تنسيق الاتصال والتعاون بين المؤسسات والمنظمات الشعبية العربية لتكوين قاعدة قوية تحجم تأثير الخلافات السياسية .

في النهاية ، فإن الوطن العربي يواجه عصراً جديداً لا يستلزم التعامل معه مجرد حل الخلافات ، فهذا هو الحد الأدنى المطلوب ، فالطريق الحقيقي إلى التضامن العربي هو تعزيز التعاون ، استناداً على قاعدة المصالح المشتركة التي لا يوجد خلاف بين الجميع على أنها قائمة .

الاتجاهات التالية :

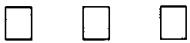
1 - دعم دور الجامعة العربية كإطار عام للعمل العربي المشترك ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيلها .

2 - الموافقة بحسن نية ، وبشكل واضح ، على ميثاق الشرف العربي ، بما يتضمنه من أسس عامة لتنظيم العلاقات العربية - العربية .

3 - الاتفاق على آلية لحل منازعات بين الدول العربية ، وإقرار مشروع إقامة محكمة عدل عربية يتم اللجوء إليها في وقت الحاجة .

4 - المضي بجدية في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وصولاً إلى إنشاء السوق العربية المشتركة .

5 - العمل على إيجاد صيغة مناسبة لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها بعض الدول والشعوب العربية المحاصرة من جانب المجتمع الدولي .



التضامن العربي كأساس استراتيجي لمواجهة تحديات القرون القادمة

إعداد :

مركز التدريب البرلماني العربي
(القاهرة)

المعاصرة ، والمعضلات التي تواجهه تجسده على المستوى المطلوب من الفاعلية ، وأخيراً بعض الأفكار بشأن ارتياح آفاق أرحب للتضامن العربي في المستقبل .

1 - في ضرورة التضامن العربي :

لعله من نافلة القول أن نشير إلى أن الأمة العربية تمر بمرحلة هي أخوچ ما تكون فيها إلى التضامن بين دولها المختلفة وذلك لأكثر من اعتبار منها ما هو عالمي ومنها ما هو إقليمي : الاعتبار الأول : هو سقوط نظام القطبية الثانية في غمار التطورات الجذرية التي شهدتها العالم في النصف الثاني من الثمانينيات وبداية التسعينيات على النحو الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية قوة أولى في عالم اليوم بغض النظر عن مدى الدوام التاريخي لهذا الوضع . الأمر الذي فلصن دون شك من هامش حرية العركة الذي كان متاحاً للنظم الإقليمية - ومنها النظام العربي - نتيجة الصراع على القمة بين العمالقين الأمريكي والsovieti إبان نظام القطبية الثانية ، و يجعل هذا الوضع الراهن للنظام العالمي من التضامن العربي خياراً أمثل للعرب للتحرك في الساحة الدولية ، حيث لاشك أنه من البديهي أن حركتهم الموحدة - أو على الأقل المنسقة - تعطيهم القدرة على تحقيق مالاً يستطيعون أن يحققوه فرادى .

أما الاعتبار الثاني : فيرتبط موضوعياً بالاعتبار الأول ، ذلك أن عالم اليوم تميز

تمهيد : تواجه الأمة العربية التحديات الراهنة ما يطرح بإلحاح « التضامن العربي » كآلية ضرورية لمواجهة هذه التحديات ، ولاشك أن الآونة الأخيرة قد شهدت إنجاز عدد من الخطوات على طريق استعادة التضامن العربي الذي كان الكثيرون يتذكرون في إمكانية عودته بعد أزمة الخليج وتداعياتها في بداية التسعينيات ، غير أنه لاشك أيضاً من ناحية أخرى أن تلك الخطوات لا تصل بالتضامن العربي إلى المستوى الذي يمكن من المواجهة الحاسمة للتحديات التي تواجه الأمة العربية في الوقت الراهن ، الأمر الذي يطرح علينا جميعاً مسؤولية التفكير العلمي الملائم في هذه القضية - أي قضية التضامن العربي - والتساؤل الموضوعي لها ، من أجل أن نحاول جميعاً الوصول بالتضامن العربي إلى المستوى الذي نريده ، والذي تحقق له بالفعل في لحظات تاريخية معاصرة سابقة ، بما يمكننا من المواجهة الفعالة للتحديات التي تهدد المصالح العربية ، و تصل في بعض الأحيان إلى تهديد الوجود القومي العربي ذاته على مستوى الفاعلية السياسية .

وتمثل هذه الورقة محاولة للتساؤل الموضوعي لقضية التضامن العربي تتضمن أفكاراً حول ضرورته ، وخصائص النموذج العام الذي تطور وفقاً له في الخبرة العربية

المسألة المائمة والتدخل التركي المتكرر في شمال العراق كلها أمور تشير لبعض مشكلات حقيقة في العلاقات العربية - التركية ، كذلك فإن الاحتلال الإيراني للجزر التابعة لدولة الإمارات والنهج السياسي الإيراني في التعامل الخارجي بصفة عامة ومع الدول العربية ودول الخليج بصفة خاصة يربّان بدورهما بعض المشكلات لا تقل أهمية في العلاقات العربية - الإيرانية ، مرة أخرى فإن قدرة العرب على التعامل مع هذه المشكلات كافة تزيد بالتأكيد في حالة التحرّك الموحد أو على الأقل المنسق عنها في حالة المواجهات الفردية من جانب كل دولة عربية على حدة.

وإذا كانت المصالح العربية تتطلب أن تتجه مسيرة السلام العادل الشامل مع إسرائيل ، وأن تقوم علاقات تعاون حقيقية بين العرب وكل من الأتراك وإيران فإن هذا كلّه سوف يتمّ تحقيقه على أفضل نحو ممكن من خلال التضامن العربي .

وإذا كان التحليل السابق قد ركز على الاعتبارات الآتية التي تجعل من التضامن العربي مطلباً ضرورياً في العلاقات العربية - العربية الحالية فإن هذا لا يعني أن ضرورة التضامن العربي مسألة مستجدة ، وإنما ركز التحليل على الاعتبارات الآتية لأغراض الملاعنة الزمنية فحسب ، ذلك أن التضامن العربي كان دوماً مطلباً ضرورياً في تاريخ العرب المعاصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية . استعانا به في معركة التحرر من الاستعمار الأوروبي ، واستعانا به أيضاً في مواجهة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين ، واستعانا به كذلك في مواجهة محاولات الاستعمار الجديد لربط الوطن العربي بعجلة التبعية لقوى الهيمنة الغربية .

وإذا كان التضامن قد أخفق في حالات محدودة في تحقيق الهدف منه (كما في حرب 1948 على سبيل المثال) فإنه حقّ من ناحية أخرى نتاج باهرة في معارك التحرر من الاستعمار الأوروبي (معركتي استقلال

بالإضافة إلى الدور القيادي الأمريكي في الشؤون الدولية بكتلتين ضخمة عمالقة على الأقل على المستوى الاقتصادي ، وفي مقدمة هذه الكتلتين الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى تحالف الدول الآسيوية (رابطة الآسيان) وغيرهما ، فضلاً عن أن بعض الدول بحسب ذاتها تمثل كياناً اقتصادياً عالياً بكل المعايير كالصين واليابان ، وبالنظر إلى مستوى التقدم الراهن الذي حققه الاقتصادات العربية يصبح من الخطورة بمكان على مصالح آية دولة عربية على حدة أن تعامل بمفردها مع هذه الكتلتين والكيانات العاملة .

أما الاعتبار الثالث فيتمثل في التحديات الإقليمية التي تحيط بالأمة العربية مباشرة وعلى رأسها التحدي الإسرائيلي ، فقد قبل العرب منهج السلام العادل الشامل في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وحقق هذا النجاح كما هو معلوم خطوات معينة ، ولكنه واجه صعوبات متزايدة بلغت ذروتها بتولي رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي للسلطة في إسرائيل اعتباراً من مايو (أيار) 1996 ، حيث اتبّع من السياسات ما تكفل بنصف العملية المهمة للتسوية التي كانت قد بدأت بين فلسطين وإسرائيل من جانب سوريا وإسرائيل من جانب آخر ، وانعكس هذه التطورات الخطيرة على مجمل التفاعلات الإقليمية في المنطقة ، وهدّت على نحو حاد مصالح العرب وأمنهم الأمر الذي استدعى ردود فعل عربية واجبة . بلغت ذروتها بعد قمة القاهرة في يونيو (حزيران) 1996 وما تلاها من تداعيات ، إذ لا يخفى أن المواجهة الموحدة للعرب للانتكاسة الحادثة في مسار التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي تحقّق لهم ما لا يمكن أن تتحققه المواجهات التجزئية .

وبالإضافة إلى التحدي الإسرائيلي لاشك في وجود تحديات - وإن تكون أقل خطورة - تتبع من العلاقات العربية بكل من تركيا وإيران . فالعلاقات التركية بإسرائيل وتوتر العلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق بسبب

أكثر .

فالتضامن العربي أولاً كما يشير نموذج خبرته المعاصرة ليس تضامناً دائمًا ، فقد تضامن العرب في منتصف الخمسينات في مواجهة حلف بغداد وبعدها بسنة العدوان الثلاثي على مصر ، ولكنهم اختلفوا في نهاية الخمسينات وبداية السبعينات على قضايا الثورة والوحدة العربية ، وتضامنوا في عامي 1964 و 1965 قد تم ضد الخطر الإسرائيلي على مياه نهر الأردن ، وتضامن 1967-73 قد تم لمواجهة التداعيات الخطيرة للهزيمة العربية في حرب 1967 وتضامن 1987-90 ، كان لمواجهة الخطر الكلمن على دول الخليج العربي خاصة والنظام العربي عاملاً في تطورات الحرب العراقية - الإيرانية ، ثم استمر التضامن ليراجه بعد وقف إطلاق النار في الحرب العراقية - الإيرانية في 1988 المتغيرات الدولية الكاسحة في تلك الوقت ، وأخيراً تحقق تضامن 1996 ليراجه الردة الإسرائيلية عن مسار التسوية السلمية في أعقاب الانتخابات التشريعية الإسرائيلية في تلك السنة .

وإذا كان في هذا التفسير العربي ما يدعو إلى الإطمئنان والوثوق بقدرة النظام العربي على التصدي للمخاطر الخارجية فإن فيه أيضاً ما يثير القلق حيث أنه من المنطقي لا يدوم هذا التضامن إلا بقدر ما يبقى الخطر الخارجي ملحاً واضحاً ، وهو ما حدث بالفعل في خبرات كثيرة سابقة ، إذ أنه بمجرد زوال الخطر الخارجي المباشر - أو حتى تراقص شنته في بعض الأحيان - كان التضامن العربي عادة ما يبدأ في التحليل إلى أن يتجسد خطر خارجي رئيسي جديد وهكذا .

ولعل في هذا التفسير للتضامن العربي ما يساعدنا أيضاً على فهم خاصيته الثالثة في نموذج تطوره المعاصر .

إذ يلاحظ ثالثاً أن آليات تحقيق التضامن العربي لم تتضمن في أي وقت من الأوقات حلاً جزرياً لقضايا النزاعات العربية - العربية ،

الجزائر وجنوب اليمن على سبيل المثال) أو في التصدي لمحاولات ربط الوطن العربي بالأحلاف الغربية (معركة حلف بغداد في منتصف الخمسينات) أو في مواجهة السياسات الإسرائيلي التوسعية (التضامن العربي فيما بين حرب 1967 و 1973) ، وهكذا يتضح أن ضرورة التضامن العربي ليست مسألة طارئة ولكنها مطلب دائم إذا أريد للنظام العربي أن يكون نظاماً فاعلاً في تحقيق أهدافه .

2 - التضامن العربي : نموذج الخبرة المعاصرة :

يرى البعض أنه لا يمكن الحديث أصلاً عن تضامن عربي في ظل تواتر الخلافات والنزاعات العربية - العربية التي تعتبر خاصة مزمنة للتفاعلات في النظام العربي ، والواقع أنه مع الاعتراف بحقيقة وجود الصراعات العربية - العربية فإن هذا لا يعني غياب التضامن ، ويكتفى أن نتذكر الأمثلة التي تمت الإشارة إليها في نهاية التحليل في النقطة السابقة ، فالتضامن العربي حقيقة موجودة دون شك ، غير أن أي تفكير في تطويره إلى المستوى الذي نريد له وال قادر على تحقيق الأهداف العربية يتطلب منا القيام بمحاولة للتعرف على خصائص نموذج التضامن العربي في خبرة العلاقات العربية - العربية المعاصرة .

ويمكن في هذا السياق أن نركز على خصائص الأربعه التالية :

الخاصية الأولى تتعلق بدوامه الزمني ، فهو تضامن مؤقت .

والخاصية الثانية تتعلق بسبيبه ، فهو عادة يحدث نتيجة لمواجهة خطر خارجي وليس لاعتبارات تتبع من داخل النظام العربي .

والخاصية الثالثة أنه عندما يحدث لاينسى على حل جدو النزاعات العربية - العربية ، ولذلك تبقى هذه النزاعات مزمنة .

والخاصية الرابعة أنه لا يحدث عادة بشكل مطلق إذ عادة ما تستثنى منه قوة عربية وربما

ذاته قد يعرقل خطوات يمكن للاتجاه الغالب في التضامن العربي أن يقوم بها ، كما أن الإجماع يمكن أن يكون في بعض الأحيان شكلاً أو ضعيفاً ، وهي قضية تستحق المناقشة الموضوعية الواسعة على أية حال .

3 - معضلات التضامن العربي :

إذا كان حرضين على تحقيق أعلى مستوى ممكن للتضامن العربي فإنه يتبعنا أن نناقش بأقصى قدر من الصراحة والموضوعية التي تعيق التوصل إلى هذا المستوى ، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى معضلات أربعة تتعلق بالتبابن في مصالح الدول العربية ، وغياب الإطار المؤسسي القومي للتضامن ونمط العلاقات الاقتصادية العربية ، والمانعنة الخارجية للتضامن العربي .

أما المعضلة الأولى فتتعلق بالتبابن في المصالح بين الدول العربية ، فيليس صحيحاً أن هذه الدول بالضرورة تسعى لتحقيق نفس المصالح ، فقد ترى دولة أن مصلحتها تكمن في مجرد التنسيق الدبلوماسي مع شقيقاتها العربيات وتطلب أخرى بالوحدة الكاملة ، أو ترى دولة أن العلاقة مع دولة غير عربية ما تتحقق منها واستقرارها بينما ترى دولة أخرى أن نفس هذه الدولة غير العربية تمثل مصدراً لتهديد أنها ، أو ترى دولة أن أفضل مجال لاستثمار رؤوس الأموال العربية إنما يقع على داخل الوطن العربي ، بينما ترى الدول التي تأتي منها رؤوس الأموال هذه أن ذلك لا يحقق بالضرورة مصلحتها الوطنية ، وهكذا .

ولainيبيغي أن يصيغنا القلق من هذه الاختلافات المشروعة في الرؤى والتوجهات ، غير أن ما يقلق هو تجاهل وجود هذه الاختلافات ومن نم غياب الجهود الرامية إلى تقارب وجهات النظر بين البلدان العربية في قضايا الخلاف بينها .

وأما المعضلة الثانية وتشير إلى غياب الإطار المؤسسي القوي للتضامن العربي ، الواقع أن الجامدة العربية يفترض أن تقدم هذا الإطار ، غير أن طبيعتها القانونية كمنظمة بين

ولعل هذا يعود إلى أن التهديد الخارجي يصل فجأة أو في وقت قصير نسبياً إلى درجة تذكر بالخطر ، فالتوتر في العلاقات مع الغرب يكون موجوداً ولكن واقعية إعلان حلف بغداد بين العراق وتركيا أو واقعة العدوان الثلاثي على مصر تتم في لحظة زمنية محددة ، والصراع مع إسرائيل معروف وقائم ولكن المعلومات المحددة عن قرب اكمال مشروعاتها لتحويل مجرى نهر الأردن في نهاية 1963 أو واقعة الحرب في 1967 ، أو فوز ناتانياهو بمنصب رئيس الوزراء تحدث جميعها في لحظات زمنية محددة وعلى نحو مفاجيء في كثير من الأحيان ، وال الحرب العراقية - الإيرانية استمرت ثمان سنوات ولكن تطوراتها المتقدمة بالخطر على السلمة الإقليمية لدول الخليج العربي حدث في فترة زمنية محددة بعد الاختراق الإيراني للغار في 1986 ، وهكذا .

وإذا صح التحليل السابق فإنه يعني أن العرب يكونون مطالبين في فترة قصيرة نسبياً بالتخاذل التدابير اللازمة لمواجهة الخطر ، الأمر الذي لا يتيح الفرصة لأكثر من عملية تهدئة للنزاعات والصراعات القائمة بينهم ، ولذلك نلاحظ أن قضايا التزاع والصراع في العلاقات العربية - العربية تتصف عادة بأنها مزمنة ، وذلك لأنها تعود إلى التفجر من جديد فور زوال الخطر الخارجي أو حتى خفة حنته ، وهو الأمر الذي يدعم بدوره الطابع المؤقت للتضامن العربي ، وهكذا تكمل الحلقة المفرغة .

وأخيراً فإن التضامن العربي رابعاً لا يتحدث بالضرورة على نحو مطلق وجماعي ، فقد كان تضامن 1984 إجماعياً ولكن تضامن 1955 كان ضد السياسة العراقية الرسمية في ذلك الوقت ، وكان تضامن 64-65 و 73-74 ضد إسرائيل إجماعياً ، ولكن التضامن مع العراق في حربه ضد إيران لم يكن كذلك وهكذا .

وإذا كان من الأكثر فعالية دون شك أن يكون التضامن العربي إجماعياً فإنه يجب الوعي في نفس الوقت أن الحرص على الإجماع في حد

بتقديم تنازلات وهمية في بعض المواقف التي تتطوّي على تحدي خطير للأمن العربي يترتب عليه احتمال تحقق خطوات مهمة على طريق التضامن العربي ، فتقوم القوى الخارجية المعينة في هذه الحالة بتحركات سابقة على تلك الخطوات من أجل منع حدوثها ، أو على الأقل إفراطها من مضمونها .

وإذا كانت العوامل الفاعلة في أي ظاهرة هي أساساً العوامل الداخلية فإنه لاشك أن وجود عوامل خارجية غير موافية يضيف إلى أعباء التضامن العربي وصعوبات تحقيقه .

ختام : نحو مستقبل أفضل للتضامن العربي:
إذا كان من المسلم به أن التضامن العربي يمثل ضرورة ملحة من منظور تحقيق المصالح العربية ، وإذا كان التحليل السابق قد ألقى بعض الضوء على طبيعة التضامن العربي ومعضلاتة فإنه بمقدورنا الآن أن ننطليع إلى مستقبل أفضل للتضامن العربي من خلال اقتراحات محددة تقوم على أساس محاولة علاج العيوب والمعضلات الموجودة في المسار المعاصر للتضامن العربي. ويمكن في السياق الراهن التركيز على اقتراحات أربعة تتعلق بحل النزاعات العربية - العربية واهتمام العلمي وبالتكامل الثقافي وأخيراً تعديل هيكل الجامعة العربية .

أما المقترح الأول فيتعلق بالنزاعات العربية - العربية ، وقد رأينا الدور السلبي الذي لعبته هذه النزاعات وما زالت تلعبه في تقويض مسار التضامن العربي ، وبعض هذه النزاعات متروك دون مبادرات تذكر لحله وشريحة ثلاثة توجد جهود متواضعة لحلها أو تسويتها ، وقد أن الأوان للقيام بمبادرة كبيرة لتسوية النزاعات العربية - العربية بروح قومية تترفع على التفاصيل الصغيرة ، وتنقسم من خلال آليات قانونية مضمونة من حيث حدتها وأدائها الرفيع، ويشير هذا الاقتراح مسألة محكمة العدل العربية التي سيأتي الحديث عنها في المقترح الأخير .

ويتعلق الاقتراح الثاني بضرورة الاهتمام العلمي بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وقد

الحكومات لاتتمتع بأدنى قدر من السلطة في مواجهة حكومات الدول الأعضاء قد جعل منها مرآة عاكسة لأوضاع العلاقات العربية - العربية أكثر منها آلية للتطوير الإيجابي لهذه العلاقات .

وإذا كان من الصعوبة بمكان على مستوى السياسات الواقعية أن تحدث عملية تغيير جذري لأوضاع الجامعة العربية بما يحقق متطلبات تضامن عربي قوي . فإنه من الممكن على الأقل السعي إلى أحداث قدر من التغيير يزيد من فعالية الجامعة كآلية لتحقيق التضامن العربي دون أن يثير حساسيات مهمة من قبل الدول الأعضاء ، وقد تكون الاقتراحات المتعلقة بإضافة مؤسسة لقمة العربية إلى مؤسسات الجامعة وأخرى لحل النزاعات العربية - العربية وثالثة للتمثيل الشعبي أهم اقتراحات في هذا الصدد على نحو ما سيجيء في الجزء الأخير من هذه الورقة .

أما المعضلة الثالثة فتعود إلى نمط العلاقات الاقتصادية العربية ، إذ تنسجم العلاقات الاقتصادية العربية البينية بالضعف الشديد سواء في مجال التجارة أو الاستثمار في مقابل قوة العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية في هذين المجالين ، وهو ما يعني حرمان التضامن العربي على أساس اقتصادي قوي يحميه من النعرات السياسية ، ذلك أن أي انفصال للتضامن لا ترتبط به عادة تكفله اقتصادية تذكر ، الأمر الذي ييسر القرار السياسي بالخروج من إطار التضامن بالنسبة لدولة عربية أو أخرى .

والمعضلة الرابعة والأخيرة تعود إلى المانعة الخارجية للتضامن ، فالقوى غير العربية على المستويين الإقليمي والعالمي تعلم تماماً أن العرب ما اجتمعوا عبر التاريخ إلا وأثروا في ميزان القوى الدولي ومن ثم في صالح تلك القوى ، ولذلك فإنها تفضل دائماً التعامل مع الدول العربية فرادى وتفعل ما في وسعها دائماً لمنع تحقيق التضامن العربي سواء بالعمل على الإيقاع بين الدول العربية ، أو

لمخاوف أو حساسية هذه الدولة أو تلك ، ويمكن القول بأن تطعيم الجامعة العربية بمؤسسة للقمة ، وأخرى لحل النزاعات العربية - العربية وثلاثة للتمثيل الشعبي تمثل أهم المقترنات في هذا الصدد .

وبخصوص مؤسسة القمة العربية يلاحظ أن هيكل الجامعة مبني على أساس أن أعلى مؤسسة فيه هي مجلس الجامعة الذي يتكون من وزراء الخارجية ، على العكس من منظمة الوحدة الأفريقية التي تتضمن في هيكلها مؤسسة للقمة تجعل من اجتماع القمة الأفريقية حدثاً دوريّاً سنوياً لا يتطلب الاستعدادات والتعقيدات التي تسبق عقد القمم العربية عادة ، ويفترض أن تعديل ميثاق الجامعة العربية هي المؤسسة العليا للجامعة مسألة لا تتطوّي على أدنى حساسية للدول العربية ، فهي أولاً لا تعود أن تكون تحصيل حاصل في علاقة مؤتمرات القمة العربية بالجامعة ، وهي ثانياً لن تخل بطبيعة الجامعة كمنظمة بين الحكومات لا توجد فيها آلية لإلزام الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها ، وكل ما سيضيفه الاقتراح المذكور هو أنه سيحصل القمة العربية ضد التقلبات السياسية التي تعرقل انعقادها من حين لآخر .

أما حل النزاعات العربية - العربية فقد أشار الميثاق الحالي للجامعة إلى محكمة العدل العربية ، وبنلت بالفعل جهود شاقة للتوصل إلى ميثاق لهذه المحكمة يرضي جميع الدول الأعضاء ، ولا يخفى أن اقرار هذا المشروع قد تتعثر أكثر من مرة في مجلس الجامعة في الآونة الأخيرة ، والغريب أن مشروع هذه المحكمة قائم على مبدأ الاختصاص الاختياري مثلها مثل محكمة العدل الدولية ، الأمر الذي سيجعل أحکامها غير ملزمة إلا للدول التي تقبل طوعاً اختصاصها بالنظر في نزاع تكون طرفاً فيه .

والواقع أن الأمل معقود على هذه المحكمة في أن تقدم نموذجاً يقتدى به في حل النزاعات العربية - العربية التي يوكل إليها النظر فيها فضلاً عما يتوقع أن تسهم فيه في تقديم آراء

رأينا الأثر السلبي لضعف بنية العلاقات الاقتصادية العربية - العربية على التضامن العربي ، وللأسف أنه أتى على الدول العربية حين من الزمن كانت إما تتجاهل الموضوع برمتها أو تنهج نهجاً عاطفياً يقوم على تصور التحقيق السريع لهذا التكامل علمًا بأنه مسألة من أشق ما يمكن كما تظهره خبرة ومسيرة الاتحاد الأوروبي الذي أكمل الأربعين سنة من عمره دون أن تكتمل وحنته الاقتصادية ، والمطلوب هنا أن نؤمن أولاً بجدوى هذا التكامل وفائدته ، ثم نضع الخطط العلمية لتحقيقه ، والتي تقوم على الموازنة بين مصالح الدول العربية المشاركة فيه نبدأ في تنفيذها مهما استغرقت من وقت طويلاً ، والواقع أنه ما لم نبدأ باتخاذ الخطوات الأولى في هذا الصدد فإن صعوبة تحقيق مثل هذا التكامل سوف يزداد يوماً بعد يوم خاصة في النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يتوجه بسرعة نحو توسيع سلطة الأقوياء على حساب الضعفاء ، ولعل هذا المعنى هو الذي دفع القادة العرب في آخر قمة لهم عام 1996 إلى إعادة وضع مسألة التكامل الاقتصادي العربي على قائمة الاهتمامات الأولى للعمل العربي المشترك .

وينصب الاقتراح الثالث على التكامل الثقافي العربي وهو من أهم القضايا في مسألة التضامن العربي ، إذ يتميز العرب عن غيرهم من التجمعات الدولية القوية الراهنة يوجد اللسان والثقافة المشتركة ، وهو ما يوفر قاعدة مجتمعية للتضامن العربي ، غير أن هذه القاعدة تتعرض بدورها لمخاطر تستوجب التصدي لها ، ومن هذه المخاطر انتشار البث التلفزيوني الأجنبي المباشر وكذلك التعليم الأجنبي والقيود الكابحة لانطلاق التفاعلات الثقافية العربية وغير ذلك ، وكلها أمور تستوجب رؤية شاملة وخطة واعية للتحرك حفاظاً على وعي وهوية الأجيال العربية المتابعة .

وأخيراً فإن أوضاع الجامعة العربية تستحق تفكيراً جاداً لتحقيق نقلة نوعية فيها ت frei من متطلبات تقوية التضامن العربي دونما إشارة

العربي القائم فعلاً وبين الجامعة العربية بحيث يصير هذا الاتحاد هو الصوت الشعبي في عمل الجامعة العربية وفقاً لآليات محددة يتم الاتفاق عليها تعطيه دوراً فاعلاً في تحقيق التضامن العربي .

ولعل هذا الاقتراح بالذات يتطلب أوسع قدر ممكن من النقاش حيث أن من شأن تفويذه على نحو واضح سليم أن يحدث نقلة نوعية في التضامن العربي .

استشارية وفتوى قانونية تطلب منها بشأن موضوعات محددة على النحو الذي يحدث تطويراً إيجابياً في الإطار القانوني للعلاقات العربية - العربية .

وأخيراً فإن الجامعة العربية محرومة من شق مؤسسي شعبي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي الذي صار البرلمان الأوروبي من أقوى مؤسساته ، ويمكن منعاً للحساسيات المتصورة في هذا الصدد أن يتم التفكير في إيجاد صلة عضوية بين الاتحاد البرلماني



**ورقة العمل
المقدمة من
الشعبة البرلمانية
السودانية**

**أوراق العمل المتعلقة بـ :
« الرؤية البرلمانية
لإنشاء
سوق عربية مشتركة »**

الاقتصادي ميزته من حيث أنه الطريق الواقعي إلى إقامة الوحدة لا فقط على مؤسسات سياسية موحدة .

لكل ذلك فإن قيام سوق عربية مشتركة أصبح حتمياً في ظل الظروف الدولية البالغة التعقيد والتي تتطلب قدرأً كبيراً من التضامن العربي اقتصادياً وسياسياً لمواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية والتي أصبحت سمة تميز التعاون الدولي على المستوى الاقتصادي والدولي لتحقيق الأهداف الأساسية التي تتمثل في :

1 - النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق معدل نمو مستمر في اقتصادات الدول الأعضاء عن طريق تطوير وترقية التنمية المتوازنة والمتناسقة لتركيبة الانتاج والتسويق .

2 - ترقية التنمية المشتركة في كل الأنشطة الاقتصادية والتطبيق المشترك لسياسات الاقتصاد الكلية . وتنفيذ برامج تحسين مستوى معيشة الفرد في دول المنطقة وخلق علاقات اجتماعية وتقرب بين المواطنين في الدول الأعضاء .

3 - التعاون المشترك في خلق بيئة صالحة للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع البحوث وتطبيق التكنولوجيا لأغراض التنمية .

4 - التعاون في مجال السلام والأمن من أجل خلق استقرار في الدول الأعضاء لتعزيز التنمية الاقتصادية .

5 - التعاون المشترك لترقية وتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم
شهدت الساحة الدولية في خلال السنوات الأخيرة العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل N.A.F.T.A وميكسور ، الأسيان ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) وغيرها من التكتلات وقبل ذلك السوق الأوربية ، كل ذلك لخلق نوع من التعاون الإقليمي ، ولمواجهة التحولات التي شهدتها العالم والتي تعمل لإنتهاج سياسات العولمة والتحرير الاقتصادي بإطلاق قوى السوق والحد من التدخلات الحكومية وتقوية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

ولاشك أن مثل هذا المناخ المزدحم بالتيارات الاقتصادية التي تؤثر بالطبع على مسار التجارة في العالم العربي ، يجعل من الصعوبة بمكان وقف الدول العربية بمنأى عن ما يحدث . عليه وأن الوحدة العربية أصبحت ضرورة يفرضها منطق العالم المعاصر القائم على التنافس بين المجموعات الاقتصادية الكبرى ، فضلاً عن الضغط السياسي الذي يفرضه وجود التكتلات ، لذا فقد أصبحت الوحدة هي الآلية الاقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها على الأقطار العربية إذا أرادت أن تستجيب استجابة موفقة وإيجابية لمنطق العالم المعاصر .

كما هو معلوم فإن للوحدة عدة مداخل وأبواب كالمدخل الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي ، والثقافي وغيرها إلا أن المدخل

خصبة ومياه وغيره من استضافة الكثير من الاستثمارات العربية والمشروعات المشتركة كشركة سكر كانة المحودة بجانب استضافته لبعض المنظمات العربية مثل الهيئة العربية للإئماء والاستثمار الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية . بما يؤكد الدور الهام الذي يلعبه ويمكن أن يؤديه .

لقد نصت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري والزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها كما سبق أن أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم (17) لعام 1964 م الذي تضمن إتفاقية السوق العربية المشتركة والتي وقعت عليها سبعة دول كما وقعت الدول العربية في عام 1981م إتفاقية تسيير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1981م التي نصت على تحرير السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام من كافة القيود وفي هذا الإطار لقد أصدر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في يونيو 1996م إقراراً اقتصادياً ينص على (تكليف المجلس الاقتصادي بإتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية وفقاً لبرنامج عمل زمني وجداول زمني يتم الاتفاق عليهما) وفي هذا الإطار فقد تم تكوين لجنة وزارية سداسية قامت بدراسة برءاستها تطبيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبيرة وقد قدمت اللجنة السداسية دراستها للمجلس الاقتصادي والإجتماعي في دورته الـ 59 في 19 فبراير 1997م الذي فرر إقامة منطقة تجارة عربية كبيرة تبدأ في 1998/1/1 .

ما تقدم يتضح أن جامعة الدول العربية سبق أن عقدت إتفاقيات عديدة وأصدرت قرارات كثيرة بشأن التعاون الاقتصادي العربي عليه فإننا نوصي بما يلي :

1 - الالتزام بتنفيذ قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في خلال السنوات العشرة

العلاقات بين أعضاء السوق وتنسيق موافمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الغربية مع إيجاد صيغة مشتركة في التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية .

- 3 - لتحقيق الأهداف أعلاه ينبغي :
 - إنشاء وتنمية نظم المقاصلة والدفعيات وتشجيع استعمال العملات الوطنية في عمليات التسوية .
 - تحرير نظام سعر الصرف وفقاً لآلية السوق (العرض والطلب) .
 - العمل على تكامل التركيبة التمويلية من خلال تمويل وتحريك الموارد المالية لتوسيع التجارة البينية ومشاريع التنمية للدول الأعضاء .
 - إزالة القيود على الاستيراد والتصدير بما فيها القيود الجمركية وغير الجمركية الضريبية مع العمل على تنسيق السياسات الضريبية الأقلية وإزالة الإزدواج الضريبي تسهيل لحركة السلع وعوامل الانتاج بين الدول .
 - التنسيق الأقليمي في السياسات الاقتصادية الكلية باتباع برامج الإصلاحات الاقتصادية والمشتركة .
 - اتخاذ خطوات جادة نحو اقتصادات السوق الحر بإنشاء وتنمية وتطوير الأدوات والإجراءات النقدية للبورصات الوطنية في دول المنطقة بشجع وتنمية سوق رأس المال الأقليمي مع خلق بيئة لحرية حركته .
 - التمويل المشترك بالنسبة للمشروعات التي تعمل على خدمة تكامل دول الأقليم .
 - السودان ودوره في العمل العربي المشترك والتعاون الاقتصادي والتجاري :**
- السودان بصفته عضو في الجامعة العربية يشارك في كافة المنظمات والمؤسسات والصناديق القائمة في إطارها كما ظل يشارك بفعالية في اجتماعاتها سواء على مستوى الخبراء والفنانين أو على المستوى الوزاري وقد ساعد الوضع الذي يتمتع به السودان من حيث إمكاناته وثرواته الطبيعية من أراضي زراعية

7 - توسيع عضوية السوق لتشمل دول غير عربية .

وختاماً إذا كانت إتفاقية تحرير التجارة قد وجهت مصالح نحو 120 دولة وقدمت من خلالها تنازلات وتعهدات لا يعتقد أنها تمس السيادة القطرية ، فإنه يكون من المناسب أن تبدأ الدول العربية من الآن الاستعداد لقيام السوق العربية المشتركة الذي تناولته دراسات عديدة وأكيدت عليه محافل علمية عديدة إضافة إلى الموارد المالية يمكن أن تناح الموارد البشرية موجودة ، والخبرة والدراسة العلمية والعملية ووسائل العقيدة واللغة متصلة ، يبقى تضمين المفهوم والمنظور القومي من منطلق اقتصادي بحت يرعى مصالح الدول العربية في هذا السوق .

والله ولی التوفيق والسداد .

لتصبح نواة لقيام السوق المشتركة وأن يتزامن مع ذلك تحرير انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

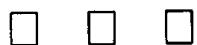
2 - تقوية وتنشيط دور جامعة الدول العربية خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحكم كونه بها الجهة المكلفة برسم السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وحسن أداء أجهزتها .

3 - تقوية دور مؤسسات العمل العربي المشترك لتصبح أكثر فاعلية ولنقوم بدورها كاملاً .

4 - التأكيد على مراعاة الظروف الإنمائية للدول الأعضاء .

5 - العمل على تنشيط دور القطاع الخاص في العمل الاقتصادي العربي .

6 - بناء القدرات والطاقات البعلية والتحليلية لخبرات الفطرية في الجوانب التي تتضمنها إتفاقية السوق .



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية العربية السورية

العام 1965 بعضوية مفتوحة أمام الدول العربية كافة .

ورغم أنها سميت عربية مشتركة إلا أن واقع الأمر وأرضيته القانونية التنظيمية تدعونا إلى القول أنه منطقة تجارة حرة عربية مصغرة. مستتدلين في ذلك إلى أن أهداف قيام السوق السبعة ، والداول الملحقة به (آ-بـ-ج) تناولت مسألة تسهيل التدفقات السلعية بين الدول الأعضاء ، بتجميد الرسوم الجمركية ، ثم التخفيض ، والإعفاءات منها على مدى مرسوم بالتاريخ ، وصولاً إلى حالة الإعفاء الكامل ما بين عامي 1969-1971 (على ما تضمنه الجدولين (بـ-ج) الملحقين من سلع) وذلك بعد التوجه نحو اختصار آماد تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وصولاً إلى ما ذكر أعلاه .

وفي عودتنا إلى الماضي لا بد لنا من أن نتسائل عن جدوى هذه التجربة ، أو بتعبير مكافئ : لماذا لم تستطع هذه السوق أن تكون سوقاً عربية مشتركة بالمعنى الاقتصادي الواسع وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي .؟ أو لماذا لم تنجح هذه السوق في أن تكون منطقة حرة عربية مصغرة ، على ما قامت عليه فعلاً ...

إن السؤال هنا يقودنا إلى تشخيص الحالة التي تلف السوق العربية المشتركة القائمة ، ومن ثم يساهم في وضع يدنا على المثالب ، ويعيننا

تطلاق الجمهورية العربية السورية في فهمها لأية خطوة تكميلية عربية مهما كانت من قناعاتها الراسخة ، ودأبها المستمر على ترجمة هذه القناعات إلى واقع عملى ، وفلاستها المكرسة للعمل الوحدوي كهدف أصيل له مبرراته الموضوعية العلمية والقومية والإنسانية وبالتالي المصيرية .

ولقد دعمت الظروف والأحداث التي مرت بالأمة العربية ولا زالت تدعم مسألة العمل الجاد والفعال لإنجاز أي تشكيل تكميلي عربي اقتصادي أم سياسي ، وبرهنت المرحلة وخاصة، بأنه لا مناص من العمل الوحدوي وبكل الاتجاهات ، وذلك إذا ما أخذ بعين الاعتبار ، أن ما هو آت لا يمكن معالجته بالطرق العلاجية التي سبقته أو بأساليب المواجهة السابقة في أحوال تسمى بالمجتمع لإطفاء الحرائق ، وإخماد لهيبها دون أن يكون هناك تألف مسبق لمنع قيامها ، ومكافحة أسبابها .

ولا بد من وقفة تقديرية لموضوع ورقتنا هذه، بشكله السابق أو القائم الآن ، قبل أن تدللي بذلونا في القائم أو في تصورنا حول وضعه القائم .

لقد كانت السوق العربية المشتركة بعد صدور القرار 17/ من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 13/8/1964 بحيث دخل التطبيق في الأول من كانون الثاني من

من المناسبات أو المحافل العربية الجماعية وبالرغم من القرارات الكثيرة المكثفة لتجارب التكامل التي قامه في بقاع مختلفة من عالمنا هذا . فإقامة السوق الواسعة مسألة أصبحت من المنظومات النظرية التي أشبعـت درساً وتقـيـماً ، وغدت منهاـجاً اقتصادـياً مـقـرـراً ، ومـطـبـقاً في أكثر من إقليم من العـالـم ، وأخـيرـاً فإن نـتـائـجـ التـكـامـلـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ التيـ قـامـتـ هـنـاـ وـهـنـاكـ أـصـبـحـتـ الآـنـ كـتـلةـ مـادـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ لـمـ جـالـ تـجـاهـلـهـاـ أوـ دـارـيـةـ فـيـهاـ .

- ويلاحظ أن إزدواجية خطوات التكامل الاقتصادي العربي ، قد تركت أثراً حاسماً « من بين آثار أخرى » على نضج التجربة في السوق العربية المشتركة ، فمن جهة تقوم السوق كما هو مفترض على أساس تحديد التجارة البيئية العربية عبر مسار معين ومن جهة تعمد الأطراف المتعاقدة إلى الانتفاقيات الثانية على أسس انتقائية عبر جداول سلعية بالرغم من أن حسنات الانتفاقات متعددة الأطراف تتجاوز مزايا الانتفاقات الثانية سواء من حيث المردود المادي النهائي أم من حيث مجالات التكامل والتعاون المتعدد ، وحجم المعاملات .

إن المصلحة العليا الاقتصادية للأمة تقتضي أن تكون مسائل التكامل أكثر تقريرية في معرض التشريع والتطبيق . وينتج عن هذا أن مبدأ الالزامية في تطبيق القرارات هو مبدأ فيصل في معرض نجاح التجربة أو عدم نجاحها . إن السلطة فوق القومية التي حرمت منها السوق العربية المشتركة لعبت دوراً أساسياً في نجاح السوق الأوروبية المشتركة وصولاً بها إلى الاتحاد الأوروبي .

إن السلطة فوق القومية التي توصف السوق في نهاية الأمر على أنها شخصية اعتيادية قانونية في نظر المتعاقدين ، والأطراف الأخرى ، والقانون الدولي ، هي سلطة مشكلة من مجموع السلطات والشخصيات المتعاقدين قومياً ، طالما أن هؤلاء انفقو وأقرروا الضرورة الحيوية لقيام السوق .

في النهاية على تجنب مثـلـهاـ فيـ مشـروعـ المستـقـبـلـ ، وـتـرمـيمـ التـوـاقـصـ وـالـاستـفـادـةـ منـ تـجـربـةـ الآـخـرـينـ فـيـ هـذـاـ المـجاـلـ .

فـمـنـ بدـاـيـةـ التـجـربـةـ وـمـسـأـلـةـ الأـثـرـ المـباـشـرـ وـغـيرـ المـباـشـرـ لـلـقـرـارـ السـيـاسـيـ العـرـبـيـ عـلـىـ القـرـارـ الـاـقـتـصـادـيـ العـرـبـيـ ، مـسـأـلـةـ مـشـارـةـ وـوـاضـحـةـ جـداـ ، بـحـيثـ يـجـدـ الـبـاحـثـ أـنـ أيـ تـغـيـيرـ فـيـ الـعـلـاقـاتـ السـيـاسـيـةـ الـبـيـئـيـةـ الـعـرـبـيـةـ وـبـنـفـسـ الـاتـجـاهـ عـلـىـ الـعـلـاقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـبـيـئـيـةـ الـعـرـبـيـةـ . وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ لـحـظـةـ الـاـتـفـاقـ الـعـرـبـيـ الـاـقـتـصـادـيـ قـدـ لاـ تـكـونـ لـحـظـةـ مـسـتـقـرـةـ وـمـتوـاصـلـةـ .

اخـتـلـفـ الـعـقـانـدـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ بلدـ إـلـىـ آخـرـ وـمـاـ كـانـ مـطـبـقاـ هـنـاـ لـمـ يـكـنـ مـطـبـقاـ هـنـاكـ ، وبـالـتـالـيـ فـيـنـ الـتـجـارـبـ التـكـامـلـيـةـ الـجـمـاعـيـةـ الـعـرـبـيـةـ وـشـبـهـ الـجـمـاعـيـةـ ، كـانـتـ تـصـطـدـمـ فـيـ حـقـلـ الـتـطـبـيقـ بـعـدـ تـمـازـلـ الـعـقـانـدـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـلـأـطـرـافـ الـمـتـعـاقـدـةـ .

واـخـلـفـ هـيـاـكـلـ الـبـنـىـ الـاـقـتـصـادـيـةـ ، فـمـنـ جـهـةـ يـقـسـمـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ إـلـىـ دـوـلـ مـيـسـوـرـةـ وـأـخـرـىـ غـيرـ مـيـسـوـرـةـ ، وـمـحـدـودـةـ الـمـوـارـدـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ تـرـجـمـاتـ عـلـىـ أـرـضـ الـوـاقـعـ الـاـقـتـصـادـيـ فـيـ الـفـتـةـ الـأـوـلـىـ وـالـثـانـيـةـ ، وـاـخـتـلـفـ فـيـ الـمـؤـسـرـاتـ الـنـهـاـيـةـ لـلـحـسـابـاتـ الـقـوـمـيـةـ لـكـلـ مـنـ الـمـجـمـوعـتـينـ ، وـمـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ تـشـابـهـ هـيـاـكـلـ الـإـنـتـاجـ فـيـ قـسـمـ كـبـيرـ مـنـهـاـ ، بـحـيثـ أـصـبـحـ مـنـ الـمـتـعـذـرـ خـلـقـ حـالـةـ تـكـامـلـيـةـ إـنـتـاجـيـةـ بـيـنـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ بـعـامـةـ وـبـيـنـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـمـتـعـاقـدـةـ بـخـاصـةـ . وـيـنـتـجـ عـنـ ذـلـكـ أـنـ الـتـوـجـهـاتـ الـتـخـطـيـطـيـةـ الـمـاـكـروـيـةـ لـلـدـوـلـ الـمـتـنـقـةـ لـمـ تـضـعـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ فـيـ حـسـابـاتـهـاـ مـسـأـلـةـ الـتـكـامـلـ الـذـيـ أـقـبـلـتـ عـلـيـهـ عـبـرـ السـوقـ الـعـرـبـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ فـتـشـابـهـتـ وـتـكـرـرـتـ قـطـاعـاتـ إـنـتـاجـيـةـ عـلـىـ أـرـاضـيـهـاـ ، وـاسـتـحـالـ التـكـامـلـ فـيـ أـحـيـانـ أـخـرـىـ مـاـ أـبـرـزـ النـزـعـةـ الـقـطـرـيـةـ الـاـسـتـثـمـارـيـةـ عـلـىـ حـسـابـ الـلتـزـامـ بـالـتـكـامـلـ الـاـقـتـصـادـيـ الـعـرـبـيـ عـبـرـ السـوقـ الـعـرـبـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ .

ويـبـدوـ أـنـ هـنـاكـ عـدـمـ درـايـةـ كـافـيـةـ أوـ تـجـاهـلـ لـمـزاـيـاـ الـتـكـامـلـ الـاـقـتـصـادـيـ الـعـرـبـيـ عـلـىـ المـدىـ الـبـعـيدـ ، بـالـرـقـمـ مـنـ الـحـمـاسـ الـظـاهـرـ لـهـ فـيـ كـثـيرـ

ويمكن لمنطقة تجارة حرة عربية أن تكون العتبة الموصلة إلى سوق عربية مشتركة بالمعنى الاقتصادي الواسع ، بحيث تراعي أنس قيام السوق العملية .

- التدرج العلمي المدروس في التطبيق .
- السلطة فوق القومية والشخصية الاعتبارية .
- إزامية القرارات .
- المؤسسية .

بحيث يمكن عبرها خلق علاقات موضوعية نقية بين المصالح القطرية والقومية ، وصولاً إلى حالة التكامل العربي المتماسك .

ونرى أن المدخل الصحيح والمعافي هو العمل الحديث على قيام منطقة تجارة حرة عربية كأساس علمي لما يليها مما ذكر أعلاه .

إن تحرير التجارة البيئية العربية عبر قيام منطقة تجارة حرة عربية يحتاج إلى العمل بالتوالي على البدء بشروع حالة من تنسيق السياسات الاقتصادية الأخرى سواء كان ذلك في حقول التنمية ، أم في حقول الإنتاج والعملة ، والاتصالات ، والنقل والزراعة ، والتجارة ...

وينتتج عن هذا أن مراجعة آلية عامة ستأخذ مكانها لإعادة تقسيم العمل العربي على أساس الميزات النسبية لكل دولة من دول الإقليم بعame، بحيث تتلاشى شيئاً فشيئاً مسألة شابه هيكل الإنتاج ، وتحقق وفورات الحجوم الكبيرة ، فتختفي تكاليف الإنتاج وترتفع القدرة التنافسية للمجتمع العربي ، وترتفع معدلات الإنتاج ، وتكتشف عمليات نقل وامتصاص وتوظيف التكنولوجيا واستخداماتها .

قوننة وتنظيم توزيع المكاسب والالتزامات الناتجة عن آلية خطوة تكاملية عربية سواء كانت منطقة تجارة حرة أم سوق مشتركة مع وجود هامش ملحوظ من المرونة ينصب على التعامل مع الدول العربية الأقل نمواً ، سعياً لتضييق الفجوة بينها وبين الدول النامية العربية الأخرى . وذلك عوناً لها على الخروج من حالة الاختناق

إضافة إلى كل ما سبق فإنه يمكن ملاحظة مجموعة من العلاقات التقنية ، والتقنية البنوية أيضاً التي انتشرت في مسيرة السوق عبر العقود الماضية أدت فيما أدى إلى حالة الركود التي سادتها منذ إنشائها حتى الآن .

وينظر هنا أن عدم نجاح التجربة على طول مديها قد ولد حالة من الإحباط لدى الشارع الاقتصادي العربي ، وتنامت اتجاهات التجاهل والشعور بعدم جدواها والإحجام عن المشاركة في فعاليتها من قبل الأطراف غير المنضمه من جهة وإلى تراضي الأطراف المنضمه إليها من جهة أخرى رغم وجود بعض الإيجابيات التي نتجت عن قيام السوق سواء للدفع الاقتصادي العربي بعامة أم لدول الأطراف بخاصة .

وعلى ذلك فإننا نرى أن الظروف الدولية والإقليمية تتطلب من الأمة العربية الآن القطاع إلى المستقبل على أساس مآل مصيرها ، ومصير الأجيال القادمة ، في عصر اتسم بالتكلبات الاقتصادية الواسعة وبمستقبل حافل بالتحديات الكبرى لأجيالها القادمة قد تصل حتى لقمة العيش اليومية . إن مراجعة تجربة السوق العربية المشتركة ووضع اليد على المثالب ، والاختلافات ، والإعاقات ... التي لفت مسيرتها من جهة ، واستقرار تجارب الآخرين الناجحة (رغم عدم توفر مقومات جوهريه تملكتها الأمة العربية) يجب أن يوصلنا إلى وضع تصور لمستقبل الفعل التكاملي الاقتصادي العربي ، انطلاقاً من إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبيرة ، بحيث يمكن عبرها التحول من التكامل أو التعاون أو التفاهم الثنائي والإقليمي إلى مستويات بديلة عربية كافية .

إن مسألة تحرير التجارة العربية عبر مثل هذه الآلية ، يجب أن تقف على أرضية سياسية صلبة أساسها الشعور بضرورة وحدة فعل هذه الأمة على الصعيد المستقبلي ، وشعورها بالخطر القائم إليها عبر كثرة المتغيرات الدولية التي حصلت ، والتي قد تحصل في المستقبل القريب أو البعيد .

مخارج الأمة ، من سلبيات الانضمام إلى (الجات) ، بعد أن سمحت المادة 24/ من اتفاقية (الجات) بقيام تكتلات اتحادية اقتصاديةإقليمية ، تلزم نفسها بتحرير التجارة البيئية ، وترسم سياسات خاصة بها ، على أن لا تكون ملزمة بتطبيق تلك التفضيلات على الغير من أعضاء منظمة التجارة الدولية .

وأخيراً فإن تكاملاً اقتصادياً عربياً على نحو عملي ومدروس ، يقوم عبر منطقة تجارة حرة عربية ، اتحاد جمركي ، ثم سوق عربية مشتركة وصولاً إلى اتحاد عربي ، وقد يكون المدخل الملائم والضروري لتنامي إرادة مكرسة لوحدة الصنف العربي السياسي ، في مواجهة كثافة من التحديات الإقليمية والعالمية التي تواجهها وستواجهها أمتنا العربية في حاضرها ومستقبلها .

ذلك إلى حالة أكثر انفراجاً وتقدماً ، ثم الأخذ بيدها لتحتل موقعها الطبيعي في منظومة التكامل تلك وقد تكون اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بداية مبكرة كان من الأفضل أن تسبق منطقة تجارة حرة ، ثم سوق ، ثم تأتي اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، إلا أنها كهيكل دائم يمكن الاستفادة منها كإطار تشريعي يصلح لأن يرعى الخطوات التكاملية المقترحة أعلاه إلا أنها ستكون عاجزة عن تحقيق ذلك إذا لم تكتمل حلقتها بانضمام الدول العربية غير المنضمة إليها ، ولتكن مسألة إعادة النظر فيها وتعديلها بما يلائم الجو العربي الحالي والقادم العام ، مفتاح البدء بإعادة دعوة الدول العربية غير المنضمة إليها للانضمام .

إن الانسجام مع العالم ، مع الاحتفاظ بالخصوصية القومية العربية السياسية والاقتصادية ، يقتضي منا أن نعي أن سوقاً عربية مشتركة بمعناها الاقتصادي ستكون إحدى



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية العراقية

بين دول الجامعة العربية وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) في 13/8/1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة والتأكيد على الأسس والأهداف التي اعتمدها القرار المذكور .

2. الانتقال بالعمل المذكور العربي المشترك من صيغ التعاون الثنائي أو التعاون الإقليمي الانتقائي إلى مستوى التكامل الشامل المؤيد بالإرادة السياسية الجماعية من خلال جعل السوق العربية الحالية (سوق عربية مشتركة موسعة) تعبّر عن حاجة قومية وموضوعية كأدلة اقتصادية وسياسية لإعادة تكوين العلاقات الاقتصادية العربية.

3. يمكن أن تكون منطقة تجارة عربية موسعة هي المدخل الملائم حالياً للتحرير الكامل لتجارة العرب البيئية من القيود الجمركية وغير الجمركية والرسوم وفقاً لمنهج عملٍ مرحلٍ متدرج وبموجب جدول زمني وإجراءات فنية مساندة .

4. إن منطقة التجارة الحرة الموسعة تأتي كمرحلة أولى للسوق الموسعة التي تومن المصالح القطرية والقومية على أن تتبعها مراحل أعلى على طريق التكامل والتكتل الاقتصادي العربي .

5. تهيئة التدابير التي تتوافق بين مداخل التكامل الاقتصادي العربي الشامل مثل (المدخل التبادلي التجاري) ليتحقق مستوى متقدم من الإنماء والتنسيق الإنتاجي والاستثماري والعمالة

يشير إلى واقع العمل الاقتصادي المشترك وأليات تسييره خلال العقود الأربع الماضية إلى إنجازات قد تحققت وقصور قد ظهر ويعوقات قد تفاقمت ... وأياً كانت فلا يمكن تجاوز الذي حصل بأجمعه بل يمكن تجاوز المعوقات والسلبيات التي قيدته والارتفاع بقدرات الاقتصاد العربي من خلال استيعاب أوضاعه الراهنة لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية المتلاحقة ، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مصالح الأمة العربية في الحاضر والمستقبل .

ونرى أن (الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة) ينبغي أن تستوعب محتويات الأسس التي تقوم عليها من خلال الفعل الاقتصادي الذي تحقق منذ قيام الجامعة العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة في 13/8/1964 وتشخيص عوامل الضعف التي واجهت العمل الاقتصادي العربي المشترك لنقويها وتنحيتها والعوامل السلبية لتجاوزها وأن المرتكزات التي يمكن اعتمادها في الوقت الحاضر تتلخص بالفقرات الآتية :

أولاً - العمل على إنشاء السوق العربية المشتركة الموسعة من خلال :-

1. تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك والارتفاع بالياته لتحقيق أهدافه الواردة في الفصل الأول من اتفاقية الوحدة الاقتصادية

المشتركة الواسعة .

2. العمل على تفعيل التشكيلات الاقتصادية العربية الجماعية غير الحكومية في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال مشاركتها الفعالة في بلورة السياسات والقرارات المتعلقة بالعمل الاقتصادي المشترك من حيث تفديذ مراحله بتنويناتها وقيامها بدورها الطبيعي في تعزيز الإمكانيات الخاصة والرسمية لنجاح الفعاليات الاقتصادية المشتركة وإزالة معوقاتها على امتداد السوق العربية المشتركة الواسعة .

3. تجسيد المصالح العربية الجماعية من خلال تعزيز فعاليات القطاع العربي الخاص والمنظمات الجماعية والحكومية وغير الحكومية للاضطلاع بدورها الطبيعي في دعم التنمية العربية المشتركة .

4. إسناد وتعزيز إمكانات منظمات ومؤسسات واتفاقات العمل الاقتصادي العربي ، المشترك القائمة باعتبارها مؤسسات لبنيّة تنظيمية مطلوبة للتعجيل في مسيرة التعاون والتوجيه الاقتصادي والعمل على التنسيق بين الهيئات الوظيفية والأجهزة العاملة في ظلها ، وإعادة توزيع وتفعيل أدوار المكلفين بالعمل الاقتصادي العربي الموحد .

5. إعادة النظر في البنية التنظيمية للمؤسسات المالية العربية كصناديق التنمية أو بنوكها لتكون في إطار موحد يستجيب لسعة السوق العربية المشتركة ملبياً لاحتاجتها متكيّفاً مع مراحل مسارها قادرة على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية والزراعية والصناعية والخدمة بما يؤدي إلى تعزيز أواصر التكامل والتعاون الاقتصادي العربي معيناً لفهم عمليات توسيع السوق على المستوى الرسمي الحكومي وغير الرسمي شركات مؤسسات ومنظمات غير رسمية .

ثالثاً - تنظيم مواجهة التحديات وسبل التعلم مع المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية .

1. ضرورة أن يكون عمل عربي مستقبلي

والنقل والاتصالات لزيادة المنافع الناتجة عن التكامل والتي تتطلب التسريع في عمليات التنسيق والتوافق المطلوبة للوصول إلى سوق عربي لكي تتحرر في داخلها عناصر الإنتاج ويتم فيها إعادة لتنخصص الموارد في إطار المزايا النسبية والتنافسية لما يحقق استخداماً كثيفاً للتكنولوجيات المتقدمة وتحقيق فورات الإنتاج الداخلية والخارجية المرتبطة بالتكامل واقتصاديات الحجم الكبير ، وخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية في السوق المحلي والعربي والعالمي وجذب رأس المال العربي والأجنبي للتوظيف في الاستثمارات الإنتاجية (السلعية والخدمية) الموجهة للتصدير . أن ذلك سيسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل من المستوى القطري والقومي .

6. إقامة شبكة للمعلومات المالية والاستثمارية العربية لتوفير المعلومات للمستثمرين ورجال الأعمال في البلد العربية بمعلومات متكاملة عن فرص وقوانين الاستثمار في كل الأقطار والقدرات الاستيعابية للصناعات العربية في الأسواق والبضائع والمواد المتوفرة في الأسواق والمعدة للتصدير .

7. إعداد شروط وقواعد للتوزيع المتوازن للمكاسب والأعباء التي تنتج من التكامل الاقتصادي أخيرين بنظر الاعتبار خصوصية الأقطار العربية الأقل نمواً لتقليص فجوات النمو عن طريق تكين الأقطار الأقل نمواً من مواجهة مصاعب التنمية للقيادة من ثمار التكامل والمشاركة المتكافئة والفعالة في إطار مفهوم التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة .

ثانياً : تأمين المشاركة الفعالة للشعب العربي والمنظمات العربية والقطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال الآتي :

- الاهتمام بالرأي العام العربي واستقطابه وأثره وعي الشعب العربي لمساندة قيام السوق العربية المشتركة ودفع الحكومات العربية للمسار بهمة أعلى لبلوغ السوق العربية

المبادلة المؤكدة والمنظمات الجماعية القائمة التي ترعى العمل العربي المشترك في مختلف مجالاته .

رابعاً - العلاقات السياسية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك

1. تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك ، في كل مستوياته و مجالاته عن الخلافات السياسية العربية من أجل الأبعاد عن الانعكاسات الضارة للنزاعات والتقلبات الطارئة في العلاقات السياسية العربية (سواء كان منها على المستوى الثاني أو المتعدد الأطراف) على المصالح الاقتصادية العليا للبلاد العربية والشعب العربي .

2. حشد مساندة عربية سياسية جماعية لدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك وإزالة كل المعوقات التي تقف أمام السوق العربية المشتركة ورفض أي امتداد لفترات المراحل التي يتم انتقال فعل السوق العربية المشتركة الموسعة من مرحلة إلى أخرى . وإن كان العمل الاقتصادي حكومي أو غير حكومي وهذا الدعم والمساندة تمثل عزماً سياسياً "مطلقاً" وإرادة عربية حاسمة لدى الحكومات العربية لدفع مسيرته وتليل ما يتعرضه من عقبات والالتزام الكامل بأهدافه وقراراته ويتطلب ذلك توجيه المؤسسات والأجهزة المختصة القطرية والجماعية للتعاون الجاد المنسق لتفعيله وإنجاحه وتوفير الموارد والإمكانات لانطلاقه واستمراره وتحقيق أهدافه وبلغ غاياته .

موحد يقوم على أساس الفهم الواعي للمتغيرات الاقتصادية العالمية والواقع الحالي للبلاد العربية واجراء تقييمات موضوعية لما يحدث على المستويين العالمي والقومي واتخاذ تدابير جماعية تحدد سياسات مواجهة ميدانية موحدة لمواجهة آثار الاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية للبلاد العربية تناسب مع أمكانات الأمة العربية الاقتصادية بقصد صيانة المصالح العربية على ساحة الاقتصاد الدولي .

2. العمل على التنسيق ما بين المواقف لدارة الحوار وصياغة وتنظيم العلاقات مع التكتلات الاقتصادية والكيانات العالمية والمستجدات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية العربية والدولية أن كان ذلك على المستوى الثاني أو المتعدد الأطراف .

3. العمل على تطوير البحث العلمي وتوفير الدعم المادي له ليتمكنه من تطوير وزيادة التقنيات والابتكارات والاختراعات التي توافي ما موجود في العالم ليقف بشكل متوازن مع مبدأ الملكية الفكرية الذي اعتمدته الدول الصناعية .

4. توحيد الرؤى حول الموقف الجماعي لدول السوق العربية المشتركة من اتفاقيات الكات ومنظمة التجارة الدولية .

5. عدم السماح لمخططات التعاون الإقليمي أن تشكل أخلالاً "أو أن تكون بديلاً" للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي القائم على أساس الكيان العربي القومي والسمات المتميزة والهوية الحضارية والوسائل التاريخية الاجتماعية والثقافية العربية العميقة الجذور والمصالح



الطبعة الأولى - ١٤٢٠

الدول العربية التي وقعت عليها الدول العربية عام ١٩٤٥ (مملكة تجارة حرة عربية) وهي التي أقرت بناءً على اتفاقية من معايدة الوحدة الاقتصادية العربية حيث ينظر إليها على أنها الخطة الأولى وتشمل لخلق ساحة مناسبة للتجارة بين الدول العربية المشتركة .

على الرغم من قيادة الدول العربية بأهمية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء منطقة جنوب كاريبية موحدة إلا أن تنفيذ هذه الخطوات والاتفاقات بها لم يتحقق حتى الآن ، مع العلم أن الدول العربية تدرك تماماً أهمية الوقت بالنسبة للحاجة بحسب التطورات الاقتصادية السريعة التي تشهد لها الساحة الدولية وضرورة العمل على تحفيز التكامل الاقتصادي بين العرب للاستفادة من إمكاناتهما، التي تمنحها بنود منظمة الجات لدول الكاريبي، الاقتصادية الأطلantica .

يُظهر أنَّ لجنة تنسيق العربي المتعدد في
الدولتين، ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية،
أعدت الأكملة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية
في الفترة من 12-13 فبراير 1995 مشروعًا
لإنشاء مُنظمة حرة عربية كبرى تم عرضه على
الاجتماع الطارئ للجنة التنسيق العليا للعمل
العربي المشترك، ليكون برنامج عمل جديد
ل المجلس الوحدة الاقتصادية لفترة السنوات العشر
القادمة (1995-2000)، وقد كلف مؤتمر
اللجنة العربية المنعقد في القاهرة في يونيو عام

١٣

ونتيجة للمعوقات الاقتصادية التي رأيناها،
مراحل تطبيق وتنفيذ السوق العربية المشتركة،
فقد سعت جامعة الدول العربية إلى إنشاء معايير
اتفاقية (تسهيل وتنمية التبادل) التي يجري
التفاوض على تفاصيلها.

(2569) مليون دينار كويتي أي ما يعادل (7707) مليون دولار أمريكي غطى 81 دولة كان حصة الدول العربية من هذه القروض والمساعدات ما نسبته 55 % ، وهذا غير المساعدات الفنية للدول والمؤسسات المختلفة ، وهو ما يؤكد اهتمام وحرص الكويت على دعم اقتصاديات الدول الشقيقة والصديقة للإسهام في تحسين أوضاعها المعيشية .

ولا شك أن التاريخ سيسجل موقف دولة الكويت مثلاً في أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي أعلن في الدورة 43 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1988 استعداد دولة الكويت لاسقاط فوائد الديون على الدول الفقيرة خطوة نحو مساعدتها في تحسين وضعها الاقتصادي ، وذلك إدراكاً من دولة الكويت لما تسببه هذه الديون من معوقات وحواجز خطيرة أمام تحقيق التنمية في الدول الفقيرة التي ترثي تحت ضغط هذه الديون ، ومطالبة سموه حفظه الله الدول الصناعية بتنبئي هذه الخطورة الإنسانية . ناهيك عن دور الكويت في دعم الصمود العربي عام 1967 وعام 1973 في مواجهة إسرائيل من خلال ما قدمته من مساعدات مالية وموافقتها على استخدام النفط كسلاح مؤثر في توجيه تفوق ميزان القوى لصالح الأطراف العربية .

ثانياً : في مجال التكامل الاقتصادي العربي : على الرغم من تعذر الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الدول العربية نجد أن الكويت حرصت على دعم التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال تحديد نسبة رمزية لتعريفها الجمركية على الواردات من الدول العربية وهو ما نسبته 4 % فقط وهو ما لم تلتزم به شقيقاتها الآخريات ، كما ألغت جميع صادرات المنتجات الزراعية العربية من الضرائب وإعطاء الصادرات العربية أولوية خاصة .

وحتى يتم خلق التكامل الاقتصادي العربي نعتقد بأن بلوغ ذلك لا يمكن أن يتحقق من خلال العواطف والمنني ، بل لا بد أن تأثر التطلعات العربية الساعية وراء إنشاء السوق العربية

1996 المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارية حرة عربية نتيجة لقناعة الدول العربية بأن هذه المنطقة سوف تكون الحل الأمثل والخطوة الأساسية نحو إنشاء السوق العربية المشتركة ، لأن هذه المنطقة من شأنها أن تقضي على الحواجز الجمركية التي تشكل أهم المعوقات أمام التبادل التجاري بين الدول العربية ، وقد أقر وزراء الاقتصاد والمالية العرب (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 19 فبراير 1997 قيام منطقة تجارة حرة عربية كبيرة خلال مدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من 1 يناير 1998 ، ويعتبر هذا القرار تفعيلاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي وقعتها دولة الكويت وبعض الدول العربية عام 1981 .

جهود دولة الكويت في دعم التكامل الاقتصادي :
- أولاً : في مجال المساعدات المالية والاقتصادية :

تولى دولة الكويت اهتماماً لا حصر له في دعم اقتصاديات الدول العربية ، فهي الدولة الوحيدة على المستويين العربي والدولي التي أخذت على عاتقها تخصيص ما نسبته 7 % من دخلها الوطني إسهاماً منها بأهمية إشراك شقيقاتها الدول العربية بما حبها الله من ثروة ، من هنا سارت دولة الكويت ومنذ استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 30 ديسمبر عام 1961 والذي بدأ عمله في الأول من يناير عام 1962 برأس مال قدرة 2 مليار دينار كويتي أي ما يعادل 6 مليارات دولار أمريكي تقدم كقرض حسنة ومنح ومساعدات للدول العربية الشقيقة على وجه الخصوص والدول الإسلامية والنامية على وجه العموم .

وقد بلغت قيمة ما قدمه الصندوق الكويتي كمنح ومساعدات مالية واقتصادية للدول العربية والأخرى حتى بداية عام 1997 ما قيمته

وهي ظروف خلقها وسببها النظام العراقي على واقعنا العربي الذي ازداد سوءاً لا يمكن أن يكتب معه للمشاريع الجادة أي نجاح في ظل الانعكاسات السيئة التي خلقها هذا النظام ولا سيما أنه قام بدمير الثروة الوطنية بدولة الكويت المتمثلة بالنفط ، حيث قام هذا النظام بحرق أكثر من 700 بئر نفط في جميع أنحاء الكويت 1990 مما حرم بفعلته هذه الدول العربية من الاستفادة مما تتمتع به الكويت من وفرة مالية كان من الممكن أن تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول العربية .

لذا فإن أي عمل مهما كانت دوافعه إن لم يراعي تلك الانعكاسات ويعمل على إزالتها لا يمكن أن يكتب له النجاح مهما بذلت من جهود .

ومن هنا فإنه بات من الأهمية بمكان إن كان صادقين في بلوغ المراد أن نزن الأمور بميزان العدل والمنطق وأن ندرك بأن التكامل الاقتصادي الذي تنظر إليه دولة الكويت نظرة خاصة وهي السبقة في هذا المجال ، ولا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت له أرضية مناسبة تتطلق من المصارحة الحقيقة الواقعية لضمان عمل مثمر وواحد قبل المصالحة ، وأن توضع الضمانات المناسبة القائمة على المبادئ القانونية الواضحة وفق آلية فاعلة تضمن تعهد جميع الدول العربية بتنفيذها والالتزام بها .

فالتكامل الاقتصادي المنشود قيامه من خلال إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب جهوداً عربية مضنية لتحقيق تضامن عربي صادق وقوي قائم على المصارحة والمكاشفة الكاملة والصادقة مع الذات لمعرفة الخلل وتحديد جوانب الضعف ومواطنه كخطوة مهمة لتصفية الأجواء بين الدول العربية وتعزيزاً للتضامن المنشود بين أعضاء الجامعة العربية ، وعندئذ يصبح من المفيد لنا الحديث عن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية التي تشكل الخلافات السياسية القائمة بينها معوقاً أساسياً يعرّض قيام السوق العربية المشتركة .

المشتركة ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادي عدداً من النقاط المهمة لبلوغ هذه التطلعات ، وأهم هذه النقاط ما يلي :
أولاً : لابد من معرفة الفوائد والمزايا التي قد تحققها الدول العربية من تنفيذ السوق العربية المشتركة .

ثانياً : معرفة العقبات والمعوقات التي حالت دون تنفيذ السوق العربية من عام 1964 وحتى الآن ، وأهمها أن الدول العربية ركزت على هدف التكامل دون مراعاة للدرج في هذه الأهداف ، حيث كان من المفيد للدول العربية أن تبدأ في تنفيذ اتفاقية (تسهيل التبادل التجاري) و(إقامة منطقة تجارة حرة عربية) قبل الحديث عن السوق مما جعل العرب يخسرون الكثير من الوقت والجهد على مدى أكثر من ثلاثة سنة مضت .

ثالثاً : أهمية بناء استراتيجية مناسبة لإنشاء السوق ترتكز على التدرج العلمي والموضوعي كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، ومعالجة سلبيات التجارب السابقة للتعاون العربي ، مع التركيز على الجانب الاقتصادي والمنافع التي من شأنها أن تتحققها الدول العربية من التكامل الاقتصادي ، مع أهمية توضيح آلية التنفيذ وفق خطوات محددة متدرجة مقرونة بزمن محدد .

رابعاً : تهيئة المناخ السياسي على كافة المستويات الرسمية (الحكومات) والشعبية (البرلمانات) ل توفير إرادة سياسية قوية .

ثالثاً : التضامن العربي وأثره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي :
بما أن التكامل الاقتصادي أمر مهم وحيوي للدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية والسياسية الأخرى ، فإنه بات من الضروري جداً والحالة هذه أن ندرك نحن العرب جميعاً بأن التكامل مهماً كانت دوافعه ومبرراته لا بد وأن يستند من الواقع الذي تعيشه منطقتنا العربية ، إذ نعتقد جازمين بأن الظروف الراهنة

الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبخاصة فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة . فقد بات من الضروري جداً أن يعمل الاتحاد البرلماني العربي على الخروج من نطاق نشاطه التقليدي المسيطر على طبيعة دوره ويزيل الحساسية المفرطة تجاه إقامة علاقات رسمية مع الأنظمة السياسية العربية قائمة على النقاء والمصالح المشتركة من أجل إتاحة المجال له كي يلعب دوراً تشريعياً أو رقابياً أو استشارياً داخل نشاطات جامعة الدول العربية الرامية إلى تحقيق بالتكامل الاقتصادي .

توصيات :

ويسراً أن نضع بعض التوصيات التي تتعنى أن تحظى نظرة فاحصة ودقيقة من أجل دعم مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية سعياً منها لتصحيح المسار وبيان أوجه الضعف التي تعرّض طريق التكامل الاقتصادي العربي وذلك على النحو التالي :

أولاً : نتيجة للمعوقات التي صادفت - ولا تزال - مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وعلى وجه الخصوص إنشاء السوق العربية المشتركة التي كان يفترض تحقيقه منذ الستينات من هذا القرن ، فقد بات من الضروري جداً للاتحاد البرلماني العربي المعنـلـ الشـرـعيـ لـلـبرـلـمـانـاتـ العـرـبـيـةـ أنـ يـسـعـيـ مـنـ خـالـ الوـسـائـلـ المتـاحـةـ لـلـقـيـامـ بـدـورـ كـبـيرـ فيـ مـجاـلـ التـشـريعـ وـالـمـراـقبـةـ دـاخـلـ الأـجـهـزـةـ الرـسـمـيـةـ التـيـ تـعـملـ تـحـتـ مـظـلـةـ جـامـعـةـ الدـولـ العـرـبـيـةـ مـثـلـ المـجـلـسـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـاجـتـمـاعـيـ (ـوـهـوـ الجـهـةـ المـنـوـطـ بـهـ وـضـعـ التـشـريـعـاتـ وـالـقـوـانـينـ لـإـنـشـاءـ السـوقـ العـرـبـيـةـ المـشـتـرـكـةـ وـالـاـتـفـاقـيـاتـ الـاـقـتـصـاديـةـ التـيـ تـخـدمـ قـيـامـ السـوقـ)ـ ،ـ وـمـجـلـسـ الـوـحدـةـ الـاـقـتـصـاديـ (ـذـيـ أـنـيـطـتـ بـهـ مـهـمـةـ تـقـيـيدـ الـقـرـاراتـ الدـاعـيـةـ لـإـنـشـاءـ السـوقـ وـالـاـتـفـاقـيـاتـ الـمـتـعـلـقةـ بـهـ)ـ .

ثانياً : طالما أن السوق العربية المشتركة تشكل مصالح عربية مهمة وملحة فإنه من المهم للبرلمانات العربية أن تعمل داخل حكماتها على تبني المشاريع الداعية لتحقيق التكامل الاقتصادي

رابعاً : دور البرلمانات العربية في التكامل الاقتصادي العربي

تكمّن أهمية دور البرلمانات العربية عمّا يتعلّق بالتكامل العربي وفيه تكمن أهمية دور الرؤية الجماهيرية وإن كانت مسألة إرادته ، وما يمكن بكل ذلك أن يعمل على خلق قدر كبير من الارتجاع الحماسي الجماهير لتقبل أي مبادرة بني تكامل العربي ، كأن اقتصادياً أو سياسياً ، بغضّ النظر إلى مشاركة البرلمانيات العربيات المتخصصة في الأبراج والخلافات السياسية بينها ، لأنّ تفزيز ورقعة الخلافات وتعمل على كسر الجمود بين أصاب العلاقات العربية - العربية .

ولذلك فإنّ إقصاء البرلمانات العربية عن عمل رسمي قد يُسّع نوعاً من الاتهام واللامبالاة بين شعوب "المنطقة" تجاه المشهد العربي على الرغم من أهميتها الفصوى لـ"العربـيـةـ وـشـعـوبـهاـ ،ـ وـهـذـاـ مـاـ أـدـىـ بـدـورـهـ إـشـاعـةـ الـخـوفـ لـدـىـ فـعـالـيـاتـ الـقـطـاعـ الشـعـبـيـ وأـحـجـامـهـاـ عـنـ الدـخـولـ فـيـ مـشـارـيعـ اـسـتـثـمارـ الـقـانـونـيـةـ الـمـشـجـعـةـ لـلـاسـتـثـمارـ ،ـ سـاهـيـكـ الـرـوـتـينـ وـالـإـجـرـاءـاتـ الـإـدـارـيـةـ الـمـبـلـغـ فـيـهاـ أـصـبـحـتـ مـنـ الـمـعـوـقـاتـ الـرـئـيـسـةـ الـمـرـدـيـةـ الـتـيـ شـجـعـتـ الـاسـتـثـمارـ دـاخـلـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ .

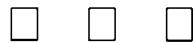
فأهمية مشاركة البرلمانيات العربيات في المسائل الاقتصادية على وجه الخصوص تأتي من فكرة أهمية تحقيق التنمية على أساس اتساعها تجاه إلى تحقيق مصالح الناس وهم المطاف ، لذا فإنه من الضروري جذب هذه أن يكون للاتحاد البرلماني العربي دور ناуль ومؤثر في التوجهات الاقتصادية العربية من خلال المبادرة الرامية إلى أن يلهي موضع قدم في المجلس الاقتصادي - ساعي كجهة تشريعية ورقابية بموجب اتفاقية وحدة الاقتصادية بين الدول العربية ، إنما خلال مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يشرف على تنفيذ

البرلماني العربي أن يعمل جاهداً على تحقيق قيام هذه المنطقة وتحت الدول والحكومات العربية على أهمية العمل الجاد المثمر لتحقيق كل ما من شأنه خلق تكامل اقتصادي عربي .

رابعاً : إن بروز السلبيات التي قد تعرّض أي مشروع أو عمل ، يجب أن لا تشيننا عن المضي نحو تحقيقه بكل ما يمكننا من إصرار وتضحيات وجهود ضخمة ما دمنا نؤمن بأهمية التكامل الاقتصادي بين دولنا التي أصبحت مختلفة عن ركب عالم اليوم وما يحققه من تطورات سريعة في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي أجزته أوروبا (الاتحاد الأوروبي) وجنوب شرق آسيا (الاتحاد الآسيان) وأمريكا (رابطة الدول الأمريكية) .

بين الدول العربية والعمل على سن التشريعات أو إصدار التوصيات للحكومات العربية بضرورة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة بالسوق العربية المشتركة أو غيرها ، مثل تشجيع الاستثمار العربي المشترك سواءً بين القطاع العام أو الخاص ، ووضع التشريعات والضمادات لتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية والأجنبية داخل الوطن العربي ، والعمل على رفع الحواجز الجمركية والمعوقات الإدارية التي تحول دون قيام المشاريع المشتركة على اختلافها .

ثالثاً : بما أن هناك قناعة كبيرة لدى خبراء الاقتصاد العرب بأن إنشاء (منطقة تجارة حرة عربية) سوف تكون الخطوة الأولى نحو تحقيق قيام السوق العربية المشتركة ، فإن على الاتحاد



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية اللبنانية

شك موضع اهتمام جامعة الدول العربية ، وموضع عناية القمم العربية ، والجان الوزارية المختصة ، إلا أنها كبرلمانيين أكثر جرأة على الاعتراف ، بأن غياب الإرادة السياسية العربية ، والهواجس ، والمخلوف ، التي حكمت سلطة القرار في البدان العربية ، حالت دون ترجمة الاتفاقيات بشأن السوق العربية المشتركة ، زيادة في حجم التبادل البيني العربي .

لن إنتاج رؤية برلمانية للسوق العربية المشتركة ، يحتاج إلى التأكيد ، أن مثل هذه السوق هو ضرورة عربية الآن ، وفي المستقبل ، وهي حاجة عربية ، واستثمار عامل الوقت في اتخاذ الإجراءات لوضعها موضع التطبيق هو عمل يخدم المصالح القطرية والعربية العامة .

إنه ينبغي لجميع القوى المؤثرة على القرار في العالم العربي ، التسليم بأن تفعيل السوق العربية المشتركة ، هو هدف استراتيجي يقع على عائق البرلمانات والحكومات العربية وجامعة الدول العربية تحقيقه .

إن هذه السوق ببعدها المتعدد ، وانعكاساتها على خطط النمو المستدام ، وتنمية الموارد البشرية في الأقطار العربية ، ستسهم دون شك في ترسیخ السلام والاستقرار القطري ، والسلام بين الأقطار العربية ، إضافة إلى حماية الاقتصاد العربي ، أو تقليل الأضرار التي ستحقق به من جراء التكتلات الاقتصادية العالمية ، إضافة إلى حماية البيئة ، والعدالة الاجتماعية ، والديمقراطية ، بما يؤدي إلى

مقدمة :

للمرة الأولى منذ مطلع الخمسينات ، تتخذ البرلمانيات العربية مبادرة هامة باتجاه تحريك وتفعيل أحد العناوين الرئيسية للعمل العربي المشترك ووضع رؤية برلمانية للسوق العربية المشتركة .

إن الاتحاد البرلماني العربي ، يطلق هذه المبادرة ، نظراً لمسؤوليات البرلمانيات العربية أمام شعوبها ، أمام التاريخ ، ونظراً لمسؤوليات التشريعية القطرية ، والعربي ، ومسؤولية البرلمانيات في مجال الرقابة والمحاسبة ، لأعمال الحكومات ، على المستويين القطري والعربي ، التي تخلفت أو تباطلت عن إطلاق آليات السوق العربية المشتركة وغيرها من المشاريع التي أقرت أو بحثت في إطار مؤسسات جامعة الدول العربية . ونظراً لمسؤولية الاتحاد البرلماني العربي تجاه تشكيل النظام العربي لمواجهة استبعادات الصراع العربي - الإسرائيلي ، وكذلك عملية التسوية ، وأيضاً التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد الذي يعمل على شكل نظام إقليمي في منطقتنا يتعارض مع المصالح العربية .

إن اتخاذ الاتحاد البرلماني العربي ، المبادرة في إعادة تخطيط الرؤية الواقعية للسوق العربية المشتركة ، وإعادة تفعيل ، أو تنفيذ ، الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن لكي تتناسب ومطالع القرن الحادي والعشرين هو عمل في صلب مهمات الاتحاد .

إن موضع السوق العربية المشتركة ، كان دون

قدراً، أن يظهر أن إسرائيل ستتمتع بقدرة طاغية على العرب مجتمعين ، نتيجة تزاوج نفوتها العسكري مع نفوتها التكنولوجي / الاقتصادي ، مما يتبع لها بالنتيجة تثبيت هيمنة سياسية تشكل قياداً مخيفاً، على قدرة العرب على اتخاذ قرارات مستقلة في مختلف الميدانين وتهدد المصالح العربية الحيوية في كل منها .

الموجب الثالث وهو تعاملٍ متوسطي ، ويحصل بنشاط الدعوة إلى "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" التي لقيت تجاوباً إيجابياً لدى عدد من مسؤولي الأقطار العربية . دون الدخول في تفاصيل طبيعة هذه « الشراكة » يكتفى هنا بالإشارة إلى جانب موجب منها وجانب سالب . أما الأول فهو أن منطق هذه الدعوة ، لا يضع إسرائيل في قلب فكرة الشراكة، أو يجعل مصالحها في موقع مركزي منها، كما يفعل المشروع الشرقي أوسطي . وتدبر الدعوة إلى الشراكة ، إلى تأكيد تفضيلها لسامع وجهة نظر العرب والتعامل معهم كمجموعة (حسبما كرر رئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتر أكثر من مرة)، في حين يعتمد منظمو « القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا »

- (الداعون للمشروع الشرقي أوسطي) - التعامل مع الدول العربية دولة دولة كنمط مفضل للتعامل ، وأسباب سياسية واقتصادية واضحة . أما الجانب السالب في عملية « الشراكة الأوروبية - المتوسطية » فهو :

أولاً : أن الاتفاقيات التي أبرمت ، وستبرم ، بين الجانب الأوروبي ، والجانب العربي ، ستكون ثنائية : أي أوروبية من جهة ، وقطرية عربية من جهة أخرى . وإذا كان واقع الأمر ، أن الجانب العربي ، لا تتن domestique دولة في صيغة مؤسسية اقتصادية واحدة ، تستطيع أن تكون الناطق باسم العرب - أو أن العرب لا يولون هذه المهمة لجامعة الدول العربية كخيار بديل - فإن النتيجة هي صياغة اتفاقيات ثنائية بين كل دولة عربية متوسطية من جهة ، وبين الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية . أي بين طرفين . لا تكفي على الإطلاق بين قرتיהםما التفاوضية ، وسيسيء هذا الوضع إلى قدرة الجانب العربي

رفاه الإنسان العربي ، بتوفير العمل المنتج للمواطنين العرب .

لولاً : الأسباب الموجبة لإطلاق مبادرة برلمانية عربية لتفعيل السوق المشتركة

إن الموجبات التي تستدعي تفعيل السوق العربية المشتركة والتي يمكن أن تبدأ بمنطقة التجارة الحرة كخطوة أولى ، هي كثيرة ومتنوعة، ذكر منها الموجبات السنتالية :

الموجب الأول وهو ذاتي ذاتي ، ويُستخلص من النظرة الاقتصادية ، والتجارب العملية ، التي برهنت على أن أداء مجموعة من الاقتصادات في منطقة تتمتع بقدر من المزايا والموارد ، والتطورات المشتركة ، ولكن لا تقوم بينها، صيغ فاعلة ومؤثرة للتعاون أو التكامل ، ولا تجمعها صيغ مؤسسية (منطقة التجارة الحرة ، أو السوق المشتركة) يظل -أي الأداء في مجموعه- أقل بكثير وأكثر ضعفاً ، وأكثر تعرضاً للهزات ، وأقل قدرة على الحصول على شروط تبادل مرضية مع الاقتصادات الأخرى خارج المنطقة ، مما لو اجتمعت هذه الاقتصادات ضمن إحدى صيغ التعاون والتفاعل والتكامل ، كما وتغدو عملية التنمية نفسها أكثر بطاناً وهزلاً .

الموجب الثاني وهو ذاتي شرق أوسطي ، ويرتبط بانطلاق « المشروع » الشرقي أوسطي الذي اكتسب خلال المؤتمرات الاقتصادية الثلاثة التي عقدت في الدار البيضاء (1994) وعمان (1995) والقاهرة (1996) ، والذي لاقى بعض التأييد الرسمي العربي ، وتلييد بعض مؤسسات وفعاليات القطاع الخاص في بعض البلدان العربية .

ولا يجوز إنكار أن « المشروع الشرقي أوسطي » نجح في توليد نodynamic قوية غذتها آمال وتوقعات « ورثية » ، لدى عدد من المسؤولين والأكاديميين ، ورجال الأعمال العرب ، دون التمعن بأهداف المشروع البعيدة المدى . وإذا لم تصدر دراسات علمية ، مفصلة وعميقة ، تبين مخاطر المشروع على مختلف القوى السياسية ، والقطاعات الاقتصادية، والمجموعات الاجتماعية ، وإذا لم يتم العرب بالتصدي لهذه المخاطر ، يظل الاستدلال

الموجب الخامس وهو استدراكي علمي ، فيتناول الضغوط الدولية التي تامت خلال السبعينات بشكل خاص ، والمتصلة بمقولات ومساعي تنفع بالاتجاهات الأربعة التالية :

أ) **العلومة ، وفتح المجالات للاستثمار الأجنبي** دون ضوابط أمنية واقتصادية ، وما يتصل بذلك من تهويش للدول النامية ، خاصة الصغيرة منها ، ناهيك عن اقتصار مثل هذا الاستثمار على فوائد متواضعة للدول المستقبلة له ، وخسارة البلدان النامية معظم « فائض القيمة » الناجم عن الاستثمارات الأجنبية .

ب) **الندماج الاقتصادييات الوطنية بالاقتصاد العالمي ، مع تجاهل وجوب الاندماج لأجل فيما بين الاقتصادات العربية ليتاحة للاقتصادات المندمجة الحصول على شروط أفضل .**

ج) **تحرير التجارة الخارجية ، وأسواق النقد** الأجنبي ، دون الالتفات إلى محدودية القدرة التنافسية للإنتاج العربي في الأسواق الدولية ، وخطر السيطرة الدولية على الأسواق العربية .

د) **الإصلاح الهيكلي الذي يراد به الإلغاء شبه التام لن دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ، وإنهضاع الاقتصاد كلباً لعوامل العرض والطلب ،** دون الالتفات ، إلى الكفة الاجتماعية التي ترافق الإصلاح ، أو التكيف الهيكلي من بطاله وتضييق على آليات دعم السلع الأساسية ، وتوفير بعض الأمان للشرائح الاجتماعية الفقيرة .

الموجب السادس وهو إعلامي تحذيري وتبشيري ، وينبئ من الخطر الذي يمثله بصورة خاصة « المشروع الشرقي أوسطي » فيما إذا توفرت الإرادة العربية للصمود والتصدي ، ويقضي توليد دينامية عربية موازية لдинامية « المشروع الشرقي أوسطي » تواكيها حالة تضامن يتأتى بفضلها انطلاق عملية إيمائية شمولية ذات معنى وفاعلية .

ويترتب على إدراك درجة الإلحاح المرتفعة، لتوليد الدينامية العربية ، انطلاق حملتي توعية شاملان المنطقة العربية بأكملها ، هما :

أ) الإنذار بخطر وخطورة الاسترخاء وعدم الإقدام ، بإرادة صلبة وتصميم واستمرارية ، على

الحصول على أفضل الشروط الممكنة في تعامله مع الجانب الأوروبي . فيتمكن هذا الأخير في الواقع من فرض نظرته ومصالحه على الجانب العربي في غالبية الأحيان إن لم يكن كلها ...

ثانياً : إن الاتفاقيات الثنائية ستتعفى من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى ، للسلع الأوروبية عند دخولها إلى أي بلد عربي داخل في الشراكة . في حين أن السلع المستوردة من بلد عربي شريك ، إلى بلد عربي شريك آخر ، ستخضع لكامل تلك الرسوم والقيود . وهذا الوضع سيؤدي إلى درجة كبيرة من فائدة الاستثمار ، وقيام المشاريع في البلدان العربية المنكورة ، إذ سيكون من الأفضل إقامتها في بلدان الاتحاد الأوروبي نفسها ، إلا إذا حققت البلدان العربية منطقة التبادل الحر فيما بينها التي أقرها المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي في اجتماعه الأخير في القاهرة . فهناك إذن مصلحة كبيرة للبلدان العربية ، في تحرير التبادل فيما بينها في قرب وقت ، وعلى كل حال قبل أن يتم التحرير فيما بين كل منها وبين الاتحاد الأوروبي .

الموجب الرابع وهو حملة تجاري ، ويتطرق بقواعد ومتطلبات « الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» الموقعة بنهاية عام 1994 والأحكام التنفيذية لـ «منظمة التجارة العالمية» التي انتهت من الاتفاقية ، بما يترتب على هذه المتطلبات ، والقواعد ، والأحكام ، من آثار على الاقتصاد العربي ، ذلك أن التبادل التجاري للسلع والخدمات مع بلدان أجنبية ، يعني أن يتم بموجب تلك القواعد والمتطلبات ، والأحكام ، بالنسبة للدول المنتزمة بنصوص الاتفاقية وأحكام المنظمة . تدل الدراسات المؤثقة ؛ ومنها دراسة البنك الدولي ، أن البلدان النامية بشكل عام ، وبينها البلدان العربية ، ستعاني من منافسة الخدمات الأجنبية في مجالات القائمة والتنظيم والتأمين والمال والاستشارات القانونية والفنية . من هنا أهمية التنسيق في السياسات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية ، كما في القف祖ون في مسألة تحرير التجارة الدولية ، وأهمية اتخاذ موقف موحد بالنسبة للتعامل مع البلدان الأجنبية من أجل تعزيز مكانة الاقتصاد العربي .

وبالتالي فإن السوق العربية المشتركة ، من هذا المنطق، تصبح ضرورة ملحة للاقتصاد العربي ، وتتوفر فوائد ومزايا قطرية وقومية معاً . وهذا يضع إمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة في الاتجاه الصحيح . كما أن ما يجب إدراكه هو :

لولا : لأن المنافع والمكاسب المترافقه مع هذا التوجه والناتجة عنده عديدة ومحفوظة . وهي ذات طبيعة وأثر تكنولوجية/اقتصادية وكذاك اجتماعية/ثقافية/حضرارية وسياسية في آن واحد .

على أنه ، رغبة منا في التأكيد على المنافع والمكاسب والمزايا الاقتصادية التي تتباين من قيام سوق عربية مشتركة ، متعددة ، ونشطة ، وفاطمة ، نبين تحديداً أن الشرط المسبق أو المواكب للسعي لتحقيق مثل هذه السوق ، أي ارتفاع وتيرة الإنتاج وتتوسيعه ، وتحسين مستوى ، وبمعنى آخر تعزيز وترشيد عملية التنمية ، مما سبقت الإشارة إليه ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة « وفورات الحجم » في الإنتاج ، ويتيح تحقيق « وفورات خارجية » للقطاعات والصناعات والأنشطة المتاثرة بالسوق المشتركة (بمعنى وفورات تتحقق بفضل ما يولده التعامل والتفاعل بين قطر عربي وآخر ، ومن خارج القطاعات والصناعات والأنشطة ذاتها من تسهيلات ودخلات) ، وأن يدعم عملية التخصص القطري الذي يتبع للسلع والخدمات العربية ، المستقيمة من التخصص ، تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية (غير العربية) وأن يكشف التبادل التجاري فيما بين الأقطار العربية نفسها .

باختصار ، فإن المنافع والمكاسب والمزايا التي أشرنا إليها هي من نتائج التكامل الاقتصادي العربي . وبالتالي فإن هناك تلازم وتفاعلًا عضويًا بين عملية التكامل العربي وبين النمو الاقتصادي في البلدان العربية .

وينبغي ، أن نؤكد أن الموجبات الملحة للوصول إلى السوق العربية المشتركة ، انطلاقاً من إقامة منطقة التجارة العربية الحرة ، يجب أن تأخذ في الاعتبار أمرين هما :

(أ) أن معلم النظام العالمي الجديد الذي يقوم على

العمل على توليد الدينامية العربية .

ب) للتوعية بفوائد ومزايا التعاون والتكميل ، ضمن صيغ مؤسسية رسمية ومدعومة شعبياً في المجالات التكنولوجية الاقتصادية .

ويبقى للبرلمانات العربية الدور الهام في التحذير والتوعية من الخطير والدفع في تجاه تحقيق السوق بشكل فعلي .

ثانياً : الرؤية للبنية

السوق العربية المشتركة كهدف مستقبلي بدالية وكما أشرنا لا بد من تحرير الإرادة السياسية العربية ، من الهواجس والمخلوف ، التي تُثار حول صيغ العمل العربي المشترك ، وفي طليعتها السوق العربية المشتركة كهدف مستقبلي .

ولابد في البدالية ، من إطلاق فعاليات إعلامية ، وإعلانية ، من أجل توعية شعبية في كل قطر عربي ، وبما يتلاحم مع مشروع السوق العربية المشتركة ، وبيان تحرير السلع والخدمات (تبادل الإنتاج الزراعي ، والحيواني ، والصناعي والثروات الطبيعية إلخ...) ، من الرسوم والضرائب والقيود الإدارية ، هو أمر يصب بالنتيجة في المصلحة العربية المشتركة .

ما ورد أعلاه يستلزم استقطاب ، قوى الفعل الاقتصادي في القطاع الخاص ، عبر إعطاء تسهيلات انتقائية أفضل بين الدول الأعضاء لتمويل التجارة العربية ، وتوزيع الصناعات بشكل عادل ومنسق بين مختلف البلدان ، والسماح بحرية لنقل الأموال ، وحرية الاستثمار داخل كل قطر .

إن قيام السوق العربية المشتركة ، يجب أن يُعتبر هدفاً لسمى على الدول العربية أن تسعى للوصول إليه مع الوقت ، وهذا فين سياسات الدول العربية يجب أن تخضع حكماً ، لمعايير مدى توافقها مع تحقيق هذا الهدف . وبالتالي فين كل ما يوسع وينوّع ويعزز ويرفع مستوى إنتاج الاقتصادات العربية ، ويتيح وبالتالي وضع مزيد من السلع والخدمات المتنوعة ، وذات المواصفات المرغوب فيها ، في مجرى التبادل التجاري العربي الليبي ، من شأنه حتى أن يوسع قدرة استيعاب الأسواق العربية .

بالاعتبار) . والتدرج يكون وظيفياً وقطاعياً - مثل التبادل التجاري السلمي والخدماتي ، والتنسيق بين السياسات الجمركية والإنمائية .

ربعاً : لا نغالي إذا قلنا أن أي تنسيق وتكامل اقتصادي لا بد وأن ينبع عنه بعض الضرر لبعض المصالح القائمة . وهذه المصالح لا بد من أن تشكل قوى ضغط سياسية واقتصادية تعمل في عكس الاتجاه التوحيدى . من هنا فإن من الضوري خلق قوى ضغط معارضة لقوى المعاكسة ، تستند إلى أصحاب المصالح المستفيدين من الأوضاع التوحيدية المستجدة . لذلك ، نجد أن من أهم وسائل تسهيل التوجة العام هو :

1- وبالإضافة إلى إقامة منطقة تبادل حرة ، أن يسمح بحرية انتقال الأشخاص أصحاب المشاريع ، والرواد الاقتصاديين ، وبحرية انتقال رؤوس الأموال ، وبحرية الاستثمار الداخلي (أي داخل كل قطر) ، أو المشترك (بين الأقطار) . ومن شأن مثل هذه التسهيلات أن تخلق مرونة اقتصادية ، وقدراً كبيراً من التكيف مع الأوضاع الانساجية المستجدة . وبديهي لكي ينجح مثل هذا المسعي ، أن يعطى المستثمرون الضمانات ذات المصداقية ، لحملة أصل استثمارها ، وتحويل أرباحهم إلى الخارج بعملات دولية ، وكذلك أن ترفع القيود التي تفرض على المستثمر (العربي على الأقل) في أن يشتري مع مستثمر وطني (في غالب المجالات إن لم يكن في جميعها) .

2- أن تنشأ آليات (أو صناديق) لغرض تعويض الفئات المتضررة فيما إذا لم يكن بإمكانها تحويل استثماراتها إلى قطاعات أو أنشطة أخرى ، وكانت جدوى أنشطتها المتضررة إيجابية ، مما يبرر دعمها عبر آليات أو صناديق التعويض .

خامساً : يحسن بنا عند هذه النقطة ، في صياغة موحدة ، تسجيل خطوات التسلسل المنهجي الذي يؤكّد وجوب إقامة سوق عربية مشتركة ، بعد أن تم تناول هذه الخطوات في موقع مختلفة من المذكرة الحالية :

أ) أولى الخطوات التي يجب السعي إلى تحقيقها هي تعزيز الإنتاج كجزء من عملية التنمية الشاملة .

التجمعات الاقتصادية الكبيرة - بل والقارية - وعلى العمدة الاقتصادية ، توضح بأن الأمر لن يسمح مستقبلاً «للوحدات الاقتصادية الصغيرة» (الدول المنفردة) بمجال المناسبة المختلفة في السوق العالمية .

ب) أن اتجاه المنطقة العربية نحو التخفيف من القيود على المبادرات الاقتصادية بين الدول العربية ، من شأنه بأن يعزز القدرة التنافسية العربية تجاه الدول الإقليمية غير العربية ، وبقي الجانب العربي من الطموح الإسرائيلي للسيطرة التكنولوجية/ الاقتصادية على العرب ، في حال قيام السوق الشرق أوسطية التي ينادي بها بقوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معاً .

من هنا ، فلنعتمد وجهة وتوجه السوق العربية المشتركة ، يمكن أن ينظر إليه ، أولاً وكأنه يصب في خانة الدفاع المشروع عن النفس ، وثانياً على أنه سبيل تكثيف وتعزيز الحضور الاقتصادي العربي في الاقتصاد العالمي وتالياً تعزيز الموضع السياسي العربي .

ثالثاً : في مجال البحث بالخطوات العملية المطلوبة ، من أجل إنجاح التوجة الجديد نحو السوق العربية المشتركة ، لا بد من التوقف لولاً عند الأسباب التي أدت إلى فشل جميع الجهود السابقة في هذا الضمار ، ولعل التوجه العربي نحو التكامل الاقتصادي في السابق ، جاء ليس بسبب أولوية الاعتبارات الاقتصادية ، بل كنتيجة لرغبة العرب ، ولطموحهم في قيام الوحدة العربية السياسية ، مع ضعف الإرادة السياسية لتحقيق أي صيغة من صيغ التكامل الاقتصادي ، وعليه فقد يكون من الأسلم ، الآن ، أن ينظر إلى النطاق الاقتصادي بعد ذاته وأن يقوم بنفسه ولنفسه من غير أن يترافق مع أي التزام بالجوانب السياسية ، فيما عدا الالتزام بالمواقف والسياسات الهدافـةـ بالـنـهاـيـةـ إلىـ تـحـقـيقـ السـوقـ العـرـبـيـ المشـتـرـكـةـ .

ثلاثاً : إننا نرى أن يكون التوجه نحو الهدف الأبعد (أي السوق العربية المشتركة) بالدرج وخطوة خطوة . (وفي هذا المجال فلن لنا في تجربة أوروبا الغربية مثلاً يحتذى ، مع لغز مختلف لوجه التباين

المشتركة لا تقتصر فقط على تيسير التجارة العربية وزراعة حجمها ، وإنما هي تسحب على الإنتاج لجهة توسيعه ، ورفع مستوى وفترته التنافسية .

هـ) لا ريب أن قيام السوق العربية المشتركة ، بل وقيام الصيغة التكاملية الأكثر توائعاً أي منطقة للتجارة الحرة ، لا يؤدي إلى منافع ومزايا اقتصادية فحسب ، بل وإلى تعزيز التعاون السياسي ويدعم الاستقرار الاجتماعي .

سلساً : أن الرؤية البرلمانية اللبنانية ، للسوق العربية المشتركة ، تدعو إلى إطلاق حملة توعية واسعة النطاق ، بمزايا السوق المشتركة ، لمزيداً من منطقة التجارة الحرة .

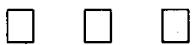
ويبقى أن البرلمانات العربية تستطيع حمل السلطات التنفيذية على اعتماد نفس التوجه صوب التكامل والعمل المشترك ، ما يجعل السوق العربية المشتركة هدفاً مستقبلاً قابلاً للتحقيق والنجاح .

إن مستقبلنا جميماً ، اقتصادياً وسياسياً ، يتعين على مدى بعدين بنجاح التكامل الاقتصادي فيما بيننا ، لذلك وجب علينا جميماً ، أن نعمل متضامنين لإنجاح منطقة التبادل الحرّ التي جرى الاتفاق عليها مؤخراً في شباط (فبراير) 1997 ويقترح البرلمان اللبناني أن يجري تأليف هيئة برلمانية عربية لمتابعة ومراقبة حسن تنفيذ الاتفاق الجديد ، وأن نعاود اجتماعنا هذا مرّة كل سنة على الأقل حتى يتأكد نجاحه الكامل .

ب) يترتب على الخطوة السابقة السعي لتوسيع الأسواق القطرية في ذاتها ، وكذلك بإمداداتها القومية (ناهيك عن الإقليمية والدولية). ويترتب على العمل من أجل توسيع الأسواق ، للتخصص القطري في إنتاج سلع وخدمات يتمتع كل من البلدان المعنية بميزة نسبية في إنتاجها . وهذا بدوره يتطلب قيام البلدان بدراسات معمقة لتعيين هوية المجالات الإنتاجية ذات الميزة الفعلية ، في كل بلد ، ومن ثم تبادل المعلومات فيما بين البلدان حول تلك الميزات ، وذلك لغرض تحاشي المزيد من الإزدواجية بما يؤدي إلى هدر في الموارد ، وتقليل القدرة التنافسية للدول العربية ، ومن شأن عملية ترشيد التخصص فيما بين الأقطار واعتمادها دليلاً للاستثمار والإنتاج ، أن توسع مجال النشاط الاقتصادي ، وأن تزيد حجم التجارة العربية التي لا تتعدي 6 - 8 بالمئة حالياً من حجم التجارة العربية الخارجية الإجمالية .

ج) في سياق دخول بعض البلدان العربية المتوسطية في علاقات «شراكة» مع الاتحاد الأوروبي ، أو مع فرقاء آخرين غير عرب ، من الضروري أولاً : أن تطلع البلدان العربية الأخرى على شروط التفضيلات التي يفترض أن تحصل عليها بفضل الشراكة ، وثانياً أن تطبق نفس الشروط على الأقل على الدول العربية الأخرى . ويكون هذا تسجيناً مع تعليم مبدأ «الدولة الأكثر رعليّة» في التعلم .

د) يتضح مما سبق ، أن جدوى السوق العربية



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلamentية المصرية

25% بشرط أن يكون منشوها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة . وفتحت الاتفاقية باب التعديل السنوي، الأمر الذي جعل التعديلات تتلاعچ عليها .

وفي 13/8/1964 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية ، استناداً إلى الصلاحيات التي أعطتها له اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة الذي يربط في ديباجته بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتباينة والمستمرة . وقد تتمثل أهم الأسس الاقتصادية التي أقرت كأهداف للسوق العربية في :

- 1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- 2- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- 3- حرية تبادل البضائع .
- 4- حرية تجارة الترانزيت .

وفي 27/2/1981 ، تم إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين دول الجامعة العربية والتي كانت تمثل خطوة أكثر تقدماً من اتفاقية 1953 وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة ؛ «كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متعدد متتطور ومتراصط ومتوازن » . وتعتبر هذه الاتفاقيات أول اتفاقية

لما كان العالم يتجه الآن إلى إقامة التكتلات الاقتصادية والجماعات الإقليمية ، فقد اشتلت الحاجة إلى فتح ملف التعاون الاقتصادي العربي من جديد ، ومحاولة تلمس بعض المتغيرات الجديدة في الواقع العربي ، التي قد تسمح الآن لهذا الحلم العربي القديم بأن يتحقق بالشكل المأمول منه ووسط التكتلات الاقتصادية التي تنتشر على الساحة الاقتصادية العالمية .

أولاً : عرض للتجارب العربية للتعاون الاقتصادي :

بدأت محاولات التكامل الاقتصادي العربي تظهر بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد ظهور تكتل السوق الأوروبية عام 1947 ، إذ بدأت الدول العربية أولى صور التعاون الاقتصادي فيما بينها في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية كأول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البيئية استجابة لترؤسيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت عام 1953 . وقد أصبحت الاتفاقيات نافذة بالفعل في 12/12/1953 بعد تصديق ثلاث دول عليها (هي مصر والأردن ولبنان) كما صادقت عليها خلال عام 1954 السعودية وسوريا والعراق ثم الكويت عام 1962 . وقد نصت الاتفاقيات على إلغاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية ، وتخفيف تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة

وقد طلبت جميع البلدان الأعضاء تطبيق هذا الاستثناء على قوائم تشمل العديد من السلع بحيث أسيء استخدامه .

- لم يتضمن القرار ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة من توحيد التعرية الجمركية التي يتعين تطبيقها في مواجهة العالم الخارجي .

ولقد كانت محصلة هذه التجربة أن العمل المشترك لم يتحقق في إطار السوق العربية المشتركة التي لم تحقق بدورها أياً من أهدافها في حرية انتقال السلع والمنتجات والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فيها ، كما بقيت القيود والإجراءات على تجارة الترانزيت ، وبقيت التجارة البينية بين الدول العربية ضعيفة للغاية .

أسباب تعثر التعاون الاقتصادي العربي في تحقيق التكامل العربي :

بصفة عامة ، يمكن رد تعثر التعاون الاقتصادي العربي إلى أسباب : تاريخية ، واقتصادية ، وسياسية .

1 - الأسباب التاريخية :

وتصرف أساساً إلى الآثار التي خلفتها المواريث الاستعمارية ، حيث لعب الاستعمار - دون شك - دوراً فاعلاً و مباشرأً في أضعاف مقومات العمل العربي المشترك ، إذ أسفرت الحقبة الاستعمارية عن وجود مجموعة من الكيانات السياسية المتفاوتة من حيث الحكم ومن حيث الإمكانيات ، سواء الإمكانيات البشرية أو الطبيعية . ومن ثم فإنه عندما اتجهت الدول العربية بعد الاستقلال إلى العمل المشترك ، برزت أمامها بعض العقبات الناجمة عن التفاوت في الحجم والإمكانيات والتي تمثلت أحياناً في خوف بعض الأقطار العربية من أن يؤدي التعاون فيما بينها إلى ذوبان الذاتية التي أصبحت تستشعرها بعد الاستقلال ، بالإضافة إلى التردد في الدخول في مشروعات مشتركة ؛ رغبة في الحفاظ على الموارد المتاحة لكل دولة .

تضييع التبادل في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الإقليمي تترجم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقتنا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي واللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة (نوفمبر 1980) .

ولم تحل الجهود السابقة دون عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي بلغ عددها - وفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1984 - 122 اتفاقية - ورغم هذا الكم الكبير ، فإن الأثر الناجم على تدفق الصادرات بين الدول العربية ظل محدوداً للغاية .

وفي سياق هذا التطور التاريخي ، شهدت الساحة العربية ظهور عدد من التكتلات الإقليمية العربية التي مثل تواجدها خطوة على طريق تحقيق الأهداف التي دعت إليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثل مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي .

وفي تحليل أسباب القصور في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، يمكن التمييز بين أسباب يرجع إليها تعثر تجربة السوق العربية المشتركة في تحقيق أهدافها بصفة خاصة ، وبين الأسباب التي يرجع إليها تعثر التعاون الاقتصادي العربي لتحقيق التكامل العربي بصفة عامة .

وعلى الصعيد الأول فإن أوجه القصور في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يمكن رده إلى عدد من الأسباب لعل من أهمها :

- اقتصر القرار على وضع قواعد تحرير التجارة بين أعضائه من الرسوم الجمركية والرسوم الإدارية دون التعرض « للتنمية المتناسقة المستمرة » التي تضمنتها ديباجة القرار .

- تمثل المادة (14) من قرار السوق أهم ثغراته ؛ حيث أعطت للبلدان الأعضاء حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم أو من تخفيضها عليها أو من تحريرها من القيود

2 - الأسباب الاقتصادية :

- عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك ، فعديد من مؤسسات العمل الاقتصادي لا تملك حق إصدار القرارات وإنما تصدر مجرد توصيات ، لا تملك حتى القدرة على تنفيذها .

- غياب الإرادة السياسية اللازمة وهو العامل الأساسي الذي أدى إلى تواضع وحدودية النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك اللازم للتكامل .

1- المتغيرات الدولية والإقليمية التي حتمت طرح فكرة السوق العربية المشتركة كأحد صور التكامل العربي من جديد :

المتغيرات الدولية :

أ) عولمة الاقتصاد :

اجتاحت التكنولوجيا - بتوجهها العالمي وتجاهلها للحدود والفارق - العواجز الأيدلوجية وفرضت على المستوى الدولي واقعاً أقرب إلى القرية العالمية . كما استطاعت الثورة التكنولوجية أن تحقق طفرة هائلة على الصعيد الاقتصادي انعكست على سبيل المثال في تخفيض نفقات العملية الإنتاجية وفي زيادة حجم المنتج وفي التوصل إلى مواد جديدة مختلفة بدلاً من المواد النادرة التي كانت السند الأساسي للدول النامية في قسمة العمل التي سادت منذ بدء الثورة الصناعية .

وإضافة لما سبق فإنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، أدى تلاقي ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية ، وال الحاجة إلى غزو الأسواق من ناحية أخرى ، إلى ثورة مالية لا تقل خطورة وأهمية عن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى . ولم يقتصر الاتجاه نحو العولمة على هذه التوجهات الاقتصادية والتكنولوجية ، بل انعكس أيضاً على الإطار المؤسسي العالمي خاصه في مجالات النشاط الاقتصادي ، حيث أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على اكتاف ثلاثة مؤسسات

- غياب التنسيق وغياب الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية في البلدان العربية ، مما أدى إلى الضرر بالعمل الاقتصادي العربي المشترك .

- عدم توفر هيئة لتسوية المنازعات على المستوى القومي العربي ، أسوة بما هو متوفّر في تجمعات اقتصادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي حيث توجد هيئة برلمانية لتسوية المنازعات على مستوى الاتحاد .

- إزدواجية القرارات الصادرة عن آليات التعاون الاقتصادي العربي ، وإزدواجية أطر عمل هذه الآليات . مثالاً وجود إزدواجية في القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

- محدودية التجهيزات ومقومات البنية الأساسية في معظم الدول العربية .

- عدم وجود ضمانات كافية وحوافز تشجع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية مع قصور التشريعات القائمة في هذا الصدد .

- التناقضات والتباعدات بين الفلسفات الاقتصادية التي تأخذ بها الدول العربية . فهناك دول كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي أو نظام التخطيط ، على حين تأخذ دول أخرى باقتصاد السوق .

3 - الأسباب السياسية :

- أدى الاختلاف في الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيما بين الدول العربية ، إلى تباين في الأولويات الاجتماعية والفكريّة لهذه البلدان وفي الاختلاف حول هدف الوحدة الاقتصادية وسبل تحقيقها .

- العوامل الخارجية كسياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة ونشاط الشركات متعددة الجنسية ومحاولتها الاستفادة من التدفقات التقنية وتركيزاتها رؤوس الأموال الكبيرة خاصة بعد حرب 1973 لصالحها .

التكلات الاقتصادية العملاقة التي أصبحت ملحاً من ملامح الساحة الدولية في العقود الأخيرة ، انعكست ولا شك على العالم العربي ، حيث تسعى هذه التتكلات للتوسيع بضم مناطق أخرى إليها أو بربطها إليها بصورة أو بأخرى بما يجعل هذه المناطق أسوأ لمنتجاتها وفرصة توسيع إنتاجها .

وتتسارع المنطقة العربية ، في ظل هذا التفاف الاقتصادي الرباعي ، مشروعات اقتصادية تعاونية عديدة ، أصحاب المبادرة فيها من غير العرب ، وبالتالي تكون مصلحة هذه الأطراف غير العربية لها الأولوية حتى لو تقاضت مع مصالح العرب . مثل السوق الشرقي أوسطية ، والشراكة الأوربية المتوسطية، إضافة لذلك فإننا يجب أن ننحسب لما يمكن أن ينتج عن الصيغ المختلفة للتعاون بين العديد من الدول العربية وبين أطراف خارجية (سواء من خلال علاقات الشراكة ، أو من خلال صيغ للتعاون الثنائي) من أثر على توسيع نطاق التباين بين الاقتصادات العربية ومن ثم على تعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي وخاصة قيام السوق العربية المشتركة . الواقع إن ليّا من هذه المشروعات لا يمكن أن يكون بديلاً عن مشروع السوق العربية الذي تجمع أعضاؤه روابط التاريخ واللغة والمصالح المشتركة . ومع ذلك يجب الاستفادة من أي محاولة للتعاون مع أطراف أخرى غير عربية . فالعالم قد أصبح قرية عالمية وهناك قواعد اقتصادية عالمية ، تعمل منظمة التجارة العالمية (الجات) على تطبيقها . ومن ثم لا بد من التعاون الاقتصادي مع الأطراف المختلفة ، فالتكلات الاقتصادية الإقليمية هي حلقة من حلقات الاندماج الاقتصادي العالمي ؛ وبالنسبة للدول النامية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ، فإن التعاون الإقليمي فيما بينها هو المدخل الذي يؤهلها للانفتاح على التجارة العالمية وكذا الانفتاح على كتل اقتصادية أخرى أكبر حجماً أو أكثر تقدماً . دون الضرر بمصالحها الذاتية وهو ما يعني

عالمية رئيسية ، هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

والواقع أنه في ظل عولمة الاقتصاد ، لا مكان لاقتصاد غير تنافسي ؛ ومن ثم فإنه يتبع على الدول العربية ، الأخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنقدى وبانتهاج حزمة من السياسات الاقتصادية والقانونية والإجراءات السياسية الازمة . وفي ظل توافر نظام دقيق للمعلومات والالتزام بالمواصفات وبالشفافية الكاملة .

ب) الاتفاقية العامة للتجارة (الجات سابقاً) :

انضم عدد كبير من الدول العربية كأعضاء كاملة العضوية في الجات ، وتسعي معظم الدول العربية الباقي إلى اكتساب العضوية فيها بعد أن وجدت أن البقاء خارج المنظمة الجديدة يعرضها إلى مشاكل تفوق تلك التي تترتب على هذا الانضمام .

وتشير الدراسات إلى أن آثار الصيغة التي جاءت بها اتفاقيات الجات قد تتفاوت من دولة إلى أخرى ، غير أنها سوف تشمل بآثارها جميع الدول العربية مثل سائر دول العالم الأخرى . وعلى الدول العربية مراجعة موقفها مراجعة دقيقة في ضوء النصوص المتعلقة بالتكامل الإقليمي حتى تستطيع مواجهة بعض سلبيات هذه الاتفاقيات عن طريق :

- الاستفادة القصوى من الاستثناءات والمرونة التي منحت للدول النامية في مجالات معينة .

- تطوير القطاعات الإنتاجية التصديرية التي تتميز فيها لتعزيز منافتها داخلياً وخارجياً في ظل ظروف حرية التجارة .

- إقامة تجمع اقتصادي إقليمي عربي (تقره الجات طبقاً للمادة / 24) كاستثناء من معاملة الدول الأكثر رعاية ، تتمتع منتجاتها فيه بالإعفاء الكامل من الرسوم والقيود .

ج) تبني التتكلات الإقليمية :
إن التحولات الاقتصادية العالمية متمثلة في

على مستويات محدودة يمكن تفهمها وتحمل تأثيراتها ، وقد انعكس مناخ الاستقرار في الساحة العربية في الحديث مجدداً عن إعادة بناء العلاقات العربية - العربية على أسس جديدة ، خاصة أن حجم التحديات المفروضة على الدول العربية من خارجها قد تضخم بصورة لا يمكن مقارنتها بعوامل الخلافات الداخلية بين الدول العربية ، وقد أدى ذلك إلى بروز اتجاه قوى لاتخاذ موقف واقعية مشتركة تجاه عدد من القضايا المثارة في الساحة العربية ، كما ظهرت اقتراحات متزايدة بأهمية البعد الاقتصادي في الحفاظ على تماسك واستقرار الدول العربية بالإضافة إلى وجود رؤى مقاربة نسبياً لطبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات . وبشكل عام ، فهناك شعور متزايد بحاجة الدول العربية بعضها إلى بعض ، مما أدى إلى طرح أفكار ومبادرات لم تكن قائمة من قبل ، بحيث يمكن القول بأن الواقع العربي أصبح في الوقت الراهن أكثر ملائمة من أي وقت سابق - لدفع وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي .

ج - سياسات التثبيت والتكييف :

إن برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص التي انتهتها معظم الدول العربية . وبدأت تؤتي نتائجها التي تبشر بعد أكثر إشراقاً في خلال السنوات القليلة المقبلة ، فقد شهدت بعض الدول الرائدة في هذا المجال ، وهي مصر وتونس والمغرب والأردن ، بداية جنى ثمار جهودها الآن في شكل ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي ، والخلص إلى حد كبير ، من الخلل في موازينها الداخلية والخارجية ، ثم لحقت بهذه الجهود كل من سوريا والجزائر واليمن في منتصف التسعينات . وقد عملت جميع هذه الدول على جعل بيئتها نشاطها الاقتصادي أكثر تنافسية وأكثر ترحيباً بالاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء ، من خلال برامج التخصيصية التي تنفذها ، ومن

أن دفع وتعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي من شأنه دعم الموقف القاومي العربي الجماعي إزاء الدول والكتلات الأخرى والوصول إلى علاقات شراكة متكافئة .

المتغيرات الإقليمية :

(أ) عملية السلام :

منذ نهاية السبعينيات ، بدء جهود العملية السلمية - وخاصة في بداية التسعينيات ، حيث بعض المؤشرات الإيجابية على صعيد المسيرة السلمية في المنطقة ، بدءاً بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ومروراً باتفاقيات أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، هذا فضلاً عما أرساه مؤتمر مدريد للسلام في 1991 من فتح نافذة للمفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان . وقد ترتب على هذه الاتفاقيات ظواهر محدودة للتعاون الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل ، كما طرحت عدة مبادرات للتعاون الاقتصادي الإقليمي ، سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أو البحر المتوسط . فظهرت مثلاً فكرة إنشاء بنك إقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فضلاً عن عدة ترتيبات أخرى في مجالات السياحة أو تجمعات رجال الأعمال .

ومع تعرّض مسيرة السلام وشدد الجانب الإسرائيلي وتراجعة عن تنفيذ الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية السابقة مع الفلسطينيين .

ومع تأكيد العرب على ضرورة الربط بين دفع عملية التعاون الشرقي أوسطي بإتمام مسيرة السلام العربية - الإسرائيلية ، فقد أعيد طرح صيغة إحياء التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل المنطقة العربية .

(ب) تقلص آثار حرب الخليج :

من حسن الحظ أن آثار حرب الخليج قد تقلصت إلى حد كبير خلال الفترة الأخيرة ، ولم يعد الانقسام الذي خلقته هذه الحرب قائماً إلا

وتجنب فوات أصناف الأموال العربية للاستثمار في الداخل .

2 - تصاعد الدعوة من جديد لفكرة التكامل الاقتصادي العربي باعتباره مطلبًا شعبياً وجماهيرياً :

إن مطلب التكامل الاقتصادي العربي مثل دواماً مطلبًا شعبياً ورسمياً له جذوره الممتدة في الساحة العربية ، ولم يكن قط ولد السنوات القليلة الماضية إلا أن العمل العربي المشترك لم يشر على أرض الواقع تلك النتائج التي ترقى إلى مستوى هذا الحلم العربي الغالي .

وقد شملت السنوات الأخيرة مجدداً إلهاجاً شعبياً وفكرياً على مستوى العالم العربي بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية . وقد تجلت هذه الصحوة في العديد من المظاهر الإيجابية التي تمثلت في عقد العديد من الندوات والاجتماعات التي ضمت رجال الأعمال والمستثمرين والمفكرين ورجال البنوك وخبراء الاقتصاد العربي وكذا الندوات التي ضمت البرلمانيين ورجال التشريع العرب ، وقد أولت هذه الملتقيات اهتماماً ببحث وتحليل الموضوع العربي الراهن والقضايا الأساسية على الساحة العربية في محاولة منها لاستشراف آفاق المستقبل وتوقعاته في جهد مخلص ، يستهدف بلورة رؤية مستقبلية تهدف إلى وضع أقدام الأمة العربية على طرق ثابتة يمكن أن تتحرك عليها بخطى واسعة ومدرورة ، وقد أجمع المشاركون على أهمية السعي لإيجاد كيان عربي قوي تعمل الدول العربية في إطاره ، ويستفيد الجميع من عناصر قوته ، وتتضارف الجهود لمواجهة نقاط ضعفه ، ويتمثل هذا الكيان في السوق العربية المشتركة كنموذج لتكامل العربي فعلى سبيل المثال نجد أنه :

البرلمانيون العرب وقضايا التكامل الاقتصادي العربي :

مثل موضوع التكامل الاقتصادي العربي واحداً من الموضوعات الرئيسية التي أولاهما الاتحاد البرلماني عنايته واهتمامه منذ إنشائه عام

خلال تشغيل أسواق المال والقيام بالإصلاحات التشريعية والضرебية التي تمنح العديد من المزايا للمستثمرين وتؤمن استثماراتهم وعوائدها . وقد حققت هذه الدول معدلات نمو في عام 1995 تتراوح بين 4.5% و 9% ، ومن المتوقع، مع استمرار خطط الإصلاح في هذه الدول ، أن تصبح معدلات النمو فيها أكثر ارتفاعاً .

أما بالنسبة لدول الخليج النفطية ، فمن المتوقع أن تلعب دوراً أكبر في ساحة أسواق النفط العالمية في خلال الأعوام القليلة المقبلة ، بحكم طبيعة تطور الأمور على هذه الساحة ، سواء من حيث الاحتياطي أو الإنتاج أو الأسعار . إذ من المتوقع زيادة احتياطيات النفط في كل من السعودية والإمارات والكويت عن 45% من جملة الاحتياطي العالمي .

وطبقاً لتقديرات الخبراء ، سوف ترتفع حصة الأول من نحو 36% من جملة الإنتاج العالمي في عام 1996 ، إلى ما يقارب 45% من هذا الإنتاج عن عام 2000 ، وتنقق جميع المصادر على الاتجاه إلى زيادة أسعار النفط في الأعوام القليلة القادمة ، ومن ثم فإن عائدات النفط ستزداد بفعل تزايد الصادرات والأسعار ، وهو مؤشر إيجابي مهم لمصلحة الاقتصاديات العربية ، حيث يتزامن الارتفاع المتوقع في عائدات صادرات النفط مع الجهد الذي بذلتها الدول الخليجية لإصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية ، ويتوقع أن تعود هذه الدول التي بدء إدخار فوائض مالية كبيرة يمكن أن تساهم في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي مستقبلاً ، ومن المؤكد أن خطط الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية النفطية التي عملت على فتح المجال للاعتماد على قوى السوق وحققت تقاربًا كبيراً في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول العربية ، ستدفع إلى المزيد من التفاعل الإيجابي بين رجال الأعمال العرب ، وتعمل على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ، بما تحمله معها من خبرات إدارية وتنظيمية وتكنولوجيات متقدمة

الأخيرة محاولات جزئية للتعاون الاقتصادي العربي ، لا شك أنها تكون لبنات على طريق التكامل الاقتصادي العربي وتمهيداً لتحقيق السوق العربية المشتركة مثل منطقة التجارة العربية الحرة ، والاتفاقيات الثنائية والجانب المشتركة ، واتحاد المستثمرين العرب .

رابعاً : آليات تحقيق السوق العربية المشتركة :

إن ظروف العالم العربي ، على المستويين السياسي والاقتصادي ، تعتبر ملائمة تماماً في الوقت الراهن لبدء السير بشكل متدرج وراسخ ، في اتجاه إقامة السوق العربية المشتركة ؛ وهناك عدة محاور يمكن من خلالها البدء في الخطوات الإيجابية الأولى نحو إنشاء السوق العربية المشتركة شريطة أن تكون هذه المحاور جزءاً من استراتيجية عربية كاملة شاملة وهي :

1) تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة :

إن أي محاولة لتشييف العمل المشترك في مجال التعاون الاقتصادي لا بد أن تتطلق من تفعيل الجامعة العربية وتنفيذ القرارات الصادرة عنها وفي مقدمتها قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق العربية المشتركة عام 1996 . هذا بالإضافة إلى ضرورة إدخال التعديلات والتصورات التي تجعل الجامعة العربية أكثر استجابة للتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة . ولعل أول التعديلات التي يلزم إدخالها على نظام الجامعة العربية ، وهو جعل التعاون الاقتصادي العربي في مرتبة موازية للتعاون السياسي ، والعمل على تشريف دور الشعوب العربية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مسيرة التكامل العربي ، وإشراكها بصورة ملائمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك خاصة وقد وافقت الجامعة العربية على قبول كل من اتحاد المستثمرين العرب ومجلس رجال الأعمال كمراقبين في الجامعة . وأبرز مثال على تعركها في وضع نواة الترابط

1974 - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في إطارتناوله لموضوعات أخرى وثيقة الصلة بالعمل العربي المشترك . وقد نظر الاتحاد البرلماني العربي للتكميل الاقتصادي العربي باعتباره ركيزة لا غنى عنها لتحقيق التضامن العربي المنشود . وقد خصص الاتحاد إحدى ندواته (الندوة البرلمانية العربية الرابعة بطرابلس بليبيا 7-9/10/1989) لدراسة موضوع التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وعلاقته بالأمن الغذائي العربي » .

3- التكامل الاقتصادي العربي كعنصر أساسي للأمن القومي العربي :
يمثل الأمن الاقتصادي العربي مكوناً أساسياً من مكونات الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل ، ولعل هذا يفسر سعي إسرائيل للتعجيل بالسلام الاقتصادي قبل أن تتوافق شروط السلام السياسي بمفهومه المستقر والصحيح ، لأنها تعلم أنها اخترقت الأمان الاقتصادي القومي ، سوف يسهل عليها اختراق الأمن القومي العربي بكل مفاهيمه الأخرى . ومن ثم فإنه يجب أن تكون في مقدمة أهداف المشروع القومي العربي في مرحلته القادمة إيجاد قواعد جديدة للأمن العربي تراعي مختلف أبعاد الأمن ، ولا تحصرها في مجرد أمن الجيوش وأمن الحدود وأمن النظم السياسية ، وإنما تراعي بنفس القدر مشكلات الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي ، فتطورات الصراع العربي الإسرائيلي قد طرحت ظروفًا وأوضاعاً جديدة في المنطقة ، من أهمها زيادة التلاحم بين مفهوم الأمن القومي العربي ومفهوم الأمن الاقتصادي العربي ، ويستلزم دعم الأمن الاقتصادي العربي إقامة التجمع الاقتصادي العربي العملاق الذي يكون قادراً على تجسيد الأهداف المشتركة وخدمة المصالح العربية العليا ، ومواجهة ، المخاطر الراهنة والمستقبلية التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي ، كمطلوب استراتيجي وضرورة مصرية .

4 - وجود آليات جزئية لفكرة التكامل الاقتصادي العربي على الصعيد العملي :
برزت على الساحة العربية في الفترة

- واحتياجات الدول العربية ووفق المتغيرات العالمية .
- مشاركة رجال الأعمال في وضع سياسات التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع قيام المزيد من اتحادات رجال الأعمال .
 - إنشاء شبكة مواصلات سريعة تربط الدول العربية .
 - تطوير التعاون العربي فيما يتعلق بانتقال العمالة ، وضرورة قيامه على أسس وقواعد مناسبة تكفل من تلافي السلبيات التي برزت في هذا المجال في الفترة السابقة .
 - دمج الجماهير العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك .
- ما لا شك فيه أن البرلمانات العربية تستطيع أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في دفع الجهود الرامية لدفع وتعزيز العمل الاقتصادي المشترك من خلال :
- العمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية .
 - إزالة العراقيل والعقبات التشريعية التي تعرقل إقامة أشكال التعاون الاقتصادي العربي المشترك كالسوق العربية المشتركة .
 - ترشيد القرار السياسي بشأن التكامل الاقتصادي العربي .
 - إبراء الحوار المجتمعي والبرلماني بشأن السياسات العربية التكاملية المثلثى والمساهمة في خلق رأي عام عربي مؤيد ومطالب بدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لصالح الجماهير العربية العريقة .

العربي، وهو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة في فبراير 1997 بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ليكون البداية في قيام الجامعة بدورها المأمول في استراتيجية عربية لانتصر فقط على المشاريع الفردية ، وإنما تتضمن صيغة علمية وعملية تخدم كل الأهداف العربية وتحقق التكامل بين إمكانات الأمة العربية .

2) استحداث آليات جديدة :

يحتاج العمل العربي المشترك لاستحداث آليات جديدة ، ومن أهم هذه الآليات :

- تطوير عمل المصادر ومؤسسات التمويل ، لتهيئة المناخ المناسب لنمو حركة رؤوس الأموال ، وإنشاء آلية تمويلية عن طريق قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية .
- تطوير عمل البورصات العربية وربطها مع بعضها البعض ، وتنميتها .
- تطوير أجهزة البيانات والإحصاءات العربية على أحدث التكنولوجيات ، ثم ربطها معاً لإنشاء شبكة معلومات حديثة .
- زيادة الاعتمادات المخصصة لمراكز ومؤسسات البحث العلمي .
- التسييق بين الصناعات العربية حسب القطاعات ، لإيجاد كيان صناعي عربي موحد .
- تنسيق بين الخدمات البنية العربية كالنقل والسياحة والتأمين والترانزيت .
- إقامة مراكز تدريب عربية تهتم بالتنمية البشرية العربية وتأهيلها وفق متطلبات



ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية المغربية

الدول الأعضاء ، وكذا التخفيض الجمركي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع .

- تسهيل تجارة العبور المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الأعضاء .

تقرر هذه الاتفاقية بوضوح الأهمية الحيوية للتكامل الاقتصادي العربي كوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متتطور ومتراقب ومتوازن . وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بعدم الجلوء إلى العقوبات الاقتصادية في مجال التجارة التي تنظمها إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وللأسباب قومية عليا .

وفي ضوء المتغيرات المرتبطة على الصعيدين العالمي والإقليمي ، لا سيما التزام الدول العربية بتحرير تجارتها ، وانعكاس هذا التحرير على الصناعات العربية التي تطورت في ظل الحماية التي كانت تتمتع بها ، اتضح أن تطبيق الاتفاقيات الثانية ، التي تخضع في تسوييرها إلى رخص إدارية مسبقة للتنافس بالامتيازات المنصوص عليها ضمن الاتفاقيات ومساطير معقدة كانت دون الوصول إلى الأهداف المتواخدة .

ومن جهة أخرى ، قد أدى ضغط هذه التحولات الكبرى على الساحة الدولية في الميادين الاقتصادية والسياسية ، إلى توليد

يدور الحوار منذ الخمسينيات بين الدول العربية داخل الجامعة العربية حول جدوى توحيد مختلف أشكال نماذج النمو الاقتصادي وكذا تطوير التجارة بين الدول العربية كادة توجه لتحقيق مكاسب من التعاون من خلال أدوات السياسة التجارية وانعكاسها على الاقتصاديات العربية .

وقد قام نظام العلاقات التجارية بين الدول العربية على عدد من الركائز ، أهمها ، بطبيعة الحال ، هو الاتفاقيات التجارية المنظمة لهذه العلاقات ، وتعتبر الاتفاقيات الثانية أهم هذه الاتفاقيات . وتقف إلى جانبها اتفاقيات متعددة الأطراف كالاتفاقية العربية لتسهير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحدثة سنة 1981 والتي تضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة ، وقد قام المغرب بإلحاد وثيقة المصادقة عليها في مارس 1993 ، ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية :

- تعزيز التعاون العربي في إطار اقتصاد متعدد .

- تشجيع الدول الأعضاء على تطوير التبادل التجاري العربي بشكل مباشر ، ودون وساطة .

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة عبر تحرير كامل بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين

إلا لهم بتطبيق مبادئ الغات وأهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (أو عدم التمييز) . ومن ثم ، يمكن لأي دولة عربية منع مزاياها لدولة أو دول عربية أخرى دون إلزامها بمنع نفس المزايا لأي دولة غير عربية .

إلا أن الملاحظ للأسف ، هو أن بعض الاتفاقيات العربية ، كتلك المبرمة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد المغرب العربي ، وكذا جل الاتفاقيات التجارية الثانية ، والتي كان من المفروض أن تشكل النواة الأولى للسوق العربية ، لم تعط النتائج المرغوبة .

وهنا ، يجب في اعتقادنا التأكيد على أن إقامة سوق عربية مشتركة مبنية على أسس متينة تتطلب موازاة مع ذلك اتخاذ التدابير التالية :

- توحيد التشريعات الجمركية العربية لتسهيل التبادل التجاري العربي ، وذلك بـ :

- * إنشاء شبكة للمعلومات المالية والاستثمارية العربية .

- * وضع مواصفات قياسية صناعية لتسهيل التبادل التجاري العربي .

- تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية .

- توحيد الأنظمة المالية وتنسيق السياسات النقدية العربية .

تجدر الإشارة في هذا الصدد ، إلى أن تصور المغرب من أجل تفعيل هذه الاتفاقية والوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية يرتكز على المحاور التالية :

- الانطلاق من الوضعية الحالية للأنظمة التجارية التي أصبحت تعرف افتتاحاً تدريجياً بفعل سياسات الإصلاح الاقتصادي والرغبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يشكل عاملاً إيجابياً نحو منطقة للتبادل الحر .

- تحديد المواد ذات الحساسية التي يمكن تحريرها في المرحلة الانتقالية .

- إزالة العواجز الجمركية وغير الجمركية

الاقتراض بضرورة إقامة تكتل اقتصادي عربي لمحابيه رهانات التنافسية العالمية ، وكذا إبرام مجموعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية والعمل على خلق مناطق حرة واتحادات جمركية ، والتي شكلت نواتها بين دول مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد المغرب العربي . وهو التوجه الذي تدعمه قرارات الجامعة العربية .

والجدير بالذكر أن التكتل الاقتصادي العربي يتبع للدول العربية المزايا التالية :

- الحصول على أفضل مزايا تنافسية في إطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى (تشكيل قوة ضغط ومساومة) .

- التعاون الإقليمي الداخلي بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقاً للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عربية .

- توسيع مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة ، تتيح ترسیخ الأموال العربية في استثمارات عربية ، مع جذب الاستثمارات العربية الخارجية للداخل (عبر إقامة سوق مال عربية ومشروعات عربية مشتركة) .

- توفير مصادر التمويل العربية والإفريقية والإسلامية إضافة إلى مؤسسات التمويل الدولية لمساعدة الدول العربية على اتخاذ قراراتها الاقتصادية باستقلالية أكبر .

- ضمان حد أدنى - في إطار التكامل العربي - من الصادرات العربية المتبادلة في مجال العمالة والسلع والخدمات .

- إقامة السوق العربية المشتركة ، كإحدى صور التكتل الاقتصادي ، والتمهيد لذلك بإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، في إطار يتفق مع الاستثناءات التي منحتها الغات للتكتلات الاقتصادية والتي تخول لهم إجراء المبادلات البيئية وتبادل المزايا والاستثناءات ، دون

يلاحظ أنه بالرغم من إدراك الجهات المختصة في إطار الجامعة العربية لصعوبات تنفيذ الاتفاقية ، فهي تتمسك ببقائها كمكسب ، خاصة بعد أن تمت المصادقة عليها من أغلب الدول العربية ، وتقترح في هذا الشأن إعداد بروتوكولات تنفيذية تسمح بتوفير إمكانية تفعيل الاتفاقية .

ونحن نرى بدورنا أنه يجب العمل من أجل دعوة المعينين بالعمل الاقتصادي على المستوى العربي في نطاق الهيئات التنظيمية المعنية لمراجعة وتحديث الإطار العام المنظم للمبادلات التجارية العربية ، وفق ما تمليه التزامات وتجهيزات التطورات والمستجدات العالمية والجهوية على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، بهدف تجاوز الصعوبات وتوفير الظروف الملائمة لتطوير وتنمية التبادل التجاري ، مما يمكن من تحديد ملامح واضحة ورئيسة تساعده على خلق منطقة عربية للتبادل الحر .

بصفة تدريجية خلال المرحلة الانتقالية التي يقترح أن تتدنى من 10 إلى 15 سنة .

- وجوب اشتمال المنطقة على تجارة الخدمات .

- مطابقة أحكام اتفاقية إنشاء المنطقة لقواعد ومبادئ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، وكذا تماشيها مع مقتضيات اتفاقيات الأورومتوسطية .

- وما لا ريب فيه ، يمكن الوصول إلى هذا الهدف بإبرام اتفاقيات ثنائية تتسمج مع مستوى التطور الاقتصادي لمختلف الدول .

إلا أنه يبدو من خلال الآراء والمقررات المختلفة الواردة بخصوص هذه الاتفاقية ، أن هناك شعوراً عاماً بوجود إشكاليات أو صعوبات فيما يخص تطبيقها ، بسبب التطورات والمستجدات الاقتصادية على المستوى العربي والدولي ، وإذا كانت هناك شبه رغبة جماعية نحو إنشاء منطقة حرة عربية للتبادل . كما



(تقرير) حول السوق العربية المشتركة

إعداد :

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ملخص تفيلي لل்தقرير

مقدمة:

أولاً: مدخل وخلفيات أساسية حول السوق العربية المشتركة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ودور المجلس على ساحة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للسوق العربية المشتركة المصنفة (القائمة حالياً)

ثالثاً: حقائق ومعلومات أساسية حول مفهوم وأوضاع السوق العربية المشتركة

رابعاً: السوق العربية المشتركة والأمن الاقتصادي العربي

خامساً: استعراض تطور تجربة السوق العربية المشتركة

سادساً: استعراض جهود واتجاهات تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة

سابعاً: تقييم تجربة السوق العربية المشتركة : الإيجابيات .. السلبيات .. الصعوبات

ثامناً : السوق العربية المشتركة وآفاق المستقبل

مقررات :

(ملخص تفيلي لل்தقرير)

الخلاصة - الاستنتاجات - المقررات

أولاً - الخلاصة :

1- هناك سوق عربية مشتركة مصغرة قائمة قانونياً وفعلياً منذ عام 1965 ، استناداً إلى (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) وبمقتضى القرار رقم (17) الصادر عام 1964 ، والقرارات اللاحقة المكملة له ، عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتعمل في نطاقه وتضم سبع دول عربية هي : مصر ،

الأردن ، سورية ، العراق ، ليبيا ، اليمن ، موريتانيا . وقد اكتملت مراحل هذه (السوق) في يناير 1970 ، وتم في إطارها التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأطراف ، من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية . وقد ترتب على ذلك ، نمو التجارة البينية للدول الأطراف بمعدلات عالية ، وصلت خلال السنوات العشر الأولى من بناء (السوق) في الفترة 1970 - 1980 إلى نسبة 1359 % (من 97.5 مليون دولار إلى 1326 مليون) . وقد أدت مجموعة من العوامل السلبية العربية القطرية والجماعية (السياسية والاقتصادية على

العربية) بقرارات متدرجة ، تنتهي إلى المراحل الأعلى للتكامل الاقتصادي المنكورة أعلاه .

4- قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، إقامة (منطقة تجارة حرة عربية كبرى) ، تكتمل على مدى 10 سنوات تبدأ في يناير عام 1998 ، بواقع نسبة (10 %) إغاء من الرسوم . غير أن مشروع (المنطقة) لا يعتبر مليئاً للمتطلبات الراهنة للتكامل الاقتصادي العربي ، نظراً لاقتصاره على مجال التجارة ، وعدم اشتماله على التطور اللاحق إلى منطقة تجارة حرة ثم سوق مشتركة ، وطول الفترة اللازمة لإنجازه مما يمنع تماماً حدوث أثر (الدفع) المطلوب من تحرير التجارة العربية البينية .

ثانياً - الاستنتاجات :

1- تعتبر (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) بين دول الجامعة العربية) إطاراً منا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، على مراحل متدرجة يقررها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وفقاً لمسار العمل في بناء التكامل . وبذلك فإنها لازالت هي الأداة العربية المشتركة الوحيدة المؤهلة لبناء المشروع القومي العربي للتكامل الاقتصادي . وقد كان اختيار المدخل التجاري (التبادل) المتمثل في إقامة السوق العربية المشتركة ، كأول خطوة يتخذها (المجلس) على طريق التكامل ، اختياراً سليماً ، باعتبار أن تحرير التجارة يحقق مزايا فورية وملمودة لكافة الدول الأطراف كقاسم مشترك للمصالح فيما بينها ، لأن التجارة هي (محرك النمو) الذي يؤدي إلى جذب وتنمية الاستثمارات الإنتاجية ، وزيادة فرص العمل وامتصاص البطالة ، وحفز التطور التكنولوجي .. إلخ .

2- لا ينبغي البدء في تجربة جديدة للتكامل الاقتصادي العربي من نقطة الصفر ، وإنما الإعادة القصوى من الخطوة القائمة قانونياً وفعلياً، التي سبق أن اتخذتها جامعة الدول العربية ، ممثلة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ومجلسها الذي يضم (11) دولة

السواء) ، إلى التباطؤ في تطبيق قواعد (السوق) ، ومن ثم تراجع معدلات النمو في التبادل التجاري حتى عادت إلى التصاعد من جديد ابتداءً من عام 1994 .

2- لا يقتصر العمل في إطار السوق العربية المشتركة على (المدخل التجاري) للتكامل الاقتصادي العربي ، وإنما يشمل أيضاً المداخل الأخرى ، وعلى رأسها : الاستثمار والشركات المشتركة والمال والنقد والتنسيق الإنتاجي والإنساني والعملة والتعاون الفني والتكنولوجى . وهي نشاطات يمارسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في نطاق مسؤولياته لإقامة المشروع الاقتصادي القومي بصورة متدرجة ، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة الكاملة ، ثم الاتحاد الاقتصادي العربي .

3- من المعروف أن مراحل التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر ، تدرج تصاعدياً على الوجه التالي :

أ) منطقة التجارة الحرة : التحرير الكامل للتبادل التجاري .

ب) الاتحاد الجمركي : توحيد الرسوم الجمركية الخارجية .

ج) السوق المشتركة : تحرير انتقال كافة عوامل الإنتاج ، وتنسيق السياسات التجارية والاقتصادية والعلاقات التجارية الخارجية .

د) الاتحاد الاقتصادي : توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية ، والبرامج والخطط الإنمائية ، وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية .

هـ) الاتحاد النقدي : ربط أسعار الصرف ثم توحيد العملة الاحتياطي الخارجي والبنك المركزي والسياسات المالية والنقدية .

وتطبيقاً لهذه المراحل على المستوى العربي، يتضح أن (السوق العربية المشتركة) القائمة حالياً ، تتضمن (منطقة تجارة حرة) مصغرة كاملة ، ومدعومة بتدابير وإجراءات مختلفة ، اتخذها ويستخدمها (مجلس الوحدة الاقتصادية

العربية المشتركة) المصغرة ، القائمة منذ عام 1965 ، واتتلت مراحلها منذ عام 1970 ، والتي تعمل في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مجلسها ، ودعوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى دعمها وتفعيلاها وتوسيع نطاق المشاركة العربية في مسيرتها ، وتطويرها إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي العربي) ، ودعوة الدول العربية غير الأعضاء في (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) بين دول الجامعة العربية) للانضمام إليها ، ثم الإسهام في تطويرها - من الداخل- بعد الانضمام إذا كان ذلك ضرورياً . والطلب إلى البرلمانات العربية القيام بدور فعال من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه .

3- إيجاد إطار تنظيمي برلماني عربي ، لتقديم المعاونة والمساندة بصورة مستمرة ، لمشروع السوق العربية المشتركة ، سواء منها (السوق) المصغرة الحالية أو (السوق) الموسعة المستقبلية . ومن أجل تحقيق ذلك يمكن للاتحاد البرلماني العربي النظر في المقترنات التالية :

أ) تشكيل شعبة في البرلمانات العربية للسوق العربية المشتركة لمواصلة العمل في دفع مشروع (السوق) على المستويات القطرية .

ب) إنشاء (لجنة فرعية دائمة) للسوق العربية المشتركة ، في إطار الاتحاد البرلماني العربي ، لتنسيق العمل مع البرلمانات العربية ، في هذا المجال ، وتزويدها بالمعلومات والبيانات ، والدراسات ، وإعداد المبادرات والمقترنات التي تعرض في هذا الشأن على الاتحاد البرلماني العربي .

ج-) إقامة (لجنة مشتركة) للسوق العربية المشتركة ، تتشكل من كل من اللجنة الفرعية الدائمة المقترنة أعلاه ، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لدعم العمل البرلماني والاقتصادي العربي المشترك ، من أجل التحرك التدريجي نحو هدف السوق العربية المشتركة الموسعة ، وتطوير المسيرة الحالية (السوق) المصغرة كنواة لها ، والإفادة من دروس هذه التجربة ، وصولاً إلى بناء التكتل

عربي ، والسوق العربية المشتركة المبنية عنها التي تضم (7) دول عربية ، وتفعيل هذه السوق المصغرة وتوسيع نطاقها وقاعدة عضويتها ، علماً بأن الباب مفتوح للمشاركة فيها للدول العربية الأخرى ، عن طريق آلية للانتساب ، دون التزام أي دولة منها بالانضمام لاتفاقية مسبقاً بما يسمح لكافة الدول العربية بالانخراط في عملية تحرير التجارة الفوري والكامل ، الذي تحقق في إطار (السوق) ، والإفادة من ثمار ومتاعباً هذا التحرير . وتجدر الإشارة أن هناك تجربة مماثلة شاركت فيها كافة الدول العربية في نشاطات اقتصادية هامة للمجلس وهي الشركات العربية المشتركة العملاقة والاتحادات العربية النوعية المتخصصة . ويستنتج من ذلك أن تجربة (السوق العربية المشتركة) المصغرة القائمة حالياً ، يمكن أن تكون نواة للسوق العربية المشتركة الموسعة المستهدفة .

3- يتطلب إحياء وتعزيز السوق العربية المشتركة الحالية ، توفير الدعم والمساندة الكاملة السياسية والمعنوية والمادية من الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية (التي صدرت عنها اتفاقية الوحدة الاقتصادية) ، لتكثين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أداء رسالته والاضطلاع بمسؤولياته ، في دفع وتطوير مسيرة التكامل الاقتصادي العربي القائمة ، نحو غايتها النهائية ، وهي إقامة السوق العربية المشتركة الموسعة ، وبناء الاتحاد الاقتصادي العربي الكامل في نهاية المطاف .

ثالثاً - المقترنات (للاتحاد البرلماني العربي) :

1- منح التأييد الكامل من الاتحاد البرلماني العربي ، والبرلمانات العربية في بلادها ، لفكرة وهدف السوق العربية المشتركة الموسعة ، والتي تمثل الإطار والقاعدة لبناء التكتل الاقتصادي العربي العامل .

2- مساندة الاتحاد البرلماني العربي (السوق

العربية المشتركة) ، لكي يطرح للبحث على ساحة مؤتمر البرلمانيين العرب ، ليتيح الفرصة المناسبة بلورة ودفع هذا الموضوع إلى مقدمة وطليعة الاهتمامات العربية الكبرى ، ولكن يحظى بدعم ومساندة ممثلي الشعوب وال المجالس التشريعية العربية والإعطائه الاهتمام والأولوية التي يستحقها ، على صعيد صنع السياسات العليا واتخاذ القرارات التنفيذية ، على كل من المستوى القومي والقطري على السواء .

وإذا كان الحديث والبحث حول موضوع (السوق العربية المشتركة) ، ينصرف بالضرورة إلى (سوق) موسعة ، تضم كافة الدول العربية ، فإن الأمر لا يحتاج إلى إعادة تناول هذا الموضوع من نقطة الصفر ، وعقد اتفاقية عربية جديدة لإقامة هذه (السوق) الكبرى ، يمكن أن يستعرق التفاوض حولها والتصديق عليها سنوات طويلة ، تضاف إلى السنوات التي ضاعت بالفعل حتى الآن ، من عمر العمل الاقتصادي المشترك ، لكي تضم تحت مظلتها كافة الدول العربية .

إن ما يمكن وما ينبغي عمله الآن ، هو فتح الطريق أمام (السوق العربية المشتركة) القائمة بالفعل في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتي تضم سبع دول عربية حتى الآن ومتفتحة للمشاركة فيها من قبل الدول العربية الأخرى ، وتطويرها وتفعيلاها وتوسيع نطاقها ، لتشمل كافة الدول العربية ، بالانضمام إلى اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أو بدون هذا الانضمام للدول التي ترغب في الالكتفاء مرحلياً بالانساب إلى قرار السوق العربية المشتركة ، للمشاركة في مسيرة تحرير التجارة ، والإفادة من ثمارها ، وشجيعاً لها على الانضمام للاتفاقية لاحقاً .

وفي ضوء هذا المنهج الواقعي والعملي ، يمكن بلورة وتشييط نقطة بداية متوافرة بالفعل (ممثلة في السوق القائمة حالياً) ، ينطلق العمل منها بأقصى طاقته ، على درب التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، وصولاً إلى بناء

والتكامل الاقتصادي العربي الشامل .

مقدمة

قرر (الاتحاد البرلماني العربي) أن يكون المحور الرئيسي لأعمال مؤتمره السنوي السابع، هو موضوع (السوق العربية المشتركة) استجابة لنداءات العديد من القادة والمفكرين العرب ، وللضرورات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية . وكذلك الاحتياجات العربية القومية والقطبية . ويتشي اتجاه (الاتحاد) في هذا الشأن ، مع التوصية الصادرة عن الندوة البرلمانية العربية الرابعة ، المنعقدة في طرابلس في 7-9/1989 ، والتي كان نصها كما يلى :

« الدعوة لدعم منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك الشمولية ، لا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والانضمام إلى الاتفاقيات الجماعية ، وكذلك الدعوة لتشكيل شعبة في البرلمانات العربية ، لمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي ، كضرورة موضوعية ، في وقت أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في الحياة الدولية » .

وقد جاء هذا الاختيار ملائماً تماماً في موضوعه وفي توقيته ، حيث أن الوقت قد حان لإخراج المشروع الاقتصادي القومي للأمة العربية إلى حيز التنفيذ ، ونحن في أوج عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى ، الذي حل فيه التكتلات الاقتصادية محل الاقتصادات الصغيرة للدولة الأممية ، ويواجه فيه الوطن العربي تحديات كبيرة ، يتquin على التعامل معها ومواجهتها آثارها ، والتي تفرضها التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتسرعة ، حفاظاً على مصالحه الحالية المستقبلية وتعظيمها لها ، ودرءاً للأخطار المحتملة أو المحدقة به وبأجياله القادمة . ومن جهة أخرى فقد جاء اختيار موضوع (السوق

تحريراً كاملاً للتبادل التجاري بين الدول العربية الأطراف ، من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والممارسات التمييزية أو التقييدية في التجارة (مرحلة منطقة التجارة الحرة) ، ثم الانتقال في مرحلة تالية إلى إقامة (الاتحاد الجمركي) ، الذي توحد فيه الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأطراف ، توطئة للانتقال بعد ذلك إلى مرحلة (السوق العربية المشتركة) الكاملة .

(2) قطع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية شوطاً هاماً في مجالات التكامل الأخرى خلال حقبة السبعينيات ، متزامناً مع التقدم في تطبيق (السوق) ، وهي الحقبة التي كان يجب ويفترض أن تحرر فيها حركة كافة عوامل الإنتاج بين الدول الأطراف ، ويتم تنسيق السياسات والأنظمة الاقتصادية فيما بينها ، بقرارات متابعة من (المجلس) ، وبصورة متدرجة ، تهيئ فيها كل مرحلة يتم إنجازها ، لمرحلة تالية على صعيد التكامل الاقتصادي .

(3) وتتجدد الإشارة إلى أن (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) ، هو منظمة اقتصادية عربية متعددة الأغراض ، أقيمت بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، للإشراف على تطبيقها ، وتضم إحدى عشر دولة عربية هي : الأردن ، الإمارات ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، ليبيا ، مصر ، موريتانيا ، اليمن ، فلسطين . وقد انضمت إلى (السوق) من هذه الدول سبع حكومات ، والدول الأربع التي لم تتضمن إليها حتى الآن هي : الإمارات ، السودان ، الصومال ، فلسطين . ويتمتع هذا (المجلس) باستقلال وكيان ذاتي ، والهيئة العليا له هي الاجتماع الوزاري الذي يضم السادة الوزراء الممثلين الدائمين لدولهم في المجلس ، ويعقد اجتماعاته مرتين سنوياً ، ويعقد اجتماع مستقل موازي له للدول الأطراف في (السوق) . ويوجد مندوبون دائمون للدول الأعضاء لدى المجلس بالقاهرة .

(4) تعرضت أعمال (المجلس) ومسيرة

صرح التكامل الاقتصادي العربي . وهذا الأسلوب يكفل عدم إضاعة المزيد من الوقت الشهرين والجهد غير الضروري ، في بدء تجربة اقتصادية عربية جديدة ، علماً بأن الباب مفتوح والإمكانية قائمة لتطوير قرار (السوق) المنبثق عن اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومشاركة كافة الدول العربية في هذا التطوير ، من داخل إطار قانوني وتنظيمي قائم ، يعمل على الساحة الاقتصادية العربية الجماعية منذ سنوات طويلة ، ويمثل الخبرة والدروس المستفادة من واقع التجربة ، وهو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

(أولاً)

مدخل وخلفيات أساسية حول السوق العربية المشتركة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ودور المجلس على ساحة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

(1) من المعلوم أن هناك (سوق عربية مشتركة) محدودة قائمة حالياً ، بمقتضى اتفاقية سارية المفعول منذ سنوات طويلة ، صدقت عليها سبع دول عربية ، وترتکز على قرارات أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، هي القرار رقم (17) لعام 1964 ، والقرارات اللاحقة المكملة له . وقد بدأ تطبيق هذه (السوق) في يناير 1965 واستكملت مراحلها المتدرجة في يناير 1970 . أقيمت هذه (السوق) في إطار «اتفاقية الوحدة الاقتصادية» بين دول الجامعة العربية» التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 1957 ، ودخلت حيز النفاذ عام 1964 . وتمثل (السوق) المدخل التجاري (أو التبادلي) للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، والذي توأمه وتدعمه مدخل آخر لهذا التكامل ، كالاستثمار والمشروعات المشتركة والتنسيق الإنسيجي والإنساني والاقتصادي ... إلخ . وقد كان المدخل التجاري للتكامل هو قرار (السوق) الذي يتضمن

للتوصيل إلى أفضل النتائج في مجال التحرير الفوري والكامل للتجارة العربية البينية ، ويؤدي في ذات الوقت إلى تشجيع وحفز هذه الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية في المستقبل . ومن المعلوم أن هذه ليست أول ممارسة (للمجلس) في مجال إشراك كافة الدول العربية في نشاطاته وإنجازاته . فقد سبق فتح الباب أمامها المساهمة في الشركات العربية المشتركة الأربع القابضة الكبرى التي انبثقت عن المجلس ، وساهمت غالبية هذه الدول فعلاً في رؤوس أموال تلك الشركات ، كما شاركت مئات الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية للسلع والخدمات ، في كافة الدول العربية ، في عضوية الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، المنبثقة عن المجلس أو تعمل تحت مظله .

(6) من جهة أخرى فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قام بدور (بيت خبرة اقتصادي عربي) ، للعمل الاقتصادي العربي المشترك في مجلمه ، حيث كان يضع أمام ناظريه ويحرص كل الحرص ، على أن يتوجه في أعماله نحو الساحة الاقتصادية العربية الشاملة . وقد تجسد ذلك في مواقف ومناسبات وحالات عديدة ، قام (المجلس) فيها بالبحث والإعداد والمشاركة في وضع مشروعات اتفاقيات ومواثيق ومؤسسات اقتصادية عربية ، تتوجه إلى مجلم التعاون والتكميل الاقتصادي العربي ، وأحالها بعد ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للتبت فيها ، والذي أقر غالبيتها وقد كان من أبرز أمثلة ذلك : استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي ، واتفاقية التقل بالعيور (الترازيت) ، وصندوق النقد العربي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والقانون الموحد للشركات العربية المشتركة .

(7) من الجدير بالذكر في هذا المقام ، أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان يعطي اهتماماً كبيراً لإقامة (منطقة التجارة الحرة

(السوق) لمختلف السلعيات والمشكلات والاختلافات ، التي اعتبرت الوطن العربي والعمل العربي المشترك في مجلمه ، ولا سيما منذ بداية حقبة الثمانينات حتى الآن ، من حيث افتقد قوة الدفع القومية والإرادة السياسية الجماعية الفاعلة . وكان من نتائج هذه الأوضاع الإبطاء في أعمال (المجلس) ، وفي الالتزام بأحكام (السوق) . وقد أدرك الحكومات والشعوب العربية خطورة استمرار هذا الوضع ، في الوقت الذي يجب أن يحظى فيه الشأن الاقتصادي العربي بأولوية قصوى ، لبلورة وإبراز التكتل الاقتصادي العربي ، وإخراجه فعلياً إلى حيز الوجود . وقد انعكس ذلك الاهتمام ، وإن كان بصورة غير كافية ، على ساحة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مثلاً في قرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يونيو/حزيران 1996 ، بالإسراع في إقامة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإصدار (برنامج تفدي) لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، الهدف إلى إقامة مشروع (المنطقة) على مدى عشر سنوات ، اعتباراً من يناير 1998 .

(5) وفي هذا الاتجاه أيضاً ، صدرت قرارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الأخيرة المنعقدة في ديسمبر 1996 ، بتفعيل السوق العربية المشتركة ، عن طريق الدعوة إلى التزام الدول الأطراف فيها بالتحرير الكامل للتبادل التجاري فيما بينها ، طبقاً لأحكام (السوق) ، ودعوة الدول الأخرى الأعضاء في (المجلس) للانضمام إلى (السوق) ، وفتح الباب أمام كافة الدول العربية الأخرى غير المنضمة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، للمشاركة الكاملة في (السوق) ، عن طريق (آلية) جديدة للانسجام إليها ، بمقتضى (بروتوكول) خاص يعقد مع كل دولة على حدة دون الانضمام لاتفاقية الوحدة . ويفعل ذلك هدف توسيع قاعدة العضوية في (السوق) ،

ومع كافة مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشتركة الأخرى.

وقد لوحظ أن المسار الذي اتخذه بحث موضوع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، والذي انتهى إليه ، هو الاقتصاد فقط على تحرير التجارة في إطار (برنامج تنفيذي) لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وأن يتم هذا التحرير تدريجياً على مدى عشر سنوات تبدأ في يناير 1998 ، مع العودة إلى إخضاع السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام وقائمة سلع صناعية أقرت من قبل والتي سبق تحريرها بالكامل ، للتحرير المرحلي المتدرج ، بنسبة 10٪ سنوياً من الرسوم الجمركية ، مع فتح الباب للدول الأعضاء لتطبيق استثناءات واسعة من تحرير التجارة في (روزنامة السلع الزراعية) في مواسم الإنتاج في كل دولة ، دون حدود أو ضوابط ، وعدم الإشارة إلى الإفادة من تحرير التجارة في إطار (السوق العربية المشتركة) القائمة ، وكذلك عدم الإشارة إلى أي تطوير مستقبلاً للمشروع ، للانتقال به إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي) أو (السوق المشتركة)، وعدم الإفادة الجماعية من التحرير الكامل للتجارة الذي تحقق مستقبلاً في إطار الاتفاقيات الثنائية ، أو في إطار الاتفاقيات الجزئية دون الإقليمية القائمة بين مجموعات من الدول العربية.

8) إن قرار (السوق العربية المشتركة) المصoric عليه من الدول الأطراف ، والقائم قانونياً والسارى المفعول ، في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يكفل تحريراً كاملاً وفورياً للتبادل التجارى بين هذه الدول ، دون الحاجة إلى الانتظار عشر سنوات أخرى لتحقيق ذلك مثماً هو الأمر في مشروع (المنطقة) . وبالباب مفتوح لكافة الدول العربية الراغبة والمؤهلة للمشاركة في هذا التحرير الكامل والفوري ، إضافة لاتخاذ تدابير موازية وداعمة، على المستوى الأشمل للتكامل الاقتصادي العربي . من هنا فإن تفعيل هذه (السوق)

(العربية الكبرى) ، على صعيد الأجهزة والمجتمعات التي تعقد في نطاق المنظمة الأم (جامعة الدول العربية) . فقد قامت الأمانة العامة للمجلس ، بطرح هذا الموضوع كاقتراح منه ، من خلال وثيقة رسمية ، قدمت إلى (لجنة التسييق العليا للعمل العربي المشترك) في اجتماعها الطارئ عام 1995 ، ثم عادت الأمانة العامة فقامت هذا الاقتراح (بصورة غير رسمية) إلى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية (ويشار هنا إلى أنه هو الذي تقدم فيما بعد باقتراح إقامة مشروع المنطقة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في دورته / 56). ثم أرسلت الأمانة العامة مذكرة إلى المجلس المذكور في نفس هذه الدورة . ضمنتها تصوراتها لأسس إقامة مشروع (المنطقة) . ثم عادت الأمانة العامة فقامت بدراسة مفصلة ومسودة مشروع التكامل لمنطقة التجارة الحرة إلى الجامعة العربية ، للعرض على (فريق الخبراء) المكلف ببحث المشروع ، وقد ثافت الأمانة العامة رسالة شكر وتقدير من معايير الأمين العام للجامعة ، على وثيقة الدراسة والمشروع المشار إليها . وقد أوضحت الأمانة العامة للمجلس ، في كل هذه الوثائق والمراحل ، أن تصورها حول المشروع ، هو أن يرتكز على كل من قرار (السوق العربية المشتركة) القائمة فعلاً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، القائمة في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وكانت تهدف الأمانة العامة للمجلس من وراء ذلك جميعه إلى الإفادة القصوى من الأطر القانونية والتنظيمية القائمة ، والاستثمار الكامل لكل ما تحقق في ظلها من نتائج وإنجازات ، وجذب كافة الدول العربية للمشاركة الشاملة في مسيرة تحرير التجارة ، مع مساندة ذلك بما تتحقق أو يتحقق مستقبلاً على صعيد التكامل الاقتصادي العربي في إطار مجلس الوحدة أو الجامعة العربية على السواء ، وتحت مظلة من التسييق الفعال فيما بينهما ،

العمل فيه من قبل الدول الأعضاء به ، أما الركود فهو يشمل مجمل العمل العربي المشترك ، ولا يقتصر على المجلس (السوق) ، ويمكن إنهاؤه بالإرادة السياسية الجماعية ، التي تؤدي إلى قيام الدول الأطراف في (السوق) بتنفيذها والالتزام الدقيق بأحكامها ، وإقادم الدول العربية غير الأعضاء بالمجلس على المشاركة في التحرير الفوري والكامل للتجارة في نطاق (السوق) القائمة ، وفي تدابير التكامل الأخرى ، حيث أن الباب مفتوح أمامها لذلك دون الانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وقد تقرر ذلك مستقبلاً . وبالمثل فإن الباب مفتوح أيضاً لكافة الدول للنظر في تطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية ذاتها ، إذا كان ذلك ضرورياً ، علماً بأن نصوصها تتصرف بالمرونة التي تستوعب مختلف تطورات وأوضاع التطبيق .

(ثانياً)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للسوق العربية المشتركة المصغرة (القائمة حالياً)

تضم السوق العربية المشتركة ، القائمة حالياً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ عام 1965 ، سبع دول عربية (مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، ليبيا ، اليمن ، موريتانيا) .

ويمكن استعراض واستخلاص المؤشرات الاقتصادية البارزة لها فيما يلي :

القائمة ، ومنها الفرصة الكاملة للتوزيع والانطلاق ، يوفر للدول العربية إطاراً جاهزاً وفرصة مؤكدة ومزاجياً واضحة ، لاختصار الوقت والحركة الفعلة ، على صعيد العمل الاقتصادي القطري والقومي على السواء .

(9) إن كل ما يتطلبه الأمر ، هو توفير إرادة سياسية حاسمة ، لدعم وتوسيع نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقيته ، وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة ، وإتاحة الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقيته ، وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة ، وإتاحة الإمكانيات المادية والفنية له ، للانطلاق في العمل المنظر ، الذي يحقق أفضل مصالح الأمة العربية ، ويعزز موقعها على صعيد إدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية ، ومواجهة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية .

(10) يبقى الموقف السلبي أو غير الواضح ، الذي يتخذ البعض على الساحة العربية ، من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و مجلسها ، والذي يستند أحياناً إلى مقولات غير دقيقة أو مبررة ، حول تقادم هذه الاتفاقية وعدم ملاءمتها للتطورات التي جرت منذ إقرارها عام 1957 ، أو عدم شمول عضويتها لكافة الدول العربية (11 دولة فقط) ، أو ركود العمل في المجلس وفي تطبيق (السوق) ولا شك أن هذا الوضع يمكن بل ويجب إنهاؤه ، بفتح المجال لمراجعة الاتفاقية والتعرف على مدى الحاجة إلى تطويرها واستيعاب وجهات نظر كافة الدول في ذلك . وتتحدث الإنجازات التي تحققت في (المجلس) عن نفسها خلال فترة انطلاقه ومساندته

1 - المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الإجمالية لدول (السوق) الحالية :

(أ) - الناتج المحلي الإجمالي : (بالأسعار الجارية)

<u>السنة</u>	<u>القيمة (مليار دولار)</u>	<u>النسبة من الإجمالي العربي</u>
<u>1990</u>	<u>161</u>	
<u>1994</u>	<u>%38.4</u>	
<u>1995</u>	<u>204</u>	

(ب) السكان :

عدد السكان عام 1995 = 119 مليون نسمة

النسبة من الإجمالي العربي = %47

(ج) الانتاج الزراعي والصيد والغابات :

<u>السنة</u>	<u>1990</u>	<u>1994</u>	<u>1995</u>
القيمة (مiliar دولار)	28.6	43.4	44.3
النسبة من الإجمالي العربي	%53.7	%63.8	%64.8

(د) الصناعات الاستخراجية :

<u>السنة</u>	<u>1990</u>	<u>1994</u>	<u>1995</u>
القيمة (مiliar دولار)	27.0	14.6	16.2
النسبة من الإجمالي العربي	%15.9	%15.5	%15.8

(ه) الصناعات التحويلية :

<u>السنة</u>	<u>1990</u>	<u>1994</u>	<u>1995</u>
القيمة (مiliar دولار)	16.5	19.9	20.9
النسبة من الإجمالي العربي	%31.0	%37.9	%37.6

(و) الصادرات :

<u>السنة</u>	<u>1990</u>	<u>1994</u>	<u>1995</u>
القيمة (مiliar دولار)	32.3	17.6	19.4
النسبة من الإجمالي العربي	%23.0	%13.3	%13.7

(ز) الواردات :

<u>السنة</u>	<u>1990</u>	<u>1994</u>	<u>1995</u>
القيمة (مiliar دولار)	27.6	25.2	28.0
النسبة من الإجمالي العربي	%27.3	%21.2	%21.9

(ح) الميزان التجاري (مiliar دولار) :

<u>السنة</u>	<u>1990</u>	<u>1994</u>	<u>1995</u>
دول (السوق) القائمة	4.7 +	7.6 -	8.6 -
اجمالي الدول العربية	39.3 +	14.0 +	14.2 +

2 - تطور التجارة البينية الإجمالية لدول (السوق) الحالية (مiliar دولار) :

<u>السنة</u>	<u>1970</u>	<u>1980</u>	<u>1985</u>	<u>1994</u>
الصادرات البينية	97.5	1326	682	1085
نسبة النمو (100 = 1970)	-	%1359	%699	%716.5
نسبة من اجمالي صادراتنا العربية	%39.8	%50	%45.6	%46.2

توافر حجم هام وكاف من المؤشرات الأساسية
لقيام وتطور عملية التكامل الاقتصادي بين

3- الخلاصة والاستنتاجات من المؤشرات:

(أ) يستفاد من المؤشرات الاقتصادية العامة ،

إذا وجدت تشجيعاً أكبر ، يتمثل في تحرير التجارة بينها ، وبين الدول العربية غير الأطراف في (السوق) أيضاً ، إضافة إلى تدابير موازية مساندة لتنمية التبادل التجاري فيما بينها ، ولتنمية التجارة العربية العربية بوجه عام .

د) يتضح من كافة المؤشرات الاقتصادية العامة والتجارية معاً ، أو دول (السوق) تمثل قاعدة اقتصادية (إنتاجية وتبادلية وسكانية) ، تسمح لها بأن تكون بمثابة نقطة ارتكاز للتكامل الاقتصادي العربي الشامل ، ومنطقة جذب للدول العربية الأخرى ، للمشاركة في مسيرة جماعية للتكتل الاقتصادي العربي . ويشترط لكي تقوم (السوق) الحالية بهذا الدور ، أن يتم تغيلها بصورة جادة وحاصلة دون إطاء ، لكي تقدم نموذجاً ناجحاً وجاهزاً للانطلاق للمشروع الاقتصادي القومي ، يكون قابلاً للتطور والتوسّع والنمو مستقبلاً ، وبإيقاع أسرع من مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) . علماً بأن هذا المشروع ينص هو ذاته في (برنامج التنفيذ) ، على إمكانية اتفاق دولتين أو أكثر من أطرافه ، على الدخول في ترتيبات لتحرير التجارة أكثر أفضليّة وأبعد مدى مما هو وارد في برنامج (المنطقة) .

(ثالثاً)

حقائق ومعلومات أساسية

حول مفهوم وأوضاع السوق العربية المشتركة

1- إن (السوق العربية المشتركة) ليست حلمًا عربيًا أو غاليًا يصعب الوصول إليها : ينبغي أن يكون واضحًا أن (السوق العربية المشتركة) حقيقة عربية قائمة وُجِدت على أرض الواقع ، واستكملت بل وعُجلت مراحلها، بين الدول العربية الأطراف فيها (7 دول) ، من بين الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (11 دولة) ، التي تبنت القرار رقم (17) المنشئ (السوق) والقرارات اللاحقة المكملة له ، وطبقته بمستوى عالٍ من

الدول الأطراف فيها ، وأنها تضم مجموعة هامة من الدول العربية ، تمثل قاعدة معقولة وكافية لأنطلاق (السوق) القابلة للتوسيع مستقبلاً، وتحتل اقتصاداتها نسبة هامة من حجم الاقتصاد العربي وفقاً للمؤشرات الرئيسية الموضحة سلفاً . ومن أبرز هذه المؤشرات أن هذه الدول تضم 47 % من سكان الوطن العربي، أي حوالي نصف عدد المستهلكين العرب ، وأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي ، رغم أنه لا يوجد بينها من الدول المنتجة للنفط غير ليبيا ، وتتّج 65 % من الإنتاج الزراعي العربي ، وهذا يعني أنها يمكن أن تكون قاعدة للأمن الغذائي العربي ، إذا تم دعم وتطوير هذا القطاع . وتضم 37.6 % من إجمالي الصناعات التعويمية العربية .

ب) يستنتج من مؤشرات التجارة البينية ، أن الصادرات البينية للدول الأطراف في (السوق) ، قد حققت نمواً ضخماً (1359 %) في السنوات العشر الأولى من اكمال مراحل تطبيقها (1970-1980)، وأنها استمرت تحقق بعض النمو (مطلقاً ونسبة) عام 1994 ، رغم التباطؤ في تطبيق قواعد (السوق) ، ومعوقات الالتزام الكامل بأحكامها في الدول الأطراف .

ج) يستخلص أيضاً من مؤشرات التجارة البينية لدول (السوق) لعام 1994 ، أن أكثر من نصف تجارتها البينية (الصادرات) يتم فيما بينها (53.8 %) وتنق النسبة الباقية (46.2 %) مع باقي الدول العربية . ويعني ذلك أن التجارة البينية للدول الأطراف فيها (7 دول) تجتذب نسبة عالية من مبادراتها التجارية فيما بينها ، وهذا يؤكد المستوى الجيد والقابل للنمو ، من الاعتماد التجاري المتبادل فيما بينها . ويستنتج أيضاً من هذه الصورة الإحصائية ذاتها ، أن التجارة البينية للدول الأطراف مع الدول العربية الأخرى (غير الأطراف) ، تؤكد انفتاحها تجاريًا على التجارة مع كافة الدول العربية ، وقابلية هذه المبادرات للنمو أيضًا ،

لتحرير حركة عوامل الإنتاج الأخرى فيما بين هذه الدول ، وتنسيق سياساتها التجارية -(وهي إجراءات من طبيعة وجوب مرحلة السوق المشتركة) . وبالإضافة إلى ذلك ، تطورت هذه المحاولات والجهود إلى مرحلة تجاوزتها ، تنتهي إلى مستوى أعلى للتكامل هو (الاتحاد الاقتصادي) . وقد اشتمل ذلك على جهود لتنسيق القطاعات الإنتاجية والخطط التنموية والسياسات الاقتصادية ... الخ .

3- أهم العقبات (من الناحية العملية البحثة) ، التي حالت وتحول دون التطور الإيجابي التصاعدي للسوق العربية المشتركة الحالية يوجه خاص ، ولمسيرة التكامل الاقتصادي العربي يوجه عام :

إذا كانت تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تعتبر بمثابة الخطوة المبتدأة والرائدة لمسيرة التكامل والتكامل الاقتصادي العربي ، إلا أن أهم العقبات التي اعترضتها وأبطأت مسيرتها ، تتمثل في وجود تصور عربي خاطئ بقيام تعارض أو تناقض (وهمي في الحقيقة) ، بين المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، ومن ثم تغلب الدول العربية للنظرية قصيرة الأجل للمصالح القطرية ، على حساب المصالح المؤكدة طويلة الأجل ، التي يمكن أن تتولد عن التكامل الاقتصادي الشامل ، والتي من شأنها أن تدعم وتكثف المصالح القطرية والقومية معاً ، فضلاً عن الإمكانيات المتاحة دائماً للتوفيق بين أولويات ومقومات هذه المصالح وتلك ، وكذلك مراعاة مصالح الدول الأطراف الأقل نمواً ، عبر مراحل بناء التكامل الاقتصادي ، وهو أمر معروف في تجارب التكامل بين أي مجموعة من الدول التي تتفاوت مستويات نموها الاقتصادي ، وتتم معالجته بمجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى تضييق فجوة النمو فيما بينها ، في إطار من التكافل والتضامن الاقتصادي ودعم المصالح الجماعية المتبادلة .

4- إن إقامة (سوق عربية مشتركة)

-1970-1980) ، ثم حدث تباطؤ في التطبيق لظروف وأسباب عربية مختلفة ، يعود بعضها لأنعكاسات سلبية للأوضاع والأزمات في العلاقات العربية العامة ، ويعود البعض الآخر إلى المصالح والبواعث الاقتصادية المحلية ، وإلى ضعف الإرادة السياسية العربية الجماعية المساندة لها والعمل العربي المشترك عموماً . وهذه (السوق) لا زالت قائمة وسارية المفعول ، طبقاً للموايثيق والقرارات الصادرة عن المجلس ، والمصدق عليها سторياً من برلمانات الدول الأطراف . ويطلب الأمر فقط تفعيلها ، ثم توسيع نطاقها بجذب الدول العربية للمشاركة فيها ، بل والمشاركة أيضاً مع دول (السوق) في تطويرها ، وفي تطوير (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) بين دول الجامعة العربية (ذاتها ، إذا كان ضرورياً) .

2- إن مفهوم (سوق العربية المشتركة) ، لا يعني في حد ذاته غاية نهاية التكامل الاقتصادي العربي :

ينصرف مصطلح (السوق المشتركة) ، علمياً ومنهجياً وتطبيقياً ، إلى مرحلة محددة متوسطة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ، تقع قبلها مرحلتان هما : منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ، وتأتي بعدها مرحلتان هما : الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي . وما تحقق في إطار (السوق العربية المشتركة) القائمة حالياً ، هو صيغة (منطقة تجارة حرة) من الناحية الفنية بين سبع دول عربية ، لم تتطور بعد إلى مرحلة (السوق) ، ولكنها كانت تتجه إليها من خلال محاولات مختلفة ، تم تبنيتها بقرارات اتخذت ولم تنفذ بعد - على مستوى المجلس (أمجت في القرار الأساسي رقم 17) ، لتوحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأطراف (وهو جوهر مرحلة - الاتحاد الجمركي) . وقد اقترب العمل على صعيد التجارة ، بجهود أخرى موازية على صعيد التكامل الاقتصادي بمفهومه الأوسع ،

المشترك معها ، من موقع التقل الجماعي والعمل العربي المنسق .

5- ضرورة اتخاذ (السوق العربية المشتركة) القائمة حالياً ، نقطة انطلاق (السوق) الموسعة ، للبناء عليها وتفعيتها وتطويرها :

من المعلوم أن هناك (سوق عربية مشتركة قائمة) حالياً ، وسارية المفعول ومصدق عليها دستورياً بين (7) دول عربية ، منذ عام 1965، واتكملت مراحل تطبيقها في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتحت مظلة (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، التي أقرها المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عام 1957 ، ودخلت حيز النفاذ عام 1957 وانضمت إليها حتى الآن (11) دولة عربية . وقد كانت هذه (السوق) التي تضم سبع دول حتى الآن ، أول وأهم إنجازات الاتفاقية ومجلسها . وهذه (السوق) هي في طبيعتها وجوهرها (منطقة تجارة حرة عربية صغرى) ، وهي تمثل المدخل التجاري أو التبادلي للتكامل والتكتل الاقتصادي العربي ، الذي هدفت إليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية . أي أنها لم تنشأ من فراغ ، وليس منفردة أو منقطعة الصلة بالمجالات ، والمراحل الأخرى للتكامل الاقتصادي الشامل ، الذي يمثل تحقيقه الغاية النهائية للاتفاقية المذكورة ، حيث أن (السوق) تمثل أولى مراحل هذا التكامل . وقد تحقق في إطار هذه (السوق) بالفعل ، التحرير الكامل للتجارة البينية للدول الأطراف .

6- إمكانات وأبعاد تطوير وتوسيع (السوق العربية المشتركة) الحالية :

إن (السوق) أي منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى القائمة حالياً ، يمكن تطويرها لاحقاً ، وفي زمن معقول ، إلى (اتحاد جمركي) عربي ، استناداً إلى قرارات صادرة من قبل عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وأنجحت بالفعل في القرار رقم (17) المنشئ

موسعة ، تشمل كافة الدول العربية ، لا يتطلب ولا ينبغي السماح له ، أن يبدأ من نقطة (الصغر) :

إن البدء في بناء (السوق) الموسعة من نقطة الصغر ، يعني ضياع سنوات طويلة من العمل الذي تحقق من قبل في (السوق) الحالية . وبالمثل فإن انتظار سنوات طويلة قادمة ، لكي تقام أولاً (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) التي أقرت أخيراً في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، هو أمر غير ضروري ويستغرق 10 سنوات تبدأ عام 1998 . ويجب أن تمر فترة طويلة أخرى قد تستغرق على الأقل عشر سنوات أخرى للتوصيل إلى إقامة (اتحاد جمركي عربي) وهو يمثل المرحلة الثانية من التكامل ، بتوحيد التعرفات والتشريعات الجمركية بين الدول العربية . وينبغي الانتهاء من ذلك - اقتصادياً وفنياً وعملياً - قبل الانتقال إلى مرحلة (السوق العربية المشتركة) ، وهي المرحلة الثالثة في سلم التكامل الاقتصادي ، والتي سوف تستغرق سنوات طويلة أخرى أيضاً لإرساء قواعدها ، وقد تكون هذه الفترات أطول بكثير ، إذا أضفنا إليها -بالضرورة- سنوات التفاوض على كل منها ، للتوصيل إلى اتفاقيات وبرامج تنفيذية لها ، كما حدث في ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، والتي ظلت في حالة جمود لمدة 15 سنة ، ثم استغرق الأمر التفاوض لمدة عام ونصف للاتفاق على برنامج تنفيذه لها ، لكي يقام في إطارها مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) . إن انتظار هذه الفترات والسنوات ، يعني إضافة سنوات طويلة أخرى لوقت العربي الضائع حتى الآن ، لبناء المشروع الاقتصادي القومي التكاملي ، في وقت لا تحتمل فيه المصالح العربية العليا والتطورات الدولية والإقليمية ، المزيد من الانتظار ، وتبدد الوقت الثمين ، والعجز عن المواجهة العربية للأوضاع والمتغيرات الاقتصادية القطبية والقومية والخارجية ، وضرورة التعامل العربي

الذين صدرا عن مجلس الوحدة الاقتصادية آنذاك ، ثم أتموا معاً في القرار رقم (17) . وسوف يراعى استمرار وتأكيد هذا التوافق ، عند البدء في تفكيذ عملية تحول صيغة (المنطقة) إلى صيغة (الاتحاد الجمركي) مستقبلاً .

(رابعاً)

السوق العربية المشتركة والأمن الاقتصادي العربي

من المسلم به أن تفعيل ودعم السوق العربية المشتركة الحالية ، كنواة لسوق الموسعة فيما بعد ، وفي هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وأوضاع الأمة العربية ، ليس من شأنه فقط أن يعزز المصالح الاقتصادية العربية المباشرة القطرية والجماعية على السواء ، وإنما يوفر أساساً حقيقياً لجتماع اقتصادي عربي ، يمكن أن تتسع قاعدته وتتطور مقوماته ونتائجها في المستقبل ، بحيث يبني عليه هيكل سليم وفعال وصلب ، للأمن الاقتصادي العربي . ولا شك أن التكامل الاقتصادي العربي ، هو الصيغة اللازمة والطريق الأوحد والداعمة الضرورية لهذا الأمن الاقتصادي ، الذي يكتسب به الاقتصاد العربي المناعة والفعالية ، في عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى الذي يعيشه العالم الآن ، والذي أصبح يغطي (طبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي) ، 70 % من دول العالم ، و 75 % من التجارة العالمية ، و 80 % من سكان الكره الأرضية .

وتؤكد لذلك ينبغي إيضاح ما يلي :

1- أن الأمن الاقتصادي العربي ، هو مكون أساسي من مكونات الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل ، بل وفي موضع القلب منه . والدليل الماثل على ذلك أن العدو الصهيوني (وهو يظل عدواً إلى أن يحل السلام الشامل والدائم والعادل المقررون بالأمن المتبادل ، وتتوافر مقومات الثقة المتبادلة) . هذا العدو يريد أن يعدل بالسلام الاقتصادي (ما يسمى

(السوق) . وهناك مبررات وضرورات اقتصادية واضحة لذلك التطوير ، من أهمها : أن تحظى المبادرات التجارية العربية - العربية ، بدرجة من الحماية ، وأن يتحقق التوحيد لتكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة ، مما يسمح بزيادة ونمو منافسة عربية سليمة داخل سوق عربية واحدة ، وكذلك استخدام التعرفة الجمركية الموحدة كأداة للسياسة التجارية ، في التفاوض وإدارة التعامل التجاري العربي الجماعي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، القائمة والمنشرة في العالم اليوم . هذا بالإضافة إلى النتائج الاقتصادية الإيجابية الأخرى لقيام الاتحاد الجمركي ، في إفادة التجارة العربية البينية والمنتج والمستهلك العربي في آن واحد ، من الأثر الإنساني أو التنموي للتجارة ، الذي يدعم الإنتاج الأكبر كفاءة ، المستند إلى المزايا النسبية واتساع السوق والتطوير التكنولوجي وجذب الاستثمارات الإنتاجية .

7- علاقة (السوق العربية المشتركة)
الحالية بقواعد (الجات) :

إن (السوق / المنطقة الصغرى) ، الحالية تتوافق مع قواعد (الجات) ، وسوف يراعى استمرار هذا التوافق ، مع قواعد (الجات) / المنظمة العالمية للتجارة) ، التي تقر وتعالج إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ، وتقدم لها الفرصة للبحث والاعتماد في إطار قواعد (الجات / 1947) وكذلك (الجات / 1994) . وقد سبق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التقدم بمشروع (السوق) في وقت مبكر (عام 1965) إلى منظمة (الجات) ، فلقي منها كل تفهم وتشجيع للتكامل الاقتصادي العربي من حيث المبدأ ، وقررت (الجات) تأجيل البحث حول (السوق) إلى وقت لاحق لسبب واحد ، هو الانتظار إلى أن يتضح ما إذا كان الهدف النهائي والطبيعة المقررة للمشروع هو إقامة (منطقة تجارة حرة - القرار 17) أم اتحاد جمركي (القرار 19) ، وهما القراران

المشتركة، والوصول بها إلى الحد الأقصى من العمل الجماعي المثمر ، لتوسيع دائرة المصالح الاقتصادية العربية المتبادلة ، التي تولّف بين المصلحة الجماعية والمصالح القطرية ، وتنسق بينها وتوسيع دائرتها وتدعمها ، وذلك وفقاً لاستراتيجية سليمة ومدروسة ، تحدد الأولويات الاقتصادية المشتركة الحيوية العليا ، التي يتوافق لها توافق عام ، تسانده إرادة سياسية حاسمة ، تكفل فعالية التنفيذ .

3- يتعمّن أن يستوعب الأمن الاقتصادي العربي متطلبات العصر ، ويقدم الاستجابة اللازمّة لها ، وأن يتوفر له إمكانية والهوار معها ، من موقع القدرة والنديّة مع القرى الاقتصادية العالمية ، في ظل التطورات والمتغيرات الاقتصادية الكبّرى المتلاحقة التي يزخر بها هذا العصر . ويبأّي على رأس هذه التطورات الجارّية : تعميق اتجاهات التجمع والتكتل بين الدول في كيانات اقتصادية قوية وكبيرة ، تتجاوز الكيانات التقليدية للدولة الأعممية ، وقيام نظام تجاري عالمي جديد تأتي في قمته (الجات / المنظمة العالمية للتجارة) ، ونشوء وانتشار تحالفات اقتصادية / استراتيجية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الخاصة العالمية الكبّرى والمتوسطة ، بما في ذلك اتساع طاقات وانتشار عمليات وتعاظم وتأثير الشركات المتعددة الجنسيّات ورسوخ مصالحها ، وازدياد سطوة المنظمات الدوليّة في اتخاذ قرارات تشمل على إجراءات اقتصادية عقابية تقبيّدية تجاه الدول النامية ، تحت شعارات براقة مثل دعم الأمن الدولي ، ولكنها في الواقع تخدم الاستراتيجيات والمصالح العالمية للدول الكبّرى، وتدخل في إطار صراعاتها على تكرّس الهيمنة وبسط النفوذ .

4- يشتمل الأمن الاقتصادي العربي على عناصر جوهرية وقطاعات وأنماط أساسية - من أهمها الأمن التموي والمائي والغذائي والتكنولوجي والاستثماري والاجتماعي ، ويستلزم دعم الأمن الاقتصادي العربي ، إقامة

مشروع الشرق الأوسط الجديد) ، قبل أن تتوافر شروط ومقومات السلام السياسية بمفهومه المستقر الصحيح ، لأنّه يعلم أنه إذا اخترق الأمن القومي الاقتصادي للوطن العربي ، سوف يسهل عليه اختراق الأمن القومي العربي بمفهومه الكلي . وعلى ذلك فإنه يتعمّن معرفة وفهم الأمن القومي العربي بمعناه الشامل ، وهو يعني (في ضوء ما ألمح إليه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، في خطابه التاريخي الذي ألقاه في الاحتفال باليوبيل الذهبي لجامعة الدول العربية : الضمان الأساسي للوجود والبقاء العربي ، ويشكل من مجموعة العناصر التي تضمن حماية الشعب العربي والوطن العربي ضد العدوان أو التهديد به ، والذود عن كيانه ، وصيانته مصالحه الحيوية الجوهرية وهويته ونموه وأزدهاره . وبدون توافر هذا الضمان الحيوي ، يصبح وجود الأمة نفسه في الميزان بل وفي مهب الريح ، وبهدوها التفكك ، وتهتز أركانها ومقوماتها الأساسية ، ولا يصبح هناك معنى للحديث جدياً عن دور لها في الحاضر أو المستقبل .

وهناك ارتباط وثيق لا ينفصّم بين الأمن القومي العربي بمفهومه الجماعي ، كوحدة لا تتجزأ ، وبين الأمن الوطني لكل دولة عربية على حدة . ووسيلة تحقيق ذلك كله ، هي قيام نظام إقليمي عربي فعال ، ينسّم بالكافأة والقدرة على التطور ، ويرتكز على تضامن عربي دائم ووثيق .

وفي ضوء كل ذلك يمكن فهم الحكمة في أن المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي ، قد قرر أن يعالج في آن واحد كلّاً من موضوع التضامن العربي والسوق العربية المشتركة ، ودور البرلمانات العربية في تحقيقها .

2- إنّ الأمن الاقتصادي العربي ، ينبع من سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية وقدراتها الاقتصادية ، وال الحاجة إلى تحديد الحد الأدنى من القواسم الاقتصادية العربية

تحركاً أسرع وتيرة وأشد عمقاً . وهذا الأمر متاح وممكن على الساحة العربية ، ويتمثل في تفعيل ودفع مسيرة (السوق العربية المشتركة) الحالية كإطار اقتصادي وقانوني وتنظيمي قائم بالفعل ، ومصدق على موافقه ، وساري المفعول وإذا كانت النواة ونقطة الاتصال بهذه الخطوة ، تقتصر على الدول السبع الأطراف (إضافة إلى فلسطين التي أعلنت رسمياً رغبتها في الانضمام إليها وتنفذ إجراءات التصديق) ، فإن الباب مفتوح للدول الثلاث الأخرى أعضاء المجلس للانخراط فيها . ولسي ذلك دعوة وتشجيع باقي الدول العربية غير الأعضاء بالمجلس (غير المصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، للانضمام إليها . وإذا كان لأى دولة داخل المجلس أو خارجه ، مفترحات لتطوير هذه الاتفاقية وأساليب العمل في تطبيقها ، فإن الباب مفتوح أيضاً لهذا التطوير . ومن المعلوم أن هذه الاتفاقية - التي أقيمت (السوق) في نطاقها - تمثل مظلة وإطاراً منرياً للتكامل الاقتصادي العربي المتدرج ، وفقاً لقرارات يتخذها مجلسها، وهي اتفاقية أقرت في نطاق جامعة الدول العربية (وليس مجلس الوحدة الاقتصادية)، ولا زالت مودعة لدى الجامعة لاستقبال التصديقات عليها من كافة الدول العربية ، التي يمكنها أن تشارك بعد ذلك مع دول (المجلس) في مسيرة التكامل الاقتصادي . ويعني ذلك أن على الجامعة العربية أن تسعى جاهدة هي أيضاً ، لتوسيع واكمال عضوية الدول العربية في هذه الاتفاقية ، التي أصدرت عن مجالسها العليا ، بعد بحث جاد وطويل موضوعي .

7- لاشك أن التحرير الكامل للتجارة البينية، الذي تتكله وتقرره (السوق) الحالية، والمدعوم بأنشطة تكاملية أخرى يقررها (المجلس) ، وسيق إنجاز العديد منها ، والتنسيق الوثيق في العمل ، مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، بصورة أكثر فاعلية

التكلل الاقتصادي العربي الشامل العملاق ، ليكون مظلة لهذه القطاعات والأنماط جميعاً ، ما هو قائم منها وما يستجد مستقبلاً بفعل التطورات . وهذا التكمل هو الصيغة أو الأداة الوحيدة القادرة على تجسيد الأهداف المشتركة وصيانته المصالح العربية العليا وتعظيمها ، ومواجهة المخاطر الراهنة والمستقبلية التي تتعامل مع التحديات التي تواجهه الأمن الاقتصادي العربي ، والأمن العربي القومي شامل . ولا يعني مفهوم التحدي Challenge بالضرورة موقفاً عدائياً ، وإنما هو موقف ما يستدعي تقديم استجابة Response ، وإن كان يحمل في طياته جوانب إيجابية وأخرى سلبية ، ولكنه ينبغي عليه في كل الأحوال لكي يكون فعالاً ، وأن يتسم بالдинاميكية والفعل والا يقتصر على رد الفعل ، وأن يتصرف بالخطيط المسبق والتنسيق في العمل والاستمرارية في التأثير ، والقدرة على إحداث النتائج المطلوبة والوصول إلى أهدافه المحددة .

5- يتضح بجلاء في ضوء ذلك ، أن نجاح الوطن العربي في التعامل مع تحدي المشروع الشرقي الأوروبي ، وسواء من التحديات الأخرى مثل المشروع الإقليمي المتوسطي / الأوروبي ، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، والنظام التجاري العالمي الجديد ، إنما يتوقف على قدرته على إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود ، لبناء التكمل الاقتصادي العربي ، الذي عليه أن يتحمل مسؤوليات رعاية وتعظيم المصالح العربية القائمة ، وكذلك المصالح الكامنة التي تتضرر من يحركها ويحشدتها ، إلى جانب مسؤوليات دفع المخاطر الحالية والمحتملة ، والتعامل مع المؤسسات الاقتصادية الكبرى المت ammonia التنفيذ ، ومقاومة محاولات تذويب الكيان العربي وخلق كيان أو كيانات أخرى مصطنعة لتحل محله .

6- كيف يتسعى تحقيق ذلك ؟ من المسلم به أن الاستجابة الاقتصادية العربية التي تتناسب مع حجم وطبيعة وتطور التحديات ، تتطلب

أعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلسها وهي (الأردن ، سوريا ، العراق ، مصر) ، التي صدقت على قرار (السوق) ، ثم اتسعت دائرة العضوية ، لتشمل أربع دول أخرى هي (لبنان ، موريتانيا ، اليمن) ، وتضاف إليها دولة (فلسطين) التي تقوم حالياً باتخاذ إجراءات الانضمام . وتبقي ثلاثة دول أخرى أعضاء بالمجلس ، لم تتخذ خطوات الانضمام إلى (السوق) حتى الآن هي : (الإمارات ، السودان ، الصومال) .

3- ظلت (السوق) في حالة تطبيق كامل - نصاً وروحاً - حتى أواخر حقبة السبعينيات ، وبعد ذلك أخذت تتبعكش عليها سلبيات الأضاع والازمات الطارئة في المنطقة ، والتقلبات في العلاقات العربية الثانية والجماعية . وكان من أبرزها تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتزامات الدول العربية تجاهها في إطار (السوق) ، وبالتالي تجميد التزامات مصر في (السوق) تجاه الدول الأطراف الأخرى . وما يثير الدهشة أنه بعد عودة عضوية مصر إلى الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لم تستأنف مصر والدول الأطراف الأخرى التزامها في إطار (السوق) حتى الآن . أما الدول الأخرى ، الأطراف في (السوق) تجاه بعضها البعض ، فإنها لا تختلف عن ذلك كثيراً ، فقد تراوحت مواقفها من حيث الالتزام بأحكام (السوق) ، بين الباباطي في التنفيذ ، أو المعاملة بالمثل ، أو الإعلان عن أنها تلتزم بالتنفيذ .

4- انعكست الآثار والتطورات الاقتصادية العربية الإيجابية والسلبية في تطبيق قرار واتفاقية (السوق) على أرقام تجارتها البينية . كان للالتزام الدول الأطراف بتطبيق (السوق) ، التزاماً عالياً في السنوات الخمس عشرة الأولى لنفاذها ، أن انعكس ذلك بوضوح على حجم مبادراتها التجارية ، خلال السنوات المعاصرة ثم اللاحقة لاكتمال مراحل تطبيق (السوق) .

ما هو عليه الآن ، و توفير المساعدة السياسية الضرورية واللزم القومي الحاسم ، لاستئناف ودفع مسيرة التكامل والتكتل الاقتصادي العربي ، كل ذلك يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق جديدة وصحيفة ، لتعزيز الأمن الاقتصادي العربي في الحاضر والمستقبل .
(خامساً)

استعراض تطور تجربة السوق العربية المشتركة

يشتمل هذا القسم على عرض لتجربة وتطور تطبيق (السوق العربية المشتركة) في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، من حيث بدأت وإلى حيث وصلت حتى الآن .

1- أنشئت (السوق العربية المشتركة) بمقتضى القرار رقم (17) ، الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 13/8/1964 ، وما صدر من قرارات لاحقة مكملة له ، وبدأ تطبيقها أول يناير 1965 طبقاً لجدول زمني يشتمل على مراحل متدرجة . وقد صدر فيما بعد قرار المجلس رقم 372 بتاريخ 19/5/1968 . بتنقيص مراحل (السوق) ، التي كانت تحدد خطوات تحرير التجارة بثمانية مراحل (من 1/1/1965 حتى 1/7/1971) ، إلى ست مراحل انتهت في (1/1/1970) وهذا يعني تحقيق نجاح في المراحل الأولى ، يبرر اختصار المدة المقررة للمراحل الأخيرة . وبذلك اكتمل التحرير الكامل للتجارة بين دول (السوق) ، من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية ، على ذلك فإن (السوق) تعتبر وفي طبيعتها وجودها - (منطقة تجارة حرة) ، قامت قانونياً وفعلياً في هذا التاريخ ، بين الدول الأطراف بها ، ولو لم تنص صراحة على هذه التسمية .

2- من المعروف أن العضوية الكاملة في (السوق) ، مفتوحة أمام الدول الأعضاء بالمجلس ، وبناء على ذلك انضمت إلى (السوق) في بدايتها أربع دول عربية ،

نمو معدلاته بين الدول الأطراف . والعكس وبالعكس . ولا شك أن هذا الأثر التحريري يمكن أن يتضاعف الآن ، بالعودة إلى التحرير الكامل والفعال للتجارة ، مع أهمية استحداث وتطبيق تدابير ونشطات موازية لتنمية التبادل التجاري بين الدول الأطراف .

6- طبيعة (السوق) بين صيغة (منطقة التجارة الحرة) وصيغة (الاتحاد الجمركي) :

(أ) راقق القرار رقم / 17 بإنشاء (السوق) - (أي منطقة تجارة حرة) ، صدور القرار رقم / 19 بتوحيد التعرفة الجمركية (أي إقامة الاتحاد الجمركي) . وفي الوقت الذي حد فيه القرار الأول قواعد وآليات ومراحل بناء منطقة التجارة الحرة ، لم يشتمل القرار الثاني على مثل هذه القواعد والآليات التفصيلية ، واقتصر بالنص على توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات ، تبدأ من أول عام 1965 ، وتوحيد الرسوم الجمركية وغيرها (تجاه الدول الأخرى) خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام 1970 ، وفقاً للخطوات التي يرسمها المجلس . ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية فعلية لهذا القرار ، باستثناء إعداد بعض الدراسات التحضيرية لتوحيد التعرفات الجمركية ، ووضع مشروع للتشريع الجمركي الموحد .

(ب) تم تعديل وإدماج القرار رقم / 19 مع القرار رقم / 17 فيما بعد ، بمقتضى قرار المجلس رقم 411 بتاريخ 2/1/1970 ، بالإضافة فصل جديد إلى القرار الأول بعنوان : (التعرفة الجمركية الموحدة) ، يشتمل على نفس نص القرار رقم / 19 ، مع إضافة فقرة جديدة تنص على : البدء بتنفيذ توحيد التعرفة في 1/1/1972 . ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية للقرار الجديد (باستثناء بعض الدراسات التحضيرية أيضاً) .

ج) يعني ذلك ويتربّ عليه بالضرورة ، عدم تحول الطبيعة الاقتصادية للسوق العربية المشتركة ، حتى الآن ، من صفة (منطقة

ويدل على ذلك زيادة تجارتها البينية من 97.5 مليون دولار عام 1965 إلى 1325.6 مليون دولار عام 1975 (رغم محدودية هيكلها الإنتاجية آنذاك) . ثم انخفض هذا الرقم تدريجياً حتى وصل إلى 681.6 مليون دولار عام 1989 ، وكان من أهم أسباب ذلك تجميد عضوية مصر في (السوق)، وبالتالي خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف من نطاق التجارة المحررة . علمًا بأن هذه الفترة قد شهدت نمواً كبيراً في إجمالي التجارة الخارجية العربية ، يتجاوز بكثير معدل نمو التجارة البينية لدول (السوق) ، إلى النمو من جديد لتصل إلى رقم 722.5 مليون دولار عام 1991 ثم 1084.6 مليون دولار عام 1994 ، ثم 1145.0 مليون دولار عام 1995 . ويلاحظ أن هذا الرقم الأخير يظل يمثل نسبة هامة من التجارة البينية بين دول (السوق) إلى تجارتها البينية العربية تبلغ حوالي 45 % .

5- يرجع التطور العكسي (الانكماشي) للتجارة البينية لدول (السوق) خلال حقبة الثمانينات ، إلى تشرّع تقييد أحكام (السوق) .

وضعف الالتزام بأحكامها ، الذي أثر سلبياً على مسيرتها وفعاليتها ، رغم تعاظم واتساع فرص التجارة خلال هذه السنوات ، بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية ، والتقارب الجغرافي للأسواق ، أما العودة إلى نمو معدلات التبادل التجاري بين دول (السوق) منذ بدء حقبة التسعينات ، فإنه يرجع - إضافة إلى هذين العاملين - إلى تنامي العلاقات الاقتصادية فيما بينها بوجه عام ، وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة ، وافتتاح أنظمتها الاقتصادية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي (ومن ضمنها تحرير السياسات التجارية) . وتدل تلك المؤشرات على الأثر الإيجابي المباشر والبعيد المدى ، للتحرير الكامل للتبادل التجاري ، على

* في المدخل الإنمائي : وضعت دراسات ونماذج للتنسيق والتوحيد الإنمائي والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في إطار جماعي ، ومشروع مبني لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . (الذي أقرته القمة العربية العاشرة فيما بعد / وثيقة الاستراتيجية) .

* في المدخل الفني : جرى إنشاء عدد كبير من الاتحادات النوعية (حوالي 20 اتحاد حتى الآن) ، تقع في نطاقها عشرات القطاعات ومنات المؤسسات والهيئات الإنتاجية / السلعية والخدمية في الدول العربية ، وتعمل جميعاً حتى الآن تحت مظلة المجلس ، وكذلك إنشاء المكتب المركزي العربي للإحصاء ، وتقديم معونات فنية للدول أعضاء المجلس في هذا المجال .

* في المدخل المالي والنفدي : قام المجلس بإعداد مشروعات اتفاقيات / مؤسسات لكل من : صندوق النقد العربي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (أقرتها الجامعة العربية فيما بعد) واتفاقيات في المجال الضريبي ، ومشروع اتحاد عربي للمدفوعات .

* في مدخل النقل والمواصلات : تم إعداد مشروع (اتفاقية تنظيم النقل بالعبور / الترانزيت) . ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل البري .

* في مدخل القوى العاملة : تم إقرار اتفاقيتين في قطاع التأمينات الاجتماعية ، وقواعد ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء .

ج) وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الجهود المشار إليها - كما ورد أعلاه - قد اتخذت صورة مبادرات أحيلت إلى جامعة الدول العربية لتنفيذها على المستوى العربي الجماعي الشامل ، وأقرت بناء عليها بالفعل اتفاقيات جماعية شاملة أو مؤسسات للعمل الاقتصادي المشترك ، تضم كافة الدول

التجارة الحرة) إلى (صفة الاتحاد الجمركي) ، وإن كانت ملتزمة بإنجاز هذا التحول قانونياً بمقتضى القرار رقم (411) المشار إليه أعلاه .

7- ارتباط (السوق) بالنشاطات في المجالات الاقتصادية الأخرى للتكامل بين دول المجلس :

(أ) نص قرار إنشاء (السوق) في بياجته ، على نفس الأهداف الواردة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، باعتبارها المرحلة الأولى ونقطة الانطلاق في تطبيق الاتفاقية ذاتها ، واستناداً إلى الارتباط الوثيق والتفاعل الحتمي والمستمر بين المدخل التجاري (التبادلي) للتكامل ، وكافة المجالات الاقتصادية الأخرى ، وصولاً إلى الهدف النهائي لاتفاقية ، وهو إرساء قواعد التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

(ب) ترافق العمل المشترك على صعيد التحرير الكامل للتجارة ، في إطار (السوق) ، مع خطوات إنجازات اقتصادية أخرى ، كان يمكن أن يترتب على المضي إلى مدى أبعد فيها ، أن تؤدي نمو معدلات التجارة البينية وتحقيق صيغ فعالة للتكامل الاقتصادي بين الدول والأطراف .

وقد كان من أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي :

* في المدخل الإنتاجي : أعدت دراسات جادة ومقترنات محددة ومشروع (بروتوكول) للتنسيق الصناعي القطاعي .

* في المدخل الاستثماري : تم إقرار اتفاقيتين لتنمية وحماية الاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار ، وتأسيس أربع شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برأسمال أمال حكومية ، في أربع قطاعات اقتصادية رئيسية هي : التعدين ، الثروة الحيوانية ، الدواء والمستلزمات الطبية ، الصناعة . كما تم إعداد مشروع قانون عربي موحد للشركات المشتركة .

للسنوات العشر القادمة : تقدمت الأمانة العامة بمبادرة هامة إلى الدورة الـ (58) للمجلس ، تهدف إلى انتهاج أسلوب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المجلس . وقد لقيت هذه المبادرة تشجيعاً من المجلس ، ووجه إلى عقد اجتماع (فريق عمل) من صفة الخبراء الاقتصاديين العرب ، للنظر في المشروع العقدم من الأمانة العامة ، مع ملاحظات الدول الأعضاء بشأنه . وقد ضم (الفريق) الذي اجتمع لهذا الغرض . مجموعة من الاقتصاديين البارزين الأكاديميين والممارسين التنفيذيين ورجال الأعمال ، من خيرة الاقتصاديين العرب . وأسفرت أعمال (الفريق) عن إعداد وثيقة (تقرير وتوصيات) حول (جدول أعمال استراتيجي) للمجلس خلال السنوات العشر القادمة .

ويمكن ترکيز وإيجاز التوصيات الواردة بهذه الوثيقة ، فيما يخص (السوق العربية المشتركة) في تفعيل (السوق) المصغرة العالمية ، والتمسك بها كنواة للتحرير الشامل للتجارة العربية البينية في نطاق مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) في المستقبل ، وإمكانية وضرورة تجاوزها بعد ذلك إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي) بين دول المجلس ، لتوافر الإطار القانوني والتنظيمي لها . وضرورة توسيع نطاق وفاعلية (السوق) ، بفتح الباب أمام الدول غير المنضمة للاتفاقية والمجلس ، من خلال آلية للانساب (السوق) . وإعطاء قوة دفع لتدابير تمية التجارة ، ودعم (المدخل التجاري) للتكامل ، من خلال الشركات وإقامة مجالس سلعية عربية للسلع الأولية والزراعية .

وقد أبانت الأمانة العامة هذه الخطوة ، بأن طرحت على المجلس خطوات ومقترنات محددة لتنفيذ توصيات وثيقة الاستراتيجية ، وقد أحالها المجلس إلى الحكومات لإبداء رأيها بشأنها . إلا أن المجلس مع ذلك لم ينتظر ردود الحكومات في بعض المجالات التي لا تتطلب ذلك ، ولم يتوقف عند هذا الحد ، بل أخذ

العربية ، وأخذ الكثير منها طريقة إلى التنفيذ منذ سنوات .

(السادس)

استعراض جهود واتجاهات تطوير وتنفيذ السوق العربية المشتركة

يتناول هذا القسم استعراضاً موجزاً ، للجهود التي بذلت ولما زالت تبذل في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، من أجل العمل على تطوير وتنفيذ (السوق العربية المشتركة) المصغرة القائمة حالياً ، وصولاً وتطلعـاً إلى (السوق) الموسعة المنشودة في المستقبل ، وتسليط الضوء على الخطوات التي اتخذت على مدى السنوات الـ (32) الماضية ، من عمر المجلس و (السوق) ، من أجل الاستمرار في متابعة وتنشيط العمل بالمجلس و (السوق) ، وبحث وتحليل الصعوبات التي تواجهـه ، وتطوير المسيرة وإخراجها من حالة التباطؤ والركود ، واسترداد قوة الدفع بمبادرات وأفكار جديدة .

ويمكن إيضاح أبرز هذه الجهود فيما يلى :

1- عمليات التقييم والمتابعة الدورية : شهد المجلس سلسلة من عمليات التقييم والمعتبـعة في ضوء الدروس المستخلصة من التجربـة ، التي أجريت بواسطة لجان وزارية محدودة أو (فرق عمل) على مستوى الخبراء ، وعرضـت نتائجها بعد ذلك إلى المجلس ، واتخذـ القرارات والتوجيهـات الـلازمـة بشأنـها ، لتنفيذـ المقترـنـات والتوصـيات المـطـروـحة . وقدـ أجريـتـ هـذهـ العمـليـاتـ فـيـ الأـعـوـامـ 1972ـ ، 1983ـ ، 1987ـ . وقدـ كانـ منـ أـهمـ ثـمارـ هـذـهـ الجـهـودـ إـقرارـ البرـنـامـجـ المـكـامـلـ لـتـمـيمـ التـبـادـلـ التجـارـيـ بـيـنـ دـوـلـ (ـ السـوقـ)ـ وـدوـلـ المـجـلـسـ بـوـجـهـ عـامـ ، وـوـضـعـ عـدـةـ اـتـقـافـيـاتـ ، وـإـعـدـادـ درـاسـاتـ لـمـشـرـوـعـاتـ وـبـرـامـجـ ، وـاسـتـحـادـ بـعـضـ الـآـلـيـاتـ الـجـديـدةـ فـيـ الـعـلـمـ .

2- وثيقة استراتيجية وبرامج عمل المجلس والعمل الاقتصادي العربي المشترك

لتجربة (السوق) الحالية ، في ضوء ما أسفرت عنه من إيجابيات وسلبيات ، وما اعترضها أو لا زال يعترضها من صعوبات .

1- أهم الإيجابيات :

(أ) أكدت تجربة (السوق) قدرة الدول العربية على خوض غمار التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي ، من كافة الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر العمالي والقيود غير الجمركية ، وفي ظل تنظيم لقواعد المنافسة العادلة والمتكافئة ، والإجراءات الفنية المختلفة . وقد انعكس ذلك بقوة على حجم ومعدلات نمو التجارة البينية للدول الأطراف .

(ب) حيث أن (السوق) القائمة حالياً بين (7) دول عربية تعتبر في جوهرها (منطقة تجارة حرة عربية مصفرة) ، فإنه يمكن القول أنها كانت تمثل تميضاً حقيقياً للإدام على طرح مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، الذي تم إقراره على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والذي حاز دعماً سياسياً من مؤتمر القمة العربي الأخير المنعقد بالقاهرة في يونيو/حزيران 1996 . إلا أن هذا المشروع في صورته النهائية التي تم إقراره بها ، لا يلبي الضرورات الملحة لإعطاء قوة دفع حقيقة للتجارة العربية البينية (كما يتضح في موضع آخر من هذا التقرير - القسم / أولاً - 6) ، بسبب ماورد فيه من سلبيات ، وطول مدة التطبيق (10 سنوات) ، وعدم الربط بينه وبين التكامل الاقتصادي العربي الشامل لأنه يقتصر على مجال التجارة ، وعدم نصه على أي تطوير مستقبلي إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي) ثم مرحلة السوق المشتركة . يعكس ما هو وارد (السوق) الحالية .

(ج) أسفرت السنوات الخمس عشرة الأولى من تجربة (السوق) عن حدوث زيادة ضخمة في حجم ومعدلات نمو التجارة البينية لدول (السوق) ، رغم محدودية الهياكل الإنتاجية . وأختلاف الأنظمة الاقتصادية والتجارية ، ومحدودية عدد دول السوق ذاتها ، التي بدأت

تصدر قرارات يتبني فيها بعض مقترحات الأمانة العامة في مجالات اتفاقية مختلفة ، مثل (آلية الانتساب) للسوق ، والشركات المشتركة القابضة ... إلخ .

3- تطوير وتنفيذ العمل في (السوق) وفي المجلس في ضوء مشروع الاستراتيجية والمتغيرات الاقتصادية الجارية : كان من أهم الخطواتتخذة خلال الفترة 1994-1996، على صعيد هذا التطوير ، صدور قرارها من المجلس بناء على اقتراح من الأمانة العامة ، دعا فيه الدول الأطراف في (السوق) إلى تنفيذ التزاماتها في إطار (السوق) وتنفيذها ، بتحرير التبادل التجاري فيما بينها بالكامل ، وتوكيل الأمانة العامة بإعداد تقرير نصف سنوي عن سير التطبيق وتقييم نتائجه ، ودعوة دول المجلس غير الأطراف في السوق للانضمام إليها في أقرب وقت ممكن ، والموافقة على إنشاء (آلية انتساب) للسوق ، تتيح للدول العربية الأخرى غير المنضمة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية وغير الأعضاء بالمجلس ، إمكانية الدخول في ترتيبات خاصة للتحرير الكامل للتجارة مع دول (السوق) .

4- تنظيم ندوة عربية حول (السوق العربية المشتركة) في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية) - 8.7 أبريل / نيسان 1996 : أسفرت هذه الندوة التي عقدت تحت رعاية السيد الدكتور رئيس مجلس وزراء مصر ، وبمشاركة عدد من السادة الوزراء المصريين والعرب المعندين ، عن عدد من النتائج والتوصيات الهامة ، التي أكدت على تفعيل (السوق) الحالية ، وتوسيع نطاقها ، وصولاً إلى (السوق العربية المشتركة) الموسعة في المستقبل .

(سابعاً)

تقييم تجربة السوق العربية المشتركة الإيجابيات ... السلبيات ... الصعوبات يشتمل هذا القسم على تقييم موجز ومركز

ظهور سوق مشتركة حقيقة ، كمرحلة ثلاثة محددة في أي مسيرة للتكامل الاقتصادي .

ج) عدم التطابق بين عضوية المجلس وعضوية (السوق) ، حيث لم تضم بعض دول المجلس إلى (السوق) حتى الآن ، مما يخلق فجوة في العمل في المجلس ، بين نوعين أو درجتين من الالتزام بأهداف اتفاقية الوحدة ومسيرة المجلس في تطبيقها المتردج .

د) عدم انضمام باقي الدول العربية إلى عضوية المجلس (11 دولة حالياً) ، مما يضعف من فاعلية تحرير التجارة ، حتى لو تحقق التحرير بالكامل للتجارة ، لأن اتساع حجم السوق الموحد والمحرر الكبير أمام صادرات الدول الأطراف فيه ، هو جزء من نجاح أي تجربة إقليمية لتحرير التجارة ، وتشجيع الاستثمارات فيها اعتماداً على ذلك ، وبذورة اتجاهات وأولويات التكامل الاقتصادي .

هـ) أدى تراجع مسيرة (السوق) نسبياً ، إلى عدم شعور الدول الأطراف بمزاياه وأشاره الهمة المتوقعة والممكنة ، وبالدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به لصالح اقتصاداتها وشعوبها ، وبالتالي فقد تزايد الموقف السلبي تجاه التجربة ، ولم تتحقق الفرصة الكافية لإحداث نتائجها الإيجابية بالكامل . وهذا الوضع يمكن بل وينبغي تجاوزه الآن بتعزييل (السوق) ، مما سوف يسمح بجذب كافة الدول العربية المشتركة فيها والإفادة من ثمارها . وينعكس ذلك وبالتالي إيجابياً على كافة خطوات التكامل الاقتصادي الجماعي الأخرى .

3 - أهم الصعوبات :

(أ) صعوبات تتعلق بالدول الأطراف في (السوق) :

* ضعف فاعلية القرار السياسي بدءاً من عملية اتخاذ القرار ، وحتى توافر روح الالتزام به والانضباط في تفيذه ، على طريق تطبيق (السوق) ، رغم ما (للسوق) والمجلس من طابع تعاقدي إلزامي .

بأربعة دول (مصر ،الأردن ،سوريا ، العراق) ثم انضمت إليها بعد ذلك بعده سنوات ثلاث دول أخرى (لبنان ،اليمن ،موريطانيا) ، ثم (فلسطين) مؤخراً على الطريق . وهذا يدل بصورة قاطعة ، على أن تحرير التجارة (المدخل التجاري للتكامل) ، كفيل بإحداث أثر منفرد واضح في زيادة حجم التبادل التجاري ، وأن هذا الأثر المبتدئ يمكن تكريسه ودعمه بصورة أكبر ، في حالة استمرار واستقرار وتعزيز سياسات التحرير ، وتعزيزها بتدابير موازية لتنمية المبادرات السلعية ، وعلى رأسها تطوير وتوسيع الخدمات المساعدة لتنمية التجارة ، وربطها بمفاهيم وأهداف وإنجازات التكامل الاقتصادي الأخرى .

د) إن (السوق) و (المجلس) يضمان دولاً عربية من مختلف أقاليم الوطن العربي ، والانضمام إليهما مفتوح لكافحة الدول العربية ، وبذلك فإن (السوق) مؤهلة أكثر من التنظيمات الأخرى (تحت الإقليمية) القائمة بين مجموعات عربية جغرافية جزئية ، للاضطلاع بدور (الإطار الجماعي) الشامل لتحرير وتنمية التبادل التجاري العربي المرتبط بالتكامل الاقتصادي الشامل ارتباطاً لا ينقص .

2 - أهم السلبيات :

(أ) النطاط في السنوات الأخيرة في تنفيذ التزامات تحرير التجارة في إطار قرار المجلس رقم (17) المنصuí (للسوق) ، والقرارات اللاحقة المكملة له ، مما أعاد الانطلاق الحقيقي لمسيرة (السوق) ، كنموذج قابل للنجاح ، يجذب باقي الدول العربية للانضمام للمجلس أو الانتساب إلى (السوق) .

ب) الإخفاق في اتخاذ الخطوات الازمة نحو الانتقال (بالسوق) من مرحلة (منطقة التجارة الحرة) ، إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي) ، رغم اندماجهما معاً في قرار واحد أصدره المجلس فيما بعد عام 1970 ، واكتسابهما معاً وبالتالي صفة الترابط والإلزام . وبالتالي عدم إمكانية تطوير ودفع التجربة نحو

العربية ، حول العلاقة بين مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، المستهدفة في نطاق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، و(منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى) القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية ، والتي انضم معظم أعضائها إلى الاتفاقية الأولى ، علماً بأن (السوق) يمكن أن تتمثل - في حالة تفعيلها - مرحلة متقدمة أكثر ، بالتحرير الفوري والكامل للتجارة ، ثم بالتحول إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة كاملة بصورة متدرجة ومنظمة .

* التخوف غير المبرر من نقص حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض الدول بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية ، رغم أن فوائد ومكاسب التحرير أعظم أهمية وتنوعاً ، (من مختلف الزوايا والمبررات الاقتصادية ، الواضحة والقطيعة) ، وأكثر ربحية بكثير (من الناحية النقدية في عوائد الصادرات) ، من عوائد الرسوم الجمركية .

* استمرار الطابع التقييدي للواردات في عدد من الدول العربية باستخدام القيود غير الجمركية ، واستمرار الطابع التقييدي للإجراءات التجارية والجممركية ، التي تبدد الكثير من الوقت والجهد والمال ، وترهق المصدرین والمستوردين ، وتضعف تدفقات التجارة .

* نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى عدد من الدول العربية (ولاسيما الدول الأقل نمواً) ، لتمويل الواردات من الدول العربية ، وعدم كفاية أو مرونة البرامج المشتركة الحالية لتمويل التجارة البينية .

* عدم الاهتمام بإيجاد مستوى أو نمط من التسيير العربي المرن للقطاعات ذات الأولوية القصوى للاقتصاد العربي ، قطرياً وقومياً ، والتي تتمتع بمزايا نسبية يمكن أن تتحول إلى مزايا وقدرات تنافسية ، من خلال خصائص الإنتاج الكبير وإمكانيات وأثار التكامل ، ومن ثم يجري التركيز عليها بإجراءات التسيير

* الانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية ، على التبادل التجاري بوجه خاص ، والتعاون الاقتصادي عموماً ، وعلى روح وفاعلية واستقرار العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجمله ، وقدرته على التطور والنمو .

* عدم توافر التقييم والإدراك الكافي لدى الجهات المختصة في الدول الأعضاء ، للإيجابيات والمزايا الاقتصادية البعيدة المدى ، التي ينطوي عليها تفعيل المدخل التجاري كأداة للتكامل ، انطلاقاً من توسيع السوق العربي أمام صادراتها ، وراء أسوارها القطرية المحدودة . ويأتي على رأس هذه المزايا توسيع الاستثمارات الإنتاجية / التصديرية الموجهة إلى السوق العربي والعالم ، وامتصاص البطالة ، وتطور الخدمات والتكنولوجيا ، ورفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكلفة ودعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية ... إلخ .

* تراجع التعاون التجاري العربي سلباً إلى الاتفاقيات الثنائية لتبادل الأفضليات التجارية بين دول (السوق) ، على أساس انتقائي بجدالو للسلع أو مناطق تجارة حرة ثنائية غير فعالة ، رغم تفوق الأسلوب المتعدد الأطراف في حجم المزايا (إلغاء كافة الرسوم والقيود) ، وحجم السلع المستفيدة (شمول كافة السلع) ، وطبيعة التحرير (عدم الحاجة إلى التفاوض الدوري لتعديل الجداول السلعية) ، والتوافق مع قواعد الجات (السماح بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وحظر الأفضليات الانتقائية للسلع المتبادلة) .

* غياب التسيير الاقتصادي ومن ثم عدم الربط بين بعد الإنتاجي وبعد التبادلي للتكامل الاقتصادي ، وفي نطاق المجلس و(السوق) ، اللذان يمثلان ويعتبران إطاراً صحيحاً وممكناً للتكامل الشامل .

ب) صعوبات تتعلق بمجمل الاقتصاد العربي والعمل المشترك :

* عدم توافر وضوح الرؤية لدى الدول

ومصلحة مشتركة ذات أهمية قصوى ، تتطلب العمل التوري من أجل تجاحها ودفعها على طريق الفعالية والتحقق ؟

1- لماذا يجب تفعيل وإنهاض (السوق المصغرة) ... كنواة (السوق الموسعة) ... في نهاية المطاف ؟

أ) لا شك أن النجاح في تفعيل (السوق) ، سوف يمثل تجربة ونموذجًا لنجاح مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وربما التعجيل بمراحله (المحدد لها مبتدأ 10 سنوات) ، حيث أن اتفاقية (السوق) تمثل إطاراً جاهزاً ولائماً لاستئناف العمل الفوري في تحرير التجارة ، دون انتظار كل هذه السنوات الطويلة التي تتسع فيهما التطورات الاقتصادية ، فضلاً عن توافر الأساس القانوني لتطوير (السوق) الحالية مستقبلاً إلى (اتحاد جمركي) ، ومن ثم تصاعدتها مستقبلاً إلى سوق مشتركة ، ثم اتحاد اقتصادي ، ثم اتحاد نفدي ، وهي المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي ، كلما توافرت شروط وظروف كل مرحلة تالية على حدة لكي تبني على سابقتها .

ب) يمثل تحرير التبادل التجاري العربي فرصة حقيقة وقادمةً مشتركةً للدول العربية ، لحل مشكلات اقتصادية ضاغطة فيها ، مثل البطالة ومعدلات الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة ، وضائلة أو تعطيل الطاقات الإنتاجية في المشروعات الحالية لضيق الأسواق المحلية ... إلخ .

ج) حدث تنوّع في الهياكل الإنتاجية للدول العربية (دول السوق) خلال السنوات العشرين الأخيرة ، بما يسمح بدفع منتجات جديدة غير تقليدية ، وذات قدرات تنافسية ، إلى تيار التبادل التجاري . ويمكن أن يمثل الإعفاء الجمركي والمعاملة المميزة المترتبة عليه ، دعماً مؤثراً للقدرة التنافسية السعرية لمنتجاتها ، تجاه المنتجات الأجنبية المماثلة أو البديلة في أسواقها ، ومن ثم أيضاً عاملًا مساعدًا يشجع الشركات على الإنفاق على التكنولوجيا ،

والمشروعات المشتركة وحوافز الاستثمار ... إلخ ، مما يتوج للهيئات الإنتاجية العربية وبالتالي ، تقديم مزيد من السلع التي تدخل إلى تدفقات التجارة البينية .

- تشتت الدول العربية بين تجارب ومشروعات جزئية شبه إقليمية للتكامل الاقتصادي ، ومناطق تجارة حرة بين ثالثيات أو مجموعات صغيرة من دول عربية ، أو بين دول عربية ودول غير عربية . ويمكن أن تكون هذه التطورات على حساب التكامل أو على الأقل تحرير التجارة الجماعي فيما بينها ، وتضعف الآمال في التوصل إلى ترتيبات تكميلية عربية جماعية أو في نجاحها مستقبلاً .

- النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي ، مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات والتسويق والترويج والتعبئة والتغليف ... إلخ .

- التخوف غير المبرر لدى الدول العربية ، من آثار تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها ، رغم أن المصدر الحقيقي لأخطار المنافسة (المشروع أو غير المشروع) يأتي من دول غير عربية ، ويزداد أثراً مع الاتفاقيات المتوقعة لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول عربية أو تكتلات متقدمة صناعياً . علماً بأن المنافسة العربية محدودة الأثر أو الضرار أصلاً ، بسبب تقارب مستويات الكفاءة الإنتاجية ، والمحدوبيات النسبية للسلع القابلة للتداول حالياً ، وإن كان المستهدف والممكن هو توسيع دائريتها مستقبلاً ، بفعل آثار تحرير وتنمية التجارة .

(ثالثاً)

السوق العربية المشتركة وأفاق المستقبل
يتناول ويستخلص هذا القسم ، آفاق المستقبل للسوق العربية المشتركة . ويحاول الإجابة على السؤال التالي : لماذا يجب اعتبار (السوق المصغرة) الحالية ، و(السوق الموسعة) في المستقبل ، ضرورة قومية ذات أولوية عليها

عشر الأولى من تطبيق السوق العربية المشتركة ، في سرعة توسيع التجارة البينية للدول الأعضاء ، رغم محدودية المنتجات القابلة للتبادل ومحدودية عدد الدول المنضمة .

ج) توافر إطار دستوري وقانوني وتنظيمي لإحياء (السوق) ، متمثلًا في اتفاقيتها القائمة الملزمة للدول الأعضاء وعدم الحاجة إلى إجراءات للتصديق عليها من جديد . وهذا إلى جانب القرارات الأخرى الصادرة من المجلس . لتنظيم التطبيق في مجالات عديدة والمكملة للقرار الأساسي رقم (17) لعام 1964 .

د) سبق إضافة فصل جديد - كما سلفت الإشارة - إلى القرار رقم 17 (الخاص بإقامة منطقة التجارة الحرة) ، نقلت إليه الأحكام الواردة في القرار رقم 19 (الخاص بالتعرفة الجمركية الموحدة) ، وذلك بمقتضى قرار المجلس رقم 411 بتاريخ 2/2/1970 ، مما يوفر أيضًا أساساً قانونياً وتنظيمياً للانتقال من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي (توحيد الرسوم الجمركية) ، ومن ثم الانتقال لاحقًا إلى كل من مرحلة السوق العربية المشتركة ومرحلة الاتحاد الاقتصادي الكامل .

هـ) يترتب على تشريع (السوق العربية المشتركة) القائمة في نطاق المجلس ، واستعادة التطبيق الكامل لها ، بالتحرير الشامل والفوري للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية ، (أي بناء منطقة مصغرة عربية للتجارة الحرة) ، أن تتجاوز وتبعد مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) الذي جرى إقراره في نطاق جامعة الدول العربية ، والذي من المتوقع أن يطبق على مدى فترة انتقال مدتها 10 سنوات ، بمعدل 10% إغفاء من الرسوم الجمركية سنويًا . ولذلك أن ذلك التحرير الفوري للتجارة بين دول (السوق) ، إلى جانب أثره المباشر والإيجابي على التبادل التجاري ، سوف يقدم نموذجاً عربياً جيداً للنجاح العربي في الإسراع بإقامة نواة لتكامل الاقتصادي ، لاسيما في ظل

لتطوير الجودة والقدرة التنافسية النوعية أيضًا في أسواقها المحلية والتصديرية الخارجية .

د) لاشك أن تقارب الأنظمة والسياسات التجارية للدول العربية (ومنها الأطراف في السوق) ، في اتجاه تطبيق آليات السوق وتحرير التجارة ، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والشخصية ، سوف يخفف ويزيل في النهاية ، عقبة كبرى كانت تعوق تدابير وخطط تحرير وتنمية التجارة فيما بينها .

هـ) إن النجاح في تفعيل (السوق) كإطار رائد ومنقدم لتحرير ثم التكامل ، تبرره متطلبات بلورة قاعدة نقطية ارتكاز ، للتعامل العربي الجماعي ، مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية ، وعلى رأسها (الجات) ، وانتشار التكتلات الاقتصادية الكبرى ، والتحالفات الاستراتيجية والاندماجات في السوق العالمي من الشركات الكبرى ، ومخطلات التعاون الاقتصادي الإقليمي على مستوى البحر المتوسط / أوروبا (برشلونة) ، وعلى مستوى مخطلات مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

2- ما هي أهم أهداف وأسس تفعيل (السوق العربية المشتركة الحالية)؟

أ) تعميم المبادرات التجارية بين الدول الأعضاء . ويتربّ على ذلك تحقيق المزايا الاقتصادية الهامة المباشرة وغير المباشرة لتكامل الاقتصادي ، المنبثقة عن توسيع السوق العربية وال المجالات والفرص التصديرية للمنتجات العربية ، ولا سيما في ظل تطور الهياكل الإنتاجية العربية - كما ونوعاً - وقدرتها على تلبية المزيد من الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية للأسوق العربية ، والاستفادة من القرب الجغرافي والاتصالات التجارية التقليدية القائمة فيما بينها ، وتشابه الأنماط الاستهلاكية وسهولة الحصول على المعلومات ... إلخ .

ب) نجاح تجربة السنوات العشر أو الخمسة

- * تقي الأمانة العامة شكاوى الجهات الحكومية في الدول الأعضاء ، أو المنظمات غير الحكومية المشتركة (مثل غرف التجارة القطرية) ، بشأن أي مشكلات تعوق سلامة التطبيق في أي دولة ، أو أي تسوييف في إصدار تعليمات التنفيذ ، لبحثها واتخاذ المجلس أو لجان خاصة يفوضها ، القرارات الضرورية الملزمة بشأنها .
- * عقد اجتماعات وزارية نصف سنوية مستقلة ، تزامن مع دورات المجلس ، تضم الممثلين الدائمين لدى دول (السوق) ، من أجل إدارة وتطوير مسيرة تطبيق (السوق) ، بدءاً باجتماع يتخذ القرارات العليا الأساسية الأولى الازمة لاستئناف تنفيذ (السوق) أو تفعيلها .
- * العمل على إيقاع باقي دول المجلس غير المنضمة لاتفاقية السوق (القرار رقم 17 والقرارات المكملة له) ، على الانضمام إلى السوق ، وتثليل أي عقبات قد تعرض هذا الانضمام .
- * البدء في التحرك الجاد والمدروس ، في اتجاه تطوير (السوق) للانتقال بها من مستوى (منطقة التجارة الحرة) إلى مستوى (الاتحاد الجمركي) ، بتوحيد التعرفات (الرسوم) الجمركية الخارجية للدول الأطراف في تعرفة واحدة ، بناء على دراسات دقيقة وجداول زمني محدد . وتطبيق التشريع الجمركي الموحد .
- * تحريك (آلية الانتساب) للسوق العربي المشترك ، والمخصصة للدول العربية غير الأعضاء في المجلس ، بحيث تسمح لها بـ(بروتوكول) خاص للدول الراغبة منها ، يتلخص في كل حالة مع أوضاعها ومتطلباتها ، يتيح لها - في هذه الحدود - المشاركة في (السوق) والالتزام بأحكامها ، دون اشتراط انضمامها إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، إلى أن تسمح لها ظروفها بالانضمام إليها في المستقبل (وقد أقر المجلس هذه الآلية بالفعل في دورته الرابعة والستين المنعقدة في 1996/12/4) . ويلاحظ أن تحريك هذه الآلية

التحديات التي تطرحها التطورات الإقليمية والعالمية الجارية ، وما تتطوي عليه من أبعاد اقتصادية . علماً بأن وجود جمادات تجارية وتكاملية عربية جزئية أو شبه إقليمية (مثل السوق العربية المشتركة الحالية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي) ، يتطلب إيجاد آلية للتسيير والربط فيما بينها ، للمساعدة في تقريب مرحلة وزمن التكامل الاقتصادي الشامل بين الدول العربية جميعاً في نهاية المطاف ، أي الاستفادة من إيجابيات هذه التجارب والتقليل من سلبياتها .

3- ما هي الأساليب والآليات المقترحة لتشجيع وتوسيع السوق العربية المشتركة الحالية (منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى) ؟

(أ) إجراء عملية مسح وتقدير واقعي وصريح لموقف تنفيذ السوق العربية المشتركة في الدول الأطراف فيها ، وتحليل الصعوبات من حيث دوافعها ونتائجها وسبل علاجها ، مع المحافظة على هدف وروح الالتزام بقرار (السوق) .

(ب) إيجاد آلية دقيقة ملزمة ومنقحة عليها لتفعيل (السوق) ، تشمل على إجراءات لاستئناف تطبيق التزامات الدول السبعة الأطراف ، للتحرير الكامل للتبادل التجاري ، فيما بينها ، ويمكن أن تشمل تلك الآلية بوجه خاص ما يلي :

* تحديد تاريخ موحد لإعلان استئناف تحرير التجارة والإجراءات الأخرى المرتبطة بها ، أي الاستئناف الجاد والكامل لمسيرة السوق العربية المشتركة ، من قبل كافة الدول الأطراف .

* إعلان القرارات الرسمية القطرية التي تتخذها الحكومات في كل دولة عضو بهذا الشأن وموافقة الأمانة العامة بها ، وبالتعليمات التنفيذية المحلية التي تصدرها جهات الاختصاص فيها ، لكي تتمكن من البدء في عملية المتابعة المستمرة وتقدير التطبيق ونتائجـه.

بصورة مشتركة في إطار المجلس واتحاد المستثمرين العرب ، والتي لقيت تشجيعاً من المجلس بقرار صادر عن دورته الثالثة والستين ، وأعدت (دراسة الجدوى الأولية) لها ، وافق الاتحاد مبدئياً على إقامتها برأسمل قدره 250 مليون دولار . ولا شك أن الإسراع في إنشاء هذه الشركة ، من شأنه أن يعالج ثغرات عديدة قائمة في أوضاع التبادل التجاري العربي ، و يجعل (تنمية التجارة العربية) من خلال خدمات التسويق التي هي في أشد الحاجة إليها ، جهداً فعالاً موازيًا ومكملاً لتدابير تحرير التجارة ، في إطار (السوق) الحالية ، ولا سيما مع استئناف ودعم مسيرتها ، وللإvidence الحقيقة من نتائج تحرير التجارة في إطار (منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى) ، لاحقاً في إطار الاتحاد الجمركي في (السوق) ، ومستقبلاً في إطار (السوق المشتركة الموسعة) .

* يعمل في نفس الاتجاه ، الإسراع في إنجاز دراسات تأسيس (الشركة العربية المشتركة القابضة للتعبئة والتغليف) ، الجاري بحثها في نطاق المجلس ، والتي لقيت أيضاً تشجيعاً من المجلس في دورته الثالثة والستين ، وكذلك من اتحاد المستثمرين العرب ، وورشة العمل التي جرى تنظيمها مؤخراً بالقاهرة ، حول « دور التعبئة والتغليف في تنمية التجارة العربية البنية في إطار (منطقة التجارة العربية الحرة) » ، كما لقيت تشجيعاً وتاكيداً كذلك من المؤتمر الدولي الأول لمنظومات التعبئة والتغليف ، الذي عقد بالقاهرة عام 1995 .

مقترنات

حول مشروعات قرارت يمكن النظر فيها من قبل المؤتمر السابع لاتحاد البرلماني العربي

بشأن السوق العربية المشتركة

أولاً : التأكيد الكامل لإقامة مشروع السوق العربية المشتركة الموسعة ، التي تضم الدول العربية ، والتي يمكن أن تتطور مستقبلاً نحو

واجتذاب الدول الأخرى للانخراط فيها ، بتوسيع أساساً على النجاح في تفعيل (السوق) .

جـ) تطوير تدابير مساندة لتنمية التجارة - موازية لتحريرها - لتعظيم وتسريع نتائج التحرير الكامل للتجارة ومن بين هذه التدابير ما يلي :

- * إعداد دراسة ومقترنات حول إمكانية إنشاء (مجالس سلعية) ، مماثلة للاتحادات النوعية العربية المتخصصة ، تعمل في مجال السلع الزراعية والمواد الخام الرئيسية التي تنتجه الدول العربية ، تضم اتحادات قطرية لمنتجي ومصدري ومستوردي هذه السلع ، وتهدف إلى تنسيق وتطوير نشاطات وتقنيات إنتاجها وتبادلها وتسويقهما وتجهيزها وتغزيرها ، ومتتابعة وتحسين أسعارها عربياً ودولياً ، والدفاع عن مصالحها التجارية فيها .

- * إعداد دراسات جدوی ومقترنات وتنفيذ تدابير مختلفة ، تهدف إلى تنمية وتطوير الخدمات والأجهزة المساندة للتجارة ، مثل التسويق والنقل والشحن والتخزين والتمويل والتأمين وضمان انتظام الصادرات والتعبئة والتغليف .. الخ ، وما يلزم لدعم هذه الخدمات على مستوى التمويل من المؤسسات العربية المشتركة ، أو الاستثمار من خلال إقامة شركات عربية مشتركة ، أو الترويج عن طريق تنمية قنوات الاتصال التجاري بإقامة مراكز مشتركة للمعلومات التجارية والتسويق والاتصالات .. الخ ، وتهدف جميعاً إلى تنمية التجارة ، وزيادة التنافق السمعي ، وتوسيع طاقة السوق الاستيعابية للمنتجات العربية ، على مستوى السوق العربية الكبيرة الموحدة وكذلك تنمية الصادرات العربية إلى خارجها ، والاستفادة القصوى من تحرير وتوسيع التبادل التجاري بين الدول العربية لدفع التكامل الاقتصادي فيما بينها ، من خلال مدخل التجارة .

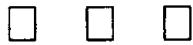
* المبادرة إلى تأسيس (الشركة العربية المشتركة القابضة للتسويق) والجاري بحثها

المشتركة الموسعة . واعتبار هذا التطوير والتفعيل طريقاً يودي إلى تكثيف وتوسيع الإنتاج العربي ، ومن ثم تنمية وزيادة تنفق الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي ، وامتصاص البطالة ، ودفع الاستثمارات الإنتاجية العربية داخل الوطن العربي .

ثالثاً : تشكيل شعبة في البرلمانات العربية المشتركة ، لإعطاء قوة دفع مؤثرة في الدول العربية للتحرك نحو مشروع (السوق) . وإنشاء (لجنة فرعية دائمة) للاتحاد البرلماني العربي تختص بالسوق العربية المشتركة ، برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصري ، تتولى جمع المعلومات وإعداد المقترنات ووضع الدراسات المتعلقة بموضوع (السوق العربية المشتركة) ، وتزويذ الشعب البرلمانية العربية والاتحاد البرلماني بها ، توطنها للبلورة مبادرة برلمانية عربية في هذا الشأن ، والدعوة إلى إقامة (لجنة مشتركة للسوق العربية المشتركة) ، بين (اللجنة الفرعية الدائمة) المقترنة والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لدعم العمل البرلماني والاقتصادي المشترك على الصعيد العربي ، وصولاً إلى هدف التكامل الاقتصادي العربي الشامل ، والذي لا يتحقق إلا من خلال الإسراع في تفعيل السوق العربية المشتركة القائمة حالياً، وتوسيع نطاق عضويتها ، وتطويرها تدريجياً نحو غاية إقامة إقامة الاتحاد الاقتصادي العربي .

إنشاء اتحاد اقتصادي عربي كامل . واعتبار هذا المشروع هدفاً عربياً ذا أولوية قصوى وأهمية كبرى ، كأداة لاغتنى عنها ولا بديل لها ، لمواجهة المتغيرات والتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، وبناء التكامل الاقتصادي العربي العملاق ، الذي يتعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية ، في عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى ، ويكون قادرًا على حمله وتعظيمصالح العربية القطرية والمشتركة والخارجية .

ثانياً : مساندة السوق العربية المشتركة المصغرة والتي تضم سبعة دول عربية ، والقائمة حالياً بمقتضى (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية) وفي إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي يضم إحدى عشر دولة عربية ، ودعوة الحكومات العربية ، وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية إلى دعم هذا الاتفاقية ، وانضمام باقي الدول العربية إليها ، باعتبارها إطار من إكمال الاقتصادي العربي الشامل ، والعمل على تحديثها إذا كان ذلك ضرورياً ، وتفعيل (السوق) المصغرة الحالية وتوسيع نطاق المشاركة فيها ، تحقيقاً للتحرير الفوري والكامل للتبادل بين الدول العربية ، وتطويرها نحو إقامة (الاتحاد الجمركي) تتفذاً لقرارات المجلس السابقة في هذا الشأن ، وصولاً إلى المرحلة السوق العربية المشتركة الكاملة ، بحيث تكون (السوق) الحالية نهاية للسوق



السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق

إعداد :

مركز التدريب البرلماني العربي بالقاهرة

في أوروبا وشمال أمريكا وجنوب شرق آسيا والتي تسيطر - وفقاً للبيانات الواردة من البنك الدولي - على أكثر من 80% من التجارة العالمية بقدر ما تزايد القيود التي تفرضها عملية التدوير مجبرة معظم الدول العالم على الانصهار في إطار نظام عالمي واحد مترابط ، بقدر ما تزداد التكتلات الاقتصادية وضراوتها ... وفي إطار هذين المسارين - المزيد من التدوير والمزيد من الإقليمية - سيكون على العالم العربي أن يتلمس طريقه على مشارف القرن الحادي والعشرين ، ويعمل على إيجاد كيان عربي قوي تعمل الدول العربية في إطاره ، ويستفيد الجميع من عناصر قوته ، وتتضافر الجهود لمواجهة نقاط ضعفه مع الاستفادة من سلبيات تجارب العمل العربي المشترك الماضية.

ويقتضي تناول موضوع التكامل الاقتصادي العربي البدء بعرض سريع لمحاولات التعاون الاقتصادي العربي وأسباب تعثر هذا التعاون ، والمتغيرات الدولية والإقليمية التي تدعى إلى ضرورة إحياء التعاون الاقتصادي العربي من خلال عدد من النقاط الأساسية تتمثل في :

أولاً : عرض التجارب العربية للتعاون الاقتصادي وبصفة خاصة تجربة السوق العربية المشتركة .

ثانياً : أسباب تعثر التعاون الاقتصادي العربي .

مقدمة :

إن التحليل الدقيق للواقع العربي في المرحلة الراهنة يبين أن ثمة تساولات وثيقة الصلة بهذا الواقع لم تعد تحتمل التأجيل بل أنها تزداد إلحاحاً كلما حدثت متغيرات عربية ودولية ، تجعل من إعادة طرح هذه ، التساولات ضرورة عربية ملحة . ولعل أحد التساولات العربية المزمنة يتمثل في «متى يتحقق التعاون الاقتصادي العربي على النحو الذي يرتفع معه هذا التعاون حجماً وعمقاً وشمولاً إلى الحاجة العربية الملحة إليه ، وإلى مستوى الآمال المعقودة عليه وإلى مستوى الضرورة التي تفرضها علينا الآن متغيرات هذا العالم الجديد الذي نظر على مشارف قرنه الحادي والعشرين بنذر الخطيرة وتحدياته الصعبة » .

فقد حفلت الأعوام القليلة الماضية بالعديد من المتغيرات والتطورات العالمية المتلاحقة سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي ، مما أثار جدلاً عالماً واسع النطاق حول صورة العالم مع بدايات القرن القادم ، وميلاد نظام عالمي جديد ما زالت ملامحه تتشكل عاماً بعد عام ، محملة بكثير من الصراعات والمتاهلات التي يجب وضعها في الاعتبار . فعلى الصعيد العالمي مثلاً، نجد أن الاقتصاد العالمي بقدر ما يسير نحو المزيد من التدوير والتحرر من القيود القومية والإقليمية ، فإنه يشهد في نفس الوقت اتجاهات عالمياً آخر يسير بنفس القوة نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة ، خاصة

بإنشاء السوق العربية المشتركة الذي يربط في ديناجته بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المستمرة .

وقد تمثلت أهم الأسس الاقتصادية التي أقرت كأهداف للسوق العربية في :

- 1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- 2- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- 3- حرية تبادل البضائع .
- 4- حرية تجارة الترانزيت .

وفي 27/2/1981 ، تم إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين دول الجامعة العربية والتي كانت تمثل خطوة أكثر تقدماً من اتفاقية 1953 وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة ؛ حيث قررت صراحة وبوضوح الأهمية الحيوية للتكميل الاقتصادي العربي « كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متحرر متتطور ومتراoط ومتوازن » .

ونصت الاتفاقية على أنها تستهدف « الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها ، وذلك بمختلف السبل ، وعلى الأخضر تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها » وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية تضع التبادل في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الإنمائي وتترجم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقتنا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي واللitan أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة (نوفمبر 1980) .

ولكن رغم الجهود والعناية التي بذلت في صياغة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري إلا أنه على الصعيد العملي قد تعثر تنفيذها كما ظلت التجارة البينية العربية محدودة .

ولم تحل الجهود السابقة دون استمرار الدول، الأعضاء في السوق المشتركة والتي ظلت

ثالثاً : تصاعد القوة من جديد لفكرة التكامل الاقتصادي العربي من خلال :

- 1- المتغيرات الدولية والإقليمية التي تدعى إلى الإسراع في تنفيذ السوق العربية المشتركة .
- 2- باعتباره مطلباً شعبياً وجماهيرياً .

3- باعتباره ضرورة لتحقيق الأمن الاقتصادي العربي .

4- وجود كيانات جزئية تمهد للفكرة عملياً.

رابعاً : آليات تحقيق السوق العربية المشتركة :

أولاً : عرض للتجارب العربية للتعاون الاقتصادي :

بدأت محاولات التكامل الاقتصادي العربي تظاهر بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد ظهور تكتل السوق الأوروبي عام 1974 ، إذا بدأت الدول العربية أولى صور التعاون الاقتصادي فيما بينها في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية كأول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية استجابة لوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت عام 1953 . وقد أصبحت الاتفاقية نافذة بالفعل في 12/12/1953 بعد تصديق ثلاث دول عليها (هي مصر والأردن ولبنان) كما صدقت عليها خلال عام 1954 السعودية وسوريا والعراق ثم الكويت عام 1962 . وقد نصت الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية ، وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة 25% بشرط أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة . وفتحت الاتفاقية باب التعديل السنوي ، الأمر الذي جعل التعديلات تتلاحق عليها .

وفي 13/8/1964 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية ، استناداً إلى الصلاحيات التي أعطتها له اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، قراراً

الاقتصادي العربي يمثل ضرورة تاريخية ومستقبلية للعرب .

وفي تحليل أسباب القصور في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، يمكن التمييز بين أسباب يرجع إليها تعثر تجربة السوق العربية المشتركة في تحقيق أهدافها بصفة خاصة ، وبين الأسباب التي يرجع إليها تعثر التعاون الاقتصادي العربي لتحقيق التكامل العربي بصفة عامة .

وعلى الصعيد الأول فإن أوجه القصور في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يمكن رده إلى عدد من الأسباب لعل أهمها :

- اقتصر القرار على وضع قواعد تحرير التجارة بين أعضائه من الرسوم الجمركية والرسوم الإدارية دون التعرض « للتنمية المتباينة المستمرة » التي تضمنتها بياجنة القرار .

- إن القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية في 1970 و 1973 والتي استهدفت تنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية، لم تلتزم بها البلدان الأعضاء وبقيت مجرد قرارات على الورق لم توضع موضع التنفيذ .

- تمثل المادة (14) من قرار السوق أهم نتائجه: حيث أعطت للبلدان الأعضاء حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم أو من تخفيضها عليها أو من تحريرها من القيود وقد طلبت جميع البلدان الأعضاء تطبيق هذا الاستثناء على قوائم تشمل العديد من السلع بحيث أسيء استخدامه .

- لم يتضمن القرار ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة من توحيد التعريفة الجمركية التي يتعين تطبيقها في مواجهة العالم الخارجي .

- هيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية في بعض دول السوق أوجدت سبلاً لتطبيق سياسات تقديرية ، ولإخضاع التبادل التجاري

خارجها أو خارج مجلس الوحدة الاقتصادية في عقد الاتفاقيات الثانية التي بلغ عددها - وفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1984 - 122 اتفاقية ، بعضها ينص على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية ، وبعضها يقصر هذا الإعفاء على سلع معينة ويخص الرسوم الأخرى ، والبعض الآخر ينص على بعض التسهيلات ولا يتطرق للإعفاء من الرسوم . ورغم هذا الكم الكبير ، فإن الأثر على تفاق الصادرات بين الدول العربية ظل محدوداً للغاية .

وفي سياق هذا التطور التاريخي ، شهدت الساحة العربية ظهور عدد من التكتلات الإقليمية العربية التي تحقق الأهداف التي دعت إليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثل مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي . وحققت تلك التجارب نجاحاً - وإن يكن محدوداً - إلا أنه فاق ما حققه تجربة السوق العربية المشتركة دون شك ؛ خاصة وأنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي حتى الآن . وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن حجم التجارة بين أعضائه قد سجل بعض التقدم (سجلت نسبة التجارة البينية بين أعضائه 6%) إلا أنه قياساً لوحدة الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تجمع دولة ، يمكن القول بأن التقدم الذي تم إحرازه يعد تقدماً بالمقارنة بينه وبين أي تكتل أوروبي قائم .

أما بالنسبة للوضع في الاتحاد المغاربي ، فيلاحظ عدم إحراز تقدم يذكر (حيث لم تتعذر نسبة التجارة البينية بين أعضائه 4%). وأخيراً وليس ثمة جدال على فشل العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون العربي نتيجة انتهاء المجلس ذاته .

ثانياً : تعثر جهود التعاون الاقتصادي العربي :

نخلص من العرض السابق إن الجهد الذي بذلت في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية لم تتحقق ، من الناحية الفعلية ، سوى نتائج بالغة التواضع ، رغم أن التكامل

وقد ارتبط ذلك بتواضع نتائج التجارب في مجال العمل العربي المشترك ، إضافة إلى عدم وجود الفرص الاستثمارية المتاحة أمام رؤوس الأموال العربية أو توافر الكفاءات العربية الازمة لإقامة المشروعات المشتركة .

2 - الأسباب الاقتصادية :

- حيث ولدت الحقبة النفطية التنافس بين المشروعات القطرية بدلاً من تكاملها أو التنسيق الفعال بينها ، كما أدت إلى ظهور تحديات اقتصادية جديدة تمثلت في ازدياد التفاوت التنموي والداخلي بين الأقطار العربية وازدياد الاختلال الهيكلي قطرياً وقومياً .

- غياب التنسيق وغياب الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية في البلدان العربية ، مما أدى إلى الأضرار بالعمل الاقتصادي العربي المشترك . ولعل خير شاهد على ذلك مجتمعات البروكيماويات التي أقامتها كل الدول الخليجية في حين أنه يكفي إنتاج أحدها بمفرده لتفطير احتياجات منطقة الشرق الأوسط بأكملها . وهو الأمر الذي له دون شك مردود سلبي يتمثل في التناقض بين هذه الدول الخليجية على التصدير إلى الدول الأوروبية .

- عدم توفر هيئة لتسوية المنازعات على المستوى القومي العربي ، أسوة بما هو متوفّر في تجمعات اقتصادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي حيث توجد هيئة برلمانية لتسوية المنازعات على مستوى الاتحاد .

- إزدواجية القرارات الصادرة عن آليات التعاون الاقتصادي العربي ، وإزدواجية أطر عمل هذه الآليات . مثالاً وجود إزدواجية في القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ مما يضعف من سلطة كل من المجلسين على تنفيذ قراراته ، ويعدّ مهمّة التنسيق بين المنظمات العربية المختلفة .

- عدم وجود برامج تنمية حقيقة في بعض الدول غير المنتجة للبتروول مع وجود عجز في

لاعتبارات سياسية .

ولقد كانت محصلة هذه التجربة أن العمل المشترك لم يتحقق في إطار السوق العربية المشتركة التي لم تحقق دورها أبداً من أهدافها في حرية انتقال السلع والمنتجات والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فيها ، كما بقيت القيود والإجراءات على تجارة الترانزيت ، وبقيت التجارة البينية بين الدول العربية ضعيفة للغاية .

أسباب تعثر التعاون الاقتصادي العربي في تحقيق التكامل العربي :

إن تحليل أسباب القصور في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يثير جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية والتي تؤثر على عملية التكامل . وبصفة عامة ، يمكن رد تعثر التعاون الاقتصادي العربي إلى أسباب : تاريخية ، واقتصادية ، وسياسية .

1 - الأسباب التاريخية :

وتنصرف إلى الآثار التي خلفتها المواريث الاستعمارية ، حيث لعب الاستعمار حون شك دوراً فاعلاً و مباشرأ في أضعاف مقومات العمل العربي المشترك ، الأمر الذي أسفّر عن وجود مجموعة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم ومن حيث الإمكانيات ، سواء الإمكانيات البشرية أو الطبيعية . ومن ثم فإنه عندما اتجهت الدول العربية بعد الاستقلال إلى العمل المشترك ، برزت أمامها العقبات الناجمة عن التفاوت في الحجم والإمكانيات والتي كان من أهمها :-

- الخوف من الاستيعاب : أي خوف بعض الأقطار العربية من أن يؤدي إلى التعاون بينها في بعض المجالات إلى ذوبان بعضها في إطار البعض الآخر وبالتالي ذوبان الذاتية التي أصبحت تستشعرها بعد الاستقلال .

- كانت الرغبة في الحفاظ على الموارد المتاحة وراء تردد رؤوس الأموال العربية في بعض الأحيان في القيام بمشروعات مشتركة .

3 - الأسباب السياسية :

- أدى الاختلاف في الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيما بين الدول العربية ، إلى تباين في الأولويات الاجتماعية والفكرية لهذه البلدان وفي الاختلاف حول هدف الوحدة الاقتصادية وسبل تحقيقها .
- انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية .
- العوامل الخارجية كسياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة ونشاط الشركات متعددة الجنسية بعد ظهور التدفقات النقدية وتراكمات رؤوس الأموال الكبيرة بعد حرب 1973 . فقد عملت الدول الصناعية على احتواء تلك الظاهرة الجديدة ونجحت ، في غياب وضعف الإرادة السياسية العربية ، في تحويلها إلى أداة لصالحها .
- عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك ، فعديد من مؤسسات العمل الاقتصادي لا تملك حق إصدار القرارات وإنما تصدر مجرد توصيات ، وحتى تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذه .
- عدم ارتباط تجارب العمل الاقتصادي العربي السابقة بالقاعدة العربية من الجماهير العربية ، بحيث يتحقق الارتباط العضوي بين الهدف والمصلحة في مشروعات عربية مشتركة توظف قطاعات واسعة من القوة العاملة العربية وترتفع فوق آية خلافات سياسية .
- غياب الإرادة السياسية اللازمة وهو العامل الأساسي الذي أدى إلى تواضع ومحفوبيه النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك اللازم للتكامل .
- فالإرادة السياسية مطلب جوهري لا يمكن للعمل الاقتصادي العربي المشترك أن يتقدم بدونه ؛ لأن العمل العربي المشترك هو في جوهره عمل يتم بين حكومات دول ذات سيادة .
- تقتضي الموضوعية الإشارة إلى قضية

ميزان المدفوعات والموازنة العامة لهذه الدول ، إلى جانب معاناتها من البطالة وارتفاع معدلات التضخم بها ، مما أدى إلى اتجاه الدول المنتجة للبتروول ، بعد طفرة فوائض الأموال في السبعينيات ، إلى تفضيل إيداع هذه الفوائض في البنوك الأجنبية ، كاتجاه استثماري يكفل لها الأمان والاستقرار .

- محظوظة التجهيزات والبنية الأساسية في معظم الدول العربية ، بسبب تركيز اتفاقيات التعاون الاقتصادي على تحرير التجارة بهدف قيام منطقة تجارة حرة . وعدم اهتمامها بنفس القدر بتعزيز البنية الأساسية .

- عدم وجود ضمانات كافية وحوافز تشجع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية مع قصور التسريعات التي تنظم هذه العملية وعدم استقرارها .

- الاقتراض غير الواعي في بعض الأحيان لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة ، دون النظر إلى واقع الدول العربية ومدى ملاءمة هذه النماذج لظروفها الخاصة .

- طموح الأهداف والقفز إلى أشكال دستورية ، ومؤسسية دون النظر إلى واقع البلاد العربية ودون تمهيد اقتصادي فعال ، الأمر الذي أوجد انفصalamات بين الواقع وهذه المؤسسات .

- غياب التصور الشامل الذي يحدد الأهداف والوسائل الزمنية للتنفيذ بشكل واضح ، الأمر الذي أدى إلى عجز الفنلن عن تقديم توصيات محددة ، كما انعكس في عدم وضوح الأهداف المحلية .

- التناقضات والتباينات بين الفلسفات الاقتصادية التي تأخذ بها الدول العربية . فهناك دول كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي أو نظام التخطيط ، ودول أخرى تأخذ باقتصاد السوق الحر . وقد ترتب على هذا التباين في النظم الاقتصادية معوقات إضافية في طريق نمو العمل الاقتصادي العربي المشترك .

المشتركة والاتفاقيات الثنائية وإعلان قيام منطقة التجارة العربية الحرة .

1- المتغيرات الدولية والإقليمية :

المتغيرات الدولية :

أ) عولمة الاقتصاد :

اجتاحت التكنولوجيا - بتوجهها العالمي وتجاهلها للحدود والفروق - الـ "الـ عـواـجـزـ" الأيديولوجية وفرضت واقعاً أقرب إلى القرية العالمية . فمع انخفاض تكاليف النقل من ناحية وتقديم شبكة المعلومات من ناحية أخرى ، اقتربت المسافات واختصر الزمن ، واستطاعت الثورة التكنولوجية أن تخفض التكاليف وأن تزيد الإنتاج ، كما حققت الانتقال إلى مواد جديدة مخلقة بدلاً من المواد الأولية النادرة التي كانت السند الأساسي للدول النامية في قسمة العمل التي سادت منذ بدء الثورة الصناعية بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة التكنولوجية في توسعها وتقدمها تحتاج ، إلى أسواق أكبر بالإضافة المزيد من المنتجين والمستهلكين .

وفي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، أدى تلاقي ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية ، والحاجة إلى غزو الأسواق من ناحية أخرى ، إلى ثورة مالية لا تقل خطورة وأهمية عن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى ، وتحولت استخدامات النقود إلى أصل قائم بذاته يجري التعامل فيه على نطاق عالمي . وقد عانت الدول العربية من اتجاه حركة رؤوس الأموال نحو المضاربة ، وما يصبحها من انهيارات ، حيث نزحت الأموال العربية إلى خارج الوطن العربي ، وأصبح أحد الهواغس الأساسية للعمل العربي المشتركة ، محاولة استعادة الأموال العربية وتوجيهها إلى توظيفات انتاجية تعزز التكامل العربي . ولم يقتصر الاتجاه نحو المعلومة على هذه التوجهات الاقتصادية والטכנولوجية ، بل انعكس أيضاً على الإطار المؤسسي العالمي خاصة في مجالات النشاط الاقتصادي ، حيث أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على اكتاف ثلاث مؤسسات

تبعد على قدر من الحساسية لكنها موجودة في بعض الدول العربية وتمثل في المعاملة التمييزية التي يلقاها العاملون والكافئات غير العربية .

ومن العرض السابق نجد أن العمل العربي المشترك برغم اتساع قاعدته وتنوع ميادينه وكثرة مؤسساته - لم يحقق حتى الآن النجاح المرجو منه - بسبب افتقاره للنظرية الشمولية التكاملية والبعد القومي ، بالإضافة لافتقاره للفاعلية التي تمكن من الإنجاز الجدي للتنمية القومية المشتركة .

ثالثاً : تصاعد الدعوة من جديد لفكرة التكامل الاقتصادي العربي :

شهدت الفترة الأخيرة طرحاً متزايداً لموضوع السوق العربية المشتركة ولأهمية إحيائها لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية ، والأمة العربية مجتمعة في عالم التكتلات الكبيرة . وقد جاء هذا الطرح نتيجة التطورات التي بدأت خلال الثمانينات وتصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، وباتت مؤشراً لمرحلة جديدة في حياة الأمة العربية ، بفعل عمومية التغيرات العالمية ، وخصوصية الأوضاع العربية .

فلا شك أن المتغيرات العالمية والإقليمية ، خاصة الاقتصادية منها ، وقد أثرت ، وسوف تحمل تأثيرات أعظم ، على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي .

وعلى أساس إعادة تصنيف هذه المتغيرات الجديدة . يجب بحث حواجز وأهداف وأليات - ومشاكل الارتكاء بالعلاقات الاقتصادية العربية - العربية ، وتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك من منظور دعوة وبناء التكامل الاقتصادي العربي .

وفي هذا الإطار نستعرض أولاً المتغيرات الدولية والإقليمية ثم أهمية التكامل العربي باعتباره مطلبًا شعبياً وجماهيرياً وأخيراً وجود آليات جزئية تمهد لفكرة عملية مثل اللجان

ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول متقدمة أو تكتلات كالاتحاد الأوروبي مثلاً . وإذا كانت الاتفاقية تسعى إلى إزالة الضرائب التي مكنت الدول الصناعية من اتباع مناهج حماية لها انعكاسات سلبية على عدد من الدول العربية ، لا سيما في مجال البتروكيميويات ، فإنها تعمل في الوقت نفسه على تأكيد مبدأ الفاصل إلى الأسواق ، وما يتبعه من تحجيم قدرة الدول النامية ، منفردة أو مجتمعة ، على اتخاذ الجدر الجمركي كأدلة لحماية صناعاتها الناشئة .

وتشير الدراسات إلى أن آثار الصيغة التي جاءت بها الاتفاقيات تتفاوت شكلاً من دولة إلى أخرى ، غير أنها سوف تشمل جميع الدول العربية مثلسائر دول العالم الأخرى . وعلى الدول العربية مراجعة موقعها مراجعة دقيقة في ضوء النصوص المتعلقة بالتكامل الإقليمي حتى تستطيع مواجهة بعض سلبيات هذه الاتفاقيات عن طريق :

- الاستفادة القصوى من الاستثناءات والمرونة التي منحت للدول النامية في مجالات معينة .

- تطوير قطاعاتها الإنتاجية التصديرية التي تميز فيها لتعزيز منافستها داخلياً وخارجياً تحت ظروف حرية التجارة .

- إقامة تجمع اقتصادي إقليمي عربي (نقره الجات طبقاً للمادة / 24) كاستثناء من معاملة الدولة الأكثر رعاية ، تتمتع منتجاتها فيه بالإعفاء الكامل من الرسوم والقيود .

ج) تنازل التكتلات الإقليمية :

تنافس التكتلات الاقتصادية العملاقة لتشتت إقامها وتحصل على نصيب أكبر من أسواق الاقتصاد العالمية . فهناك مثلاً الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس عشرة والذي سار بخطوات كبيرة في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية والذي يشكل علاقاً اقتصادياً ضخماً .

وهناك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية

عالمية رئيسية ، هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

وكان من شأن دور هذه المؤسسات العالمية في ضبط ومراقبة السياسات المالية والنقدية والتجارية ، أن يتحقق ، إلى مدى بعيد ، نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد ومعايير المستخدمة في مختلف دول العالم ، فضلاً عما يوفره من إزالة للقيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف الدول ، وبذلك أصبحت هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد .

ويتضح مما سبق أنه في ظل عولمة الاقتصاد ، لا مكان لاقتصاد غير تنافسي ؛ ومن ثم فإنه يتغير على الدول العربية ، الأخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنقد ، وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة ولا يتطلب الأمر مجرد الأخذ بالشخصية ، بل يتطلب حزمة من السياسات المناسبة ، في ظل وجود نظام واضح سليم ، ومكافحة كاملة ، وتوفير المعلومات والبيانات السليمة والرقابة على الأسواق وسلامة المواصفات ومنع الاحتكار ، مع توفير قدر من العدالة الاجتماعية وإعمال مبادئ الحرية والمساواة ، والعمل على محاربة الفساد .

ب) الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (جات) :

انضم عدد كبير من الدول العربية كأعضاء كاملة العضوية في الجات ، وتسعى معظم الدول العربية الباقي إلى اكتساب العضوية بعد أن وجدت أن البقاء خارج المنظمة الجديدة يعرضها إلى مشاكل تفوق تلك التي تترتب على هذا الانضمام . وقد توالت الكتابات والمؤتمرات - التي ساهمت فيها أجهزة العمل العربي المشترك على اختلافها - لدراسة انعكاسات هذه الاتفاقيات على الدول العربية . ويلاحظ أن ما تعنيه هذه الاتفاقيات الجديدة من تفضيلات ، للدول النامية عامة وال العربية خاصة ، لا يزيد كثيراً عما كانت تحصل عليه كثير من هذه الدول باتفاقيات

وتجارب عديد لتحقيق التقارب العربي في عديد من الجهات إلا أنه مما لا شك أن هذه المحاولات قد تأثرت بتجدد الصراع العربي - الإسرائيلي الذي احتل الأولوية في الاهتمامات العربية ، والذي ألقى بظلاله على الساحة السياسية العربية في جميع المجالات - ومنذ نهاية السبعينيات . بدء جهود العملية السلمية - وخاصة في بداية التسعينيات - حدثت بعض المؤشرات الإيجابية على صعيد المسيرة السلمية في المنطقة ، بدءاً بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ومروراً باتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، فضلاً عما أرساه مؤتمر مدريد للسلام في 1991 من فتح نافذة للمفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان . وقد ترتب على هذه الاتفاقيات ظاهر محدود للتعاون الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل ، كما طرحت عدة مبادرات للتعاون الاقتصادي الإقليمي ، سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أو البحر المتوسط وشمال إفريقيا ، فضلاً عن عدة ترتيبات أخرى في مجالات السياحة أو تجمعات رجال الأعمال . ومع تعثر مسيرة سيرة السلام وتشدد الجانب الإسرائيلي وتراجعه عن تنفيذ الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية السابقة مع الفلسطينيين .

ومع تأكيد العرب على ضرورة الربط بين دفع عملية التعاون الشرقي أوسطي باتمام مسيرة السلام العربية - الإسرائيلي ، فقد أعيد طرح صيغة إحياء التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل المنطقة العربية .

ب) تقلص آثار حرب الخليج :

أظهر غزو النظام العراقي لدولة الكويت في 1990 الانعكاسات السلبية للتغيرات العالمية على التنمية العربية والتكامل العربي وتقام المؤشرات السلبية للأداء الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي الخارجي ، وانخفاض دعم الدول الرأسمالية والمنظمات الدولية للتنمية

وكندا والمكسيك ، ومنظمة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالآسيان ASEAN ، والتعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك المعروف بالأبيك APEC .

إن التحولات الاقتصادية العالمية متمثلة في هذه التكتلات العاملة ، انعكست ولا شك على العالم العربي ، حيث تسعى هذه التكتلات للتوسيع بضم مناطق أخرى إليها أو ربطها بصورة أو بأخرى بما يجعل هذه المناطق أسوقاً لمنتجاتها وفرصاً لتوسيع إنتاجها . وتنتازع المنطقة العربية ، في ظل هذا التناقض الاقتصادي الرهيب ، مشروعات اقتصادية تعاونية عديدة ، أصحاب المبادرات فيها من غير العرب ، وبالتالي تكون مصلحة هذه الأطراف غير العربية لها الأولوية حتى لو تناقضت مع مصالح العرب . فتسعي الولايات المتحدة ، من خلال السوق الشرقي أوسطية ، إلى فتح أسواق المنتجاتها واستمرار ضخ البترول إليها ودعم مكانة إسرائيل في المنطقة . وفي الجانب الآخر ، دعت أوروبا إلى شراكة أوروبية متوسطية لضمان فتح أسواق اقتصادية لها في هذه المنطقة الحيوية . الواقع أن أي من هذه المشروعات لا يمكن أن يكون بديلاً عن مشروع السوق العربية الذي تجمع أعضاؤه روابط التاريخ واللغة والمصالح المشتركة . ومع ذلك يجب الاستفادة من أي محلولة للتعاون مع طرف آخر غير عربية . فلعلم قد أصبح قرية عالمية وهناك قواعد اقتصادية علمية ، تعمل منظمة التجارة العالمية (الجت) على تطبيقها ، ومن ثم لا بد من التعاون الاقتصادي مع الأطراف المختلفة ، فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية هي حلقة من حلقات الاندماج الاقتصادي العالمي ؛ وبالأussie للدول النامية ، خلصة الصغيرة والمتوسطة منها ، فإن التعاون الإقليمي فيما بينها هو المدخل الذي يوصلها للانفصال على التجارة العالمية والافتتاح على كتلة اقتصادية أخرى أكبر حجماً لو لكثر تقدماً .

المتغيرات الإقليمية :

أ) عملية السلام :

إذا كان هذا القرن قد شهد محاولات

بدأت تؤتي نتائجها التي تبشر بعد أكثر إشراقاً في خلال السنوات القليلة المقبلة ، فقد شهدت بعض الدول الرائدة في هذا المجال ، وهي مصر وتونس والمغرب والأردن ، بداية جندي شمار جهودها الآن في شكل ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي ، والتخلص إلى حد كبير ، من الخلل في موازينها الداخلية والخارجية ، ثم لحقت بهذه الجهود كل من سوريا والجزائر واليمن في منتصف التسعينات . وقد عملت جميع هذه الدول على جعل بيئة نشاطها الاقتصادي أكثر تنافسية وأكثر ترحيباً بالاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء ، من خلال برامج التخصيصية التي تفذها ، ومن خلال تشريع أسواق المال والقيام بالاصلاحات التشريعية والضرورية التي تمنح العديد من المزايا للمستثمرين وتؤمن استثماراتهم وعوائدهما ، وقد حققت هذه الدول معدلات نمو في عام 1995 تتراوح بين 4.5% و9% ومن المتوقع ، مع استمرار خطط الإصلاح في هذه الدول ، أن تصبح معدلات النمو فيها أكثر ارتفاعاً .

أما بالنسبة لدول الخليج النفطية ، فمن المتوقع أن تلعب دوراً أكبر في ساحة أسواق النفط العالمية في خلال الأعوام القليلة المقبلة ، بحكم طبيعة تطور الأمور على هذه الساحة ، سواء من حيث الاحتياطي أو الإنتاج أو الأسعار إذ من المتوقع زيادة احتياطيات النفط في كل من السعودية والإمارات والكويت عن 45% من جملة الاحتياطي العالمي ، وطبقاً لتقديرات الخبراء ، سوف ترتفع حصة الأوليك من نحو 36% من جملة الإنتاج العالمي في عام 1996 ، إلى ما يقارب 45% من هذا الإنتاج عن عام 2000 ، وتنتفق جميع المصادر على الاتجاه إلى زيادة أسعار النفط في الأعوام القليلة القادمة . ومن ثم فإن عائدات النفط ستزيد بفعل تزداد الصادرات والأسعار ، وهو مؤشر إيجابي مهم لمصلحة الاقتصاديات العربية، حيث يتزامن الارتفاع المتوقع في عائدات صادرات النفط مع الجهود التي بذلتها الدول الخليجية لإصلاح

العربية وربطها بشروط سياسية ، واصحاح التعاون الاقتصادي العربي الرسمي .

كما دفعت تداعيات ومقدمات حرب الخليج الثانية إلى بروز أولوية الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي وغايات الوجود الأجنبي . وبالرغم من الصدمة الهائل الذي أحدثه حرب الخليج فيجسد العربي ، فإنه من حسن الحظ آثارها قد تلخصت إلى أقصى حد خلال الفترة الأخيرة ، ولم يعد الانقسام الذي خلقه هذه الحرب قائماً إلا على مستويات محدودة يمكن تفهمها وتحمل تأثيراتها ، وقد انعكس مناخ الاستقرار في الساحة العربية إلى الحديث مجدداً عن إعادة بناء العلاقات العربية - العربية على أساس جديدة ، خاصة أن حجم التحديات المفروضة على الدول العربية من خارجها قد تضخم بصورة لا يمكن مقارنتها بعوامل الخلافات الداخلية بين الدول العربية ، وقد أدى ذلك إلى بروز اتجاه قوى لاتخاذ مواقف واقعية مشتركة تجاه عدد من القضايا المثارة في الساحة العربية ، كما حثت خلال «قمة القاهرة العربية» التي عقدت في 1996/6 ، خاصة وأن التفكير السياسي العربي قد أصبح مهياً ، خلال الفترة الماضية ، للفصل بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي ، كما ظهرت افتئارات متزايدة بأهمية بعد الاقتصادي في الحفاظ على تمسك واستقرار الدول العربية بالإضافة إلى وجود رؤى مقاربة نسبياً لطبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات وبشكل عام ، فهناك شعور متزايد بحاجة الدول العربية بعضها إلى بعض ، مما أدى إلى طرح أفكار ومبادرات لم تكن قائمة من قبل ، وهكذا ، أصبحت القاعدة السياسية والفكري للتعاون الاقتصادي العربي أكثر ملائمة من أي وقت مضى .

ج - سياسات التثبيت والتكييف :

إن برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص التي انتهتها معظم الدول العربية ،

على أهمية السعي لإيجاد كيان عربي قوى تعمل الدول العربية في إطاره ، ويستفيد الجميع من عناصر قوته ، وتنصاف الجهد لمواجهة نقاط ضعفه ، ويتمثل هذا الكيان في السوق العربية المشتركة كنموذج للتكامل العربي فعلى سبيل المثال نجد أنه :

- في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمتها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق ، في يناير 1997 ، طالب رجال الأعمال والسفراء العرب وخبراء الاقتصاد بالإسراع في خطوات قيام السوق العربية المشتركة ، خاصة أن الدول العربية التي انضمت إلى الجات ، مرغمة على تخفيض الجمارك وتحرير التجارة ، مما يسهل من إجراءات قيام السوق المشتركة ، ونادي المشاكون بخلق الوعي المؤسسي المبني على قيام مؤسسات علمية ، وخلق الوعي الجماهيري والسياسي والتشريعي بأهمية التعاون العربي .

- ودعت ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي التي عقدت في القاهرة في مارس 1997 إلى إنشاء مجلس عربي للحبوب والإسراع بإقامة السوق العربية المشتركة ودعم مجالات التعاون والتكميل الاقتصادي العربي والاهتمام بتوفير الأمن المائي كضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي ، وأشارت الندوة إلى أهمية دور التعاونيات في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي ، حيث أن المواطن العربي أصبح يعتمد في الحصول على احتياجاته من الخارج بنسبة 65 % .

- وأصدر مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عقد في القاهرة في 22-24 فبراير 1997 عدداً من التوصيات المهمة التي طالبت الحكومات العربية بالاهتمام بتربية الموارد البشرية ، وضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية ، ومنح التسهيلات اللازمة لقيامه بدور في الأنشطة الاقتصادية . كما أكدت توصيات المؤتمر على أهمية تفعيل اتفاقيات

أوضاعها الاقتصادية الداخلية ، ويتوقع أن تعود هذه الدول إلى بدء إدخال فوائض مالية كبيرة يمكن أن تساهم في مسيرة التعاون الاقتصادي في الدول العربية النفطية وغير النفطية التي عملت على فتح المجال للأعتماد على قوى السوق وحققت تقاربًا كبيراً في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول العربية ، ستفعل إلى المزيد من التفاعل الإيجابي بين رجال الأعمال العرب . وتعمل على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ، بما تحمله معها من خبرات إدارية وتنظيمية وتكنولوجيات متقدمة وجذب فوائض الأموال العربية للاستثمار في الداخل .

2- تصاعد الدعوة من جديد لفكرة التكامل الاقتصادي العربي باعتباره مطلبًا شعبياً وجماهيرياً :

إن مطلب التكامل الاقتصادي العربي كان على الدوام يمثل مطلبًا شعبياً ورسمياً له جذوره الممتدة ولم يكن قط ولid السنوات القليلة الماضية إلا أن العمل العربي المشترك كان دائمًا - كما سبقت الإشارة - قراراً نظرياً لم ينفذ فعلياً أو عملياً بل بقي حلمًا عزيزاً نتطلع إلى تحقيقه على أرض الواقع .

وقد شملت السنوات الأخيرة مجدداً إلحاداً شعبياً وفكرياً على مستوى العالم بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية . وقد تجلت هذه الصحوة في العديد من المظاهر الإيجابية التي تمثلت في عقد العديد من الندوات والاجتماعات التي ضمت رجال الأعمال والمستثمرين والمفكرين ورجال البنوك وخبراء الاقتصاد العربي وكذا الندوات التي ضمت البرلمانيين ورجال التشريع العرب ، وقد أولت هذه الملتقى اهتماماً لبحث وتحليل الوضع العربي الراهن والقضايا الأساسية على الساحة العربية في محاولة منها لاستشراف آفاق المستقبل وتوقعاته في جهد مخلص ، يستهدف بلورة رؤية مستقبلية تهدف إلى وضع أقدام الأمة العربية على طرق ثابتة يمكن أن تتحرك عليها بخطى واسعة ومدروسة ، وقد أجمع المشاركون

المشروع الاقتصادي العربي على أساس تشجيع وتعظيم الإنتاج وحسن استخدام الموارد وتنمية التبادل التجاري وإقامة المشروعات المشتركة وإنشاء منطقة تجارة عربية حرة تمهدأ لإقامة السوق العربية المشتركة .

البرلمانيون العرب وقضايا التكامل الاقتصادي العربي :

مثل موضوع التكامل الاقتصادي واحداً من الموضوعات الرئيسية التي أولاها الاتحاد البرلماني عنايته واهتمامه منذ إنشائه عام 1974 . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في إطارتناوله لموضوعات أخرى وثيقة الصلة بالعمل العربي المشترك . وقد نظر الاتحاد البرلماني العربي للتكميل الاقتصادي العربي باعتباره ركيزة لا غنى عنها لتحقيق التضامن العربي المنشود . وقد خصص الاتحاد إحدى ندواته (الندوة البرلمانية العربية الرابعة بطرابلس بليبيا 7/9/1989) لدراسة موضوع « التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وعلاقته بالأمن الغذائي العربي » .

3- التكامل الاقتصادي العربي كعنصر أساسي للأمن القومي العربي :

يتمثل الأمن الاقتصادي العربي مكوناً أساسياً من مكونات الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل ، ولعل هذا يفسر سعي إسرائيل للتعجيل بالسلام الاقتصادي قبل أن تتوافر شروط السلام السياسي بمفهومه المستقر والصحيح ، لأنها تعلم أنها إذا اخترقت الأمان الاقتصادي القومي ، سوف يسهل عليها اختراق الأمان القومي العربي بكل مفاهيمه الأخرى . ومن ثم فإنه يجب أن تكون في مقدمة أهداف المشروع القومي العربي في مرحلته القادمة إيجاد قواعد جديدة للأمن العربي تراعي مختلف أبعاد الأمن ، ولا تحصرها في مجرد أمن الجيوش وأمن الحدود وأمن النظم السياسية ، وإنما تراعي بنفس القدر مشكلات الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي ، فتطورات الصراع العربي الإسرائيلي قد طرحت ظروفاً وأوضاعاً جديدة في المنطقة ، من أهمها

العمل العربية ، وفي هذا الصدد ، أوصى المؤتمر بتشكيل لجنة فنية متخصصة لمتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والعمل على بناء القدرة التنافسية الوطنية ، وإنشاء طاقات صناعية جديدة ، وإقامة مؤسسات عربية كبيرة منتجة قادرة على تلبية الطلب في الأسواق العربية ، وإقامة شبكة مواصلات عربية سريعة تربط بين الدول العربية وأصدر المؤتمر إعلان القاهرة الاقتصادي الذي يطالب بتوحيد السياسات الاقتصادية القطرية نحو الانفتاح والتحرر ، وإعطاء الأولوية للتعاون البيئي العربي والاعتماد على المحور التجاري كأساس لإقامة تكامل اقتصادي وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي ، وإعداد برامج التنمية الاقتصادية والإدارية ، وتطوير الأسواق المالية العربية وإقامة صلة بينها وبين الصناديق التمويلية العربية . كما طالب بإبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية .

وأكد الإعلان على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي عربي يشكل محوراً أساسياً للتنمية والازدهار لأطراه ، وأن يسعى إلى الانفتاح على التكتلات الاقتصادية الأخرى ، والإسهام الجاد معها في نشر الرخاء والسلام القائم على التكافؤ والعدل .

وفي الندوة التي عقدها جريدة الأهرام عن « الاقتصاد من أجل مستقبل عربي » التي عقدت في أكتوبر 1997 ، أكد رجال الفكر والاقتصاد والأعمال العرب على أهمية ومصيرية العمل العربي المشترك لتحقيق المصلحة العربية وأعلن خلال الندوة عن إنشاء « المنتدى الاقتصادي العربي » ليكون مركزاً للفكر الاقتصادي العربي الاستراتيجي لكل الأمة ، وآلية مستمرة يتعاونون ولا يتناقضون مع المراكز النوعية المتخصصة في كل قطر عربي ، ويعملون وينشطون في خدمة المواطن والمستثمر وصانع القرار ، ويسعى إلى إحياء وتنمية وصياغة

توفير الآلاف من فرص العمل وإطلاق يد العمالة الماهرة على مستوى الدول العربية ، كي تقوم بدورها الطبيعي في التنمية الشاملة . ومن هنا ، فإن إنشاء المنطقة الحرة العربية ، التي دخلت حيز التنفيذ أخيراً ، يعتبر بكل المعايير خطوة إيجابية للأمام على طريق التكامل الاقتصادي العربي .

- اللجان المشتركة : إن الاتفاقيات الثانية والاتفاقات التفضيلية بين الدول العربية مثل اللجان العليا المشتركة تصب في نهر التكامل الاقتصادي العربي ، حيث تتجاوز ، من خلال العمل المباشر ، أية عقبات تعرقل هذا المهد الكبير . لذلك فإن اللجنة العليا المشتركة فيما بين الدول العربية ، تخصص جانباً من جهودها لتحقيق هذا الأمل العربي حيث تعمل وفقاً للنظام الاقتصادي لكل بلد وتسعي لحركته للأمام ، ومن ثم يتسع الدور لرجال الأعمال في كل بلد بالتقدم من خلال مظلة اللجان إلى الاستثمار وإلى إقامة الشركات في الإنتاج والتسويق .

- اتحاد المستثمرين العرب : صدقت الجامعة العربية على تنظيم اقتصادي جديد هو اتحاد المستثمرين العرب ليكون لبنيه جديدة في هيكل التنظيمات العربية الاقتصادية .

يسعى الاتحاد لإنشاء صناعات عربية مشتركة باستثمارات عربية للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، والقضاء على البعد الشاسع بين المستثمرين العرب ، بما يخلق الثقة بينهم ، ويشجعهم على الدخول في مشروعات مشتركة ، بعيداً عن المشروعات الحكومية وقد انضمت إلى هذا الاتحاد سبعاً من الدول العربية ، هي مصر والسعودية واليمن وفلسطين والأردن وسوريا والكويت . ويسعى الاتحاد لدفع الآلية العربية للقطاع الخاص نحو الاستثمار في الدول العربية حيث يقع عبء تحويل رؤوس الأموال إلى مشروعات مشتركة على رجال الأعمال والمستثمرين العرب . باعتبار أن مثل هذه المشروعات المشتركة هي القاطرة التي تجذب معها عناصر كثيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي

زيادة التلاحم بين مفهوم الأمن القومي العربي ومفهوم الأمن الاقتصادي العربي ، ويستلزم دعم الأمن الاقتصادي العربي إقامة التجمع الاقتصادي العربي العملاق الذي يكون قادراً على تجسيد الأهداف المشتركة وخدمة المصالح العربية العليا ، ومواجهة المخاطر الراهنة والمستقبلية التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي ، كمطلوب استراتيجي وضرورة مصيرية .

4- وجود آليات جزئية لفكرة التكامل الاقتصادي العربي على الصعيد العملي :

برزت على الساحة العربية في الفترة الأخيرة محاولات جزئية للتعاون الاقتصادي العربي ، لا شك أنها تكون لبنات على طريق التكامل الاقتصادي العربي وتمهيداً لتحقيق السوق العربية المشتركة مثل منطقة التجارة العربية الحرة ، والاتفاقيات الثانية والجان المشتركة ، واتحاد المستثمرين العرب .

- منطقة التجارة العربية الحرة : يأتي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في فبراير 1997 ، بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية - اعتباراً من أول يناير 1998 - كنتيجة إيجابية من نتائج القمة العربية التي عقدت في يونية 1996 في القاهرة ، وكروة للترابط العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية التي بدأت تتحدد ملامحها وتزداد قوتها في أقاليم العالم وقاراته .

وتهدف الاتفاقية إلى تحرير جميع السلع التي ينتجهها الوطن العربي وفقاً لمبدأ التحرر التدريجي مراعاة لظروف التنمية التي تختلف من دولة عربية لأخرى ، وصولاً إلى التحرر الكامل لجميع السلع بحلول عام 2007 حيث تم الاتفاق على تحرير السلع من الرسوم غير الجمركية بدءاً من يناير 1998 ، وتحريرها من الرسوم غير الجمركية مع نهاية العشر سنوات ، الأمر الذي يشجع على اجتناب الأموال العربية الوفيرة في مشروعات مشتركة تستثمر الموارد والطاقات العربية ، وتكون متاحة للتصدير دون قيود لباقي أنحاء الوطن العربي ، بالإضافة إلى

ضرورة إدخال التعديلات والتصورات التي تجعل الجامعة العربية أكثر استجابة للتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة . ولعل أول التعديلات ، التي يلزم إدخالها على نظام الجامعة العربية ، هو جعل التعاون الاقتصادي العربي في مرتبة موازية للتعاون السياسي ، والعمل على تشطيط دور الشعوب العربية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مسيرة التكامل العربي ، وإشراكها بصورة ملائمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك ، خاصة وقد وافقت الجامعة العربية على قبول كل من اتحاد المستثمرين العرب ومجلس رجال الأعمال ، كمراقبين في الجامعة . فالجامعة قد اكتسبت ، بالخبرة والممارسة ، قدرة تمكناها من الصمود في المرحلة القادمة ، وتطوير ذاتها والتكيف بسرعة مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتلاحقة وأبرز مثال على تحركها في وضع نواة الترابط العربي ، هو قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي للجامعة في فبراير 1997 بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ليكون البداية قيام منطقة التجارة الحرة العربية ليكون البداية في قيام الجامعة بدورها المأمول في طرح استراتيجية عربية ، لا تقتصر فقط على المشاريع الفردية ، وإنما تتضمن صيغة علمية وعملية تخدم كل الأهداف العربية وتحقق التكامل بين إمكانات الأمة العربية ، وتحسن استثمارها ، وتحقق المنفعة لكل قطر عربي وكل مواطن عربي ، فضلاً عن دورها في استقلالية القرار العربي والإرادة العربية .

(2) استحداث آليات جديدة :

يحتاج العمل العربي المشترك لاستحداث آليات جديدة تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتوفير الأمان والضمان لها ، وحرية انتقالها ومنحها كل الإمكانيات التي تشجع على الاستثمار وإقامة المشروعات في المنطقة العربية ، كما تعمل هذه الآليات على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بما تحمله معها من

العربي في شكل سوق عربية مشتركة .

رابعاً : آليات تحقيق السوق العربية المشتركة

من العرض السابق ، يتضح أن ظروف العالم العربي ، على المستوىين السياسي والاقتصادي ، تعتبر ملائمة تماماً في الوقت الراهن لبدء السير بشكل متدرج وراسخ ، في اتجاه إقامة السوق العربية المشتركة ؛ ففي ظل جميع الظروف والمتغيرات التي استعرضناها ، نجد أنه من الواضح والمسلم به ، أن نجاح العرب في التعامل مع كافة التحديات التي تواجههم ، إنما يتوقف على قدرتهم على إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود ، لبناء التكامل الاقتصادي العربي ، الذي عليه أن يتحمل مسؤوليات صيانة وتعظيم المصالح العربية القائمة أو الكامنة ، إلى جانب مسؤوليات منع المخاطر الماثلة والواحضة ، والتعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة . وهنالك عدة محاور يمكن من خلالها البدء في الخطوات الإيجابية الأولى نحو إنشاء السوق العربية المشتركة تشريطاً أن تكون هذه المحاور جزءاً من استراتيجية عربية كاملة شاملة وهي :

- (1) تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة .

(2) استحداث آليات جديدة .

(3) مشاركة جميع القوى المجتمعية في الجهود المبذولة لوضع فكرة التكامل الاقتصادي العربي موضع التطبيق (مع التركيز على نحو خاص على دور البرلمانيين) .

(1) تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة :

إن أي محاولة لتشريع العمل العربي المشترك في مجال التعاون الاقتصادي لا بد أن تطلق من تفعيل الجامعة العربية وتنفيذ القرارات الصادرة عنها وفي مقدمتها قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق العربية المشتركة عام 1996 . هذا بالإضافة إلى

- خاصة في الصناعات الأساسية .
- التعميق بين الخدمات البنية العربية كالنقل والسياحة والتأمين والتراخيص ، وإنشاء شركة علامة تعمل بأعلى كفاءة ممكنة في هذه المجالات .
- إقامة مراكز تدريب عربية تهتم بالتنمية البشرية العربية وتأهيلها وفق متطلبات واحتياجات الدول العربية ووفق المتغيرات العالمية .
- مشاركة رجال الأعمال في وضع سياسات التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع قيام المزيد من اتحادات رجال الأعمال نظراً لما تمثله الأهمية النسبية للقطاع الخاص العربي في الناتج العربي الإجمالي . بالإضافة إلى ما يقوم به رجال الأعمال من تجميع للمدخلات والاستثمارات وضخها في مشروعات توفر فرص عمل وسلعاً ومنتجات ، سواء للمستهلك المحلي أو للتصدير .
- إنشاء شبكة موصلات سريعة تربط الدول العربية بعضها ببعض .
- تطوير التعاون العربي فيما يتعلق بانتقال العمالة ، وضرورة قيامه على أسس وقواعد مناسبة تمكن من تلافي السلبيات التي برزت في هذا المجال في الفترة السابقة .
- دمج الجماهير العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بحيث يصبح جزءاً رئيسياً من المنجزات القومية العربية .

- خبرات إدارية وتنظيمية وتكنولوجية - ومن أهم هذه الآليات :
- تطوير عمل المصارف ومؤسسات التمويل ، لتهيئة المناخ المناسب لنمو حركة رؤوس الأموال ، وإنشاء آلية تمويلية عن طريق قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بالتعاون مع محافظي البنوك العربية ، للوصول إلى أسس لتفق الأموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية للمشروعات الكبرى بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية .
 - تطوير عمل البورصات العربية وربطها مع بعضها البعض ، وتنميتها ، حيث تعد حرية رأس المال مطلبًا أساسياً من شأنه أن يساعد الاستثمار العربي في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية غيرها .
 - تطوير أجهزة البيانات والاحصاءات العربية على أحدث التكنولوجيات في هذا المجال ، ثم ربطها معاً لإنشاء شبكة معلومات حديثة توفر البيانات والاحصاءات الدقيقة الشاملة عن الأسواق العربية والإمكانيات المتاحة والخبرات المتوافرة .
 - زيادة الاعتمادات المخصصة لمراكز ومؤسسات البحث العلمي القائمة ، لمواكبة التطورات الدولية ، وإيجاد نظام للعلوم والتكنولوجيا على المستوى العربي يرتبط باحتياجات المجتمع العربي .
 - التنسيق بين الصناعات العربية حسب القطاعات ، لإيجاد كيان صناعي عربي موحد ، تصبح له القدرة على المنافسة إنتاجياً وتسويقياً ،



**قائمة أسماء أعضاء الوفود المشاركة
في أعمال الدورة الـ 28 لمجلس الاتحاد البرلماني
العربي والمؤتمر السابع**

المملكة الأردنية الهاشمية

رئيساً للوفد	رئيس مجلس النواب	1 - معالي السيد المهندس سعد هايل السرور
عضوأ	عضو مجلس الأعيان	2 - معالي السيد سالم مساعدة
عضوأ	عضو مجلس النواب	3 - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
عضوأ	عضو مجلس الأعيان	4 - معالي السيد طاهر حكمت
عضوأ	عضو مجلس النواب	5 - معالي المهندس عبد الهادي المجالى
عضوأ	عضو مجلس النواب	6 - سعادة السيد حمزة منصور
عضوأ	عضو مجلس النواب	7 - سيادة السيد فواز الزعبي
عضوأ	أمين عام مجلس الأعيان	8 - عطوفة السيد زيد الزريقات
عضوأ	رئيس قسم العلاقات العامة	9 - السيد علي الزيد
مندوب وكالة الأنباء الأردنية (بترا)		10 - السيد عيسى الشوابكة

دولة الإمارات العربية المتحدة

أمين عام المجلس الوطني رئيساً للوفد	1 - السيد محمد سالم المزروعي
الاتحادي	
عضوأ	2 - سعادة خليفة سلطان العقوبي
مستشار المجلس	

دولة البحرين

رئيساً للوفد	رئيس مجلس الشورى	1 - سعادة السيد ابراهيم محمد حسن حميدان
عضوأ	عضو مجلس الشورى	2 - السيد جاسم محمد فخرو
عضوأ	عضو مجلس الشورى	3 - السيد عبد الرحمن محمد جمشير
	مدير مكتب الرئيس	4 - السيد عبد الله محمد فولاد

رئيس العلاقات العامة
والاعلام
محرر بوكلة أخبار الخليج

5 - السيد يوسف أحمد الرويعي

6 - جمال العسيري

الجمهورية التونسية

نائب الأول لرئيس مجلس رئيس للوفد
النواب
رئيس لجنة الشؤون السياسية عضواً
والعلاقات الخارجية
رئيس لجنة التشريع العام عضواً
وتنظيم العام للإدارة
مقرر لجنة التجهيز والخدمات عضواً
عضو لجنة التشريع العام
وتنظيم العام للإدارة
مدير العلاقات الخارجية

1 - السيد محمد الهادي خليل

2 - السيد الطيب السحباتي

3 - السيد محمد الطروودي

4 - السيد الجيلاني الرزقي

5 - السيد نصر بن عامر

6 - السيد أحمد العبيدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نائب رئيس المجلس الوطني رئيس للوفد
الانتقالي
عضو المجلس
عضو المجلس
عضو المجلس

1 - السيد محمد عيسى الباي

2 - السيدة فاطمة الزهرة العوفي

3 - السيد سعيد كرفالي

4 - السيد عبد الناجم بليلك

جمهورية جيبوتي

نائب رئيس الجمعية الوطنية رئيس للوفد
عضو الجمعية
سفير
مستشار بالسفارة
مستشار بالسفارة

1 - السيد فهمي أحمد الحاج

2 - السيد أبو بكر عاسو

3 - سيد محمود علي يوسف

4 - ابراهيم عثمان صالح

5 - يونس جامع

جمهورية السودان

نائب رئيس المجلس الوطني رئيس للوفد
رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس
المجلس

1 - الأستاذ عبد العزيز شدو

2 - بابكر محمد توم

- رئيس لجنة الاتصال والنقل في عضواً
المجلس
عضو المجلس الوطني عضواً
نائب الأمين العام للمجلس عضواً
الوطني
- 3 - المهندس محمد آدم هكواب
4 - السيد منسا ماقوك
5 - السيد محمد عالم أحمد

الجمهورية العربية السورية

- | | |
|---------------------------------|-------------------------------|
| رئيس مجلس الشعب رئيساً للوفد | 1 - السيد عبد القادر قدورة |
| مراقب في هيئة مكتب المجلس عضواً | 2 - السيد اسماعيل عبد الغنى |
| رئيس لجنة الشؤون العربية عضواً | 3 - السيد محمد شاكر اسعيد |
| والخارجية | |
| عضو المجلس | 4 - السيد فؤاد زوباري |
| عضو المجلس | 5 - السيد مطانيوس عصفورة |
| عضو المجلس | 6 - السيد ياسين وقاف |
| أمين عام المجلس | 7 - السيد رجب إبراهيم |
| مدير العلاقات العامة | 8 - السيد رياض نوبل |
| مدير مكتب السيد رئيس | 9 - السيد غسان أسعد |
| المجلس | |
| مدير المكتب الصحفي | 10 - السيد شمس الدين العجلانى |
| مرافق السيد رئيس المجلس | 11 - العقيد محمد حسان مختار |

جمهورية العراق

- | | |
|------------------------------------|----------------------------------|
| رئيس المجلس الوطني رئيساً للوفد | 1 - الدكتور سعدون حمادي |
| رئيس لجنة العلاقات العربية عضواً | 2 - السيد سعد قاسم حمودي |
| والدولية | |
| رئيس لجنة المالية والتخطيط عضواً | 3 - السيد الدكتور رسول راضي حربى |
| ممثل العراق بالجامعة العربية عضواً | 4 - الدكتور نبيل نجم |

دولة فلسطين

- | | |
|---------------------------------|-------------------------|
| رئيس المجلس الوطني رئيساً للوفد | 1 - العميد سليم الزعنون |
| الفلسطيني | |
| نائب رئيس المجلس الوطني عضواً | 2 - السيد تيسير قبعة |
| أمين سر المجلس الوطني عضواً | 3 - السيد محمد صبيح |
| الفلسطيني | |

عضوأ	عضو المجلس	4 - السيد عبد الله عبد الله
عضوأ	عضو المجلس	5 - السيد زهير الخطيب
عضوأ	عضو المجلس	6 - السيد زهدي القرنة
عضوأ	عضو المجلس	7 - السيد عبد الرؤوف العلمي
عضوأ	عضو المجلس	8 - السيد وجيه ياغي
عضوأ	عضو المجلس	9 - السيد جواد الطيبى
عضوأ	عضو المجلس	10 - السيد أحمد الشيبى
عضوأ	مستشاراً إعلامياً	11 - السيد حسن خليل
عضوأ	إدارياً	12 - السيد محمد كايد أرشيد

دولة قطر

رئيساً للوفد	رئيس مجلس الشورى	1 - سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي
عضوأ	سفير بالجامعة العربية	2 - السيد مانع عبد الهادي الهاجري
عضوأ	عضو مجلس الشورى	3 - السيد أحمد عبد الرحمن المانع
عضوأ	عضو مجلس الشورى	4 - السيد محمد عبد الله ناصر العيطة
عضوأ	عضو مجلس الشورى	5 - السيد محمد مبارك العلي
عضوأ	عضو مجلس الشورى	6 - السيد ابراهيم محمد المسند المهendi
عضوأ	أمين عام المجلس	7 - السيد عبد الرحمن محمد الجفيري
عضوأ	مدير التحرير والترجمة	8 - السيد عبد الرضا مهدي الماجد
نائب مدير العلاقات العامة	نائب مدير العلاقات العامة	9 - السيد غانم سيف الخيارين
والاعلام		
عضوأ	باحث شريعة	10 - السيد فهد مبارك الخيارين
عضوأ	مدير مكتب سعادة الرئيس	11 - السيد صالح محمد السيد
عضوأ	مسؤول علاقات عامة واعلام	12 - عبد المجيد التميمي
عضوأ	صحفى	13 - يوسف علي الحرمي
عضوأ	مصور	14 - عتيق جاسم رستم

دولة الكويت

رئيساً للوفد	رئيس مجلس الأمة	1 - السيد أحمد عبد العزيز السعدون
عضوأ	عضو المجلس	2 - السيد مبارك بنية الخرينج
عضوأ	عضو المجلس	3 - السيد أحمد محمد النصار
عضوأ	عضو المجلس	4 - السيد عايض علوش المطيري
عضوأ	عضو المجلس	5 - السيد بدر ناصر الجيعان
عضوأ	عضو المجلس	6 - السيد جمعان فالح العازمي
عضوأ	عضو المجلس	7 - السيد عبد السلام العصيمي
عضوأ	عضو المجلس	8 - الدكتور ناصر جاسم الصانع

عضوأ	عضو المجلس	9 - السيد مخلد راشد العازمي
أمين عام	أمين عام	10 - السيد شريدة المعاشرجي
وكيل مجلس الرئيس	وكيل مجلس الرئيس	11 - السيد سهيل عبد الزراق الرشيد
مدير مكتب الأمين العام	مدير مكتب الأمين العام	12 - السيد أحمد الهاجري
مدير إدارة المتابعة	مدير إدارة المتابعة	13 - السيد هاشم الموسري
رئيس قسم الشؤون العربية	رئيس قسم الشؤون العربية	14 - السيد مصطفى هزيم الهزيم
سكرتير	سكرتير	15 - السيد رشود شطيط
سكرتير	سكرتير	16 - السيد نياض محمد الريhani
سكرتير	سكرتير	17 - السيد علي سالم
مصور	مصور	18 - السيد حامد أحمد المفرج
صحفى	صحفي	19 - السيد خليل خلف حسين
مصور	مصور	20 - السيد جمال ناصر العنزي
أمن	أمن	21 - الرائد سليمان ابراهيم المهني
أمن	أمن	22 - النقيب ناصر فايز المطرفة

الجمهورية اللبنانية

رئيساً للوفد	رئيس مجلس النواب	1 - دوله الرئيس نبيه بري
عضوأ	عضو مجلس النواب	2 - الدكتور علي الخليل
عضوأ	عضو مجلس النواب	3 - السيد صالح الخير
عضوأ	عضو مجلس النواب	4 - السيد خالد صعب
عضوأ	عضو مجلس النواب	5 - السيد عده بجاني
عضوأ	عضو مجلس النواب	6 - السيد فايز غصن
عضوأ	خبير اقتصادي	7 - الدكتور محمد شعيب
عضوأ	خبير اقتصادي	8 - الدكتور ايلى يشوعي
عضوأ	أمين العام للشؤون الخارجية	9 - السيد بلال شراره
عضوأ	رئيس دائرة النشر	10 - السيد يوسف ذياب
مستشار		11 - السيد حافظ الصايغ
	رئيس دائرة الاعلام	12 - محمد بلوط
	مصور	13 - أحمد عاصي
	اعلام المقر الرئاسي	14 - عرفات حجازي
	مصور تلفزيوني	15 - محمد الحاج
	صحفي	16 - نور الجمال
	مراسل	17 - ندى صليبا
	مصور	18 - شكري صباح
	مساعد مصور	19 - عباس شهاب
	مخرج	20 - سليم قازان
	صحفي	21 - غاصب المختار

- | | |
|------------------------|----------------------------|
| قاد شرطة مجلس النواب | 22 - المقدم محمد قاسم |
| رئيس حرس المقر الرئاسي | 23 - النقيب يوسف دمشق |
| مرافق دولة الرئيس | 24 - الملائم أول يوسف شعيب |
| عنصر أمني | 25 - العريف محمد سعدي |
| عنصر أمني | 26 - الشرطي حسين فرات |

الجماهيرية العربية الشعيبة الاشتراكية العظمى

- | | |
|--|--------------------------------|
| أمين مؤتمر الشعب العام
رئيساً للوفد | 1 - السيد الزناتي محمد الزناتي |
| مؤتمراً الشعب العام
عضوأ | 2 - الدكتور محمود بادي |
| مؤتمراً الشعب العام
عضوأ | 3 - السيد الهادي أحمد حبيبة |
| مؤتمراً الشعب العام
عضوأ | 4 - السيد محمود العزاف |
| مؤتمراً الشعب العام
عضوأ | 5 - السيد صالح عبد المولى |

جمهورية مصر العربية

- | | |
|---|---|
| رئيس مجلس الشعب
رئيساً للوفد | 1 - الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور
من مجلس الشعب |
| عضو مجلس الشعب ووزير
شئون مجلس الشعب والشورى | 2 - الأستاذ كمال الشاذلي |
| ممثل الهيئة البرلمانية للحزب
الديمقراطي بمجلس الشعب | 3 - الأستاذ أحمد أبو زيد |
| ممثل الهيئة البرلمانية لحزب
الجمع بمجلس الشعب | 4 - الأستاذ خالد محى الدين |
| ممثل الهيئة البرلمانية لحزب
الوفد الجديد بمجلس الشعب | 5 - الأستاذ ياسين سراج الدين |
| رئيس لجنة الشئون العربية
بمجلس الشعب | 6 - الأستاذ الدكتور طلبة عزيضة |
| رئيس لجنة العلاقات الخارجية
بمجلس الشعب | 7 - الأستاذ الدكتور محمد عبد اللاه |
| عضو اللجنة العامة بمجلس
الشعب | 8 - الأستاذة فايدة كامل |
| وكيل لجنة الشئون العربية
بمجلس الشعب | 9 - الأستاذ صلاح توفيق |
| وكيل لجنة الشئون العربية
بمجلس الشعب | 10 - الأستاذ فتحي بيومي |
| عضو اللجنة التنفيذية للشعبة
البرلمانية المصرية | 11 - الأستاذ المهندس أبو بكر حمد الباسل |

- 12 - الأستاذ موسى عبد الخالق موسى بدران
عضو اللجنة التنفيذية للشعبة عضوا
البرلمانية المصرية

13 - الأستاذ عبد الله عبد الفتاح طايل
عضو اللجنة التنفيذية للشعبة عضوا
البرلمانية المصرية

14 - الأستاذ الدكتور محمد فتحي البردعي
عضو اللجنة التنفيذية للشابة عضوا
البرلمانية المصرية

15 - الأستاذ علي مهاود
عضو اللجنة التنفيذية للشابة عضوا
البرلمانية المصرية

16 - الأستاذ محمد عوض عبيد بریدان
عضو مجلس الشعب

17 - الأستاذ ممدوح حسن سعد
عضو مجلس الشعب

18 - الأستاذ سعيد الأنفي
عضو مجلس الشعب

19 - الأستاذ محمد أبو العينين
عضو مجلس الشعب

من مجلس الشوري

- | | |
|---------------------------------------|--|
| 1 - الأستاذ الدكتور مفيد شهاب | رئيس لجنة الشئون العربية عضوا
والخارجية والأمن القومي
بمجلس الشورى |
| 2-الأستاذ الدكتور أحمد رشاد موسى | رئيس لجنة الشئون المالية عضوا
والاقتصادية بمجلس الشورى |
| 3 - الأستاذة الدكتورة فرخندة حسن | رئيس لجنة تنمية القوى عضوا
البشرية والإدارة المحلية
بمجلس الشورى |
| 4 - الأستاذ محمد رجب | ممثل الهيئة البرلمانية للحزب عضوا
الوطني الديمقراطي بمجلس
الشورى |
| 5 - الأستاذ فهمي ناشد | ممثل حزب الوفد بمجلس عضوا
الشورى |
| 6 - الأستاذ فوزي العبدة | عضو مجلس الشورى |
| 7 - المستشار فتحي رجب | عضو مجلس الشورى |
| من أمانتي مجلس الشعب والمجلس الشورى : | |
| 1 - الأستاذ سامي مهران | الأمين العام لمجلس الشعب عضوا |
| 2 - الأستاذ فرج الدرى | الأمين العام لمجلس الشورى عضوا |

المملكة المغربية

رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيساً للوفد

- ## ١ - الدكتور محمد جلال السعيد

- 2 - السيد أحمد القادري
 3 - السيد أحمد المؤذن
 4 - السيد أبو بكر الفقيه التطوانى

نائب رئيس المجلس
 عضواً مكتب المجلس
 مستشار الرئيس

الجمهورية الموريتانية الإسلامية

عضو مكتب الجمعية الوطنية
 رئيساً للوفد
 عضواً المقرر العام للميزانية

- 1 - محمد ولد محمد الحافظ
 2 - طالب محمد لمراط

الجمهورية اليمنية

بسبب الانتخابات البرلمانية اليمنية لم يتمكن وفد البرلمان اليمني من الحضور لذا فقد حضر
 المؤتمر كل من :

السفير / المندوب الدائم
 رئيساً للوفد
 مستشار المندوبية اليمنية
 عضواً سكرتير أول المندوبية الدائمة
 عضواً سكرتير ثاني بالمندوبية الدائمة
 عضواً

- 1 - معايى أحمد محمد لقمان
 2 - السيد جمال عبد الله العسال
 3 - السيد محمد صالح البري
 4 - السيد عبد الله هادي مثنى

الأمانة العامة

للاتحاد البرلماني العربي

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
 رئيساً للوفد
 مدير العلاقات العامة ، مساعد عضواً
 الأمين العام بالتكليف
 مدير العلاقات البرلمانية الدولية عضواً
 المدير المالي عضواً
 معاون المدير المالي عضواً

- 1 - السيد نور الدين بوشكوح
 2 - السيد محمد وليد عبد العال
 3 - السيد أحمد مكيس
 4 - السيد ديب الزنبق
 5 - السيد سمير النجحاوي

الملاحظون

جامعة الدول العربية

الأمين العام لجامعة الدول العربية
 رئيساً للوفد
 عضواً

- 1 - الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد
 2 - السفير أحمد عادل

عضوأ

عضوأ

عضوأ

عضوأ

3 - المستشار طلعت حامد

4 - الدكتور لطيف حنة

5 - السفير سامي ثابت

6 - الأستاذ عبد المطلب عقل توفيق

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

رئيساً للوفد

الأمين العام

مستشار الأمين العام

عضوأ

1 - معالي/ حسن ابراهيم

مدير إدارة الإعلام والمراسم

2 - السيد/ فاروق حسنين مخلوف

مسؤول الإدارة العامة للسوق

3 - السيد/ محمود عبد الرحمن حمدي

العربية المشتركة

4 - السيد/ حمدي عبد العليم يوسف

مسؤول إدارة الشركات عضواً

5 - السيد/ رشيد جميل عليو

والاتحادات

اتحاد البرلمانات الأفريقية

الأمين العام لاتحاد البرلمانات الإفريقية

1 - السيد هنري أنويس



الشعار الجديد
للاتحاد البرلماني العربي

(اعتمد بقرار من الدورة 28 لمجلس الاتحاد)

